الكافية في النحو

تأليف

الإمام جلال الدين أبي عمر عثمان بن عمر والمعروف بابن الحاجب النحوي المالكي

(٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ)

شرح

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي

(٦٨٦هـ)

شرح وتحقيق

الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم

الجزء الثاني

عالم الكتب

اللغة العربية - النحو

ابن الحاجب النحوي المالكي 570 هـ - 646 هـ

الكافية في النحو / تأليف جلال الدين أبي عمرو عثمان بن عمرو (المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي) ؛ شرح رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ؛ تحقيق عبد العال سالم مكرم - القاهرة : عالم الكتب ، 2000 م .

7 مج ؛ 24 سم

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية .

تدمك : ٣ - ٢٣٢ - ٢٣٢ - ٩٧٧

(ج١ / ج٧)

415,1

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



الإدارة : ١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة ت : ٣٩٢٤٦٢٦ فاكس : ٣٩٣٩٠٢٧

المكتبة : ٣٨ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة ت : ٣٩٥٩٥٣٤ - ٣٩٢٦٤٠١

E.mail: alamalkotob 59 @ hotmail. Com

المفعول فيه

(ص) : المفعول فيه : «هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان».

(ش) : يعنى بقوله: «فعل مذكور» الحَدَث الذى تضمّنه الفعل المذكورْ لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف، وذلك لأنك إذا قلت : ضربت أمسِ فقد فعلت لفظ «ضربت» «اليوم» أى تكلمت به اليوم. والضرب الذى هو مضمونه فعلته أمس، فأمس ما فعل فيه الضرب لا: ضربت.

واحترز بقوله: «مذكور» عن نحو قولك: يومُ الجمعة يومٌ مبارك، فإنه لابّد أن يُفْعل فى يوم الجمعة فعلٌ لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك، فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولاً فيه، ونحو: يَوْمِ الجمعة فى قولك: خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد، ولهذا قال بعدُ: «وشرط نصبه تقديره بفى» يعنى أن المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه «فى» وما ينتصب. بتقديره وشرط نصبه تقديره وأما إذا ظهر فلابدّ من جرّه، وهذا خلاف اصطلاح القوم فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا من المنصوب بتقدير «فى»، فالأولى أن يقال: هو المقدّر بفى من زمان أو مكان فُعِل فيه فعل مذكور.

[شرط نصبه: تقدير «فى»]

(ص) : وشرط نصبه تقدير فى، وظروف الزمان كلها تقبل ذلك، وظرف المكان إن كان مبهمًا قُبِل وإلا فلا، وفُسِّر المبهم بالجهات السّتّ، وحُمل عليه: «عند» و«لدى»؛ وشبههما لإبهامهما، ولفظ مكان لكثرته، وما بعد «دخلَت» مثل دخلت الدّار على الأصح».

(ش) ظروف الزمان كلهّا أى مبهمها وموقتها يقبل ذلك، أى يقبل النّصب بتقدير فى.

والمبهم من الزمان هو الذى لا حدّ له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان، والحين والزمان.

والموقت منه : ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة كيوم، وليلة، وشهر، ويوم الجمعة، وليلة القدر، وشهر رمضان.

قوله : «وظرف المكان إن كان مبهمًا» اختلف فى تفسير المبهم من المكان : فقيل : هو النكرة، وليس بشىء، لأن نحو: جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية .

وقيل: هو غير المحصور كما قلنا. [فى الزمان وهو الأولى، فتخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل، ولا خلاف فى انتصابها على الظّرفية][1] فقال هؤلاء : ينتصب من المكان على الظرفية نوعان : المبهم، والمعدود. ويدخل فى المبهم الجهات السّت، و«عند»، و«لدى»، و«وسط»، و«بين»، و«إزاء»، و«حذاة»[2]، و«حذة»، و«تلْقَاء» وما هو بمعناها.

ويستثنى من المبهم «جانب» وما بمعناه من «جهة»، و«وجه»، و«كنف»، و«ذرى»[3] فإنه لا يقال: زيد جانبَ عمرو، وكنفه بل فى جانبه أو إلى جانبه، وكذا خارج الدّار فلا يقال: زيد خارجَ الدّار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال : زيد داخل الدّار، وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه.

وتكلّف المصنف لإدخال المعدود فى لفظ المبهم بأن قال: المبهم: ما ثبت له اسمٌ[4] بسبب أمر غير داخل فى مسمّاه، فالمكان الممسوح كالفرْسخ داخل فيه، فإن المكان لم يصر فرسخًا بالنظر إلى ذاته، بل بسبب القياس المساحىّ الذّى هو أمر خارج عن مسماه.

وقال الموقّت: ما كان له اسم[5] بسبب أمر داخل فى مسّماه كأعلام المواضع

(١) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٢) حذاه : قعد بحذائه، وبابه عدا، وحذاء الشيء : إزاؤه، وحاذاه أي صار بحذائه.

(٣) يقال : أنا في ظل فلان وفي ذراه أي في كنفه وستِره.

(٤) في ط : «اسمه» مكان «اسم».

(٥) في ط : «اسمه» مكان «اسم».

فإنها أعلام لـها باعتبار عَيْنِ تـلك الأماكن، وكذا مثل، بلـد، وسوق، ودار، فإنها أسماء لتلـك المواضع بسببِ أشياء داخلة فـيها كالدّور فى البلد، والـدكاكين فى السّوق، والبيت فى الدار[١].

وأما نحو خلف وقدام ويمين وشـمال وبين وحِذاء فإن هذه الأسماء[٢] تطلق على هذه الأماكن باعتبار ما تضاف إليه.

وينبغى أن يستثنى من المبهم فى قوله أيضًا نحو: جانب وما بمعناه، وكذا جوف البيت، وخارج الدار، وداخلها، وكذا بعـض ما فى أوّله ميم زائدة من اسم مكان، لأنه إنما يثبـت مثل هذا الاسم للمكـان باعتبار الحدث الواقع فـيه، والحدث شيء خارج عن مسمّى المكان مع أنه لا ينتصب[٣] كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال: نمت، مضرَب زيد، وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل.

وذلك بأن يقال: اسم المكان، إما أن يُشتـق من حدَث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان أوْ لا، والثانى: لا يـنتصب على/ الظرفية إلا بالفعـل الذّى ينتصب به ١٨٥ علـى الظرفيّـة المختص من المـكان كدخلـت ونزلت وسكـنت، وهو كالمـضْرَب والمَقْتل والمأكَل والمَشْرب ونحوها.

والأول ينصبه عـلى الظرفية الفعـل المشتقّ[٤] مما اشـتق منه اسـم المكان نـحو

(١) بعد قوله : والبيت في الدار زيادة في ظ فقط إلى قوله : وأما نحو خلف وهذه الزيادة هي : [فعلى قوله : سمّـي المكان المبهم مبهـمًا، لأنه لا يطلق الاسم عليـه بمجرّد النظر إلى ذاتـه بل إطلاق الاسم عليه يـحتاج إلى اعتبـار شيء آخر خارج عنه ذات المـكان فهو مبهـم في ذاته، متعيّـن الاسم بذلك الخارج.

نظرف المكان عـنده قسمان : مبهم ومؤقت ، وعـند الجزولي ثلاثة أقسام : مبهـم ومعدود، ومؤقت، ثم نقول مقـتضى ما حدّ به المصنف مـبهم المكان أن ينتصب عـلى الظرفية قياسًا نـحو قولك، جوف وخارج الدار وداخلها ولا يثبت على ما نص عليه سيبويه] وأما نحو خلف وقدام إلخ.

(٢) في ط: الأشياء مكان الأسماء، تحريف صوابه من المخطوطات.

(٣) في ط : مع أنه ينتصب بسقوط : «لا» النافية، صوابه من المخطوطات.

(٤) بعد قوله المشتق زيادة في نسختي ظ و ك إلى قوله «مما اشتق منه».

وهذه الزيادة هي ما يلي: =

المجلس والمقعد والمأوى والمسدّ والمقتل[١]، والمبيت، فنقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر، وكذا تقول: قمت مقامه وجلست مجلسه وأويت مأواه وسددت مسده.

وينصبه أيضًا كل ما فيه معنى الاستقرار وإن لم يشتق [من الحدث الواقع فيه][٢] ممّا اشتق منه نحو : جلست موضع القيام، وتحركت مكان السكون، وقعدت موضعك ومكان زيد، وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[٣] وكذا نمت مبيته، وأقمت مشتاه، وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال: كتبت الكتاب مكانك، ورميت بالسهم موضعَ بكر، وقتلته مكان المقرأة، وشتمتك منزل فلان.

وقال الأكثرون[٤] من المتقدمين: المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ما سواها.

وهذا القول هو الذى ذكره المصنف فى الكافية ثم قالوا : حُمل «عند» «ولدى» و«بين» «ووسط» الدار من الموقت على الجهات فانتصبتَ انتصابها لمشابهتها للجهات فى الإبهام.

قال المصنف: وكذا حُمل لفظ مكان على الجهات لا لإبهامه، فإن قولك: جلست مكان زيد لا إبهامَ هنا فى لفظ مكان، بل لكثرة استعماله، فحذف «فى» منه تخفيفًا.

= [المشتق من الحدث الواقع فيه سواء عمّ هذا الضرب من اسم المكان جميع الأحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ: المكان والموضع والمقام، فإنه يقال : مكان الضرب وموضع الفعل والأكل، ومقام النصر والقطع أو لم يعم] مما اشتق فيه إلخ.

ومما يجدر ذكره أن السيد الشريف اعتمد هذه الزيادة في تعليقه على نسخة ظ حيث ذكر «في نسخة» وساق النص الساقط من ط وبقية النسخ ، وهذه الزيادة كما قلت انفردت بها نسختا ظ وك.

(١) في ط : «والمقتل» وفى ظ وك: «المقيل بالياء.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ط.

(٣) التوبة/ ٥.

(٤) في ط : «الأكثرول» باللام تحريف ظاهر.

ولا ينبغي لـلمصنف هذا الإطلاق فإن لفـظ مكان لا ينتصب إلا بما فـيه معنى الاستقرار، فلا يقال: كتبت المصحف مكان ضَرْب زيد ـ كما قدمنا.

وينبغـى على قول هؤلاء الأكثـرين أن تُحْمل المقـادير الممسوحة عـلى الجهات الست لمشابهتهـا لها فى الانتقال، فإن تعيين ابتداء الفرسـخ مثلاً لا يخص موضعًا دون موضع بل يتحوّل ابتداؤه وانتهاؤه كتحوّل الخَلْف قدامًا واليمين شمالاً.

هذا واعلـم أنه إنمّا نصب الفـعل جميع أنـواع الزمان، لأن بعض الأزمنـة أعنى الأزمنة الثلاثة مدلوله، فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره.

وأمّا المكان فلمّا لم يكن لفظ الفعل دالاً على شىء منه، بل دلالته عليه عقلية، لا لفظيـة، لأن كل فعل لابد له من مكـان، نَصب من المكان ما شابـه الزمّان الذى هو مدلول الفعل، أى الأزمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه، والمعدود.

ووجه المشابهة : التغيير والتبدّل[1] فى نوعى المكان كما فى الأزمنة الثلاثة.

وأمّا انتصاب نحو قعدت مقعده، وجلست مكانه، ونمت مبيته، فلكونه متضمنًا لمصـدر معناه الاسـتقرار فى ظـرف، فمضمـونه مشعـر بكونه ظـرفًا لحدث بمعـنى

---

(١) بعد قوله : «والتبدل» زيـادة في نسختي ظ وك إلى قوله : في نوعي المكان كـما في الأزمنة الثلاثة، وهذه الزيادة هي:

[فإن الخلف يصير قدامًا كالمستقبل يصير ماضيًا، وكذا المعدود متغير بتغيير القياس المساحي.

وأمّا اسم المكان المشتق من حدث. بمـعنى الاستقرار فإنما انتصب على الظرفيّة لكـونه متضمنًا لمصدر معناه الاستقـرار في ظرف، فمضمونه مثل هذا المـكان مشعر بكونه ظرفًا لحدث كـدلالة صيغة اسم مكان ، فالمكان فى مثله مدلول عليه بشيئين ، بـخلاف المضرب والمقتل والمنصر فإن مضمونها أعني الضرب والقتل والنصر ليس بمعنى الاستقرار في ظرف، فـهو لا يشعر بالظرفية. وإنما لم ينتصب مثل هذا المكـان إلا بالفعل المشـتق من الحدث الواقـع نحو ـ قعدت مـقعده، وأويت مأواه، أو المشـتق مما يقاربه مما فيه معـنى الاستقرار، نحو: قوله تعالى: «واقعدوا لهم كُـلّ مرصد» لأن لفظ هذا المكان لا يشعر إلابكونه ظرفًا لما فيه معنى الاستقرار، ولا يتعدى إليه إلا ما فيه معنى الاستقرار] ووجه المشابهة ... إلخ.

وقد أشار السـيد الشريف إلى هذا الـنص الساقط من ط فـي هامش ط حيث ساق النـص الساقط، بتمامه، وذكر أنه في نسخة أخرى انظر هامش ط ١/ ١٨٥.

الاستقرار كما أن نفسه ظرفًا لمضمونه بخلاف نحو: المضرب والمقتل، فلا جرم لم ينصبه على الظّرفية إلاّ ما فيه معنى الاستقرار.

١٨٦ وأما قول/ المصنف فى الشرح لما كان ظرف الزمان المعيّن مدلول الفعل تعدّى إليه الفعل فهو مغالطة منشؤها الاشتراك فى لفظ المعين، وذلك أن الفعل يدل على المعيّن لكن من الأزمنة الثلاثة لا على الوقت المعيّن المراد به ههنا المحصور كاليوم والليلة والشهر، والسنة.

وكذا قوله: الفعل لما كان يدلّ على المكان المبهم تعدّى إليه غلط[1] أو مغالطة، وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلاً، لأن المقصود من دلالة اللّفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقليّة، ودلالة الفعل على المكان عقليّة لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلاً على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذى فسّره.

قوله: «ولفظ مكان» وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور فى الكُلّ وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار.

قوله : «وما بعد دخلت»، اعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفّية كل مكان دخلت عليه مبهمًا كان أو لا نحو: دخلت الدّار ونزلت الخان وسكنت الغرفة، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة فحذف حرف الجر أعنى «فى» معها فى غير المبهم أيضًا. وانتصاب ما بعدها على الظرفيّة عند سيبويه.

وقال الجَرمىّ «دخلت» متعدٍّ فما بعده مفعول به لا مفعول فيه.

والأصح أنه لازم ألا ترى أنّ غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها «فى» نحو دخلت فى الأمر، ودخلت فى مذهب فلان. وكثيرًا ما يستعمل «فى» مع الأمكنة أيضًا بعده نحو دخلت فى البلد ، وكذا نحو قوله تعالى : ﴿وَسَكَنتُمْ فِى مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُم﴾[2] وقولك : نزلت فى الخان.

---

(١) «غلط» خبر لقوله: «قوله».

(٢) إبراهيم/ ٤٥، وسقطت كلمة: «أنفسهم» من ظ.

وكون مصدر دخلت على الدخول، والفُعول فى مصادر اللازم أغلب، وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقًا يرجّحان كونه لازمًا، فمن ثمَّ قال: «على الأصح».

وأمّا نحو ذهبت[١] الشام فانتصاب الشام على الظّرف اتفاقًا لأن ذهب لازم وهو شاذٌّ وكذا قوله:

فَلأبْغينَّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا ولأُقبِلَنَّ الخيلَ لابة ضَرْغَد[٢] =١٧٨

أى فى قنًا وفى عُوارض، وهما موضعان، ومثله قوله:

لدْنٌ بهزّ الكَفّ يَعْسِلُ متنُهُ فيه كما عَسلَ الطَّريقَ الثعْلبُ[٣] =١٧٩

ويكثر حذف «فى» ـ وإنْ كان شاذًا ـ من كل اسم مكان يدلّ على معنى القُرب

(١) في ط: ذهب الشام، تحريف.

(٢) هو الشاهد الثامن والستون بعد المائة في الخزانة:
واستشهد به على أن «قنًا وعُوارضًا» منصوبان علي اسقاط حرف الجر ضرورة، لأنهما مكانان مختصّان لاينتصبان انتصاب الظرف وهما بمنزلة ذهبت الشّام في الشذوذ.
وذكر البغدادى أن «قنا»: جبل فى ديار بنى ذبيان. و«عوارض» بضم العين وكسر الراء جبل لبنى أسد. «واللابة»: الحرّة، وهى أرض ذات حجارة سود. و«ضرغد»: أرض لهذيل.
والبيت من قصيدة عدتها ثلاثة عشر بيتًا لعامر بن الطفيل العامري وأولها:
لَتسْألَنْ أسماءُ وهى حَفيَّةٌ نُصَحاءَها: أَطُردْتُ أم لم أُطْرَد
والبغدادى يذكر أن عدة القصيدة ثلاثة عشر بيتًا وهى فى الديوان / ٥٥ عشرة أبيات فقط آخرها.
وأنا ابن حَرْب لا أزال أَشُبّها سعْرًا وأُوقِدُها إذا لم تُوقَد
من شواهد ابن الشجرى ٢/ ٢٤٨.

(٣) واستشهد به على أن حذف حرف الجر من «الطريق» شاذ، والأصل: كما عسل في الطريق الثعلب.
وهذا البيت من قصيدة طويلة عدتها اثنان وخمسون بيتا لساعدة بن جؤية الهذلى.
و«اللدن»: اللين الناعم. و«يعسل»: يشتد اهتزازه وعسل الثعلب والذئب في عَدْوه: إذا اشتد اضطرابه بفتح السين في الماضي وكسرها في المستقبل، والمصدر عسلاً وعَسَلانًا.
من شواهد: سيبويه ١/ ١٦، ١٠٩، والإيضاح / ١٨٢ والهمع والدرر رقم ٧٦٩، والكشاف للزمخشرى ١/ ٩٢.

أو البعد حتى يكـاد يلحق بالقياسى، نحو هو منى مَـزْجر الكلب، ومناط[١] الثُّريّا ومقعد الخاتن، ومنزلة الشّغاف[٢].

[بعض الظروف التى أهملها المصنف]

ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الظروف فنقول:

ظرف الزمان عـلى ضربين: ما يصلـح جوابًا لكَمْ وهو ما يكـون معدودًا سواء كان معرفةً أو نكرة، فإذا كان كذا استغرقه الفعل النّاصب له إنْ أمكن كما إذا قيل لك: كم سـرت؟ فقلت. شهـراً، استغرق السّـير جميع الـشهر ليلـه ونهاره إلا أن تقصد المبالغة والتجوز. وكذا إذا قلت: شهر رمضان.

فإن لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما أمكن كما تقول: شهراً فى جواب: كم صمت أوكم سرت؟ فالأول يعم جميع أيامه، والثانى جميع لياليه[٣].

والّذى يصلح جوابًا لمتى هو الزمان[٤] المختص معدودًا كان كالعشر الأوَل من رمضان أوْلا، ومحدودًا كان كيومِ الجمعة أوْلا كالزمن الماضى، ومعرفة كان كيوم الجمعة أوْلا كأول يوم من رمضانٍ، ويومًا قدم فيه زيد.

ولا يجوز أن يجاب عنه بمعدود غير مخـتص كيوم وثلاثة أيام. وكذا لو قلت: ثلاثة أيـام من رمضان، لأنه غيـر مختص، ولو قـلت: الثلاثة الأولى مـن رمضان جاز/ لاختصاصها. ١٨٧

ويجوز فى جواب «متى» التعميم والتبعيض إن صلح الفعل لهما كيوم الجمعة فى جواب مـتى سرت؟ وإن وجب التعـميم فهو له كـيوم الجمعة فى جـواب متى

(١) في أساس البلاغة: «نوط» يـقال: مفازة بعيدة النياط. أى الحدّ، وقد انتاطـت المسافة أى بعدت، وهو متى مناط الثّريّا أى شديد البعد».

(٢) في هامش ط فسره الشريف بقوله: «الشغاف»: غلاف القلب. وهي جلدة دونة كالحجاب».

(٣) في ط: «ليالة»، تحريف.

(٤) في ط: «لزمان المختصر»، تحريف.

صمت؟. وكذا إن لم يكن صالحًا إلا للتبعيض فهو له نحو: يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد[١] ؟ فما لا يصلح إلاّ جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة، وما لا يصلح إلاّ جواب كم المعدود غير المختص كثلاثة أيام وشهر وسنة، وما يصلح جوابا لهما المعدود[٢] المختص كالعشر الأول من رمضان.

قال سيبويه: الدّهر والليل والنّهار مقرونة باللاّم لا تصلح إلا جوابا لـ «كم» يعنى الليل معطوفًا عليه النهار كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾[٣] أى الدهر. فأما إذا قلت: سير عليه النهار، أو سير عليه اللّيل مشيراً إلى نهار وليل معينين فيقعان جوابًا لمتى.

وقال سيبويه: اسماء الشهور كالمحرم وصفر إلى آخرها إذا لم يضف إليها اسم الشهر فهى كالدهر واللّيل والنهار، والأبد أى يكون جوابًا لـ«كم» لاغير.

قال: لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام، كأنك قلت: سير عليه الثّلاثون يومًا إذا قلت: سير عليه صفر، فيستغرقها السير، ولو أضفت إليها شهراً صارت كيوم الجمعة، وصلحت جوابًا لمتى أيضًا.

هذا كلامه. فإن كان مستنداً إلى رواية العرب فبها ونِعْمَتْ، وإلا فأىّ فرق بينهما من حيث المعنى؟

قوله: «كأنه قيل: سير عليه[٤] الثلاثون يوما» قلنا: ليس تعيين العدد مع

---

(١) في ظ، وك زيادة بعد قوله: «خرجت من البلد» إلى قوله: فما لا يصلح إلاّجواب متى، ونصّ هذه الزيادة كمايلي:

«وليس كل ما يصلح جوابًاً لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود فما صلح لهما وهو المختص المعدود إذا كان جوابًا لـ «كم»» استغرقه الفعل، وليس أيضًا كل ما يصلح جوابًا لـ «كم» يصلح جوابًا لـ«متى» كالمعدود الذى لا يختص نحو: ثلاثة أيام وشهر وسنة.

فما لا يصلح الاجواب متي..إلخ.

(٢) كلمة المعدود سقطت من ب. انظر ١/ ٤٩٤.

(٣) الأنبياء / ٢٠.

(٤) فى ط: «كأنه قيل كأنه سيرعليه» بزيادة كأن.

اختصاص الزمّان بمانع من وقوعه جوابًا لمتى كالعشر الأُوَل من رمضان على ما ذكرنا.

[حكم الظروف المتصرفة والمنصرفة وعكسهما]

ولنذكر حكم الظروف فى التّصرف وضده وفى الانصراف وضده فنقول: المراد بغير المنصرف من الظروف: ما لم يستعمل إلا منصوبًا بتقدير «فى» أو مجرورًا بـ «من». وقد ينجر «متى»(١) بـ«إلى» و«حتى» أيضًا، وينجر أين بـ«إلى» أيضًا مع عدم تصرفهما.

و«مِن» الداخلة على الظروف غير المنصرفة.أكثرها بمعنى «فى» نحو: جئت من قبلك ومن بعدك و﴿وَمِنْ بيننا وبينكَ حجَابٌ﴾(٢).

وأمّا نحو: جئت من عندك، ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ﴾(٣) فلابتداء الغاية.

والمتصرف من الظروف: مالم يلزم انتصابه بمعنى «فى» أو انجراره بـ «من» فمن الأول أكثر الظروف المبنيّة لزومًا كـ «إذ»، وإذا على تفصيل يأتى فى الظروف المبنّية وكصباح مساء، ويوم يوم كما يجىء فى المركّبات.

وقد يجىء حيثُ وإذ متصرفين نحو:﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾(٤) وقوله تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ﴾(٥).

ومن المعربة غير المتصرفة «بُعيدات بين»، و«ذات مرّة» و«ذات يوم»، و«ذات ليلة»، و«ذات غداة»، و«ذات العشاء»، و«ذات الزُّمَيْن» و«ذات

(١) في ط: فقط: وقد ينجر «من» إلي.
(٢) فصلت / ٥.
(٣) مريم / ٥.
(٤) الأنعام / ١٢٤، وفي ظ «رسالاته» بالجمع، وهى قراءة نافع وآخرين. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٣٣٤
(٥) القصص / ٨٧.

العُوَيم»(١) «وذا صباح» و«ذا مساء» و«ذا صبوح»، و«ذا غبوق» فهذه الأربعة بغير تاء، وإنما سمع فى هذه الأوقات.

ولا يقاس عليه نحو ذات شهر، ولا ذات سنة.

وهذا كلها تلزم الظّرفية فى غير لغة خثعم، وهم يصرفونها قال شاعرهم:

=١٨٠ عَزَمْتُ علي إقامة ذي صبَاحٍ لأمرٍ ما يسوّد مَنْ يَسَوَدُ(٢)

وأما ذات اليمين وذات الشّمال فكثيرتا التصّرف ـ كما يجىء فى باب الظروف المبنيّة ـ ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجىء فى المركبآت، ومعنى ذات مرة وأخواته يجىء فى باب الإضافة.

وقولهم: لقيته بعُيدات بَيْن: أى فراق، يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكًا عن إتيان صاحبه ثم يأتيه، ثم يمسكً عنه نحو ذلك، ثم يأتيه.

ومعنى التصغير تقريب / زمن اللقاء أعنى بعد الفراق. ١٨٨

وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع.

ومن المعربات غير المتصرفة ما عُيِّن من غُدوة وبُكرة وضُحى وضحوة وبكرٍ(٣) وسَحَر وسُحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل.

وأعنى بالتّعيين أن تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته، وبكَره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساها، تقول: سير عليه ليلاً ونهاراً إذا أردت نهارك وليلك.

---

(١) اساس البلاغة. «ذوى» يقال: أتانا ذات العويم وذات الزّمين».

(٢) هو الشاهد السبعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به علي أن الشاعر جرّ «ذى صباح» على لغة خثعم وهو ظرف لا يتمكن، والظروف التى لا تتمكن لا تجر ولاترفع.

والبيت لأنس بن مدركة الخثعمى.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٦، ومجاز القرآن ١/ ٢٠١. والخصائص ٣/ ٣٢، وابن يعيش ٣/ ١٢ والأشباه والنظائر رقم ٣٥٠، والهمع والدرر رقم ٦٦٧.

(٣) في ط فقط: «وبكرة» بالتاء.

وبكرة وغدوة يكونان أيضًا عَلَمَين ولاتريد بهما غدوة يومك وبكرته ـ كما سيجىء حكمهما ـ فتكونان إذًا متصرفتين.

والحكم بعدم تصرّف هذه الظروف المعّينة مبنىٌّ على كونها معيّنة من دون العلمية، وذلك أنهم جعلوا الزمان المعيّن من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعيّنة لازمًا لطريقة واحدة، أعنى الظرفية تنبيهًا على مخالفته لسائر المعارف، وذلك لأن كل نكرة صارت معرفة فلابدّ فيها، إما من العلّمية وإمّا من اللام أو الإضافة، وهذه كانت نكرات فتعينّت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية.

والدّليل على أنها ليست أعلاما: أن عتمة وعشية وضحوة[1] من هذه الظروف متصرفة على الأشهر مع تعيّنها، ولو كانت أعلامًا لم تنصرف فتعريف هذه الأسماء إذًا بكونها معدولة عن اللاّم فهى معدولة عن اللام وليست متضمنة لها، كما تضمنت أمس فى لغة أهل الحجاز أعنى البناء، إذ لو تضمنتها لبنيت بناء أمس.

والدليل على كونها معدولةً عن اللاّم أن من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجِنْس لايطلق على واحد معيّن منه إذا لم يكن مضافًا إلاّ معرّفًا بلام العهد، سواء كان علَمًا أوْ لا كالبيْت والنّجم والصّعق، وقوله تعالى ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[2]، بلى وجد سَحَر من جملة هذه الأسماء المعينّة ممنوعًا من الصّرف، فاضطررنا إلى تقدير العلميّة فيه بعد العدل عن اللّام لتحصيل السببين.

وقال بعضهم: إنه عند تعيّنه متضمّن للاّم فهو عنده مبنّى كأمس عند الحجازيين.

---

(١) في ط: «وعشية ضحوة» بسقوط الواو، تحريف.

(٢) المزمل/ ١٦.

وعلى كلا القولين فهو مخالف لأخواته المذكورة من ضحى وبكر[1] ومساءً وصباحًا ونهارًا وليلاً معيّنة فإنها منونة اتّفاقًا إلاّ مازعم الجوهرى: أن ضحىً معيّنًا لا ينصرف كسحر ولا أدرى ما صحته؟

أمّا غدوة وبكرة فهما وإن كانتا معينتين مع العلمية، إلا أن تلك العلميّة هى الجنسية كما فى أسامة، ونذكر فى باب العلم: أن علم الجنس فى معنى النكّرة على أن الخليل ـ كما يجىء بُعَيد ـ حكى: أتيتك اليوم: غدوةً وبكرة منونين.

وألحق عبدالقاهر عتمة وضحوة معيّنتين بسحر فى منع الصّرف لا عن سماع.

والأولى منعه، إذْ لم يُسمعا إلا منوّنتين، فكل ما ثبت تَرْكُ تنوينه من هذه المعيّنة فهو إما لتضمن اللام فيُبنى كسحر عند بعضهم وإما للعلمية المقدَّرة[2] كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه.

أما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما فى ضحوة نحو: أتيتك اليوم غدوةً وبكرةً.

وكذا قال أبوالخطاب: إنه سمع ممن يوثق به «آتيك بكرةً»، وهو يريد الإتيان فى يومه أو غده، لكن الأغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس ـ كما يجىء ـ فيقدر العلّمية فيهما كما فى سحر.

فالمقصود مما تقدم أن عدم تصرف هذه المعيّنة مبنيٌّ على تعينها من دون علميّة ولا آلة تعريف، وتعينها كذلك مستند إلى السّماع، فلا يقاس عليها فى مثل هذا / التعّيين نحو: شهر وسنة وساعة وغُدَيَّة وغيرها فلا يثبت إذًا عدم تصرفها. ١٨٩

فهذه[3] الظروف الثلاثة عشر المذكورة إذا كانت معيّنة وجب عدم تصرّفها، وإذا لم تكن معيّنة كانت متصرفة نحو: صِيد عليه غدوة، فإذا تصرفت وأردت

(١) في ط: «وبكرا» بالنصب، تحريف.

(٢) في ط: «والمقدرة» بالواو، تحريف.

(٣) «فهذه» سقطت من ط.

تعيينها فلابد فيها من اللام أو الإضافة، تقول: رايته عند السّحر ألا على ولا تقول: عند سَحَرَ الأعلى.

وأما الكلام فى انصراف الظّروف وعدم انصرافها فنقول: غدوة وبكرةَ غير منصرفتين اتّفاقًا، وإن لم تكونا معينتين لكونهما من أعلام، الأجناس كأسامة، تقول فى التعيين: أتيتك اليوم غدوة أو بكرةَ، وفى غير التعيين لقيته العام الأول أو يوماً من الأيام غدوةَ وبكرةً فتمنع الصرف فى الحالين فهو فى غير التعّيين كما تقول: لقيت أسامة، وإن كنت لقيت واحداً من الجنس غير معيّن.

وقد يجيء الكلام على أعلام الأجناس فى باب الأعلام، وأن علميتّها لفظية لامعنى تحتها.

وإذا لم يقصد تعيينهما جاز أيضًا تنوينهما اتفاقًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾(١).

وإذا قلت: كل غدوة وبكرةٍ أو رُبّ غدوةٍ وبكرةٍ فهما منّونتان لا غير، لأن كلاً ورُبّ من خواص النّكرات.

والأغلب الأكثر فى أعلام الأجناس أن تكون موضوعة أعلامًا لا منقولة من النكرات نحو: أسامة وثعالة وجيأل(٢) فهى مرتجلة فى أعلام الأجناس كسعاد وزينب فى أعلام الأشخاص.

فعغدوة [مشتقّة للتعريف من غداة](٣) علمٌ مرتجلٌ وغداة هى الجنس كقولك: هذه غداة باردةٌ، ونحن فى غداة طيبة.

وقد جاء غدوة جنسًا فى القرآن فى قراءة من قرأ ﴿بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾(٤).

---

(١) القمر / ٣٨.

(٢) في القاموس: جال كـ «منع: ذهب» والاجئلال: الفزع، والجيأل: الضّبعُ.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٤) الكهف / ٢٨، وهي قرادة ابن عامر، ونصر بن عاصم، ومالك بن دينار، انظر النشر ٢/٢٥٨، والحجة لأبي زرعة/ ٤١٥، ومعجم القراءات قراءة رقم ٤٧٣٢.

قال سيبويه: والأصل فى هذين الاسمين غُدْوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما فى المعنى وفى البنْية، كما أنَّ يذر محمول على يَدع فى حذف الواو. وإنما[1] قال هذا لأن بكرة وضعت نكرة، وأعلام الأجناس مرتجلة كما مرّ.

وحكى أبوعلى عن أبى زيد: لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة أى الحين بعد الحين فهى علم الجنس كما تقول: لقيته فى ندَرى[2] ولقيته فى النّدرى أى فى النُّدْرة.

وذكر سيبويه: أن بعض العرب يدع التنوين فى«عشية» كما فى«غُدوة»، يعنى أنه يجعلها أيضًا عَلَم جنس.

وردّه المبرد وقال: عشية منونة على كل حال.

قال السيرافى فى حكاية سيبويه لا تُرَدّ.

وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس، بل إذا أردت به سحر يومك كما ذكرنا.

ومن الظروف المكانية: ما هو عادم التصرف كفوق، وتحت، وعند، ولدى، ومع، وبين بين، بلا إضافة، وحوال، وحوالى، وحول، وأحوال.

والتثنية للتكرير كا فى قوله تعالى:﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾[3]. وكذا «هنا» وأخواته، وبدل، ومكان بمعناه، ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التّصرف، وكذا ذات اليمين وذات الشّمال، وما بقى من الجهات متوسّط التصرف، وكذا لفظ بين إذا لم يركّب.

وأمّا حيث ووسْط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التّصرف قال الفرزدق:

---

(١) في ط: «إنما» بدون واو.

(٢) في أساس البلاغة: «ندر» يقال: إنّى لألقاه فى النّدرة وعلى النّدرة والنّدَرى.

(٣) الملك / ٤.

=١٨١ * صَلاءةُ وَرْسٍ وَسْطُها قد تفلّقا *[١]

ووسَط بتحريك السين متصرّف.

وقد يدخل «دون» التى بمعنى قدّام معنيان آخران هى فى أحدهما متصرّفة، وذلك معنى أسفل نحو: أنت دون زيد، إذا كان لزيد مرتبة عالية، وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد، ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو: هذا شيء دونٌ أى خسيس.

١٩٠ ومعناها الآخر «غير» ولا يتصرّف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى / ﴿أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً﴾[٢]، كأن المعنى: أأذا وصلت إلى الآلهة أكتفى بهم ولا أطلب[٣] الله الذى هو خلفهم ووراءهم[٤]؟، فهم كأنهم قدّامه فى المكان ـ تعالى الله عنه.

ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان أقيمت مقامه نحو قوله:

=١٨٢ ألا قالتِ الخنساءُ يَوْمَ لَقِيتها أراك حديثًا ناعِم البال أفرعا[٥]

(١) هو الشاهد الحادي والسبعون بعد المائة في الخزانة:
واستشهد به على أن وسْط ساكن السين قد تتصرف وتخرج عن الظرفية كما في هذا البيت.
وصدره:
* أتَتْه بِمَجْلوم كأنّ جبينَهُ *
قال البغدادى: المجلوم: اسم مفعول من جَلَمْت الشىء جَلْمًا من باب ضرب: قطعته فهو مجلوم، والجَلَم بفتحتين: المقْراض والجَلمَان بالتثنية مثله.
و«الصلاية»: الحجرَ الأملس الذي يسحق عليه الشيء ويقال: صلاءة بالهمزة.
وهذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق. انظر ديوانه / ٥٩٦.
من شواهد: الخصائص ٢/ ٣٦٩، وابن الشجري ٢/ ٢٥٨، والهمع والدرر رقم ٧٧٣.
(٢) يٓس / ٢٣. (٣) في ط: «أطب» مكان «أطلب» تحريف ظاهر.
(٤) في ط: «وورائهم» بالجرّ، تحريف.
(٥) هو الشاهد الثاني والسبعون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به علي أن صفة الزمان القائمة مقام الموصوف يلزمها الظرفية عند سيبويه.
والأفرع في البيت: هو الكثير شعر الرأس، يقال: رجل أفرع، وامرأة فرعاء.
وهذا الشعر قال البغدادى لم يذكر قائله أحد من شراح الحماسة.
انظر الحماسة بشرح المرزوقي ١/ ٣٢١.

أى زمانًا حديثًا.

ويجوّز فى لفظتى: «مليّا» و«قريبًا» خاصة التصرّف نحو قولك: سير على الفرس مليٌّ من الدهر وقريبٌ ومليّا وقريبًا.

وأما غير سيبويه فإنهم اختاروا فى الصّفات المذكورة الظّرفية ولم يوجبوها. وإنما اختير نصبها أو وجب ليكون أدل على موصوفها الذى هو الظّرف المنصوب.

وأما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف[١] فسماعيّ[٢].

وأعلم أنه يكثر جعل المصدر حينًا لسعة الكلام نحو: انتظرنى جَزَرَ جزورين، وسير عليه ترويحتين أى مثل زمان جزر جزورين، ومثل زمان ترويحتين قال تعالى: ﴿وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾[٣] أى وقت إدبارها.

وكل ذلك على حذف المضاف.

وعند أبى على: أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف، وذلك لما بينهما من التّجانس بكونهما مدلولَيْ الفعل، ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان.

وأما قولهم: «كان ذلك مَقْدَمَ الحاج» فليس من ذلك لأن مفعلاً يكون اسم الزمان.

ويقلّ قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْهُم بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾[٤] أى بوقائعه.

وقد يقوم المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو: مشيت

---

(١) «من الظروف» ساقط من ب. انظر ١/ ٥٠١.

(٢) في ط: «سمعى».

(٣) الطور / ٤٩.

(٤) إبراهيم / ٥.

غَلْوة[١] سهم، ورمية نُشّابة[٢] أى مسافة غَلوة سهم، وفى الحديث: «أقطع النبى ﷺ زبيراً حُضْر فرسه»[٣].

وقد يقوم المضاف إليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو «حين» نحو: لا آتيك السَّمر[٤] والقمر، أى مدة طلوع القمر ومنه قوله:

١٨٣= * باكَرْتُ حاجَتَها الدّجاجَ بسُحْرةٍ *[٥]

أى وقت صياحه، هذا إذا كان باكرت بمعنى بكّرت، لاغالبت بالبكور.

قال النحاة: قد يتوسّع فى الظّرف المتصرف فيجعل مفعولاً به فحينئذ يسوغ أن يضمر مُستغنياً عن لفظ «فى» كقولك: يوم الجمعة صمته، وأن يضاف إليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[٦]، وقوله:

---

(١) في هامش ط علق الشريف علي كلمة: «غلوة» بقوله: «غلوت بالسّهم غلواً: إذا رميت به أقصي ما يقدر عليه وأبعده.

(٢) التشابه: السهم، يقال: رماه بتُشّابة بضم النون، وترامو بالنّشّاب والنشاشيب (أساس البلاغة).

(٣) يقال: أحصَر الفرس، وما أشد حضره أى جَرْيه، ويقال: هو منى حُضْر الفرس (أساس البلاغة).

وفى اللسان: «حضر»: الحُضر والإحضار: ارتفاع الفرس في عدوه ومنه حديث ورود النار ثم يصدرون عنها بأعمالهم كلمح البرق ثم كالريح ثم كحضر الفرس. ومنه الحديث «أنه أفطع الزبير حضر فرسه بأرض المدينة».

(٤) أى مدة سمر الناس.

(٥) هو الشاهد الثالث والسبّعون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن «الدجاج» منصوب على الظرف بتقدير مضافين، أى وقت صياح الدجاج إذا كانت باكرْت بمعنى بكَرْت، لاغالبت بالبكور.

وهذا الشاهد من معلقة لبيد بن ربيعة، وعجزه:

* لأُعَلَّ منها حين هبّ نيامُها *

وضمير «حاجتها» رأجعٌ إلى الصافية، المراد منها الخمر، ومعناه: حاجتى فى الخمر، فأضاف الحاجة إلى ضمير الخمر اتساعًا، وجعله الشارح من باب إضافة المصدر إلي ظرفه.

وقوله: «لأعل» متعلق باكرت من العلل وهو الشرب الثاني، أي تعاطيت شربها قبل صدح الدّيك، أى حين استيقظ نيآم السحر.

(٦) سبأ / ٣٣.

=١٨٤ * يا سارقَ الليلة أهْلَ الدار *(١)

وقد اتفقوا على أن معناه متوسعًا وغير متوسع فيه سواء، ثم فرّعوا على هذا الأصل، فقال بعضهم: لا يتوسع فى ظرف المتعدى إلى اثنين حتى يلحق بالمتعدى إلى ثلاثة، فلا يقال: يومَ الجمعة أعطيته زيدًا درهما، قال: لأن المتعدّى إلى ثلاثة محصور، فلا يزداد عليه، وجوزه الأكثرون.

وأما التوسع فى ظرف المتعدّى إلى ثلاثة فلم يجوزه إلا الأخفش، قالوا: لأنه يخرج إلى غير أصل، إذ ليس معناه متعد إلى أكثر من ثلاثة.

وجوزوا فى الأفعال الناقصة نحو: يومَ الجمعة ليسه زيد قائمًا. هذا ما قالوا.

والذى أرى: أن جميع الظّروف متوسع فيها فقولك: خرجت يومَ الجمعة كان فى الأصل: خرجت فى يوم الجمعة، كان يومُ الجمعة مع الجار مفعولاً به بسبب حرف الجر، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه.

وكذا المفعول له هو أيضًا مفعول به تعدّى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدّى إليه بحرف الجر فهما مثل «ذنباً» فى قولك:

=١٨٥ * أستغفر الله ذنباً *(٢)

(١) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على أنه يتوسع فى الظروف المتصرفة، فيضاف إليها المصدر، والصفة المشتقة: فإن الليل ظرف متصرّف، وقد أضيف إليه سارق وهو وصف
والشاهد قائله مجهول، وتتمنه غير معروفة.
وهو من شواهد سيبويه ١/ ٨٩، ٩٠، ٩٩، والأشباه والنظائر رقم ٤، والهمع رقم ٧٩٣.

(٢) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد المائة فى الخزانة:
وهو قطعة من بيت هو:
أستغفر الله ذنبا لستُ مُحصيه   ربّ العباد إليه الوجه والعملُ
واستشهد به على أن الأصل: استغفر الله من ذنب، فحذف «من»، لأن استغفر يتعدّى إلى المفعول الثانى بـ«من» والبيت قائله مجهول.
من شواهد: سيبويه ١/ ١٧، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٣٤٧، وابن يعيش ٧/ ٦٣ والعينى ٣/ ٢٢٦، والتصريح ١/ ٣٩٤.

إلاّ أن حذف حرفى الجرّ أى «فى» واللام صار قياسًا فى البابين[١] كما كان حذف حرف الجر/ قياسا مع أنَّ وأنْ، وليس بقياس فى غير المواضع الثلاثة فلا تقول فى مررت بزيد وقمت إلى عمرو: مررت زيدا، وقمت عمرا، وإنما كان قياسًا فى بابى المفعول فيه والمفعول له بالضّوابط المعيّنة لكلٍّ منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدّرين.

١٩١

فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به مختّصان بالاسمين المذكورين.

وأما قول المصنّف فى نحو: يوم الجمعة صمته: إن الضمير لايجوز أن يكون مفعولاً فيه، إذ هو لا يكون إلا ظرف الزمان أو المكان فمنقوض بنحو: خرجت هذا اليوم، فلفظة «هذا» ههنا ظرف اتفاقًا بدلالة صفته. وقوله: إن الزمان فى نحو «مكر الليل» و«سارق الليلة» ليس بمفعول فيه، وإلاّ انتصب والمضاف إليه المصدر والصفة لا يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً به.

قلنا على ما أصّلنا: إن جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم أنه يجب نصبه فإن المفعول به ينجرّ بالإضافة نحو: ضارب زيد، فكذا فى سارق الليلة.

وإنّما لم يقع المفعول له ضميراً ولا اسم إشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله، فأرادوا أن يكون لفظ المصدر مصرّحًا به، ليدل على كونه مفعولاً له.

فنقول: إضافة الصفة إلى ظرفها كإضافتها إلى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة فى باب الإضافة، وقد تكون بمعنى الّلام ك﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[٢] كما يجىء.

وإضافة المصدر إلى ظرفه كإضافته[٣] إلى المفعول به بمعنى اللام فهى مختصة إلا أنه كالمضاف إلى المفعول به الذى كان منتصبًا بنزع الخافض كقوله:

---

(١) المراد بالبابين: باب المفعول فيه، والمفعول لأجله.

(٢) الفاتحة / ٤.

(٣) فى ط: كإضافة مختصة إلى المفعول به «بزيادة «مختصة» وبالزيادة الجملة مضطربة، صوابه من النسخ المخطوطة.

* باكرت حاجَتها الدّجاج بسُحْرة *[١] =١٨٦

أى حاجتى إليها فهى فى الحقيقـة بمعنى اللّام، لأن اللام للاختصاص ويختص الشىء. بغيره بأدنى ملابسة، نحو:

* كوكبُ الخرقاء *[٢] =١٨٧

وقتيل الطّف[٣] وليس بمعنى «فـى» كما ذهب إليه المصنّف علـى ما يجىء فى باب الإضافة.

[إضمار عامل الظرف]

(ص): «ويَنْتصِب بعامل مُضْمر وعلى شريطة التفسير.

(ش): أعلـم أن انتصابـه بعامل مـضمر إمـا أن يكون بعـامل جائز الإظـهار أو بممتنعه كما فى المفعول به إذ هو هو ـ كما ذكرنا.

---

(١) سبق ذكره رقم ١٨٣.

(٢) قطعة من بيت، وهو بتمامه:

إذا كوكبُ الخرقاءِ لاح بسُحْرَة سُهَيْلٌ إذاعت غَزْلَها فى القرائب

وهو الشاهد السادس والسـبعون بعد المائة فى الخزانة. واستشهد به عـلى أن الشىء قد يضاف لأدنى ملابسة، و«الخـرقاء»: هى المرأة التى لا تحسـن عملاً، فأضاف الكـوكب إلى الخرقاء بملابسـة أنها لما فرطت فى غزلها فى الصيف ولم تستعد للشتاء استـغزلت قرائبها ـ أى أقربائها ـ عند طلوع سهيل سحرًا، وهو زمن مجىء البرد، فبسبب هذه الملابسة سُمِّى سهيل: كوكب الخرقاء.

والشاهد قائله مجهول.

وكوكب الخرقاء فاعل بفعل محذوف يفسرة: «لاح». و«سهيل» بالرفع عطف بيان لكوكب الخرقاء، وجملة: أذاعت أى فرقت جواب «إذا» وفاعله ضمير المضاف إليه أعنى الخرقاء.

من شواهد: المحتسب ٢/ ٢٢٨، برواية: «الغرائب» بالغيـن مكان: «القرائب» بالقاف، والرواية نفسها فى اللسان: «غـرب» وانظـر الأشبـاه والنظـائر رقـم ٣٧٧، وابن يعـيش ٣/ ٨ والمقـرب ٢/ ٢١٣، والعينى ٣/ ٣٥٩.

(٣) «الطف» مكان علـى الفرات بالعراق، والمراد بقتيـل الطف هو الحسين رضى الله عـنه. انظر أساس البلاغة «طفف».

فالأول: نحو: يوم الجمعة، في جواب من قال: متى سرت؟ أي سرت يومَ الجمعة.

وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم: «حينئذ الآن» أي كان ذلك حينئذ واسمع الآن.

والثاني: كما في المنصوب على شريطة التّفسير ـ حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصّلاً.

فما يختار رفعه نحو: يومُ الجمعة سرت فيه، وما يختار نصبه نحو: أيومَ الجمعة سرت فيه؟ وما يَوْم الجمعة سرت فيه، وسار زيد، ويومَ الجمعة سرت فيه، وإذا يومَ الجمعة سرت فيه [سِرْت فيه][1] ويوم الجمعة سِرْ فيه أولا تَسِرْ فيه.

ومثال ليس المفسّر بالصّفةً كل يوم صُمت فيه في الصيف.

وما يستوي فيه الأمران زيد سار يومَ الجمعة سرت فيه.

وما يجب نصبه: إنْ يَومَ الجمعة سرت فيه، وهلاّ يَوْمَ الجمعة سرت فيه.



(١) في ظ فقط: «سرت فيه» بدون تكرار، وفي ط والنسخ المخطوطة سرت فيه»، سرْت فيه» بالتكرار.

المفعول له

(ص): «المفعول له: هو ما فُعِل لأجله فعل مـذكور مثل: ضربته تاديبًا، وقعدت عن الحرب جُبْنًا، خلافًا للزّجاجِ فإنه عنده مصدر».

(ش): قوله فعل: مذكـور أى مضمون الفعل، وشبهه وهو المـصدر ـ كما ذكرنا فى المفعول فيه.

قوله: «مذكور» احتراز عن قولك وقد شاهـدت ضربًا لأجل التأديب: أعجبنى التأديبُ فعل له الضرب إلا أنك لـم تذكر الضّرب فى قولك: عاملاً فيه.

فالحق أن نـقول فى المفـعول له: هو ما فـعل لأجله مضـمون عاملـه. وكذا فى المفعـول فيه، وهو:ما فُعـل فيه مضمـون عامله من زمـان أو مكان، لئلا ينـتقضُ الحدّان بنحـو قولك: ضربت/ وقد أعجبـنى التأديب، وسرت ويومُ الجـمعة زمانُ سيرك. ١٩٢

وذكر المصنف مثاليـن للمفعول له، ليبين أنه قد لا يتـقدّم وجودًا على ما جعل علة له كما فى ضربته تأديبًا. وقد يتقدّم وجوده عليه فى: قعدت جبنًا، فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدّم وجوده علـى وجود الفعل كما فى: قعدت جبناً أو تأخر عنه كما فى جئتك إصلاحًا لحالك، وذلك لأن الغرض المتأخر[١] وجوده يكون علة غائيّة حاملة على الفعل، وهى إحدى العلل الأربع ـ كما هو مذكور فى مظانّه ـ فهى متقدمة من حيث التّصور، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود.

فالمفعول له: هـو العلّة الحاملة لعاملـه، وليس بمعلول له كما ظن بـعضهم نظرًا إلى ظاهر نحو قولهم: ضربته تأديبًا وأن الضرب علة التأديب.

وانما قلنا ذلك، لأنه لا يطّرد فى نحو قعدت جُبنًا.

وجعل المـفعول له عـلة لمضمـون عامله يطّـرد، لأن التأديب عـلة حاملـة على

---

(١) فى ظ فقط: المتقدم وجوده، مكان المتأخر وجوده.

الضرب، ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علّة لأن اللام فى قوله: «له» للتعليل وهى تدخل على العلة لا المعلل نحو: فعلت هذا لهذه العلةّ.

قوله: «خلافًا للزجاج»، مذهبه: أن ما يسمّيه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق لبيان النّوع، وذلك لّما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبيانًا له كما فى ضربته تأديبًا، فإن معناه أدبته بالضرب والتأديب مُجْمل والضّرب بيان له: فكانك قلت: أدبته بالضّرب تاديبًا، ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربًا فى كون مضمون العامل هو المعمول(١) .

ولا يطّرد له هذا فى جميع أنواع المفعول له، فإن القعود ليس(٢) بيان الجبن، ولا يقال: قعوده جبن إلا مجازًا. وكذا قولك: جئتك إصلاحًا لحالك بالإعطاء أو النّصح أو نحوه، فإن المجىء ليس بيانًا للإصلاح، بل بيانه الإعطاء أو النصح كما صرّحت به.

ولعله يقدّر فى مثله: قُعودجُبْنٍ، ومجىء إصلاح على حذف المضاف وهو تكلّف.

قال المصنّف ردًا على الزّجاج: معنى: ضربته تأديبًا: ضربته للتأديب اتّفاقًا، وقولك: للتأديب ليس بمفعول مطلق فكذا تأديبًا الذى بمعناه.

وفى الرّد نظر، وذلك أنّ ضَرْبَ تأديب أيضًا يفيد معنى للتأديب، مع أن الأول مفعول مطلق اتّفاقًا دون الثانى، وأىّ منع فى أن يتفق فى المعنى المقصود المختلفان فى الإعراب، ألا ترى أن معنى جئت راكبًا جئت وقت ركوبى، والأول حال، والثانى مفعول فيه.

والجَرْمىّ يقول: إن ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التى تكون حالاً

---

(١) فى ظ فقط: المفعول مكان. «المعمول».

(٢) فى ظ وط: «ليس وكذابيان الجين» بزيادة «وكذا» تحريف.

فيلزم تنكيره، ويقدر نحو قوله تعالى :﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[١] محاذرين الموت، لتكون الإضافة لفظيةً، ولا يطّرد له ذلك فى نحو قوله :

=١٨٨

.... وزَعَلَ المحُبور والهوْلَ من تَهوّلِ الهبُور[٢]

إلا أن تجعلهما مصدرين للحالين المقدّرين قبلهما، أى زَعَلاً زَعَلَ المحبور ومهولاً الهولَ على ما هو مذهب الفارسىّ فى : فعلت جهدك ووحدك على ما يجىء فى باب الحال.

ومذهب البصريين أوْلى من الباقيين للسّلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره.

---

(١) البقرة / ١٩.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «زعلَ المحبور» و«الهولَ» مفعول لأجله، وفيه ردّ على الجرمّى فى زعمه أن المسمّى مفعولاً لأجله هو حال فيلزم تنكيره.

وبيان الرد: أنّ الأول معرف بالإضافة ، وهو إضافة معنوية، والثانى معرّف بـ «أل» فلا يكونان حالين، فتعين أن يكون كل منهما مفعولاً لأجله.

وهذا الرجز للعجاج، ورد على النحو التالى:

يَرْكَبُ كُلَّ عاقرٍ جُمْهورِ. مخافةً وزَعَلَ المحُبور

والهولَ من تهوُّل الهبُور

وقد شرح البغدادى هذا الرجز بقوله: شبه بعيره فى السرعة بالثور الوحشى الموصوف بهذا الوصف، فقوله: «يركب» فاعله ضمير الثور الوحشى الذى خاف من الصياد ، فذهب على وجهه مسرعًا يصعد تلال الرمل.

و«العاقر»: العظيم من الرمل الذى لا ينبت شيئًا، شُبه بالعاقر التى لا تلد.

و«زعل» معطوف على «مخافة» بمعنى النشاط. وهو مصدر زَعِل من باب فَرِح

و«المحبور» اسم مفعول من حبرنى الشىء: إذا سرّنى .

و«التّهوّل» تفعّل من الهول، وهو أن يعظم الشىء فى نفسك حتى يهولك أمره.

و«الهبور» جمع هَبْر وهو : ما اطمأن من الأرض وما حوله مرتفع.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٨٥، وابن يعيش ٢/ ٥٤ وانظر ديوان العجاج/ ٢٣٠ من أرجوزة مطلعها.

جارى لا تستنكرى عذيرى

سعيى وإشفاقى على بعيرى

[شرط نصب المفعول له]

(ص) : «وشرط نصبه تقدير اللام، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلّل ومقارنًا له».

(ش): يعنى أن تقدير اللاّم شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولاً له فنحو: للسَّمن ولإكرامك الزّائر فى قولك: جئتك للسمن ولإكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدّل عليه حدّه، وهذا كما قال فى المفعول فيه: إن شرط نصبه تقدير «فى».

وما ذهب إليه فى الموضعين وإن كان صحيحًا من حيث اللغة، لأن السّمن فُعِل له المجىء لكنه خلاف اصطلاح/ القوم، فإنهم لا يسمُّون المفعول له إلاّ المنصوب الجامع للشرائط، فحدُّه الصحيح [فى اصطلاحهم ما ذكره المالكى هو المصدر المنصوب][(١)] المقدر باللام المعللّ به حدثٌ شاركه فى الفاعل والزّمان. ١٩٣

ومعنى تشاركهما فى الفاعل: أن يقوما بشىء واحد كقيام الضّرب والتأديب فى: ضربته تأديبًا بالمتكلّم، وتشاركهما فى الزّمان بأن يقع الحدَثُ فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعًا وقعدت عن الحرب جبنًا، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: حبستك خوفًا من فرارك أو بالعكس نحو: جئتك إصلاحًا لحالك، وشهدت الحرب إيقاعًا للهدنة بين الفريقين.

فإذا كان الحدث المعلَّل تفصيلاً[(٢)] وتفسيرًا للمصدر المجمل كما فى: ضربته تأديبًا، وأعطيته مكافأة فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا فى زمان، بل هما فى الحقيقة حدثٌ واحدٌ، لأن المعنى: أدّبته بالضرب، وكافأته بالإعطاء، فالضرب هو التأديب، والإعطاء هو المكافأة. والعلّة ههنا فى الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب ، لأن الشىء لا يكون علة نفسه، بل هى أثره أى ضربته لتأدبه، لكن لو صرّحت بما هو العلة أعنى التأدب لم ينتصب عند النحّاة لعدم المشاركة

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط.

(٢) فى ط : «تفضيلاً» بالضاد، تحريف.

فى الفاعل وفى الزمّان، إذّ ربمـا لا يحصل هذا الأثر فـكيف يشارك الـضرب فى الزمان كما قال ابن دريد:

=١٨٩ والشّيخ إنْ قَوّمته من زَيْغه لم يُقم التثّقيفُ منه ما التوي[1]

وإنما نصبت هذا المصدر لـتضمّنه العلة الحقيقية ومشـاركته الحدث فى الفاعل والزمان، إذ هو كما بيّنا.

وبعض النحاة: لا يشترط تشاركهمـا فى الفاعل وهو الذى يَقْوى فى ظنىْ وإن كان الأغلب هو الأولّ.

والدّليل على جواز عدم التشارك قول أمير المـؤمنين علىّ رضى الله تعالى عنه فى «نهج البلاغة» «فأعطـاه الله النَّظرة استحقاقًا للسَّخْطَة واستـتماماً للبلية»[2]. والمستحقّ للسَّخْطة إبليس، والمُعطِى لَلنظرة هو اللّه تعالى.

ولا يجوز أن يـكون استحقاقًـا حالاً من المفعـول، لأن «استتمامـًـا» إذًا يكون حالا من الفاعل وكذا إنجازًا للعدَة، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول.

وكذا قول العجاج:

=١٩٠ يركبُ كُلَّ عـاقرٍ جُمهور مخـافةً وزعـل المَحْبُـور

والهـولَ من تَهوّلِ[3] الهبُور

فإن الهول بمعنى الإفزاع لا الفزع، والثّور ليس بمفزع بل هو فَزِع.

---

(١) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنه يجوز أن يقال : ضربته تقويماً فما استقام إذ قد يطلق أنه حصل التأثير.

وقال البغدادى: إن هذا البيت من مقصورة ابن دريد المشهورة وقبل هذا البيت:

والنّـاس كالـنّبـت: فمـنه رائـقٌ غـضٌ نضـيرٌ عُـودُه مُـرُّ الجنَـى

ومـنه مـا تَقْـتَحـم العـينُ فـإنْ ذُقْت جناه انساغ عـذبًا فى اللّها

يـقَـوّم الـشـارخ مـن زيْـغـائـه فيَسْـتوى ما انعـاج منه وانحـنى

(٢) من خطبة خلق السموات والأرض، وخلق آدم وما حدث لإبليس ١ / ٢١ طبع الحلبى ١٩٦٣ تحقيق محمد أبى الفضل.

(٣) سبق ذكره رقم ١٨٧، وفى ط «تهور» مكان : «تهول» تحريف.

وكذا أجاز أبو عليّ عدم المقارنة فى الزّمان، وذلك أنه قال فى «التذكرة» على القراءة الشاذة: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقَهُم﴾ بنصب «صِدْقَهم»[1] : إن معناه لصدقهم فى الدّنيا.

قوله: «وإنما يجوز حذفها» أى حذف اللام.

قوله: «إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلّل». أى إذا كان المفعول له فعلاً لفاعل الفعل النّاصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له، أى إذا اشتركا فى الفاعل كما ذكرنا.

واقتصر المصنف على شرطين مما شرط فى المفعول له فلم يشرط كونه مصدرًا لدخوله فى قوله «فعلاً لفاعل الفعل المعلّل»، ولم يشرط كونه بتقدير اللام وجواب لِمَهْ[2] وأن لا يكون[3] من غير لفظ الفعل، لأنه علم/ ذلك من الحدّ. ١٩٤

وشرط بعضهم : كونه من أفعال القَلْب، لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحامل على الشىء متقدم عليه، وأفعال الجوارح كالضَّرْب والقَتْل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل.

وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى.

والجواب: أنه إن أراد وجوب تقدم الحامل وجودًا فممنوع، وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودًا أو تصورًا فمسلّم، ولا ينفعه.

وينتقض ما قال بجواز نحو: جئتك إصلاحًا لأمرك، وضربته تأديبًا اتفاقًا.

---

(١) القارئ بهذه القراءة مجهول . (المائدة/ ١١٩.

وهى من شواهد : الإملاء للعبكرى ١/ ١٣٦، والبحر ٤/ ٦٣. وانظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٠٦٩.

(٢) فى ط والنسخ المخطوطة ما عدا ع «لِمَهْ» بهاء السكت، وفى ع : لِمَ.

(٣) فى ط والنسخ المخطوطة « وأن لا يكون من غير لفظ الفعل »بزيادة : لا ، صوابه من ع.

واجتهد فى تصويبها ناشرنسخة «ب» بقوله: «هكذا فى المطبوعة أى: وأن لا يكون من غير لفظ الفعل» والصواب: ألا يكون من لفظ الفعل. انظر ١/ ٥١٢، واجتهاده صواب لأنه وافق نسخة ع.

فإن قال: هو بتقدير حذف مضاف، أى إرادة إصلاح وإرادة تأديب، قلنا فجوّز أيضًا : [جئتك إكرامك لى][1] ، وجئتك إكرامًا لك غدًا بتقدير المضاف المذكور، بل جوز: جئتك سمنًا ولبنًا.

فظهر أن المفعول له وهو الظّاهر لا المقدّر المضاف.

فنقول: المفعول له على ضربين: إمّا أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو: قعدت جُبنًا، فهو من أفعال القلوب كما قالوا.

وإما أن يتقدم على الفعل تصوّرًا أى يكون غرضًا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو: ضربته تقويمًا، وجئته إصلاحًا .

قال المصنف: وإنما شرط لجواز حذف اللام الشّرطان المذكوران، لأنّ علة الأفعال كثيرًا ما تجيء جامعة للشّرطين، فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة فى العليّة. والغرض أن يكون هناك ما يدلّ على اللّام المقدرة المفيدة للعليّة وحصول الشَرطين دليل عليها.

ويُعْزى إلى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتّمييز.

وبيت العجاج قاضٍ عليه، وكذا قول حاتم :

وأغْفِر عَوْراءَ الكريمِ ادّخارَهُ وأعرِضُ عن شتْم اللئيم تكرّما[2] =١٩١

وكذا قوله تعالى : ﴿حَذَرَ الْمَوْت﴾[3] وقال الجُزولى: إذا أنجز باللاّم وجب

(١) ما بين معقوفين سقط من ب، انظر ١/ ٥١٣ .

(٢) هو الشاهد التاسع والسبعون بعد المائة فى الخزانة: واستشهد به على أنه يَردُ على من اشترط التنكيرَ فى المفعول له. هذا البيتُ، وبيت العجّاج السابق، فإن قوله «ادّخاره» مفعول له وهو معرفة . والشاهد لحاتم الطائى، انظر ديوانه / ٨١.

برواية : * وأصْفح عن شتم اللئيم تكرما*

من قصيدة مطلعها :

أتعرف أطلالاً ونؤيًا مهدمًا كخطك فى رقٍّ كتابًا مُنَمْنمًا.

من شواهد : سيبويه ١/ ١٨٤، ٤٦٤، والنوادر لأبى زيد ٣٥٥، والجمل للزجاجى / ٩٥ وابن يعيش ٢/ ٥٤.

(٣) البقرة / ١٩.

تعريفه فلا يقال: جئتك لإكرام لك. ومنعه الأندلسى، وقال: لا أرى منه مانعًا.

وقال ابن جعفر: إنه فى حال تنكيره يشبه الحال والتمييز فى كونه للبيان[١] بنكرة، فوجب انتصابه مثلهما.

والظاهر جواز ذلك ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾[٢] والباء للسببية ههنا كاللام.

وقال المالكى: إذا حصل الشّرائط فَجّر المقترن بلام التعريف أكثر من نصبه، والمجرد بالعكس، ويستوى الأمران فى المضاف هذا قوله:

والأولى أن يُحال ذلك على السّماع ولا يُعَلّل.

★★★

(١) فى ط فقط: فى كون البيان بنكرة.

(٢) النساء / ١٦٠.

المفعول معه

(ص): «المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعلٍ لفظًا أو معنىً».

(ش): قوله: «لمصاحبة معمول فعل» احترازٌ عن نحو: «ضيعته» في : كل رجل وضيعته، فإنها مصاحبة لكل رجل، لأن الواو بمعنى مع.

ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركًا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في : سرت وزيدًا مشارك للمتكلّم في السّير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معًا، وفي قولك: سرت أنا وزيد بالعطف يشاركه في السّير، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد.

وشرط بعضهم : أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً كما في : سرت وزيدًا نظرًا إلى أن عمرًا في قولك : ضربت زيدًا وعمرًا معطوف اتّفاقًا لا مفعول معه.

وينتقض ما قاله بنحو: حسبك وزيدًا درهمٌ فإن الكاف مفعول في المعنى، إذ المعنى: يكفيك.

وأمّا تعيُّن (عمرًا) في المثال المذكور للعطف فلأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف، وإنما يُعدل ما بعده عن العطف إلى النصب نصّا على المعنى المراد من المصاحبة، لأن العطف في: جاءني زيد/ وعمرو يحتمل تصاحب الرّجلين في ١٩٥ المجيئ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر، والنّصب نصّ في المصاحبة.

وفي قولك: ضربت زيدًا وعمرًا لا يمكن التّنصيص بالنصّب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر.

[عامل المفعول معه]

(ص) : «فإن كان الفعل لفظًا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت أنا وزيدٌ وزيدًا.

وإن لم يجز العطف تعيّن النّصب نحو جئت وزيدًا.

وإن كان معنىً وجاز العطف تعيّن نحو: ما لزيد وعمرو، وإلاّ تعيّن النصب نحو مالك وزيدًا، وما شأنك وعمرًا، لأن المعنى ما تصنع».

(ش): اعلم أنّ مذهب جمهور النّحاة: أن العامل فى المفعول معه الفعلُ أو معناه بتوسط الواو التى بمعنى «مع».

وإنما وضعوا الواو موضع«مع» فى بعض المواضع لكونه أخصر لفظًا.

وأصل هذه الواو واو العطف الذى فيه معنى الجمع- كما يجىء فى بابه- فناسب معنى المعيّة أنْ قالوا: لا يتقدّم المفعول معه على ما عمل فى مصاحبه اتفاقًا فلا يقال: والخشبَة استوى الماء، كما يتقدّم سائر المفاعيل على عاملها.

وجوّز أبو الفتح تقدّمُه على المعمول المصاحب تمّسكاً بقوله:

١٩٢= جَمَعْتَ وفُحْشًا غِيبةً ونميمةً ثلاثَ خلالٍ لستَ عنها بمُرْعَوِي[١]

والأوْلى المنع رعايةً لأصل الواو، والشّعر ضروررة.

وقال الكوفيون : هو منصوب على الخلاف، فيكون العامل معنويّا كما قلنا فى الظرف خبر المبتدأ.

والأوْلى إحالة العمل على العامل اللّفظىّ ما لم يضطر إلى المعنوى.

وقال الزجاج: هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو كأنك قلت: جاء البرد ولابس[٢] الطيالسّة أو صاحباه. وكذا فى غيره والإضمار خلاف الأصل.

---

(١) هو الشاهد الثمانون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد على أن أبا الفتح بن جنى أجاز تقديم المفعول معه على المعمول المصاحب متمسكًا بهذا البيت، والأصل : جمعت غيبة وفحشًا، والأولى المنع رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة.

والبيت من قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى.

من شواهد : الخصائص ٢/ ٢٨٣، والعينى ٣/ ٨٦، والتصريح ١/ ٣٤٤، ٢/ ١٣٧، والأشمونى ٢/ ١٣٧.

(٢) فى ك : جاء البرد ولابس أو صاحب الطيالسة.

وقال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو والأولى رعاية أصل الواو فى كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى مع مطلقًا لنصبت فى: كل رجل وضيعتُه.

وقال الأخفش: نصبه نصب الظروف، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع[1] المنصوب بالظرفية. والواو فى الأصل حرف فلا يحتمل النّصب[2] أعطى النصب ما بعدها عاريّة كما أعطى ما بعد إلاّ إذا كانت بمعنى «غير» إعراب نفس «غير».

ولو كان كما قاله لجاز النصب فى كل واو بمعنى «مع» مطّردًا نحو كل رجل وضيعته.

[جواز العطف إذا كان العامل لفظًا]

قوله: «فإن كان الفعل لفظًا وجاز العطف فالوجهان»، هذا أولى مما قال عبد القاهر فى نحو: قام زيد وعمرو: إنه لا يجوز فيه إلاّ العطف، ولعله قال ذلك لأنه مخالفة للأصل الذى هو العطف لا لداع.

وهو ممنوع لأن ههنا داعيًا وهو النّصّ على المصاحبة.

وقوله: «جئت أنا وزيدٌ وزيدًا» مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغى أن يكون العطف فى : جئت أنا وزيد عند عبد القاهر أوجب، وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل فى الأغلب للعطف.

وهل يشترط فى نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه؟

قال الأخفش : نعم، فلا يجوز: جلس زيد والسّاريةَ، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية. وكذا لا يجوز: ضحك زيد وطُلوعَ الشمس ، وإنما ذلك عنده مراعاة

---

(١) كلمة «مع» سقطت من ط، تحريف.

(٢) كلمة «النصّب» سقطت من ك.

لأصل الواو فى العطف. وأجاز غيره استدلالاً بقولهم : ما زلت أسير والنّيلَ ولا يقال سار الماء بل جرى.

وله أن يقول: إن ذلك لاستعارة السير لجَرْى النِّيل لَمَّا اقترن به ما يصح منه السير كقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾[1] . وقريب/ منه قوله تعالى : ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[2] أو على حذف جرى فى المعطوف كقوله: ١٩٦

١٩٣= * عَلَفْتُها تبناً وماءً بارداً *[3]

أى وسقيتها ماء. وقيل: لا يجوز العطف فى استوى الماء والخشبَة أيضًا، لأن استوى ههنا ليس بمعنى استقام. بل بمعنى ارتفع كما فى قوله تعالى : ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ﴾[4] .

وله أن يجوّز العطف فى هذا المثال أيضًا، ويقول: استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع، والمعنى: تساوى الماء والخشبة فى العلو، أى وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة ههنا مقياسٌ يعرف به قَدْر ارتفاع الماء وقت زيادته.

ولا يجوز النصب فى قولك: أنت أعلم ومالك لأنك لا تقصد به[5] مصاحبة

(١) الرعد / ١٥.

(٢) النور / ٤٥.

(٣) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن التقدير: وسقيتها ماء. والشاهد قائله مجهول ، وعجزه:

* حتى شتت همّالة عيناها *

وشتت بمعنى : أقامت شتاء. وزعم العينى أن شتت بمعنى : بدت. ولم أجد هذا المعنى فى اللغة.

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢٥٨، وشرح شذور الذهب / ٢٤٠ والأشباه والنظائر رقم ٧٢٩.

(٤) النجم / ٦.

(٥) «به» سقطت من ك.

المخاطب فى العلم لما له، والتقدير الأصلى فيه : أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك، ثم خفف بحذف معمول«أعلم» وحذف المبتدأ المعطوف عليه «مالك» لقيام القرينة على كلا المحذوفين.

ويقرب من ذلك حذف الجزء الثّانى من المركّب المضاف والجزء الأول من المركب المضاف إليه نحو: ثالث عشر فى : ثالث عشر ثلاثة عشر - على ما يأتى فى باب العدد- وقولنا : فأنت ومالَك مثل : كلّ رجل وضيعتَه أى فأنت ومالك مقترنان، والمعنى : أنا لا أدخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلّق بإصلاحه فأنت أعلم بما يصلحه.

ومثله قولهم: أنت أعلم وربك. وهذا يستعمل فى التهّديد، أى أنت أعلم بربّك فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافآته للمجرمين تعالى عنه، فأنت وربك أى أنتما مقترنان، فأنا لا أدخل بينكما ولا أدعوه عليك، فإنه حسبك، وهذا المعنى أبلغ ما يكون فى باب التهديد والتخويف.

وقال عبد القاهر المعنى أنت أعلم وربّك مجازيك، فهو عنده على حذف خبر المتبدأ من الجملة الثانية.

وليس ما ذهب إليه بذاك.

وكذا قول العبدى: إن تقديره: أنت أعلم من غيرك وربّك أعلم منكما، وهذا أبعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من: أنت أعلم وربك .

[وجوب نصب المفعول معه]

قوله : وإن لم يجز العطف تعيّن النصب نحو : جئت وزيداً.

جمهور النّحاة على أن النّصب مختار ههنا، لا أنه واجب، وذلك مبنىّ على أن العطف على الضّمير المرفوع المتّصل بلا تأكيد بالمنفصل، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع ـ كما يجىء فى باب العطف .

العامل المعنوى:

قولـه: «وإن كان معـنى» أى إن كان الـفعل معـنى والفـعل المعـنوى[١] على ضربين: لأنه إما أن يكون فى اللفظ مُشعر به قوىّ أوْ لا.

فالأول: نحـو مالَكَ؟ لأن الجار والمجرور متـعلّق بالفـعل أو بما فيه معـناه، وما شأنُك لأن قولك : شأنك بمعنى : فعْلـك وصنعتك فهو بمعنى المصدر[٢] الذى فيه معنى الفعل، وحـسبك، وقدْك، وكَفْيك، لكونها بمعنـى: كفاك، ونحو: ويلاً لك، وويلـك، وويلٌ لك لأن الويـل بمعنـى الهلاك، وفى المـصدر معـنى الفعـل وكذا قولهـم: رأسَك والحائَط، وأمـراً ونفسه، وشـأنك والحج، إن جعـلنا الواو بمـعنى «مع» فإن المنصوب قبلها دالّ على الفعل المقدّر.

وهذا القسم على ضربين: إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلّف أوْلاً.

فالأول: نحـو ما لزيد وعـمرو، وما شأن زيـد وعمرو قال المـصنف: العـطف واجبٌ فيـه، إذ هو الأصل فلا يصـار إلى غيره لـغير ضرورة. وليـس بشيء، لأن النّص عـلى المصاحبـة هو الدّاعى إلى الـنصب، وقد يـكون الداعى إلى الـنصب ضروريّا، ولو سلمنا أنه ليس بضرورى قـلنا: لِم لا يجوز مخالفة الأصل لداع؟/ ١٩٧ وإن لم يكن ضروريّا.

وقال غيره: العطف هو المختار مع جواز النّصب.

والأولى أن يقال: إن قَصَد النّص على المصاحبة وجب النصب[٣] وإلاّ فلا.

والثانى: نحو: مالك وزيداً، وما شأنك بجعل الضمير مكان الظّاهر المجرور.

---

(١) فى ك : «والعامل» مكان : «والفعل».

(٢) فى ط : «بمعنى المصدر الذى فيه معنى المصدر الذى فيه معنى الفعل» بتكرار الذى فيه معنى المصدر، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) فى ط: «النص» مكان: «النصب» تحريف.

فالكوفيون يجوّزون فى السّعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار.

والبصريّـون يجوزونه للـضرورة، وأما فى السعـة فيجوزونه بتـكلّف، وذلك بإضمار حرف الجرّ مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه.

فقال المصنف ههنا : إنه يتعيّن النصب نظراً إلى لزوم التكلّف فى العطف.

وقال الأندلسى: يجوز العطف على ضعـف إن لم يقصد النّص على المصاحبة وهو أوْلى لوروده فى القرآن كقوله تعالى : ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[1] بالجرّ فى قراءة حمزة[2].

وفى النصب فى مثل هذا أعنى مـا شأنك أو مالك وزيداً، وما شأن زيدٍ وعمراً أربعة أوجه:

الأكثرون على أنه بالـفعل المدلول عليه بما شأنك ومالـك، أى ما تصنع وذلك لأن «ما» طالبة للفعـل لكونها استفهامية، وبعدها الجارّ أو المصـدر، وفيهما معنى الفعـل فتظافـرا على الدّلالة عـلى الفعـل، ومِنْ ثَمّ امتنـع فى الاختيـار: هذا لك وأباك، لفوات «ما» الاستفهامية.

وقال سيـبويه : تقـديره: ما شأنك وشـأن ملابستك زيـداً، ومالك ولملابـستك عمراً، وما شأن زيد وملابسته عمراً، فهو مفعول المصدر المقدر.

قال السيّرافىّ: هـذا تقدير معنوىّ لا يخرج ذلك عن مـعنى تصنع[3] لأن هذا ملابسة أيضًا، يعنـى أن سيبويه لا يريد بتقدير ملابستـك أنّ الاسم منصوب بهذا المصدر المقدّر، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته، وإبقاء البعض الآخر- كما يجىء فى باب المصدر.

---

(١) النساء/ ١.

(٢) وقرأ بها أيـضًا غير حمزة: المـطوعى، وإبراهيم الـنخعى، وقتادة والأعـمش، انظر معجـم القراءات قراءة رقم١٣٥٨.

(٣) فى ط : عن معنى «ما صنعت وما تصنع» بزيادة: «وما صنعت».

وإنما قدّر سيبويه بهذا لتبين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدّر بما ذكر.

قال الأندلسى: بل أراد أنّ المصدر المقّدر هو العامل، وإنما جاز ذلك هنا لقوّة الدّلالة عليه لأن «مالك» و«ما شأنك» إذا جاء بعدهما نحو «وزيداً» دلّ على أن الإنكار إنما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيما أن الواو بمعنى «مع» تؤذن بمعنى الملابسة.

وقال الأندلسى: يجوز أن يكون النّصب بكان مقدرة كما فى : ما أنت وزيداً أى ما كان شأنك وما كان لك.

وقال السيرافى وابن خروف: الاسم منصوب بلابس كأنك قلت: مالك لابست زيداً، والواو دالٌّ على معنى لابس، وإنما ارتكبا هذا تفادياً مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدّر، ويلزمهما نيابةَ الواو عن الفعل ونصب الاسم بها، إذ لا يصلح الجمع بين الواو، وذلك الفعل المقدّر فيؤدى مذهبهما فى هذا(١) إلى مذهب عبد القاهر فى الجميع.

والقسم الثانى: أعنى الّذى لا يكون فى لفظه مُشْعِرٌ بالعامل قوىّ نحو: ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟

=١٩٤ * وما النّجديّ والمتغوّرُ*(٢)

فها هنا العطف أولى بلا خلاف. وإن قصدت المصاحبة لعدم النّاصب وضعف

---

(١) أى فى هذا القسم.

(٢) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الرفع فى مثله أولى من النصب على المفعول معه.

والشاهد قطعة من بيت هو بتمامه :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأَهْلُنا تهامٍ وما النّجدىُّ والمتغوّرُ

ونسب البغدادى الشاهد لجميل بن معمر، انظر ديوانه / ٣٢.

من قصيدة مطلعها:

أغاد أخى من آل سلمى فمبكر أبِنْ لى أغادٍ أنت أم متهجّرُ

من شواهد : سيبويه ١/ ١٥١، والعينى ٤/ ٤٠٨.

الدالّ عليه وهو ما الاستفهامية وكيف، وذلك لكثرة دخولهما فى غير الفعلية.

قال سيبويه: إذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلّته وضعفه قدّرت «كان» بعد «ما» الاستفهامية «ويكون» بعد: كيف، وذلك لكثرة وقوعهما ههنا. والشىء إذا كثر وقوعه فى موضع جاز حذفه تخفيفًا وصار كأنه منطوق به.

وردّ المبردّ تقدير سيبويه، وقال: لا معنى لتخصيصه «ما» بالماضى وكيف بالمستقبل.

قال السيرافى: لم يقصد سيبويه بتمثيله التخّصيص، وإنما أراد التمثيل على الوجه/ الممكن، والتّمثيل ليس حدّا لا يتجاوز، وقول الراعى: ١٩٨

أزْمانَ قَوْمِي والجماعةَ كَالّذي   مَنَع الرِّحالة أنْ تَميل مَميلا[1] =١٩٥

أى أزمان كان قومى والجماعة.

وقول بعضهم: «أنا وإيّاه فى لحاف» أى كنت وإياه فى لحاف أبعد من نحو: ما أنت وزيدًا؟ وكيف أنت وقصعة من ثريد؟[2] بالنصب، وذلك لإشعار «ما» و«كيف» بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز أن يكون العامل فى قوله: وإياه. قوله: «فى لحاف» لما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتّفاقًا.

(١) هو الشاهد الثالث والثمانون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنه على تقدير : أزمان كان قومى والجماعة، فالجماعة مفعول معه على تقدير إضمار الفعل.

والبيت من قصيدة طويلة عدّتها تسعة وثمانون بيتًا للراعى مدح بها عبد الملك بن مروان مطلعها:

ما بال دَفّك بالفراش مذيلا   أقذىً بعينك أم أردت رحيلاً

انظر ديوانه / ٢٣٤ وهو البيت الخامس والستون من القصيدة وقد ذكر البغدادى أنّ عدتها تسعة وثمانون بيتًا، وفى الديوان عدتها اثنان وتسعون بيتًا.

من شواهد سيبويه : ١/ ١٥٤، والتسهيل ١٠٠، وأوضح المسالك رقم ٩٨، والعينى ٢/ ٥٩، ٣/ ٩٩، والهمع والدرر رقم ٤١٢ والتصريح ١/ ١٩٥، والأشمونى ٢/ ١٣٨.

(٢) «من ثريد» سقط من ط.

وأما نحـو: كل رجل وضيعتُه، وأنت ورأيُك، فـالرفع فيه واجـب، وإن قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه.

وأجاز الصَّيْمَرِىّ نصبه بالخبر المقدّر، وأنكره ابن بابشاذ.

ويجـب على مـجيز الـنصب إضـمار الخبـر قبل الـواو أى كل رجل مـقرون وضيعته، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام فى جواز نصبه.

هذا كلّه بناء على أصلهم، وأنا لا أرى منعًا[١] من تقدّم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب فإن ذلك مع واو العـطف الذى هو الأصل جائز نحو زيداً وعمراً لقيت، فنقول:العامل فى الجماعة وإياه كالذى وفى لحاف[٢].

وإنما امتنع النّصب فى الأصح فى ضيعته لكون الخبر المقدرأضعف من الظاهر.

وإذا وقع بعـد المفعول معـه حال مما قبلـه أو خبر عنه نـحو: كنت وزيداً قـائمًا وسرت وزيداً راكبًـا فحكمه فى مطـابقة ما قبله حكـمه لو وقع قبل المفـعول معه. وقد يجوز أن يعطى حكمَ ما بعد المعطـوف فيقال: كنت وزيداً منطلقين، وسرت وزيداً راكـبين نـظراً إلى المـعنى وإلـى أصل الـواو أى العطـف. ومنع ذلـك ابن كيسان.

وفى كون المفعول معه قياسًا خلاف.

ذهب الأخفش وأبو على إلى كونه قياسًا.

وقال بعضهم هو سماعى لا يتجاوز ما سمع منه .

وقـوله تـعالـى : ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُم﴾[٣] لا يـجـوز أن يعـطـف «شركاءكم» فيه على ما قبله إلا بتـقدير فعل، لأن الإجماع لا يتعدّى إلى الأعيان لا يقال: أجمعت زيداً، فيكون التقدير: أجمعوا أمركم واجْمعوا شركاءكم.

والأولى جعـله مفعـولاً معه أى أجمـعوا أمركم مـع شركائكـم للسلامـة من الإضمار.

★★★

(١) فى ط : «معنا» مكان «منعًا» تحريف.

(٢) فى قول بعضهم: «أنا وإياه فى لحاف»، المثال السّابق.

(٣) يونس / ٧١.

[باب الحال]

[تعريف الحال وأنواعه]

(ص): «الحال ما يُبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنىً، نحو: «ضربت زيداً قائمًا، وزيد فى الدار قائمًا، وهذا زيد قائمًا.

(ش): قال المصنف[1]: «لا يدخل فيه النّعت فى نحو: جاءنى رجلٌ عالمٌ، لأن المراد فى الحدود: أن يكون لفظُ المحدود دالاّ على ما ذُكر فى الحدّ، وقولك: عالم، فى جاءنى رجل عالم - وإنْ بيَّن هيئة الفاعل لكن لا دلالة فى لفظ عالم، على أنه لبيان[2] هيئة فاعل، إذ لفظة[3] عالم ههنا مثلها فى قولك: زيد رجلٌ عالم، مع أنها مبيِّنة[4] هيئة خبر المبتدأ، لا هيئة الفاعل، بل إنّما عُلِم كون «عالم» فى جاءنى رجل عالم بيانًا لهيئة الفاعل من تقدم قولك: جاءنى رجل، بخلاف الحال، فإن «راكباً» فى قولك: جاءنى زيد راكبًا، ورأيت زيداً راكبًا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل، أو المفعول حتى لو قلت: رجلٌ قائمًا أخوك لم يجز، لعدم الفاعلية أو المفعولية في: «رجل»:

أقول: لقائل أن يمنع أن المحدود يلزم أنْ يدلّ على كل ما يُذكر فى حدِّه، بل يكفى أن يكون فيه ما يذكر فى حدِّه. وبعد التسليم، فليس فى هذا الحدّ تحقيق معنى الحال، وبيان ما هيَّته، لأنه ربما يُتوهَّم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقًا، لا فى حالة الفعل، فَيُظَنّ في: جاءنى زيد راكبًا: أنّ «راكبًا» هيئة لهذا الفاعل مطلقًا لا فى حال المجيىء، فيكون / غلطًا. ١٩٩

(١) المراد بالمصنف هنا هو ابن الحاجب، فلقد شرح كافيته: «ليبين الغرض من مسائلها، والهدف من قوانينها، وقد تداول الناس هذا الشرح، وأكبوا عليه، وأفادوا منه، وشغلوا به وبالكافية». انظر: «المدرسة النحوية فى مصر والشام فى القرنين السابع والثامن من الهجرة/ ٦١ تأليف المحقق.

(٢) فى ط وب ٢/ ٧: بيان لهيئة فاعل.

(٣) فى ط، وب ٢/ ٧: لفظ، والأولى ما فى النسخ المخطوطة بدليل كلمة: «مثلها».

(٤) فى ط: «مبنية» مكان: «مبيّنة»، تحريف.

ويخرج عن هـذا الحدّ: الحال التى هى جُمـلة، بعد عامل ليس معه ذو حال[١] كقوله:

١٩٦ = يقول وقد ترَّ الوظيف وساقُهـا ألَسْت تري أنْ قد أتيتَ بِمُؤْيِد(؟)[٢]

وقوله:

١٩٧ = وقد أغْتَدِي والطيْرُ في وكُناتِها بمُنْـجَـردٍ قَيْدِ الأوابـد هيْكَـل[٣]

(١) فى ك: «ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ذى حال نحو الحال...إلخ».
وفى ظ: ويخرج عن هذا ا لحد الحال الـتى هى جملة، بعد عامل ليس معه ذوحـال الجملة الحالية بلا ذى حال. والأوضح ما فى النسخ الأخرى.
(٢) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه يخرج عن تعريف الحال الحال التى هى جملة بعد عامل ليس معه ذو حال.
بيانـه: أن جملة: «وقد ترّ الـوظيف» حال، وعاملـها يقول، ولاصاحـب لها، وأما فاعل يـقول. وهو الضمير المستتر فليس صاحب الحال، لأنها لم تُبيِّن هيئته، اذ ليست من صفاته.
وهذا إنّما يرد علـى تعريف المصنف الحال، فـإنه اعتبرفيه تبـين الهيئة، ولايرد على تـعريف الشارح، فإنه لم يعتبر فى الحد تبين الهيئة.
والشاهد من معلقة طرفة.
و«تر»: قطع، ترّ العظم يـترُّه ترّاً: إذا قطعه: وروى برفع «الوظيف» على أنه فـاعل «ترّ» اللازم بمعنى انقطع. وروى بنـصب «الوظيف» على أنه مـفعول ترّ المتعدّى بمعـنى قطع وفاعله ضمـر العضْب فى بيت قبله.
و«المؤيد» علـى وزن اسم الفاعل: هو الـدَّاهية، وأصلها من الأيـد، وهو القوة كأنهـا داهية ذات شدّة وقوة.
من شواهد: المنصف ١/ ٢٦٩.
(٣) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على ما استشهد به قبل ذلك. والشـاهد من معلقة امرىء القيس المشهورة. و«الوكنات»: جمع وُكنـة، من قولهم: وَكَن الـطائر يَكنُ وكونّـا: إذا استقر فى وكْنـته، وهى مقرّه ليـلاً، وكأنه من مقلوب الكون، لأن الكون هو الاستقرار.
و«المنجرد» من الخيل، قيل: الماضى فى السير، وقيل: القليل الشّعر القصيره. و«الأوابد» الوحوش.
يريد أن هـذا الفرس من سرعتـه يلحق الأوابد، فـيصير لهـا. بمنزلة القيـد. و«الهيكل»: هـو الفرس العظيم الجرْم.
من شـواهد: الخصـائص ٢/ ٢٢٠، والمحتسـب ٢/١٦٨، ٢/ ٢٣٤ وابن يعـيش ٣/ ٥١، ٩/ ٩٥، والمغنى ٢/ ٥١٨ والأشباه والنظائر رقم ٢٧٦.

ويخرج أيضًا: الحال عن المضاف إليه، إذا لم يكن المضاف عاملاً فى الحال، وإن كان ذلك قليلاً، كقوله تعالي: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾(٢) وقول الشاعر:

١٩٨= كأنَّ حَوامِيَهُ مُدْبِراً خُضِبْنَ، وإنْ لم تَكُن تُخْضَبِ(٣)

وقوله:

١٩٩= عَوْذٌ وبُهثَةُ حاشِدُون عَلَيْهِمُ حِلَقُ الحَدِيدِ مُضاعَفًا يَتلهَّبُ(٤)

وأمَّا قوله تعالى ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ﴾(٥) أى موضع مثواكم، أى ثوائكم «خالدين».

(١) البقرة/ ١٣٥، وفى ب ٢/ ٨: «قل بل نتبع» بزيادة: «نتبع» تحريف.
(٢) الحجر / ٦٦
(٣) هو الشاهد السادس والثمانون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن «مديرًا» حال من المضاف إليه وهو الهاء فى «حواميهُ».
والبيت من قصيدة فى وصف فرس للنابغة الجعدىّ مطلعها:
سمالك هم ولم تطرب وبتّ بيثٍّ ولم تنصب
ورواية الديوان / ٢١: «كأن حوافرَه» مكان: كأن «حواميه». وفسر البغدادى كلمات الشاهد بقوله:
«الحوامى»: جمع حامية، وهى ما فوق الحافر.
و«تخضب» بدل «تكن» بدل اشتمال لاشتمال الخضاب على الكون وبعده.
حجارةُ غَيْلٍ برضْراضَةَ كُسِين طلاءً من الطّحْلبِ
و«الغَيْل»: الماء الجارى على وجهً الأرض، وَ«الرّضراضة»: الأرض الصُّلبة.
من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٧، ١٥٢، ١٥٦.
(٤) هو الشاهد السابع والثمانون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه قد جاء فيه الحال من المضاف إليه، أعنى قوله: «مضاعفـًا» حال من: «الحديد».
والشاهد نسبه البغدادى إلى زيد الفوارس.
و«عوذ» هو عوذ بن غالب بن قُطيعة. و«بُهثة» هو بُهثة بن عبدالله بن غَطَفان.
و«الحلْقَة بالتسكين: الدرّع والجمع الحَلَق. و«يتلهب»: يشتعل.
و«الحَشْدُ» يكون لازمًا ومتعديًا، يقال: حشد القوم من باب قتل وضرب: إذا اجتمعوا، وحشدتهم أى جمعتهم.
من شواهد: نوادر أبى زيد/ ٣٥٩، وابن الشجرى ١/ ١٦٧، ٢/ ٣٢٧.
(٥) الأنعام / ١٢٨.

وقولك: أعجبنى ضرب زيد قائمًا، وهو ضارب زيدٍ مجردًا، فالمنصوب فيهما[١] حال من الفاعل أو المفعول، فلا يَرد اعتراضًا.

ولَه أن يقول: إن الحال عما أضيف إليه غير العامل فى الحال لا يجيىء إلاّ إذا كان المضاف فاعلاً، أو مفعولاً يصحُّ حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه، كما أنك لو قلت: بل نتبع إبراهيم مقام: «بل نتبع ملة إبراهيم»، جاز، فكأنه حال من المفعول؛ أو إذا[٢] كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضاف إليه، فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف، [كما فى قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾[٣].

فقوله: ﴿مُّصْبِحِينَ﴾، حال عما دلَّ عليه ضمير ﴿مَقْطُوعٌ﴾، وذلك لأنه نائب عن: «دابر هؤلاء»، فهو حال عن هؤلاء، المضاف إليه [﴿دَابِرَ﴾، فكأنه وهو حال عن المضاف إليه حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف إليه لأنّ َدابر الشىء أصله، فكأنه قال: يقطع دابر هؤلاء مصبحين][٤]، فكأنه حال عن مفعول مالم يُسمّ فاعله.

وكذا «كأن حواميه مدبرًا»، أى تشبه مدبرًا أو أشبّه حواميه مدبرًا، فكأنه حال من الفاعل أو المفعول.

وكذا قوله: «عليهم حلق الحديد مضاعفًا».

فالأولى أن نقول[٥]: الحال على ضربين: منتقلة ومؤكدة، ولكل منهما حدّ، لاختلاف ماهيتّهما.

فحدّ المنتقلة: جزء كلام يتقيَّد بوقت حصول مضمونه تعلقُ الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول، أو بما يجرى مجراهما.

---

(١) فى ب ٢/ ٩: فالمنصوب فيها صوابه من ط والنسخ المخطوطة.
(٢) فى ب ٢/ ٩: و«إذا» بالواو، لا بـ«أو» كما فى ط والنسخ المخطوطة.
(٣) الحجر / ٦٦.
(٤) ما بين المعقوفين سقط من ب ٢/ ٩ صوابه من ط والنسخ المخطوطة.
(٥) فى ظ: «يقال» مكان: «نقول».

فبقولنا: جزء كلام، تخرج الجملة الثانية فى نحو: ركب زيد، وركب مع ركوبه غلامُه، إذا لم نجعلها حالاً.

ويخرج بقولنا: حصول مضمونه: المصدرُ فى نحو: رجع القهقرى، لأن الرجوع يتقيَّد بنفسه، لا بوقت حصول مضمونه.

ويخرج النعت بقولنا: يَتقيَّد تعلق الحدث بالفاعل أو المفعول، فإنه لا يتقيَّد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلّق.

وقولنا: أو بما يجرى مجراهما يُدخل حال الفاعل والمفعول المعنويَّين نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(١) و:

=٢٠٠

* كأنّه خارِجاً من جَنْبِ صفحته * (٢)

على ما يجيىء.

والحالَ عن المضاف إليه، الذى لا يكون فى المعنى فاعلاً أو مفعولاً للمضاف، على ما مرَّ.

---

(١) هود/ ٧٢.

(٢) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «خارجًا» حال من الفاعل المعنوىّ وهو الهاء، لأن المعنى: يشبه خارجًا.

وهذا الشاهد فى ترتيب الرضى قبل الشاهد الثامن والثمانين بعد المائة.

وعامل الحال ما فى كأنّ من معنى الفعل.

والياء فى «كأنه» عائدة على المدْرى المراد به قرن الثـور. والضمير فى صفحته راجع إلى ضُمْران وهو اسم كلب و«السّفّود»: هى الحديدة التى يشوى بها الكباب.

والشَّرْب: جمع شارب.

و«المفتأد»: المُشْتوى والمطبخ، وهو محلّ الفأد بسكون الهمزة و«المفتئد» اسم فاعل وهو الذى يعمل المَلّه، و«الفئيد»: كل نار يشوى عليها.

والشاهد من قصيدة للنابغة الذبيانى يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر اليه فيها ـ وعجز الشاهد:

* سفّود شَرْبٍ نَسُوه عند مُفْتأدِ *

وقد سبق شرح كلماته. انظر ديوان التابعة. / ٨٠.

من شواهد: الخصائص ٢/ ٢٧٥، وابن الشجرى ١/ ١٥٦، ٢/ ٢٧٧ والأشباه والنظائر رقم ٦٥٧.

ويدخل فى الحدَّ: الحال فى نحو قوله:

٢٠١= * يقول وقد ترَّ الوظيف وساقها * [١]

وفى قوله:

٢٠٢= * وقد أغتدي والطير في وكناتها * [٢]

وحدّ المؤكدة: اسم غير حدث، يجيىء مقرِّرًا لمضمون جملة، كما يجيىء شرحها، فقولنا: غير حدث، احتراز عن المنصوب فى نحو: رجع رجوعًا.

ثم أعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحدَه، كجاء زيد راكبًا، وعن المفعول وحدِه، نحو: ضربت زيدًا مجردًا عن ثيابه.

فإذا قلت: لقيت زيدًا راكبًا، فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تُبيِّن صاحبَ الحال جاز أن تجعلها لما قامت له، من الفاعل أو المفعول؛ وإن لم تكن، وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه[٣] إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس نحو: لقيت راَكبًا زيدًا، فإن لم تقدمه، فهو عن المفعول.

وأمَّا إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معًا، فإن كان متَّفقين، فالأولى: الجمع بينهما، فإنه أخصر[٤] نحو: لقيت زيدًا راكبَيْن، ولا منع من التفريق، نحو: لقيت راكبًا زيدًا راكبًا، ولقيت زيدًا راكبًا راكبًا.

وإن كانا مختلفين، فإن كان هناك قرينةٌ يُعرف بها صاحب كل واحد منهما، جاز وقوعهما كيفما كانا، نحو: لقيت هندًا مصعدًا منحدرة.

وإن لم تكن، فالأولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو: لقيت منحدرًا زيدًا مصعدًا.

(١) سبق ذكر رقم ١٩٦.

(٢) سبق ذكر رقم ١٩٧. ومما يجدر ذكره أن مصحح شرح الرضى (النسخة الليبية) لم يلتزم بالأصل فسجل الشاهد بعجزه مع أن العجز لم يلتفت إليه المحقق الرضي. انظر ٢/ ١٠.

(٣) فى ظ: «تقدّمه».

(٤) فى ط: «أحصر» بالحاء، تحريف.

ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه، وتأخير حال الفاعل، نحو: لقيت زيدًا مُصعدًا مُنحدرًا، والمصعد: زيد، وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخَّرْتَ الحالين، وقدمتَ حال المفعول على حال الفاعل، لَمّا لم يكن كل واحد بجنب صاحبه.

ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخَر كقولك: لقيتُ زيدًا راكبًا وماشيًا قال:

وإنا سوف تُدْرِكُنا المنايا مقدَّرة لنا، ومقدَّرينا[١] =٢٠٣

وجَّوز الجمهور - وهو الحقّ - أن يجيىء لشيء واحد أحوالٌ متخالفة، متضادةً كانت، نحو: اشتريت الرمَّان حلوًا حامضًا، أو غير متضادة، كقوله تعالى: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا﴾[٢] كما تجيئان فى خبر المبتدأ.

ومنع بعضهم ذلك فى الحال متضادة كانت، أو، لا، قياسًا على الزمان والمكان فيجعل نحو: «مدحورًا» حالاً من ضمير «مذءومًا». واستنكر مثله فى المتضادة فمنعها مطلقًا.

ولا وجه للقياس، وذلك لأن وقوع الفعل فى زمانين أو مكانين مختلفين محال، نحو: جلست خلفَك أمامَك، وضربت اليومَ أمس، بَلَى، لو عطفت

(١) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد المائة فى الخزانة، وعلى حسب ترتيب الأبيات التى استشهد به الرضى هو الشاهد التاسع والثمانون بعد المائة.
واستشهد به على أنه يجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الاخر، فإن «مقدرة» حال من الفاعل وهو المنايا، و«مقدرينا» حال من المفعول، أعنى ضمير المتكلم مع الغيْر، أى تدركنا المنايا فى حال كوننا مقدّرين لأوقاتها، وكونها مقدّرة لنا.
والشاهد من معلقة عمرو بن كلثوم التغلبى المشهورة.
وفى هامش الخزانة المحققة علّق استاذنا المرحوم هارون بقوله: لم أجد من استشهد به غيره. انظر ٣/ ١٧٧.

(٢) الأعراف / ١٨.

أحدهما على الآخر، جاز، لدلالته على تكرار الفعل نحو: جلست خلفك وأمامَك.

وكذا يجوز إن لم يتباين المكانان أو الزمانان نحو: جلست خلفك أمس وقت الظهر، وأمامك وسط الدار.

وأما تقيُّد الحدث بقيدين مختلفين، كما في قوله تعالى: «مذءومًا مدحورًا»، أو بمتضادَّين فى محلَّين غير ممتزجين، كما في: اشتريته أبيضَ أسودَ، أو ممتزجَينْ، كما في: اشتريته حلواً حامضًا فلا بأس به.

واعلم أن تكرير الحال بعد «إمَّا» واجب لوجوب تكرير «إمَّا»، نحو: اضرب زيداً إمَّا قائمًا، وإمَّا قاعداً.

وكذا بعد «لا»، لأنها تكرر فى الأغلب ـ كما يجيىء فى اسم «لا» التبرئة[١] ـ نحو: جاءنى زيد لا راكبًا ولا ماشيًا، ويندر إفرادها نحو: جاءنى زيد لاراكبًا.

قوله: «لفظًا، أو معنى» حال من: الفاعل، أو المفعول، أى ملفوظًا أو معنويًا، وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيَّين.

أمَّا المفعول المعنويّ فنحو: [«شيخًا» فى قوله تعالى][٢]: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾[٣]، فإن «بَعلي» خبر المبتدأ، وهو فى المعنى مفعول لمدلول «هذا»، أى أُنَبِّه على بَعلى وأشير إليه شيخًا.

وأمَّا الفاعل المعنوي، فكما فى قوله:

---

(١) «لا» العاملة عمل إنّ المشدّدة تسمّى «لا» التبرئة دون غيرها من أحرف النفى، وحقّ «لا» التبرئة أن تصدق على «لا» النافية كائنة ما كانت، لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل إنّ، فإن التبرئة فيها أمكن منها فى غيرها لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس «عن التصريح ١/ ٢٣٥».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٣) هود/ ٧٢ وفى هامش ب ٢/ ١٣: ٣٢ تحريف.

=٢٠٤

* كأنه خارجًا من جنب صفحته* .. البيت[١]

إذا المعنى: يشبه خارجًا سفّودَ شَرب، ولا تفسره بأشبهه[٢] خارجًا، لأن / المشابهة هى المقيَّدة بحال الخروج، لا التشبيه [إن أولناه يتشابه خارجًا سفود شربٍ وإن فسرناه بأشبهه خارجًا فهو حال عن المفعول][٣].

٢٠١

وقال المصنف فى مثال الحال عن الفاعل المعنوي: زيد فى الدار قائمًا، وفيه نظر لأن «قائمًا» حال من الضمير فى الظرف وهو فاعل لفظيّ، لأن المستكنّ كالملفوظ به فهو كقولك: زيد خرج راكبًا، ولا كلام فى كون «راكبًا» حال عن الفاعل اللفظي، وليس يجوز كون الحالين فى المثالين عن «زيد» إلا عند مَن جوَّز تخالف عاملَى الحال وصاحبها.

---

(١) لم تلتزم نسخة ب ٢/ ١٣، بما فى الأصل فاكتفت بصدر البيت دون عجزه. والشاهد سبق ذكره رقم ٢٠٠.

(٢) فى ط: «بأشبه».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ط، وب. انظر ٢/ ١٣.

[عامل الحال]

(ص): «وعاملها: الفعل، أو شبهه، أو معناه».

(ش): يعنى بشبه الفعل: ما يعمل عَمَل الفعل، وهو من تركيبه، كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر. ويَعنى بمعنى الفعل: ما يُستنبط منه معنى الفعل [ولايكون من ضنيعته][1] كالظرف والجارّ والمجرور، وحرف التنبيه نحو: هاأنا زيد قائمًا عند مَن جوَّز هاء التنبيه من دون اسم الإشارة كما يجيء فى حروف التبنيه واسم الإشارة نحو: ذا زيد راكبًا، وحرف النداء، نحو: ياربَّنا منعمًا.

وأمَّا حرفا التمنى والترجَّي، نحو: ليتك قائمًا فى الدار، ولعلَّك جالسًا عندنا، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين، لأن التمنّى والتّرجّي. ليسا بمقيَّدين بالحالين، بل العامل هو الخبر المؤخر، على ما هو مذهب الأخفش كما يجيء، لكون مضمونه هو المقيَّد.

وحرف التشبيه، نحو: «كأنه خارجًا».. البيت، وزيد كعمرو راكبًا. وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دالّ عليه نحو: زيد عمرو مقبلاً؛ والمنسوب نحو: أنا قرشيّ مفتخرًا، واسم الفعل نحو: عليك زيدًا راكبًا.

وأمَّا نحو: ما شَأنك واقفًا، فلأن الشأن بمعنى المصدر ـ كما ذكرنا فى المفعول معه.

ولم يعمل فى الحال، معنى حروف النفى والاستفهام، قال أبوعلي: لأنها لا تُشْبه الفعل لفظًا [نحو: لعلّ وكأن][2] وينتقض ما قاله باسم الإشارة، وحرف التنبيه، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظًا مع عملهما فى الحال.

وكذا كاف التشبيه، ونحو: إنَّ، وأنَّ تشبهانه لفظًا ومعنىً، ولا تعملان فى الحال.

فالأولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلّله.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ب ٢/ ١٤ صوابه من ط والمخطوطات.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ط وب ٢/ ١٥.

[[الحال نكرة وصاحبها معرفة غالبًا]]

(ص): «وشرطها أن تكون نكرة، وصاحبها معرفة غالبًا، وأرسلها العراك، ومررت به وحده متأوّل».

(ش): إنما كان شرطها أن تكون نكرة، لأن النكرة أصل، والمقصود بالحال، تقييد الحدث المذكور، على ما ذكرنا فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عُرِّفت، وقع التعريف ضائعًا.

وإنما كان الغالب فى صاحبها التعريف، لأنه إذا كان نكرة كان ذكر ما يميِّزها ويخصّصها من بين أمثالها، أعنى وصفها أوْلى من ذكر ما يقيِّد الحدث المنسوب إليها، أعنى حالها؛ لأنَّ الأوْلى أن يبيَّن الشيء أولاً، ثم يبيِّن الحدَث المنسوب إليه، ثم يبيِّن قيد ذلك الحدث.

فعلى هذا أُوِّلت المعرفة حالاً لأن التعريف عَبَث ضائع؛ ولم تؤوَّل النكرة ذا حال(١)، لأن غايته أنه على خلاف الأوْلى.

فقوله: «غالبًا»، يرجع إلى تعريف صاحب الحال، لأن تنكيرها واجب لا غالب.

قوله: «وأرسلها العراك» هذا مثال لتعريف صاحب الحال فى الظاهر.

ونقول: الحال المعرفة ظاهرًا: إمَّا مصدر، وإمَّا غير مصدر، والمصدر إمَّا معرَّف باللام نحو: أرسلها العراك، أو معرَّف بالإضافة نحو: افْعله جُهْدَك وطاقتك، ووحدَك، ورَجع عودَه على بدئه، وفيه(٢) قولان:

قال سيبويه: «إنها معارف موضوعة موضع النكرات أى معتركة ومجتهدًا ومطيقًا، ومنفردًا وعائدًا، والطاقة بمعني الوُسع. وكذا(٣) الطوق: اسم وضع

(١) المراد إذا كان صاحب الحال نكرة.

(٢) فى ظ: «وفيها».

(٣) فى ط: وكذلك.

موضع الإطاقة، ووحدك فى الأصل: وحدتك، فحذفت التاء، لقيام المضاف إليه مقامها، كما فى قوله تعالي: ﴿وَإِقَامِ الصَّلاةِ﴾(١) / . ٣٠٢

«والوحدة» : الانفراد، ويجوز أن يكون الوحد ، [والحدة](٢) والوحدة، مصدر: وَحَدَ يَحِد، يقال: وحداً وحدةً، كوعَد يعد وعْدًا وعدة.

«والجُهْد»، ههنا، بضم الجيم: المشقّة. والجَهْد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد، وقال الفراء: هو بفتح الجيم: المشقةّ، وبضمها: الطاقة.

وقولهم: «على بدئه»، متعلق بـ«عوده»، أو يرَجع، والحال مؤكدة، والبدء مصدر بمعنى الابتداء، جُعِل بمعنى المفعول، أي: عائدًا على ما ابتدأه.

ويجوز أن يكون «عوده» مفعولاً مطلقًا لرجَع، أى رجَع على بدئه عودَه المعهود، كأنه عُهد منه أنه لا يستقرٌّ على ما ينتقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه قبلُ، فيكون كقوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ﴾(٣)، فلا يكون من هذا الباب.

وقال أبوعليّ: إن هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها، أي: أرسلها معتركةً العراكَ، وأفعله مجتهداً جهدَكم، ومطيقًا طاقتَكَ، ومنفرداً وحدَك، أى انفرادكَ، ورجع عائدًا عودَه. وكلها مضافة إلى الفاعل(٤)، فلهذا حذف الفاعل وجوبًا، كما مرَّ فى باب المفعول المطلق؛ فهذه المصادر، وإن قامت مقام الأحوال: منتصبة على المصدرية، كما ينتصب على الظرفية، ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو: زيد قدَّامَك ولا يعرب إعرابَ ما قام مقامه.

---

(١) الأنبياء / ٧٣.

(٢) فى ظ: ويجوز أن يكون الوحد والحدة بدون: «الوحدة وفى ك: الوحد والوَحْدة والحِدة وفى ط: الوَحْد والوَحْدة.

(٣) الشعراء / ١٩.

(٤) فى ط وظ: إلى العامل، فلهذا حذف العامل.
وفى ك: إلى العامل، فلهذا حذف الفاعل.
وفى ف ٢/ ١٧: إلى الفاعل، فلهذا حذف الفاعل.

وقوله: أرسلها العراك، صدرُ بيت للَبيد، ويُروى: فأوردها العراك، قال:

فأرْسَلها العِراكَ ولمَ يذُدْها ولم يُشفقْ علي نَغَص الدِّخال[١] =٢٠٥

يصف الحمار والأُتن، والدِّخال في الورد: أن يشرب البعير، ثم يُردُّ من العَطَن[٢] إلى الحوض، ويُدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب، ويقال:

شُرب دخال، ويقال: نَغَص البعير، إذا لم يتّم شربه، فمعنى نَغَصِ الدخال: عَدَم تمام الشرب، أي: أوردها مرة واحدة، ولم يَخَفْ على أنه لا يتم شَرب بعضها للماء بالمزاحمة.

أما قولهم: جاءوا:

* قضّهم بقَضِيضهم * [٣] =٢٠٦

(١) هو الشاهد التسعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المصدر المعرف باللام قد يقع حالاً كما في البيت. يقال: أورد إبله العراك: إذا أوردها جميعًا الماء كما فى قولهم: اعترك القوم: أى ازدحموا فى المعركة.

والبيت للبيدين ربيعة، وصف به حمُر وحْشِ تغدو على الماء.

و«النغص» يقال: نَغص الرجل بالكسر ينَغَصُ إذا لم يتم مراده، وكذلك البعير إذا لم يتم شربه.

وروى: نَغْض بالضاد وبسكون الغين. وهو التحرك واحالة الرأس نحو الشىء، يريد أنها تميل أعناقها إلى الماء بشدة وتعب.

و«الدخال» بكسر الدال. أن يداخل بعير قد شرب مرّة فى الإبل التى لم تَشْرب حتى يشرب معها.

وقال الأعلم: الدّخال: أن يُدخل القوى بين ضعيفين، أو الضعيف بين قويّين، فينغص عليه شربه.

من شواهد: ابن يعيش ٢/ ٦٢، الهمع رقم ٥٣١، والأشباه والنظائر رقم ٥٩٨ وانظر ديوان لبيد / ٨٦، من قصيدة مطلعها:

ألم تُلْمِم على الدّمن الخوالى لسلمى بالمذانب فالقُفال

(٢) العطن: فى المعاجم: الأعطان والمعاطن: مبارك الإبل عند الماء، ومرابض الغنم أيضًا، واحدها: عطن، و«معطن».

(٣) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد المائة.

وذكر البغدادى أن: «قضهم بقضيضهم» مأخوذة من بيت أورده سيبويه وهو.

أَتَتِنى سُلَيْمٌ قضّها بقضيضها تمسِّح حولى بالبقيع سِبالها

=

فالأولىَ أن نقول: إن المصدرِ فيه بمعنى اسم الفاعل، أي: قاضُّهم بقضيضهم أى مع مقضوضهم(١)، أي: كاسرهم مع مكسورهم، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسراً ومكسوراً.

والأصل فيه أن يكون «قضُّهم» مبتدأ، و«بقضيضهم» خبراً، مثل قولهم: «كلمته فاه إلى فِيّ» أي: فوه إلى فيّ، وهو ههنا أظهر، لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا: كلمته فوه إلى فيٍّ، ثم انمحى عن الجملتين، أعني: قضّهم بقضيضهم، وفوه إلى فيّ، معنى الجملة والكلام لمَّا فُهم منهما معنى المفرد، لأن معنى: فوه إلى فيّ صار: مشافهًا، ومعنى: قضَّهم بقضيضهم: كافَّة، فلما قامت الجملة مقام المفرد، وأدَّت مؤدَّاه: أعرب ما قَبل الإعراب منها، وهو الجزء الأول إعرابَ المفرد الذى قامت مقامه، كَما قلنا فى باب المفعول المطلق في: «فاهَا لفيك»، سواء.

وكذا ينبغى أن نقول في: يداً بيد، أي: ذو يد بذى يد، على حذف المضاف، أي: النقد بالنقد. وكذا قولهم: بعت الشاء: شاةً(٢) بدرهم، أي: شاةٌ بدرهم، أى كل شاة بدرهم، كقولهم: رجل خير من امرأة، أى كل رجل، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾(٣) أى كل نفس.

وكذا قولهم: بعت الشاءَ: شاةً ودرهمًا، والواو بمعنى «مع» كما في: كل رجل

= والبيت للشماخ، والسّبال: جمع سبلة وهى مقدم اللحّية، أراد أنهم يمسحون لحاهم وهم يتهددونه ويتوعدونه.

من شواهد سيبويه ١/ ١٨٨، وابن يعيش ٢/ ٦٣. وانظر ديوان الشماخ / ٢٩٠.

(١) فى ط والنسخ المخطوطة. مع مقضوضهم بالميم والواو، وفى ب، ١٨: مع قضيضهم.

(٢) الشاه من الغنم تذكر وتؤنث، وأصل الشاة: شاهة، لأن تصغيرها شويهة، والجمع شياه بالهاء، فتقول ثلاث شياه إلى العشر، فإذا جاوزت العشر فبالتاء، فإذا كثرت قيل: هذه شاء كثيرة» بالهمز، وجمع الشاء: شواه.

(٣) الانفطار / ٥.

وضيعته، أي شاةٌ ودرهمٌ مقرونان، أي كُلّ شاةٍ، فنُصِب ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب.

وقال الخليل: يجوز أن تأتي به على الأصل نحو: بعت الشاءَ: شاةٌ بدرهم، وشاةٌ ودرهم.

ثم ألزم ما كان مبتدأ: التنكيرَ، لقيامه مقام الحال. وفاه إلى فيَّ / شاذ، ووجهه: ٣٠٣ أنه لم يجز حذف المضاف إليه منه ليتنكَّر، لئلا يبقى[1] على حرف واحد.

وقد جاء: فمًا لِفمٍ، قال المتنبِّي:

* وقبَّلتْنِي علي خوفٍ فمًا لفم *[2] =٢٠٧

فحذف المضاف إليه، وأبدل من الواو ميمًا، لئلا يبقى المعرب على حرف واحد.

وهذا شيء قد عرض استطرادًا، ولنَعُد إلى ما كنا فيه من ذكر حال: قضهم بقضيضهم، فنقول:

قد يستعمل «قضّهم» تابعًا لما قبله في الإعراب، نحو قولهم: جاءني القوم قضُّهم بقضيضهم، ورأيت القوم قضَّهم بقضيضهم، ومررت بالقوم قضِّهم بقضيضهم، إمَّا على التأكيد، على أن يكون أصله جملة فَيُعْطى جزؤها[3] الأول

(١) في ب ٢/ ١٩، لئلا يبقى المعرب بزيادة كلمة «المعرب» وليس لها ذكر في ط وفي النسخ المخطوطة.

(٢) هو الشاهد الثاني والتسعون بعد المائة كما في الخزانة.

وصدره:

* قبّلتها ودموعي مزجُ أدْمُعُها *

وبعده:

فَذُقْت ماء حياة من مُقَبَّلها لوصاب تُرْبًا لأحيا سالف الأمم

وفي نسخة ب ٢/ ١٩ ذكر البيت بتمامه خروجًا عن الأصل، والالتزام بالأصل شرط واجب في مجال التصحيح والتحقيق.

(٣) في ط فقط: «جزءها» بهمزة مفردة، تحريف.

إعراب «جميعهم». لصيرورتها بمعناه، على ما ذكرنا فى الحال، أو على البدل، أي: جاءوا قاضُّهم مع مقضوضهم.

ومذهب الكوفيين أن انتصاب «وَحده» على الظرفيّة، أي: لا مع غيره، فهو فى المعنى، ضدّ «معًا» فى قولك: جاءوا معًا، وكما أن فى «معًا» خلافًا، هل هو منتصب على الحال، أى مجتمعين، أو على الظرف، أى فى زمان واحد؟ فكذا اختلف فى «وحده» فى نحو: جاء وحده، أهو حال، أى منفردًا، أم[1] ظرف، أي: لا مع غيره؟.

وجاء «وحدَه» مجرورًا فى مواضع متعددة: قَرِيعُ وحده[2]، ونسيجُ وحدِه، أى انفراده، وهو فى الأصل: ثوب لا ينسج على منوالَه[3] مثله، فاستعير للشّخص المنقطع النظير.

ويقال: فلان جُحيش[4] وحدِه، وعُيَير وحدِه، ورُجيل وحدِه، فى المعجب[5] برأيه. وقيل: جاءَ على وحدِه، أى انفراده و«علىَ» بمعنى «مع».

فوحده لازم الافراد والتذكير والإضافة إلى المضمر، ولازم النصب إلاَّ فى المواضع المذكورة.

والمعرَّف ظاهرًا من غير المصادر، إمَّا باللام نحو قولهم: مررت بهم الجمَّاءَ الغفير، والجمَّاء من الجمّ، وهو الكثير، يقال امرأة جمَّاء المرافق، أى كثيرة اللحم على المرافق. والغفير، من الغَفْر: وهو الستر بمعنى الغافر، أى الساترين بكثرتهم

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٠ «أم» مكان «أو».

(٢) فى هامش ط علق السيد الشريف بقوله: «القريع»: السّيد، والقريع: الفحل لأنه مقترع من الإبل أى مختار أو أنه يقرع الناقة، يقال: فلان قريع دهره».

(٣) «على منواله» قال السيد الشريف: «المنوال» الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب.

(٤) علق السيد الشريف بقوله: الجُحَيش: ولد الحمار، ويقال للرجل إذا استبد برأيه جحيش وحده، وعيير وحده، وهما ذم.

(٥) فى ب ٢/ ٢٠: «المستبد» مكان «المعجب» وليست فى ط والنسخ المخطوطة.

وجه الأرض، حذف[1] التاء حملاً لـلفعيل بمعنى الـفعيل بمعنى المفـعول، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2] وهـو صفـة الجمَّـاء، أي : الجماعة الكثيرة الساترة، واللام في الاسمين زائدة، كما في قوله:

ولقد أَمرّ علــى اللَّئيمِ يسبُّني فمضيْتُ ثُمّتَ قلت لا يعنيني[3] =٢٠٨

ويقال أيضًا، مررت بهم جمَّاءَ غفيراً.

ومنه قولـه: ادخلوا الأولَ فالأولَ، قال النـبيﷺ : «يذهب الصالحـون أسلافًا: الأوّل فالأوّل» ، أي مترتبين، والـلام زائدة، كما في: الجماء الغفيـر. وقد يتبع ما قبله على البدل ، نحو : دخل القوم : الأولُ فالأوَّلُ.

وإمَّا بالإضـافة، نحو : جاء الرجـال ثلاثتَهم، وأربـعتهم، وخمسـتهم[4]، إلى العشر.

وهذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم منصوبة عند أهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة، أي مجتمعين في المجيء.

وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الإعراب، على أنها توكيد له.

وربَّما عومل بالمعـاملتين: العدد المركب، نحو : جاءني الرجـال خمسةَ عشرهِم وقد يعرب هذا المركب عند الأخفش، كما يجيء في باب العدد.

وقد ذكرنا قولهم: كلمته فاه إلى فيّ.

وقال الكوفيون: هو مفعول به، أي: جاعلاً فاه إلى فيّ .

---

(١) في ب فقط ٢/ ٢١ «حذفت» بالتاء.

(٢) الأعراف / ٥٦.

(٣) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد المائة في الخزانة، وقد سبق ذكره رقم ٥٨.
واستشهد به على أن اللام في «اللئيم» زائدة.

(٤) في ب فقط ٢/ ٢١: «أو أربعتهم أو خمستهم» بـ«أو» لا بالواو كما في النسخ جميعها.

وقال الأخفش : هو منصوب بتقدير «من» أي:من فيه إلى فيّ. ولا يقاس على قولهم: إلى فيّ، فلا يقال : ما شيته يدَه بيدِي[١]، ونحوه خلافًا لهشام.

وأمَّا قول بعض أصحاب أمير المؤمنين رضى الله عنه فى صفِّين:

٢٠٩ = *فما بالُنا أمسِ/ أُسْدَ العرين وما بالُنا اليومَ شاءَ النَّجَفْ*[٢]

فعلى حذف المضاف، أي: مثلَ أُسْد العرين، ومثل شاء النجف، ويجوز أن يؤوَّلا بشجعانًا، وضِعافًا [بلا تقدير مضاف][٣] كما قال سيبويه فى : جهدك ونحوه.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٢ : «يده إلى يدي» بوضع «إلى» مكان الباء.

(٢) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أسد العرين»، وشاء النجف حالان ، إمّا على تقديرمثل وإما على تأويلها بوصف أى شجعانًا وضعافًا، وهذا ظاهر.

وذكر البغدادى أن هذا البيت آخر أبيات أربعة لأحد أصحاب على بن أبى طالب رضى الله عنه، وأولها:

أيمنعُنا القومُ ماءَ الفرات وفينا السّيوفُ وفينا الحَجَفْ.

والحجف: هو جمع حَجَفة بفتح الحاء والجيم، يقال للتّرس إذ كان من جلود ليس فيها خشب ولا عقب: حَجَفة ودرقة.

والنَجف فى الشاهد: هو الحلْب الجيّد حتى ينفضّ الضّرع، يقال: انتجفْتُ الغنم: إذا استخرجت أقْصى ما فى الضرع من اللبن.

و«البال»هنا بمعنى الشأن والحال، وهو العامل فى أمس وفى الحال لكونه بمعنى الفعل.

وفى ذكر البغدادى أنها أربعة أبيات لأحد أصحاب على رضى الله عنه نظر، لأن الأبيات تجاوزت ذلك حيث بلغت عشرة أبيات آخرها:

وإمّــآ تموتوا علــى طاعة تُحلُّ الجِنان، وتحْبو الشّرفْ

وإلا فأنتم عبيدُ العصّا وعبد العصا مُستَذَلٌّ نطفْ

والنّطف: المُريب المعيب، انظر «وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري» تحقيق أستاذنا المرحوم الأستاذ. عبد السلام هارون، والحاشية / ١٦٥.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب فقط ٢/ ٢٢.

[صاحب الحال النكرة]

(ص) : «فإن كان صاحبُها نكرةً وجب تقديمها».

(ش) : اعلم أنه يجوز تنكير ذى الحال إذا اختص بوصف، كما جاء فى الحديث: «سابقَ رسول الله ﷺ بين الخيل، فأتى فرسٌ له سابقًا»، وكذا تقول: مررت برجل ظريف قائمًا، أو بالإضافة نحو : نظرت إلى جارية رجل مختالةً، أو سبقه نفى أو شبهه، نحو قوله:

=٢١٠

*فما حَلّ سَعْدِيٌّ غريباً ببلدة *[1]

و: قلَّما جاءنى رجل راكبًا، أو نهى أو استفهام، وذلك لأنه يصير المنكَّر[2] مع سبق هذه الأشياء مستغرقًا فلا يبقى فيه إبهام كما ذكرنا فى باب المبتدأ أو كان الوصف به على خلاف الأصل نحو قولهم: جاءنى رجالٌ مثنى وثُلاث، لأن المقصود تقسيمهم على هذين العددين فى حال المجيىء، والوصف لا يفيد هذه الفائدة.

أو كان[3] معرفة مشاركة لتلك النكرة فى الحال، نحو: جاءنى رجلٌ وزيدٌ راكبين.

أو تقدمَه الحال، نحو: جاءنى راكبًا رجل ، لأنه يؤمّنُ - إذن- التباس الحال بالوصف، إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف.

---

(١) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يجوز تنكير صاحب الحال إذا سبقه نفي، فإن «غريبًا» حال من «سَعْدِيّ» وهو نكرة، وجاز لأنه قد تخصّص بالنفي.

وببلدة متعلّق بقوله حل، أى نزل. وعجزه.

* فيُنْسَبَ إلاّ الزِّبرقانَ له أب *

وهذا البيت من قصيدة للّعين المنقرى بكسر الميم وفتح القاف.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٢٠، وروايته : «الزبرقان» بالرفع وفى ب ٢/ ٢٣ أضاف المصحح العجز إلى الصدر مع أنه ليس فى الأصل .

(٢) فى ظ : «النكرة» مكان «المنكّر».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٣ «أو كانت» بالتاء.

وأمَّا إذا تأخر، نحو: جاءنى رجل راكبًا، فقد يشتبه فى حال انتصاب ذى الحال، بالوصف، نحو : رأيت رجلاً راكبًا، فطُرِد المنع رفعًا وجرًا، وأمَّا استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكّر بقوله:

٢١١= * لِمَيَّة موحِشًا طللٌ قديمُ *[1]

فلا يستقيم ، عند مَن شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها إلاَّ على مذهب الأخفش، مِن تجويز ارتفاع «زيد» فى نحو: فى الدار زيد على أنه فاعل.

وأمَّا عند سيبويه، فيلزم كون الضمير فى : لـ «ميّة» ذا الحال.

ومَن جوَّز اختلاف العامل فى الحال وصاحبها، وهو الحق، إذ لا مانع جوَّز كون لـ«ميّة» عاملاً فى الحال، وكون «طلل» ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء.

فإن قيل:هلاّ جاز أن يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه،أى أن «طلل»[2] مرتفع بالابتداء، هو العامل فى الحال أيضًا، فيتحد عامل الحال وصاحبها.

قلت : ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ «طلل» للإسناد إليه مقيَّد بكونه موحشًا فكيف يعمل فى الحال ما ليس مقيَّداً به؟

---

(١) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد المائة فى الخزانة .
على أنهّم استشهدوا به لنقدّم الحال على صاحبه المنكر وبعده
* عفاهُ كُلُّ أسْحَمَ مُسْتديمُ *
وقال البغدادي: وهذا البيت من روى أوله: «لعزة موحشًا» إلخ
قال : هو لكثير عزة . ومن رواه :«لمية موحشًا» قال : أنه لذى الرّمة، والشاهد المشهور فى هذا المعنى هو:

لمية موحشًا طلل يلوح كأنه خِللٌ

من شواهد: سيبويه١/ ٢٧٦، والخصائص ٢/ ٤٩٢، وابن يعيش ٢/ ٥٠، والمغنى ١/ ٩٠، وشذور الذهب/ ٣٢٧، والعينى ٣/ ١٦٢، والتصريح ١/ ٣٧٥، ٢/ ١٢٠، والأشمونى ٢/ ١٧٤. هذا، وفى نسخة ب٢/ ٢٣ أضاف المصحح كعادته عجز البيت إلى صدره مع عدم وجوده فى الأصل.

(٢) فى ظ «الطلل» بزيادة أداة التعريف.

[حكم تقدم الحال على عامله]

(ص): «ولا يتقدم على العامل المعـنوى، بخلاف الظرف، ولا على المجرور فى الأصح».

(ش) : قد عرفت قبلُ، العاملَ المعـنوي، وأنَّ الظرف منه، وكذا الجار والمجرور، فعلى ما قال المصنف ينبغى ألاَّ يتقدم الحال على الظرف وشبهه، وفى هذا خلاف:

فسيـبويه، لا يجيـزه أصلاً، نظراً إلى ضعـفِ الظرف. وأجازه الأخفـش بشرط تقدم المبتدأ علـى الحال، نحو: زيد قائمًا فى الدار [ولا يجيـز قائمًا زيد فى الدار، ولا قائمًا فى الدار زيد .

وأمّا زيد فى الدار قائمًا، وفى الدار قائمًازيد فجائزان اتفاقًا.

ولعـل سيبويـه إنما منـع نظراً إلى ضـعف الظـرف، فإنه لا يـعمل عنـده إلا مع الاعتماد.

والأخفش جوزه][1] بناء على مـذهبه من قوة الظرف حتى جاز أن يـعمل عنده بلا اعتماد فى الظاهر فى نحو فى الدار زيد قائمًا كما تقدم فى المبتدأ.

فأمّا مع تأخر المبتدأ فإنه وافق سيبـويه فى المنع، فلا يجوز: قائمًا زيد فى الدار، ولا قائمًا فى الدار زيد، اتّفاقًا، وذلك لتقـدّم الحال على عامله الذى فيه ضعفٌ ما عند الأخفش أيضًا، لأنه ليس من تركيب الفعل، وعلى صاحبه، وعلى ما صاحبه نائب عنه، أى المبتدأ.

أمَّا فى نحو: زيد قائمًا فى الدار، فإن جـوَّزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملِى الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه.

وإن لم نجوِّز ذلك، وقلنـا إن/ الضمير فى الظّرف هو صاحـب الحال بناء على ٢٠٥

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وب ٢/ ٢٤، صوابه من المخطوطات.

وجوب اتحاد العامل فى الحال وصاحبها[١] فالحال متأخر عمًّا صاحبه نائب عنه[٢] أي زيد.

أمَّا نحو: زيد فى الدار قائمًا، و: فى الدار قائمًا زيد ، و: فى الدار زيد قائمًا فجائز اتفاقًا.

وأمَّا إذا كان الحال أيضًا ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا فقد صرَّح ابن بَرهان بجواز تقدمه على عامله الذى هو ظرف أو جار ومجرور، وذلك لتوسّعهم فى الظروف، حتى جاز أن تقع موقعًا لا يقع غيرُها فيه، نحو:﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُم﴾[٣] قالوا: ومِنْ ذلك: البرُّ: الكرُّ[٤] بستيِّن، أي: الكرُّ منه بستين، و«منه»، حال، والعامل فيه: «بستين».

والعامل المعنوى إذا كان غير ظرف فلا خلاف فى أنه لا يتقدم الحال عليه، وهو : كل جامد ضمِّن معنى المشتق، كليت، ولعلَّ ، ونحو: ما شأنك، وحرف النداء، وأسماء الإشارة، وحرف التشبيه، والتنبيه، والمنسوب نحو: تميميّ، ونحو: مثلك، وغيرك، وأسماء الأفعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل[٥] ، لعدم موافقتها له فى التركيب [فى الحروف والصّيغة][٦] وإذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف، حتى لايتقدّم عليه معموله، كما فى فعل التعجب فلا يقال : راكبًا ما أحسن زيدًا. فما ظنك بمثل هذه الجوامد؟

وكذا الصفة المشبهة، لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل.

---

(١) فى ط وب ٢/ ٢٥ : «وصاحبه».

(٢) فى ظ : «عما صاحبه نائبه»

(٣) الغاشية/ ٢٥.

(٤) الكُرّ» بالضم: وأحد أكرار الطعام، وهو مكيالٌ عِراقيّ، وستة أوقار حمار، أو هو ستّون قفيزًا أو أربعون أردبًا.

(٥) فى ط فقط: «لضعف مشابهتها للفعل».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من ط ، وب ٢/ ٢٦.

وظاهر لفظ جار الله فى «المفصل» يؤذن بجواز تقديم الحال عليها.

وأضعفُ فى العمل من الصفة المشبهة أفعل التفضيل، ألا ترى أنه لا يطّرد رفعه للظاهر مثلها، بل يحتاج إلى شروط ـ كما يجيء فى بابه.

وأمَّا نحو قولهم: هـذا بُسراً أطيبُ منه رُطَبًا ، وزيد قائمًا خـيرٌ منه قاعدًا، وكذا نحو: عمرو قاعدًا مثلهُ قائمًا ـ فسيجيء الكلام عليه عن قريب.

وأجاز الزجاجى أن تقول: درهمُك موزونًا درهـمُ عبد الله، والعامل فى الحال معنى التشبيه فى قولك: درهم عبد اللـه، لأن معناه : يشبه درهمَ عبد الله، فيكون حالاً من ضمير «درهمك» فى الخبر، أو من : درهم عبد الله.

والأوْلى المنع، لضعف العامل.

قال : فإن أظهرت الكاف وقلت: كدرهم عـبد الله لم يجز أن يكون حالاً من: درهم عبد الله، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه.

ويجوز أن يكون حالاً مـن ضمير: درهمك، فى خبر المبـتدأ، والأوْلى المنع من إظهار الكاف، أيضًا.

وكذا إذا كان الحـال جملة مـصدَّرة بالواو، لم يـتقدم علـى عامله، فـلا يقال: والشمس طالعة جئتك، مراعاة لأصل الواو، وهو العطف.

ولا يتـقدم الحال علـى عامله أيـضًا إذا كان الـعامل مصـدرًا، لتقديـره بـ«أنْ» الموصولة، وما فى حيِّز الصلة ، لا يتقدم على الموصول. وكذا إذا كان العامل صلة للألف والـلام، أو لحرف مصدريّ، كمـا، وأنَّ، لأن تقدم الحال ، إذنْ، عـلى هذه الموصولات لا يجوز، وتقدمها على صِلاتها متأخرًا[١] عن الموصولات أيضًا غير جائز ـ لما يـجيء فى الموصولات من امتـناع الفصل بين الحـرف المصدرى واللام الموصول ، وبين صلتيهما، فلا تقول: أعجبنى مجرَّدةً الضارب هندًا، ولا : مجردة أن ضرب زيـدٌ هندًا، ولا: مـا مجردةً ضرب زيـدٌ هندًا. وأمَّـا سائر المـوصولات، نحو: الذى راكبًا جاء : زيدٌ، فإنه يجوز الفصل اتفاقًا.

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٧:«متأخرة» بالتاء.

[قال المالكى : وكذا](١) إذا كان العامل مُصدراً بلام الابتداء، أو لام القسم، جاز تقديم الحال عليه، بأن تؤخر عن اللامين، نحو : إن زيداً لراكبًا سائر، و: والله لراكبًا أسيرُ، كقوله تعالى : ﴿لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾(٢).

وتقديمه على اللامين لا يجوز، لأن لهما صدر الكلام.

[وكذا إذا كان الفاعل مُصدراً بلام الابتداء، فلا يجوز : إنّ زيداً راكبًا لسائر، وكذا إذا صدر بلام القسم، فلا يجوز : والله راكبًا لأسير، لأن أصلها لام الابتداء كما يجيء فى باب القسم، وأنا لا أرى منعًا من الفصل بين اللامين والعامل بالحال، فنقول : إنْ زيداً لراكبًا سائر والله لراكبًا أسير كقوله تعالى : ﴿لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾](٣) .

وأما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول إذا خلَتْ عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم أحوالها نحو: راكبًا جاء/ زيد . وزيد راكبًا ماشٍ، ومجرّداً مضروب.

٢٠٦

قوله: «بخلاف الظرف » يعنى أن الحال وإن كان مشابهًا للظرف من حيث المعنى، لأن «راكبًا» في: جئتك راكبًا» بمعنى وقت الركوب إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوى الذى هو الظرف أو الجار خاصة، سواء كان بعد المبتدأ نحو : زيد يومَ الجمعة عندك، أو قبله، كقوله تعالى : ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾(٤)، وقولهم : كلَّ يوم لك ثوبٌ.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٢٧ ، وفى هامش ب ذكر المصحح أن المالكى الذى ورد اسمه فى شرح الرضى هو ابن مالك مع أن الرضى صرّح باسم ابن مالك فى كثير من المواضع، وما الداعى لأن يذكره مرة بالمالكي، ومرة بابن مالك؟ فى ظنى أن المالكى على الأرجح هو المالقى بالقاف، وبين القاف والكاف قرابة لغوية، ومعظم ناسخى شرح الرّضى من فارس والله أعلم.
والمالقى هو يحيى بن على بن أحمد توفى ٦٤٠ انظر بغية الوعاة ٤/ ٣٣٧.

(٢) آل عمران / ١٥٨.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٢٧.

(٤) الرحمن / ٢٩.

والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقًا، ويتقدم عند الأخفش[١] بشرط تأخره عن المبتدأ ـ كما مرَّ ـ وذلك لتوسّعهم فى الظرف بخلاف الحال.

وكان على المصنف أن يـقيِّد فيقول: بخلاف الظرف، فإنه يـتقدم على الظرف والجار، لأنه لا يتقدم على معنويٍّ غيرهما، من التشبيه والتنبيه وغير ذلك اتفاقًا.

واعلم أنه إذا تكرر ظرف واحد يصلح لأن يكون خبرًا لما هو مبتدأ فى الحال أو فى الأصل، وتوسَّطهما ما يجوّز ارتفاعه، عـلى أنه خبر عن ذلك المبتدأ، وانتصابه على الحال كقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[٢] وقوله تعالى : ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾[٣] . فالكوفيـون يوجبون انتصابه على الحـال، كما فى الآيتين، لأنك لو رفعتَه خبرًا وعلَّـقت الظرفين به، لم يكن للثانى فائدة[٤].

وأمَّا عند البصـريين، فالحاليَّة راجحة على الخـبرية ، لا واجبة، لأن الاسم إذن يكون خبرًا بعد خبر، والظرف الثانى متعلـق بالخبر، أو يكون الظرف متعلقًا بالخبر الذى بعده، والثانى تأكيد للأول [٥]، والتأكيد غير عزيز فى كلامهم.

وإذا كان الظرف فى الظاهر غير مستقـر، وقد تقدم أن معنى المستقر: أن يكون متعلقًا بمقدَّر، فخبريَّة الاسم الذى يلى المبتدأ الذى يلى [ذلك][٦] الظرف واجبة عند البصريين، نحو : فيك زيدٌ راغبٌ، ليكون الظرف متعلقًا بذلك الخبر.

---

(١) بعد قوله : «الأخفش» زيادة فى نسخة «ظ» وهى «من جمـيعه على الظّرف وشبهه» وفى هامش هذه النسخة فسّر: «من جميعه» بقوله: أى من جميع المعنوىّ.

(٢) هود / ١٠٨ (٣) الحشر / ١٧.

(٤) بعد قوله : «فـائدة » زيادة فى ك وهى : [لا يجيزون جعـل ذلك الحال خبرًا للمتبـدأ بل] يوجبون انتصابه إلخ.

(٥) فى ك بعد قـوله : «للأول» زيادة وهى «لأنك إذا جـعلت الاسم خبرًا كان الـظرف الثانى للـتأكيد» والتأكيد إلخ.

(٦) ما بين معقوفين سقط من ط و ب ٢/ ٢٨.

وأجاز الفرَّاء والكسائى نصب ذلك الاسم نحو : فيك زيد راغبًا، على تقدير: فيك رغبةُ زيد راغبًا، والحال دالّ على المضاف المحذوف، أى هو يرغب فيك خاصة فى حالٍ رغبته فى شيء، أي: فإن رغب فى شيء فهو يرغب فيك.

قوله: «ولا على المجرور فى الأصح».

الذى تقدم، كان أحكام تقدم الحال على عامله، وتأخره عنه، وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها.

[تقدم الحال على صاحبها]

واعلم أن الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها، إذا كان صاحبها ظاهرًا مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا إلا فى صورة واحدة، وهى : إذا كان ذو الحال مرفوعًا والحال مؤخرًا[1] عن العامل فيجوّزون: جاء راكبًا زيد، ولا يجوِّزون : راكبًا جاء زيد.

وبعضهم يجوِّز، أيضًا تقديم الحال على ذى الحال المنصوب المظهر إذا كان الحال فعلاً، نحو : ضربت وقد جرِّدَ زيدًا.

وأمَّا إذا كان ذو الحال ضميرًا فجوَّزوا تقديم الحال عليه مرفوعًا كان أو منصوبًا أو مجرورًا.

قالوا: وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرًا وقدمت الحال عليه، أدَّى إلى الإضمار قبل الذكر، لأن فى الحال ضميرًا يعود على ذى الحال المتأخر .

وأمَّآ إذا كان ضميرًا، فالضميران يشتركان فى عودهما على مفسِّر لهما.

وأمَّآ جواز تلك الصورة الواحدة، أعنى نحو: جاء راكبًا زيد، فلشدة طلب الفعل للفاعل، فكأن الفاعل وَلى الفعل، والحال وَلى الفاعل، فلا يكون إضمارًا[2] قبل الذكر.

---

(١) فى ب ٢/ ٢٩، والحال مؤخر، وفى النسخ جميعًا: «مؤخرًا» بالنصب وهو الأصوب إعرابيًا .

(٢) فى ظ «ضميرًا» مكان «إضمار».

وأمَّا البصريّة فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب، سواء كان مظهراً أو مضمراً، لأن النيَّة فى الحال: التأخير عن صاحبه، فلا يكون إضماراً قبل الذكر، كما ذكرنا فى تقديم خبر المبتدأ ، نحو : فى داره زيدٌ، وفى الفاعل/ ٢٠٧ والمفعول نحو :﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾[١].

وأما إذا كان ذو الحال مجروراً، فإن انجرَّ بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقًا، سواء كانت الإضافة محضة ، كما فى قوله تعالى : ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[٢]، أو لا، نحو: جاءتنى مجرَّداً ضاربةُ زيد، وذلك لأن الحال تابع وفرع لذى الحال، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضًا.

وإن انجرَّ ذو الحال بحرف الجر، فسيبويه وأكثر البصرية ، يمنعون أيضًا.

ونقل عن ابن كيسان وأبى عليّ، وابن برهان، الجواز استدلالاً بقوله تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾[٣].

ولعلَّ الفرق بين حرف الجر والإضافة : أن حرف الجر معدٍّ[٤] للفعل كالهمزة، والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإن قلت: ذهبتُ راكبة بهند ، فكأنك قلت: أذهبتُ راكبةً هنداً، وقال الشاعر:

=٢١٢ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ حرّان صادِياً إلىَّ حبيباً إنّها لحبيبُ[٥]

(١) طه/ ٦٧.

(٢) النحل / ١٢٣

(٣) سبأ/ ٢٨

(٤) فى ب ٢/ ٣٠ ضبطت «معدٌّ» بالتشديد والضم تحريف لأن المراد أن حرف الجر يعدّى الفعل اللازم.

(٥) هو الشاهد السادس والتسعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الحال تقدمت على صاحبها المجرور بالحرف، فإن قوله : «حرّان صاديًا» حالان، إما مترادفتان أو متداخلتان تقدّمتا على صاحبهما وهو الياء المجرورة بـ «إلى» بمعنى عند متعلقة بقوله: «حبيبًا» وهو خبر كان.

والبيت نسبه البغدادى لعروة بن حزام أحد عشاق العرب المشهورين وهو شاعر إسلامى كان فى مدّة معاوية بن سفيان رضى الله عنه من قصيدة أوّلها: =

وقال آخر:

٢١٣= إذا المرْءُ أعْيتهُ المروءةُ ناشئًا فمطلبُها كَهْلاً عليه شديد(١)

وبعضهم يجعل «كافة» حالاً من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسُّف.

وأمَّا العامل في الحال في نحو: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾(٢) أعني إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في نحو: ضَرْبُ زيدٍ راكبًا، فعند مَنْ جوَّز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها، فلا إشكال فيه.

وأمَّا مَن منعه فقال بعضهم: العامل فيه معنى الإضافة، لأن الإضافة بمعنى

= وإني لتعروني لذكراك روعةٌ لها بَيْن جلدي والعظام دبيبُ
وما هو إلا أن أراها فُجاءة فأبهت حتى ما أكاد أجيب
وأُصْرَف عن رأيي الذي كنت ارتئي وأُنْسى الذي أعددت حين تغيب

من شواهد: العيني ٣/ ١٥٦.

وفي ب ٢/ ٢٠: «هيمان صاديًا» مكان: «حرّان صاديا» وهي وإن كانت رواية لكن الرضي لم يعتمدها، وهذا خروج عن الأصل في ط والنسخ المخطوطة.

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به لما تقدم قبله.

ونسب البغدادي الشاهد لرجل من بني قُريع، وعيّنه ابن جني في إعراب الحماسة فقال: هو المعْلوط بن بدل القريعيّ، وفي حاشية صحاح الجوهري في مادة: «حظ» هو المعلوط السّعديّ، وقال ابن بري في أماليه: هو سويد بن خَذّاق العبديّ.

ثم علق البغدادي على ذلك بقوله: وورأيت في كتاب: «العباب في شرح أبيات الآداب» تأليف حسن ابن صالح العدويّ اليمنيّ أن الشاهد للمخبّل السّعدي من أبيات مشهورة متداولة بين الناس أوّلها:

ألا يا لَقومي للرّسوم تبيدُ وعهدُك ممّنْ حبلهُن جديدُ

ومنها:
وليس الغني والفقر من حيلة الفتى ولكن أحاظ قُسّمت وجُدودُ
وما يكسب المالَ الفتى بجلاده لديه، ولكنْ خائب وسعيد
إذ المرء أعيته المروءة ناشئًا ....

من شواهد شرح الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٤٨، والأشموني ٢/ ١٧٨.

(٢) النحل/ ١٢٣.

حرف الجر المتعلقّ بمعنى الفعل، لأن المعنى : ملةً ثبتت لإبراهيم حنيفًا ، وهو ضعيف، لأننا بيَّنا فى حدّ العامل: أن معنى[١] الفعل قد انطمس فى مثله.

وقال بعضهم : لما كان لا يضاف مما ليس بعامل فى الحال إلى ذى الحال إلاّ جزؤه نحو: انظر إلى يد زيد ماشيًا، أو ما يقوم مقام المضاف إليه مقامه[٢] لو حذف، كقوله تعالى : ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، كما تقدّم فى أول الباب جاز أن يعمل عامل المضاف فى الحال مع أنه لم يعمل فى المضاف إليه، لأن المضاف إليه فى التقديرين المذكورين، كأنه المضاف.

ولكون حال المضاف إليه، كحال المضاف، إذا كان المضاف جزء المضاف إليه، جاز ـ وإن كان على قلة ـ تقديمُ حال المضاف إليه على المضاف فى نحو : تتحرك ماشيًا يَدُ زيد، مع أننا ذكرنا قبل، أن حال المضاف إليه لا يتقدّم على المضاف.

وقد يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها بعد «إلاَّ» أو معناها، نحو: ما جاءنى راكبًا إلا زيدٌ، وإنما جاءنى راكبًا زيد، لمثل ما مرَّ من باب الفاعل، أعنى لتغيَّر الحصر وانعكاسه لو أُخِّرتْ عن صاحبها.

ويجب أيضًا، إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير عائد إلى مُلابس الحال، نحو : لَقِيَنى شاتِم- زيدٍ أخوه.

[اشتقاق الحال]

(ص) : «وكلّ ما دلَّ على هيئة، صحَّ أن يقع حالاً، نحو : هذا بسرًا أطيبُ منه رُطبًا».

(ش) : هذا ردٌّ على النحّاة، فإن جمهورهم اشترطوا[٣] اشتقاقَ الحال.

---

(١) فى ط : «مغني» بالغين» تحريف واضح.

(٢) كلمة : «مقامه» سقطت من ب ٢/ ٣١ صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) فى ظ : «شرطوا» مكان «اشترطوا».

وإن كان جامدًا تكلّفوا ردَّه بالتأويل إلى المشتقّ، قالوا: لأنها فى المعنى صفة، والصفة مشتقة أو فى معنى المشتق، فقالوا فى نحو: هذا بُسْرًا أطيب منه رُطَبًا، أى هذا مبسرًا أطيب منه مُرطبًا، أى كائنًا بسرًا وكائنًا رطبًا، و﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾(١) أى دالّة .

قال المصنف وهو الحق : لا حاجة إلى هذا التكلّف، لأن الحال هو المبيِّن للهيئة، كما ذُكر فى حدِّه، وكلّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يُتكلَّف تأويلهُ بالمشتق.

وكذا، رَدَّ عليهم اشتراطهم اشتقاق الصفة ـ كما يجيىء فى بابها ـ ، ومع هذا، فلا شك أن الأغلب فى الحال والوصف: الاشتقاق.

٢٠٨ فمن الأحوال التى جاءت غير مشتقّة قياسًا: الحال الموطئة، وهي/ اسم جامدٌ موصوفٌ بصفة هى الحال فى الحقيقة، فكأنَّ الاسم الجامد وطَّأ الطّريق لما هو حال فى الحقيقة، لمجيئه قبلها موصوفًا بها، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾(٢) وقولك: جاءنى زيد رجلاً بهيّا.

ومنها ما يُقصد به التشبيه، كقول أصحاب أمير المؤمنين، على رضى الله عنه فى بعض أيام صفين:

= ٢١٤ فما بالنا أمس أُسْدَ العَرِين وما بالنا اليوم شاء النجف(٣)

وقول المتنبي:

= ٢١٥ بدت قمرًا وما لت خُوط بان وفاحت عَنْبرًا ورَنَتْ غزالا(٤)

(١) هود / ٦٤. (٢) يوسف / ٢

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠٩، ورقمه فى الخزانة : الثامن والتسعون بعد المائة

(٤) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «قمرًا» وما بعده من المنصوبات أحوالاً مؤولة بالمشتقّ، أى بدت مضيئةً، كالقمر، ومالت متثنّية كخُوط بان، وفاحت طيبة النشر كالعنبر، ورنت مليحة المنظر كالغزال.

والشاهد للمتنبى من قصيدة مدح بها بدر من عمّار بن إسماعيل الأسدى انظر ديوان المتنبى ٤/ ٣٤٠. =

وفى تـأويل مثلـه وجهان: أحدهـما: أن تقـدِّر مضافًا قـبله، أي: أمثـالَ أسد العرين، ومثل قمر.

والثانـي: أن يؤوَّل المنصـوب بما يصح أن يكـون هيئة كمـا تقدم، أي: ما بـالنا أمس شجعانًـا، واليومَ ضعَافًا، وبدت منـيرة، ونحو ذلك، وذلك لأنهم يـجعلون الشيء المشتهر فى معنيً مَن المعانى كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو قولهم: لكُلِّ فرعونٍ موسىً بصرفهما، أى : لكل جبَّار قهَّار.

ومنها الحـال فى نحو: بعث الـشاءَ شاةً ودرهمًا، وضابـطه أن تقصد التـقسيط فتجـعل لكل جزء من أجـزاء مجزَّأً[1] قسطًا، وتـنصب ذلك القسـط على الحال وتأتى بـعده بذلك الجزء، إمَّـا مع واو العطف، كقـولنا: شاة ودرهمًـا ، أو بحرف الجر، نحو : بعت البُرَّ قفيزين بدرهم، وأخذت زكاة[2] ماله درهمًا عن كل أربعين، وقامرتـه درهمًا فى درهم أى : جعـلت فى مقابلـة كل درهم منه درهمًـا مني، أو بغير ذلك نحو: وضعت عندكم الدنانير دينارًا لَدَى كل واحد[3].

وكل واحدة من هذه الأحوال كانت جزءًا أوَّل من الجمـلة الابتدائية، على ما مرَّ قبل.

ومنهـا: الحال فى نحو: بـوَّبته بابًا بـابًا، وجاءونى رجلاً رجـلاً، وواحدًا واحدًا، ورجلين رجلين، ورجالاً رجالاً؛ أى مفصَّلاً هذا التفصيل المعيَّن.

= وذكر البغدادى أن : «الخوط» بضم الخاء المعجمة: الغصن الناعم لسنة وقيل : كل قضيب.

ومما يجـدر ذكره أن مصحح نـسخة ب ٢/ ٣٣ ضبط كـلمة «خوط» بفَـتح الخاء تحريف صـوابه من الخزانة حيث نص البغدادى على أنه بضم الخاء.

من شواهد : ابن الشجرى ٢/ ٢٧٤، وروايته: «ماست» مكـان: «مالت» والميس والميسان: مشى « فيه تبختر. وانظر الأشباه والنظائر رقم ٦٠٤.

(١) فى ب فقط ٢/ ٣٣: مجزّأة» بالتاء والصواب كما فى ط والنسخ المخطوطة «مُجزّأ»

(٢) فى ط : «ذكوة» بالذال والواو تحريف.

(٣) فى ط : «كل واحد لدى كل واحدة» صوابه من النسخ المخطوطة.

وضابطه: أن تأتي، للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررًّا، وكذا إن أُتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفًا عليه بالفاء أو بثمَّ نحو: دخلوا رجلاً فرجلاً، ومضوا كُبْكَبَةً ثم كُبْكَبَة[1]، أى مرتبين هذا الترتيب المعيَّن.

ومنها حال هو أصل لصاحبه نحو: يعجبنى الخاتم فضة، والثوب خزًّا، أو فرع له نحو: يعجبنى الفضة خاتمًا، والحديد سيفًا، أو نوع له نحو: يعجبنى الحليّ خاتمًا، والعلم نحوًا.

ومنها الحال فى نحو: هذا بسرًا أطيب منه، أو من غيره رطبًا، وضابطه أن يفضل الشيء على نفسه، أو غيره، باعتبار طَوْرَيْن، وكذا إن شبَّهت شيئًا بنفسه أو بغيره، بآلة التشبيه أو بدونها نحو هذا بسرًا مثله رُطبًا[2]، وهذا بُسرًا هذا رطبًا. واختلفوا فى عامل الحال الأول فى مثله: فقال أبوعلى وأتباعه: العامل فيه معنى الفعل فى هذا [ولا يجوز أن يكون أفعل التفضيل وآلة التشبيه لضعفهما فى العمل، فلا يتقدّم معمولهما عليهما][3].

ويشكل ذلك عليه بمثل قولك: زيدٌ راجَلاً أحسنُ منه راكبًا، فإنه جائز اتفاقًا مع خلّو المبتدأ من معنى الفعل، وبمثل قولك: تمَرنَخْلى[4] بسرًا أطيبُ منه رطبًا، والأشراسى[5] بسرًا أطيب منه رطبًا، والعامل فى مثل هذه الصور: أفعل، بلا خلاف.

ولا يصلح اسم الاشارة في: هذا بسرًا لعمل، وذلك لأن العامل فى الحال متقيِّد به، فلو كان «هذا» عاملاً في: «بسرًا» لتقيَّدت الاشارة بالبسريَّة، فوجب ألاّ

(١) علق السيد الشريف على الكلمة بقوله: «الكُبّة» بالضم: جماعة من الخيل، وكذلك الكُبكبة هامش ١/ ٢٠٨. وفى القاموس : وتفتح كافه.

(٢) فى ط« مثله رطبا إلا هذا بسرًا هذا رطبًا» بزيادة: «إلا» تحريف.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب/ ٢/ ٣٤ صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٤) فى ب ٢/ ٣٤: «تحلى» بالتاء والحاء، تحريف مطبعى.

(٥) فى هامش ط: ١/ ٢٠٨ علق الشريف بقوله: «الأشراسى»: نوع من التمر.

يقال هذا الكلام إلا فى حال البسريَّة، كما أن الاشارة في: ﴿وَهَذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾(١) تقيَّدت ولم تقع إلا فى حال شيخوخته، والمجيىء في: جاءنى زيد راكبًا، لم يكن إلا حال الركوب، ونحن نعلم ضرورة أنه يصح أن يقال: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، فى غير حال البُسْرِيَّة.

واستدلّ المصنّف على امتناع عمل اسم الإشارة فى أوَّل الحالين، بأن المبتدأ إذا تقيّد بحال لم يتقيد الخبر بالحال، ألا ترى أن اسم الاشارة لَمَّا تقيد بالحال في: هذا زيد قائمًا لم يتقيَّد الخبر بذلك الحال، وفى نحو: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، تقيَّد الخبر بالحال اتفاقًا فلا يتقيّد المبتدأ بالحال.

وهذا الدليل فى غاية من الضعف لا تُوصَف، أمَّا أوَّلاً فلأنّه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معًا بالحال فى مثال معيَّن امتناع تقيدهما فى جميع الأمثلة، فلعلَّ فى ذلك المثال الخاص مانعًا من تقيُّدهما معًا، ليس فى غيره.

وأما ثانيًا، فلأن المدَّعىَ فى المثال المذكور المتنازع فيه: أن المبتدأ مقيَّد بحال، والخبر بحال أخرى، وهو لم يُبيِّن فى نحو: هذا زيد قائمًا إلا استحالة تقيّدهما معًا بحال واحدة.

فلو سُلِّم أيضًا اطرّاد استحالة تقيد المبتدأ والخبر فى كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال أخرى.

فالحق إذًا أن يقال: العامل فى الحال الأول أيضًا أفعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما فى العمل كما تقدم.

ولنقدم على بيان تعليله مقدِّمةً، فنقول: ما يدل على حَدَثين فصاعدًا يصلح كل منهما للعمل، على ضربين:

أحدهما: ما يدل على حَدَثين يقعان معًا، ويتعلّق كل واحد منهما بمُحدِث

---

(١) هود / ٧٢.

الآخر نحو: تضارب زيدٌ وعمرو، وضارب زيدٌ عمرًا، فإنَّ ضَرْبَ كل واحد منهما تعنَّق بالآخر، أو يقعان معًا ويتعلّق كلاهما بشيء واحد نحو: تنازعنا الحديث.

ومثل هذه العوامل لا يتميّز منصوب أحدُ حَدَثَيْها من[1] منصوب الآخر[2].

وقد يتميَّز حالاهما نحو: تشاتم زيد قائمًا، وعمرو قاعدًا، أو ظرفاهما نحو: تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصُفَّة[3].

ويجوز أن يكونا حالين ولا يختلف زماناهما لأن الغَرَضَ[4]. وقوع الحَدَثين معًا. ويتميَّز مستثناهما أيضًا نحو: اختلف أهل البصرة إلا سيبويه، وأهل الكوفة إلا الكسائي في كذا.

وثانيهما: ما يدلّ على حدثين، يجوز تعلّق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر، ووقوعُه في وقت آخر، ومكان آخر، وعلى حال أخرى، وذلك: أفعل التفضيل نحو: زيد أضرب من عمرو، ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو: زيدٌ لعمرو أضرب من بكر لخالد، قال الله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ﴾[5].

وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو: زيد يومَ الجمعة أضرب من عمرو يوم السبت.

كذا المكانان نحو: زيد عندك أحسن منه عندي.

وكذا الحالان نحو: زيد قائمًا أحسنُ منه قاعدًا.

وكذا آلة التشبيه، تدل على حدثين، فيجوز اختلاف زمانيهما نحو: زيد يومَ الجمعة كعمرو يوم السبت، واختلاف حاليهما نحو: زيد قائمًا مثله قاعدًا.

---

(١) في ب ٢/ ٣٥: «جزأيها عن» صوابه من ط والنسخ المخطوطة.
(٢) في ظ بعد «الآخر» سواء كان مفعولاً به أو ظرفًا.
(٣) في المعاجم: صُفّة الدار: واحدة الصُّفف.
(٤) في ط: «العرض بالعين، تحريف.
(٥) آل عمران / ١٦٧.

أمَّا أفعل التفضيل فإنه يدلّ على حدثين معيَّنين، أعني حَدَثَيْ[1] الفاضل والمفضول، بصيغته، لأن معنى زيد أحسن من عمرو: أنَّ لِزيد الفاضل حُسنًا، ولعمرو المفضول حُسنًا.

وأمَّا آلة التمثيل فلا تدلّ بصيغتها على حدثين معيَّنين، بل تدل بمعناها على حَدَثين مطلقين، لأن معنى زيد كعمرو: أن هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان.

وأمَّا أن تلك الحالة ما هي؟ فغير مصرَّح به في اللفظ، فمعنى قولك: زيد يومَ الجمعة مثله يوم السبت، أي: زيد تشبه حالتهُ ودأبُه يومَ الجمعة حالتَه ودأبَه يوم السبت، فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب، إذ يعبَّر بهما عن كل حَدَث لازم كالحسن والجمال، أو غير لازم كالضرب والقتل، ألا ترى إلى تعلُّق الجارّ والظرف في قوله / : ٢١٠

* كدأبكَ من أُمِّ الحُوَيْرِث قَبْلها * [2] =٢١٦

(١) فى ب ٢/ ٣٦: «حدث» بدون ياء التثنية صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد المائة.

واستشهد به على أن الدأب يعبّر به عن كل حدث لازم كالحسن والجمال أو غير لازم كالضرب والقتل، ولهذا يتعلق به الجار والمجرور والظرف والحال.

فقوله: «كدأبك» بمعنى كَتمتُّعك، فكنّى ولم يصرح.

والشاهد من معلقة امرىء القيس الشهيرة.

وعند أى جعفر النحاس: «كدأبك» تتعلق بقوله: قفا نَبْك كأنه قال قفانبك كدأبك فى البكاء فهى فى موضع المصدر.

و«أم الحويرث هى (هر) أم الحارث بن حصين الكلبيّ، وأم الرباب: من كلب أيضًا.

من شواهد: المنصف ١/ ١٥٠، واستدل الرضى بصدر البيت فقط، وتمامه.

* وجارتها أمِّ الرباب بمأسَلِ *

وفى ب ٢/ ٣٦ أضاف المصحّح كعادته عجز البيت إلى الصدر مع أنه ليس فى الأصل وهذه الإضافة فى منهج التحقيق مكانها الهامش لا الأصل.

و«المأسل» فى العجز: اسم رملة، وجبل بعينه من تعليقات الشريف فى هامش ط ١/ ٢١٠.

بدأبك لمّا كان بمعنى: تمتّعك، فكنّى ولم يصرِّح.

وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعيَّن، فيتعلق بها جارّان كما تعلَّق الجارّ فى بيت امرىء القيس بدأبك لمَّا كنى به عن التمتع، وذلك نحو قوله ﷺ: «أنت مِنِّى بمنزلة هارون من موسى»، أى قريب منى قُرْبَ هارون من موسي؛ قال:

=٢١٧ ولقد نزلتِ فلا تظُنِّي غَيْرهُ مِنِّي بمنزلة المُحَبِّ المكرَمِ[١]

وتقول: هو منى بمنزلة الثريا من المتناوِل، أى بعيد منيّ بُعْدَها منه.

إذا تقرَّر هذا قلنا: لَمَّا لَم يتميز كل واحد من الحَدَثَين من الآخر فى أفعل التفضيل وآلة التشبيه، وبابى فاعَل وتفاعَل، وغيرهما ممَّا يدل على حَدَثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه ألزم أن يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرّح به، فقيل: يَفضُل زيد راكبًا على عمرو راجلاً[٢]، وتشاتم زيد قائمًا، وعمرو قاعدًا، ورامَى زيد فى الدار عمرًا فى السوق.

وكذا فى أفعل التفضيل، وآلة التمثيل نحو: زيد منى كعمرو منك، وبكر للضيف أكرم منه للجار، وعمرو قائمًا أحسن منه قاعدًا، وبكر قاعدًا مثله قائمًا، وزيد يومَ الجمعة أحسنُ منه، أو مثلهُ يومَ السبت؛ جَعَلت متعلَّق حدث المفضَّل والمُمَثّل بجنبهما، ومتعلّق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما، دفعًا للالتباس، وحرصًا على البيان، فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما.

---

(١) هو الشاهد الموفى المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن معناه: نزلت قريبة منى قرب المُحب المكرم. وانما عدى بـ«من» لكون معنى بمنزلة فلان: قريبًا قربه أو بعيدًا بعده. والشاهد من معلقة عنترة المشهورة.

«المُحب»: اسم مفعول جاء على أحب وأحببت وهو على الأصل والكثير فى كلام العرب محبوب.

من شواهد: الخصائص ٢/ ٢١٦: وشرح شذور الذهب / ٣٢٧، والعينى ٢/ ٤١٤، والتصريح ١/ ٢٥٠، وحاشية ياسين ١/ ٢٦١، والهمع والدرر رقم ٥٩١.

(٢) فى ط: «رجلا» مكان: «راجلا» تحريف.

وأمَّا الضمير المستكن في أفعل، وفي آلة التشبيه فإنه، وإن كان مفضّلا وممثَّلاً لكنه لمَّا لم يظهر كان[1] كالعدم.

ومع هذا كله، فلا أرى بأسًا بأن يقال ههنا ـ وان لم يُسمع ـ زيد أحسن قائمًا منه قاعدًا.

كما قال عليٌّ رضى الله عنه في الجارِّ: «والله لاَبْنُ أبي طالب، آنس بالموت من الطفل بثدي أمه».

وهذا كما تقول: ضَرَب زيدٌ قائمًا عمرًا قاعدًا، لعدم الالتباس، وبأن يقال على ضعف: زيد أحسن من عمرو قاعدًا قائمًا، و«قاعدًا» حال من المجرور، و«قائمًا» حال من الضمير المرفوع كما مرَّ أوَّل الباب في نحو: ضربت زيدًا قائمًا قاعدًا.

قال المالكيّ: ومن الأحوال القياسية غير المشتقة: المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو: أنت الرجل علمًا أي: أنت الكامل في الرجولية عالمًا، ومثله: هو زهيرٌ شعرًا.

وكونه حالاً رأى الخليل، وقال أحمد بن يحيى: هو مصدر أي أنت العالم علمًا.

والذى أري: أن المصدر في مثله تمييز لأنه فاعل في المعنى أي: أنت الكامل علمًا أى علمُه وهو الكامل شعرًا أى شعره، والدليل عليه أنك تقول: هو قارون كنزًا، والخليل عروضًا وسيبويه نحوًا، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر.

ثم أعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً، بل يُقتصر على ما سُمع منها، نحو قتلته صبرًا[2]، ولقيته فجأة وعيانًا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضًا أو عَدْوًا، أو مشيًا.

---

(١) في ب ٢/ ٣٧ سقط كلمة: «كان».

(٢) في هامش ط ١/ ٢١٠ علق الشريف على الجملة بقوله: يقال: قتل فلانٌ صبرًا، وحلف صبرًا. إذا حبس على القتل حتى يقتل، أو على اليمين حتى يحلف. صبرته: أى حبسته.

والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالاً، إذا كان من أنواع ناصبه نحو: أتانا رُجْلَةً[١] وسُرعةً وبُطأً ونحو ذلك.

وأمَّا ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس القياسيّ فلا يقال: جاء ضحكًا أو بكاءً ونحو ذلك لعدم السماع.

ثم أنه قد ذهب الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية، لا الحالية والعامل محذوف أى أتيته أركض ركضًا، كما هو مذهب أبى عليّ في: أرسلها العراك.

ولو كان كما قالا لجاز تعريفها.

وغيرهما على أن انتصابها على الحال، لا على حذف المضاف، فمعنى مشيًا: ماشيًا، وقع المصدر صفة، كما أن الصفة وقعت مصدرًا فى نحو: قم قائمًا على أحد المذهبين.

وعلى الثاني: هو حال مؤكدة كما يجيء.

ولا يمتنع أن يقال: إن جميع ذلك على حذف المضاف، أي: أتيته ذا ركض، إلا أنه لا مبالغة فيه، كما مرَّ فى خبر المبتدأ.

ومما جاء فيه الحال غير مشتق سماعًا قولهم: كلمته فاه إلى فيّ.

وهشام يقيس عليه، كما مرَّ، ومنه: بعته يدًا بيد، وأرسلها العراك، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيىء الحال معرفة.

وأمَّا نحو: جاء البرُّ قفيزين، أو صاعَين، فالأولى أن المنصوب خبر «جاء»، لا حال، كما يجيىء فى الأفعال الناقصة.

---

(١) «رُجلة» بضم الراء: مصدر الرّجل، يقال: رجل بين الرُّجلة والرجولة والرُّجولية. انظر المعاجم: «رجل».

[وقوع الحال جملة]

(ص): «ويكون جملة خبرية، فالاسمية بالواو والضمير، أو بالواو، أو بالضمير على ضعف.و المضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير، أو بأحدهما، ولابدَّ فى الماضى المثبت من «قد» ظاهرة أو مقدّرة».

(ش): أما جواز كون الحال جملة، فلأن مضمون الحال قيد عاملها[١] ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد.

وأمَّا وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيىء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال، فمعنى قولك: جاءنى زيد راكبًا: أنّ المجيىء الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع[٢] الركوب الذى هو مضمون الحال، ومن ثَمَّ[٣] قيل: إن الحال يشبه الظرف معنًى[٤].

والإنشائية إمَّا طلبية أو إيقاعية[٥] بالاستقراء، وأنت فى الطّلبيّة لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟

وأمَّا الإيقاعية، نحو: بعتُ، وطلَّقت، فإن المتكلم بها لا ينظر أيضًا إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده مجرّد[٦] إيقاع مضمونها، وهو مناف لقصد وقت الوقوع؛ بَلَى، يُعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ: أنَّ وقتَ التلفّظ بلفظ الإيقاع: وقتُ وقوع مضمونه.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٤٠ «لعاملها» بلام الجرّ.

(٢) كلمة: «وقوع» سقطة من ب ٢/ ٤٠.

(٣) ط فقط: «ثمة» بالتاء.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٤٠ «فى المعنى» مكان: «معنًى».

(٥) فى ظ: اما إيقاعية أو طلبيّة.

(٦) كلمة: «مجرّد» سقطت من ب ٢/ ٤٠.

قوله: «فالاسمية بالواو والضمير»، إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو، دون الجملة التى هى خبر المبتدأ، فإنه اكتفُى فيها بالضمير؛ لأن الحال يجيىء فضلة بعد تمام الكلام. فاحتيج فى الأكثر إلى فضل ربط، فصُدِّرت الجملة التى أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط، أعنى الواو التى أصلها الجمع، لتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على استقلال.

وأمَّا خبر المبتدأ، والصلة، والصفة، فانها لاتجيىء بالواو، لأنَّ بالخبر يتم الكلام، وبالصلة[1] يتم جزء الكلام.

والصفة لتبعيَّتها للموصوف لفظًا، وكونها لمعنىً فيه معنىً: كأنها من تمامه، فاكتفُى فى ثلاثتها بالضمير.

بَلَى، قد تُصدَّر الصفة والخبر بالواو، إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد «إلاَّ» نحو: ماحسبتك إلا وأنت بخيل، وما جاءنى رجل إلا وهو فقير.

وأمَّا الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال، فلا تُرى، أبدًا مصدَّرة بالواو.

قوله: «أو بالواو، أو بالضمير»، اجتماع الواو والضمير فى الاسمية، وانفراد الواو: متقاربان فى الكثرة، لكن اجتماعهما أولى احتياطًا فى الربط.

وأمَّا انفراد الضمير فقال الأندلسي: إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال، وجب الواو أيضًا نحو: جاءنى زيد وهو راكب، ولعلَّ ذلك لكون مثل هذه الجملة، فى معنى المفرد سواء، إذ المعنى: جاءنى زيد راكبًا، فصُدِّرت بالواو إيذانًا من أول الأمر بكون الحال جملة، وإن أدَّت معنى المفرد.

وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال، نَظرْنا[2] فإن كان الضمير فيما صدِّر به الجملة، سواء كان مبتدأ، نحو: جاءنى زيد يدُه على رأسه، وكلمته فوه إلى في، أو خبرًا نحو قوله:

---

(١) فى ط: «يتم الكلام بالصلة» بسقوط الواو من «بالصلة» تحريف.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٤١: «انظر» مكان: «نظرنا».

* خرجْتُ مع البازى عليَّ سوادُ* (١) =٢١٨

فلا يحكم بضعفه مجردًا مـن الواو، وذلك / لكون الرابط في أول الجملة وإن ٢١٢ لم يكن مصدَّراً بل نقول: هو أقل من اجتماع الواو والضمير، وانفراد الواو.

وإن كان الضمير في آخر الجملة، كقوله:

* نَصَفَ النهارَ الماءُ غامِرُهُ * (٢) =٢١٩

(١) هو الشاهد الحادي بعد المائتين في الخزانة.

واستشـهد به على أن الجـملة الاسميـة الحالية إذا لم تـكن مبتدؤهـا ضمر صاحب الحـال، فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة فلا يُحكم بضعـفه مجرّدًا عن الواو كجملة: «عليّ سواد» فإنها حال من التاء في «خرجت».

والشاهد عجز صدره:

* إذا أنكَرتْني بلدةٌ أونَكرتُها *

والبـازى علي وزن القـاضي فى الأصل: صـفة من بزا يَـبزو: إذا غلب. ويـعرب إعراب المنقوص، والجمع: بزاة.

والشاهد من قصيدة لبشار بن يرد، ديوانه / ٣٧٠ من قصيدة مطلعها:

أخالدُ لم أهْبط عليك بذمّةٍ سوى أننى عافٍ وأنت جواد

من شواهد: دلائل الإعجاز / ١٤٢.

ومعنى الشاهـد: إذا لم يعْرف قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهـم خرجت منهم مبتكرًا مصـاحبًا للبازي الذي هو أبكر الطيور وفي حال اشتمالى على شيء من سواد الليل.

وفى ب ٢/ ٤٢ أضاف المصحح الصدر إلى العجز مع أنه ليس في الأصل.

(٢) هو الشاهد الثاني بعد المائتين في الخزانة.

واستشهد به على أن ضمير صاحب الحال إذا كان في آخـر الجملة الحالية، فلا شك في ضعفه وقلته، فإن: «الماء» مبتدأ، و«غامره» خـبره، والجملة حال من ضمير «نصف» العائد إلـى الغائص، والضمير الذى ربط جملة الحال بصاحبها في آخرها.

وهذا على رواية نصب «النهار» على أنه مفعول بـه، وأمّا على رواية رفعه فالجملة حال منه، ولارابط فتقدر الواو، وعجز الشاهد:

* ورفيقه بالغيب مايدرى *

وفي ب .ب / ٤٢ أضاف المصحح العجز إلى الصدر مع أنه ليس في الأصل.

والشاهد للأعشي وليس في ديوانه.

من شواهد: ابن الـشجري ٢/ ١٩٠، وابن يعيش ٢/ ٦٥، والمغنـى ٢/ ١٠٩ وحاشية بس ١/ ٣٩١، والأشمونى ٢/ ١٩٢. والهمع والدور رقم ٩٥١.

فلا شك في ضعفه وقلَّته.

وقال جار الله بـناءً على أن انفراد الضمير فـي الاسمية ضعيف مطلـقًا على ما ذهب إليه المصنف: إن قولهم: جـاءني زيد عليه جبَّةُ وَشْيٌ[(١)]، بمعنى مستقّرة عليه جبَّهُ وشْيٌ، يريد أنه لـيس بجملة، بل هو مفرد تقديـرًا، فلذا خلاً من الواو، وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على المبتدأ جاز أن يرفع الظاهر، كما مرَّ في باب المبتدأ:

فإن أراد: أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر، لقوله:

٢٢٠ = فأَلْحَـقَـــهُ بالهاديـــات ودونَهُ جَوَاحِـــرُها فى صَـرَّة لـم تَزَيَّل[(٢)]

وقوله:

٢٢١ = وإنّ امْرأً أســـري إليـكِ ودُونَهُ من الأرض مَوْماةٌ وبيداء سَملقُ[(٣)]

---

(١) في ط: «وشيء» بالهمزة، تحريف، والوشي: نوع من أنواع الثياب.

(٢) هو الشاهد الثالث بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد بـه على أن قوله: «ودونها جواحرها» جـملة حالية، لا الظرف وحده حـال، والمرفوع بعده فاعله خـلافًا لمَن زعمه في نحـو: جاءنى عليه جُبّة وشـى، لأنه لو كان من الحال المفردة لا امـتنعت الواو فإنها لا تَكون مع الحال المفردة.

والهاديات: أوائل الوحش ومتـقدّماتها. و«جواحرها»: أى متأخراتها وهو جـمع جاحرة، يقال: جحر فلان: أي تأخر.

و«الصَّرة» بـفتح الصاد وتشـديد الراء: يجوز أن يـكن هنا إما بـمعنى الضّجَّة والـصيحة، وإمّا بـمعنى الجماعة، وإما بمعنى الشدّة من كرب أو غيره و«تزيل» أصله: تتزيل أي لم تتفرق.

وصف بهذا البـيت شدّة عَدْو فرسهً، يقول: إن هذا الـفرس لما لحق أوائل الوحش بقـيت أواخرها لم تتفرق فهى خالصة له.

والشاهد لامرىء القيس من معلقته المشهورة.

وهذا الشاهد من الشواهد التى انفرد بها شرح الرضى على الكافية.

(٣) هو الشاهد الرابع بعد المائتين في الخزانة.

واستشهد بـه لما تقدّم قبله، فإن جملـة: «ودونه من الأرض موماة» من المبتدأ والخـبر حال، لا الظرف وحده، وصاحب الحال الفاعل المستتر في قوله: «أسرى» العائد إلى امرىء. وأسرى بمعنى سرى.

و«الموماة» بالفتح: الأرض الـتي لاماء فيها، والجمع: الموامى. و«السّملـق»: الأرض المستوية وخبر إن في البيت الذى بعده.

=

ولو كان مفردًا لم تجز الواو، وأيضًا تقول: لقيته وإن عليه جبَّةَ وَشْيٍ، ولو لم يكن جملة لم تدخل عليه(١) «إنَّ».

وان أراد أنه لا يمتنع أن يقدَّر بمفرد، فمسلَّم.

وحكم الجملة المصدَّرة بليس وإن كانت فعلية حكم الاسمية في أن اجتماع الواو والضمير، أو انفراد الواو أكثر من انفراد الضمير، وذلك لأن «ليس» لمجرد النفي على الأصح، ولا تدل على الزمان، فهي كحرف نفي داخل على الاسمية، فالاسمية معها كأنها باقية على اسميتها، بخلاف: لا يكون، وما كان ونحوهما.

وقد تخلو من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك: خرجت زيد علي الباب، وهو قليل.

قوله: «والمضارع المثبت بالضمير وحده»، وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظًا، وبتقديره معنًى، فجاءني زيد يركب، بمعنى: جاءني زيد راكبًا، ولاسيّما وهو يصلح للحال وضعًا، وبين الحالين تناسب، وان كانا في الحقيقة مختلفين، كما يجيىء [واستغنى عن الواو](٢) . وقد سُمع: قمت وأَصكُّ عينَه، وذلك إمَّا لأنها(٣) جملة، وقد(٤) شابهت المفرد، وإمَّا لأنها بتقدير: وأنا أصكّ، فتكون اسمية تقديرًا.

= والبيت للأعشى. ديوانه / ٢٣٦ برواية

وإن امرأ أسرى إليك ودونه فياف تَنُوفاتٌ وبيداءُ خَيْفق

وفى هامش الديوان: الفيافى: الصحارى الواسعة، و«الخَيفق»: الفلاة الواسعة التى يخفق فيها السراب.

من قصيدة طويلة مطلعها:

أرقت وما هذا السّهاد المؤرق ومابي من سُقْم وما بَي معشقُ.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٣١٧، والإنصاف ١/ ٥٨.

وبعد هذا البيت أضاف المصحح البيت الذي يليه وليس في الأصل، وهو:

لمحقوقة. أن تستجيبى لصوته وأن تعلمى أن المُعان موفّق

(١) في ب ٢/ ٤٣ «عليها» مكان: «عليه» صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٤٣.

(٣) في ط: وذلك ما لا أنها جملة، تحريف ظاهر.

(٤) في ب ٢/ ٤٣ وط «وإن» مكان: «وقد».

ويشترط في المضارع الواقع حالاً: خلّوه من حرف الاستقبال، كالسين ولَن، ونحوهما، وذلك أن الحال الذي نحن في بابه، والحال الذي يدل عليه المضارع، وإن تباينا حقيقة، لأنَّ في قولك مثلاً[1] اضرب زيداً غداً يركب: لفظ يركب، حال بأحد المعنيين، غير حال بالآخر، لأنه ليس في زمان التكلم، لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة، أي المصدَّرة بالمضارع عن عَلَم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقيًا، ولمثله التزموا «قد» إمَّا ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً، مع أن حاليَّته بالنظر إلى عامله.

ولفظة «قد» تُقرِّب الماضي من حال التكلم فقط، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحاليَّة، فقالوا: جاءَ زيد العامَ الأوَّلَ وقد ركب، فالمجيء بلفظ «قد» ههنا، لظاهر الحاليَّة، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك.

قوله: «وما سواهما» أي: وما سوى الاسمية، والمضارع المثبت، وهو ثلاثة أقسام: المضارع المنفي، والماضي المثبت، والماضي المنفي، يجوز في كل واحدة منها، على ما ذكر، ثلاثة أوجه: اجتماع الواو والضمير، والاكتفاء بأحدهما، صارت تسعة، وهذه أمثلتها:

جاءني زيد وما ركب غلامُه، وما ركب عمرو، ما ركب غلامه.

جاءني زيد ولا يركب غلامه، ولا يركب عمرو، لا يركب غلامه.

جاءني زيد وقد ركب غلامه، وقد ركب عمرو، قد ركب غلامه

هذا ما قاله المصنف.

٢١٣ وقال الأندلسي المضارع المنفي بلم، لابدَّ فيه من الواو كانَ مع الضمير/ أو، لا.

ولعلَّ ذلك لأن نحو لم يضرب: ماضٍ معنىً، كضَرَب، فكما أن ضرب،

---

(١) كلمة: «مثلا» سقطت من ب ٢/ ٤٣.

لمناقضته للحال ظاهراً احتاج إلى «قد» المقرِّبة له من الحال لفظًا أو تقديراً. كذلك: لم يضرب، يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية، لَّما لم يصلح معه «قد»، لأن «قد» لتحقيق الحصول، و«لم» للنفي.

وإذا انتفى المضارع بلفظ «ما» لم تدخله الواو، لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف لا إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو «ما»؟ فعلى هذا ينبغي أن يلزمه الضمير.

وإذا انتفى المضارع بـ«لا» لزمه الضمير، كما يلزم المضارع المثبت، على ما ذهب إليه النحاة.

والأغلب تجرده عن الواو كالمثبت، لأن معنى جاءني زيد لا يركب، أي: غير راكب، فهو واقع موقع المفرد، ودخول «لا» لا يغيِّر الكلام في الأغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها، فلهذا جاز: إن تزرْني لا أزرْك، أو: فلا أزورُك، كما جاز[1] إن تزرني أزرك، أو: فأزورُك، وكذا تقول: كنت بلا مال.

لكن مصاحبة المضارع المصدَّر بـ «لا» للواو أكثر من مصاحبة المضارع المجرَّد لها، إذ ليس الحال في الحقيقة، في نحو: لا يركب، مشابهًا للمفرد لفظًا ومعنىً، كما شابه فى نحو يركب لأن الحال في الأول: انتفاء الصفة، فـ«لا» مع الجملة، هو الحال، ولا ينتفي المضارع حالاً بـ «لَن»، لما ذكرنا قبل.

قوله: «ولابدَّ في الماضي المثبت من قد، ظاهرة أو مقدَّرة»، قد تقدم علة ذلك. والأخفش، والكوفيون غير الفراء، لم يوجبوا «قد» في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدَّرة، استدلالاً بنحو قوله:

* كما انتفضَ العصفورُ بلَّله القطْرُ * [2]

---

(١) في ب فقط: ٢/ ٤٥ «كما تقول» مكان: «كما جاز».

(٢) هو الشاهد الخامس بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن الأخفش والكوفيين استدلوا بهذا علي أنه لم تجب «قد» مع الماضي المثبت الواقع حالاً، فإن جملة:

وقوله تعالي: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(١)، وغيرهم أوجبوه، لما مضى، والأول قريب.

وقيل: إن الماضي في نحو قولهم: اضربه قام أو قعد: حال، ويجب تجرده عن «قد» ظاهرة أو مقدرة، والأوْلى(٢) أنه شرط لاحال، أي: إن قام أو قعد، كما يجيء في حروف العطف، ولو كان حالاً لسُمع معه «قد» أو الواو، كما في غيره من الماضي الواقع حالاً.

وإذا كان الماضي بعد «إلاّ» فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو، وقد: أكثر نحو: ما لقيته ألا أكرمني لأن دخول «إلاَّ» في الأغلب الأكثر علي الأسماء، فهو بتأويل الاَّ مُكْرِمًا لي، فصار كالمضارع المثبت.

وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك: ما لقيته إلا وقد أكرمني.

ومع الواو وحدَها نحو: ما لقيته إلا وأكرمني، لأن الواو مع «إلاَّ» تدخل في خبر(٣) المبتدأ فكيف بالحال(٤)؟ كما تقدم ومثاله: ما رجل إلا وله نفس أمَّارة.

= «بلله القطر» حال من العصفور، وليس معها «قد» لا ظاهرة ولا مقدّرة.

وصدر الشاهد:

* واني لنعرونى لذكراك هَزّة *

وهو لأبي صخر الهذلى من قصيدة مطلعها:

للیلى بذات الجَيْش دارٌ عرفتُها ... وأخـرى بذات البين آياتُها سطر

كـأنهمـا ملآن لـم يتـغيـــرا ... وقد مرّ للدّارين من عهدنا عَصْرُ

من شواهد: المقـرّب ١/ ١٦٢، وابن يعيش ٢/ ٦٧، وشرح شذور الذهـب ٢٢٩، والعينى ٣/ ٦٧، والأشباه والنظائر رقم ٦٧٩، والهمع والدور رقم ٧٥٧، والتصريح ١/ ٣٣٦، ٢/ ١١، والأشمونى ٢/ ١٢٤.

(١) النساء ٩٠ وفي هامش ب ٢/ ٤٥: ١٩٠ تحريف.

(٢) في ط: «والأولى»، تحريف.

(٣) في ب ٢/ ٤٦: «حيز» مكان: «خبر».

(٤) في ب ٢/ ٤٦، «فكيف الحال».

ولم يسمع فيه «قد» من دون الواو نحو: ما لقيته إلا قد أكرمني.

وفي غير هذا الموضع ينظر، فإن كان مع الماضي المثبت ضمير، فثبوت «قد» معه أكثر من تركها، وقد جاء ذلك أيضًا نحو قوله تعالي: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾، قالوا: إنّ «قد» فيه مقدرة.

واجتماع الواو وقد حينئذ أكثر من انفراد أحدهما، وانفراد قد أكثر من انفراد الواو، فنحو: جاءني زيد وقد خرج أبوه، أكثر، ثمّ: قد خرج أبوه، ثم: وخرج أبوه، فإن لم يكن معه ضمير، فالواو مع «قد» لابدَ منهما، كقوله:

يقول وقد ترَّ الوظيفُ وساقُها ألست تري أن قد أتيت بمُؤْيدِ[1] ـ٢٢٣

ولا يقال: جاءني زيد قد خرج عمرو، ولا جاءني زيد وخرج عمرو.

وأجاز الأندلسيّ على ضعف، دخول «قد» في الماضي المنفي بما، نحو: ما قد ضَرَب أبوه، وليس بوجه، لعدم السماع، والقياس أيضًا لكون «قد لتحقيق وقوع الفعل[2] و«ما» لنفيه.

[حذف عامل الحال]

(ص): «ويجوز حذف العامل، كقولك للمسافر: راشدًا مهديًا، ويجب في المؤكّدة نحو: زيد أبوك عطوفًا، أي أحقه وشرطها أن/ تكون مقرِّرة لمضمون جملة اسمية». ٢١٤

(ش): اعلم أن عامل الحال قد يحذف جوازًا ووجوبًا أيضًا في مواضع قياسيَّة، ولا بدَّ من قرينة مع الحذف، جائزًا كان أو واجبًا.

فقرينة ما حذف جائزًا: حضورُ معناه، كقولك للمسافر: راشدًا مهديًا، أي سرْ راشدًا.. أو تقدُّمُ ذكره، إمَّا في استفهام[3]، كقولك قائمًا، في جواب من قالَ:

---

(١) سبق ذكره رقم ١٩٦، وهو الشاهد رقم ١٨٤ في الخزانة.

(٢) في ب ٢/ ٤٦: لتحقيق الوقوع و«ما» لنفيه.

(٣) في ب ٢/ ٤٧: «الاستفهام» بـ«أل».

كيف خلَّفت زيدًا؟ أو غير استفهام[1] كقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَن لَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾[2] أي بَلَى[3] نَجمعها قادرين.

ومن المواضع التي يحذف منها[4] قياسًا على الوجوب: أن تبيَنَّ الحالُ ازديادَ ثَمنٍ[5] أو غيره شيئًا فشيئًا، مقرونة بالفاء أو ثُمّ.

تقول في الثمن: بعته بدرهم فصاعدًا، أو ثم زائدًا، أي ذهب الثمن صاعدًا أو زائدًا، أي آخذًا في الازدياد، يقال هذا في ذي أجْزاء بيعَ بعضُها بدرهم والبواقي بأكثر، وتقول في غير الثمن: قرأت كل يوم جُزءًا من القرآن فصاعِدًا، أو ثم زائدًا، أي ذهبت القراءة زائدة، أي كانت كل يوم في الزيادة.

ومنها ما وقع الحال فيه نائبًا عن خبَر، نحو ضَرْبي زيدًا قائمًا، وقد تقدم.

ومنها أسماء جامدة متضمنة توبيخًا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام، وبدونها أيضًا كقولهم: أتميميّا مرَّة وقيسيّا أخرى؟ وقوله:

٢٢٤ = أفى السِّلم أعيارًا جَفاءً وغلظةً وفى الحرب أشْباهَ النِّساء العوارِكِ[6]

---

(١) في ب ٢/ ٤٧: «الاستفهام» بـ«أل».

(٢) القيامة / ٣، ٤.

(٣) ط: «بل» مكان: «بلى»، تحريف.

(٤) في ب فقط ٢/ ٤٧: «فيها» مكان: «منها».

(٥) في ب ٢/ ٤٧ ضبطت «ثمن» بالفتح مع أنه مضاف إليه.

(٦) هو الشاهد السادس بعد المائتين في الخزانة.

واستشهد به على أن: «أعيارًا» و«أشباه النساء» منصوبان على الحال عند السيرافي ومن تبعه، وعلى المصدر عند سيبويه.

ونسب الشاهد لهند بنت عتبة، قالته لفَلّ قريش حين رجعوا من بَدْر.

و«الأعيار»: جمع عَيْر بالفتح: الحمارَ أهليّا كان أم وحشيًا؟

وهو مثل في البلادة والجهل.

و«العوارك»: جمع عارك، وهي الحائض من عركَت المرأةُ تعرُك كنصر يَنْصُر عرُوكًا: أى حاضَتْ.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٦٥، والمقرب ١/ ٢٥٨.

أي: أتتحوّل تميميًا، وأتنتقلون أعيارًا وأشباه النساء، وكذا قوله:

أفي الولائـم أولادًا لواحــدة وفــي العيــادة أولادًا لعَلاَّت؟[١] =٢٢٥

وتقول في غير الهمزة: تميمًا قد علم الله مرة وقيسيًا أخرى بلا همزة.

هذا الـذي ذكرنا مذهـب السيـرافي والزمـخشري، أعنـي كون هذه الأسـماء منصوبة علي الحال.

ومذهب سيبويه وهو الحق انتصابها علي المصدرية.

قال المصنف إنه ليـس المراد أنك تتحول في حال كونك تميميًا وأنـكم تنتقلون في حال كونكم أعيارًا بل المعني: تتحوّل هذا التحوُّل المخصوص.

ومنها عنـد السيرافي: صفات تضمنـت توبيخًا على مالا ينبـغي في الحال، مع الهمزة وبدونها، نـحو قولهم: أقائمًا وقد قعد النـاس؟ وأقاعدًا وقد سار الركـب؟ وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس، تقديـره: أتقوم قائمًا، فهو عند السيرافى حال مؤكّدة.

وأمَّا عند سيبويـه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمـة مقام المصدر، أي: أتقوم قيامًا.

ويجوز رفع هذيـن القسمين، علي أنهما خـبران للمبتدأ، فتقـول: أتميميّ مرة. وقائم قد علم الله، أي أأنت تميميّ، وهو قائم قد علم الله.

والعـلةّ فـي وجـوب حـذف العـامل في جـميـع ما ذكـرنا مما هـو حال كـثرة استعماله.

---

(١) هذا الشاهد لم يذكره البغدادى في خزانته. ولعله سقط سهوًا.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٧٢، والمقتضب ٣/ ٢٦٥، والمقرب ١/ ٢٥٨، واللسان: «علل».

والشاهد قائله مجهول.

وعلق السيد الشـريف في هامش ط ١/ ٢١٤ علي قوله: لعلات بقولـه: «بنو العلّات»: أولاد الرجل من نسوة شتى، وإنما سمين علات، لأنه علّ من هذه بعد الأولي، والعل: هو الشرب الثاني.

قولـه: «ويجب في المـؤكدة» أي يجب حـذف العامل فـي المؤكدة، هذا عـلي مذهب من قال: إن المؤكدة لا تجييء، إلا بعد الاسمية.

والظاهـر أنها تجيىء بعـد الفعليـة أيضًا كقوله تـعالى: ﴿وَلا تَعْثَـوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[2] ، وقولهم: تعـالَ جائيًا، وقم قائمًا، قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾[3]، على قراءة النصب في الأربعة[4].

وقال تعالي: ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾[5] ، وتخالُف العاملِ والحالِ إذًا أكثر من توافقهما.

وللأول أن يرتكب أن هذه الصفات المنصوبـة كـلها قائمة مقـام المصـدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو: أقاعدًا وقد سار الركب؟

وأمَّا المؤكدة فليست بقيد يتقيَّد به عاملها كالمنتقلة.

٢١٥ وإذا جاءت بعد الاسمية وجب أن يكون جزآها معرفتين جامدين. وتجيىء[6] / إمّاَ لتقرير مضمون الخبر وتأكيده، وإمَّا للاستدلال على مضمونه.

ومضمون الخبر إمَّا فخر، كقوله:

٢٢٦= أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي ... وهل بدارَة يا للنّاس من عار[7]

(١) هود / ٨٥.

(٢) التوبة / ٢٥.

(٣) الأعراف/ ٥٤.

(٤) هي قراء حفص عن عاصم انظر قراءة رقم ٢٥٥٨ في معجم القراءات.

(٥) النمل/ ٩٢.

(٦) ط: «تجيء» بدون واو.

(٧) هو الشاهد السابع بعد المائتين في الخزانة.

واستدل به على أن قوله: «مشهورًا» حال مؤكدة لمضمون الخبر، ومضمونه هنا الفخر.

وهذا البيـت من قصيدة طويـلة لسالم بن دارة هـجا بها زُميل بـن أُبيرأحد بني عـبد الله بن عبـد مناف الفزَاري. =

وكقولك: أنا حاتم جواداً، وأنا عمرو شجاعًا، إذ لا يقول مثله إلاَّ مَن اشتهر بالخصلة التي دلَّت عليها الحال، كاشتهار حاتم بالجود، وعمرو بالشجاعة [فصار الخبر منتضمنًا لتلك الخصلة](١).

وإمَّا تعظيم لغيرك نحو: أنت الرجل كاملاً، أو تصاغرٌ لنفسك نحو: [نحن المساكين مظلومين](٢) وأنا عبدالله آكلاً كما يأكل العبد، أو تصغير للغير نحو: هو المسكين مرحومًا، أو تهديد نحو: أنا الحجاج سفاك الدماء(٣)، أو غير ذلك نحو: زيد أبوك عطوفًا، و«هذه ناقة الله لكم آية(٤)» [وهو زيد معروفًا](٥) «هو الحق مصدقًا»(٦)، فقولك مظلومين(٧) وباطلاً ومرحومًا ومصدقًا، للاستدلال على مضمون الخبر، وقوله: مشهوراً بها نسبى، وقولك: كاملاً، وسفاك الدمّاء(٨)، وآية، ومعروفًا وبينًا(٩) لتقرير مضمون الجملة(١٠) وتأكيده، وقولك: عطوفًا، لكليهما، وإنما سمِّي الكل حالاً مؤكدة، وإن لم يكن القسم الأول أي الذي هو للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدًا، إذ ليس في كونه حقًا معنى التصديق، حتى يؤكد بمصدقًا، وكذلك ليس في كونهم مساكين بمعنى كونهم مظلومين(١١)، لأن مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون الجملة، فإن

= من شواهد: سيبويه ١/ ٢٥٧، والخصائص ٢/ ٢٦٨، وابن عقيل ١/ ٢٢٠ وشرح شذور الذهب / ٢٢٠، والعيني ٣/ ١٨٦ والهمع والدرر رقم ٩٤١، والأشموني ٢/ ١٨٥.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ٥٠.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٥٠.

(٣) في ب فقط ٢/ ٥٠: «سفاكًا للدماء».

(٤) هود / ٦٤ وفي ط: «لكن آية» مكان: لكم آية» تحريف.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٥٠

(٦) فاطر / ٣١، وفي ك «وهو الحق بينًا»

(٧) كلمة: «مظلومين»، سقطت من ط، وب٢/ ٥٠.

(٨) في ب فقط: سفاكًا ٢/ ٥٠: سفاكًا للدماء.

(٩) كلمة «وبينًا» سقطت من ب ٢/ ٥٠.

(١٠) في ب فقط ٢/ ٥٠: «الخبر مكان :الجملة.

(١١) في ب فقط :«ليس في كونه مسكينًا معنى المرحومية» صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

التصديق لازم حقيقة القرآن، فصار كأنه هو، وكذا المرحوميّة لازمة في الأغلب للمسكينة.

واختلف[١] في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية:

فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة، تقديره: زيد أبوك أَحُقُّه عطوفًا، يقال: حققّت الأمر أي تحقّقته وعرفته، أي أتحققه وأُثبته[٢] عطوفًا.

وفيه نظر[٣]: إذ لا معنى لقولك: تيقّنت الأبَ وعرفته في حال كونه عطوفًا، وإن أراد أن المعنى : أعلمه عطوفًا، فهو مفعول ثان لا حال.

وقال الزجاج: العامل هو الخبر لكونه مؤوَّلاً بمسمًّى، نحو : أنا حاتمٌ سخيًّا وليس بشيء، لأنه لم يكن سخيًّا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ: هذا المعنى، وأيضًا، لا يطرد ذلك في نحو﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[٤] و﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٥] وغير ذلك مما ليس الخبر فيه عَلَمًا.

وقال ابن خروف: العامل المبتدأ، لتضمنه معنى التنبيه، نحو: أنا عمرو شجاعًا، وهو بعيد، لأن عَمَل المضمر، والعَلَم في نحو : أنا زيد، وزيد أبوك، ممَّا لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم.

والأولى عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره، وكأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفًا، ويُرحم[٦] مرحومًا، وحقّ ذلك مصدّقًا، وذلك لأن الجملة- وإنْ كان جزآها

(١) في ط : «واختف» مكان: «واختلف» تحريف ظاهر.

(٢) في ط: وأتيته بتاءين، تحريف.

(٣) في ظ: «وفيه تكلف».

(٤) هود / ٦٤.

(٥) فاطر/ ٣١.

(٦) في ظ: «وأرحم» بالهمزة.

جامديـن جمودًا محضًا، فـلا شكَّ أنه يحصل مـن إسناد أحد جزأيهـا إلى الآخر معنى أنا زيد: أنا كائن زيدٌ.

فعلى هذا ، لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة، ولا على أحدهما، لضعفها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها.

هذا، ويجوز[١] حذف الحال مع القرينة، كقولك: لقيته في جواب مَن قال: أما لقيت[٢] زيدًا راكبًا؟

ولا يجـوز الحذف إذا نـابت[٣] عن غـيرها كـما في: ضربـي زيدًا قائـمًا، وإذا توقف المراد على ذكرها، كما تقول في الحصر: لا تأتني إلا راكبًا .

وقد يلزم بعض الأسماء الحالية، نحو: كافَّة، وقاطبة، ولا تضافان، وتقع «كافة» في كلام مَن لا يوثَق بعربيَّته مضافة غير حال، وقد خُطِّئوا فيه.



(١) في ط : «ويحوذ» بالحاء، والذال، تحريف.

(٢) في ط: «ليت» مكان « لقيت»، تحريف.

(٣) في ط: «ثابت» بالثاء، تحريف.

[التمييز]

(ص) :«التمييز ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدرة»

(ش) : قوله/ : «ما يرفع الإبهام»، جنسٌ يدخل فيه التمييز وغيره، كالحال، والصفة، وشبههما[1]. ٢١٦

وقال: «عن ذات» احترازًا عن الحال فإنه يرفع الإبهام ولكن لا عن ذات[2].

قلت: سلمنا أن الحال تخرج عنه، لأنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عن نفسها.

وكذا القهقري، في قولك: رجع زيد القهقري، يرفع الإبهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع، لأن ما هيَّة الرجوع معلومة غير مبهمة، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت الذهاب عنه[3].

لكن الصفة في نحو : جاءني رجل طويلٌ، أو ظريفٌ، تدخل فيه، لأن «رجلاً»[4] ذات مبهمة بالوضع، صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فبذكر أحد أوصافه، تميَّز عمَّا يخالفه، كما تميَّز بطويل، عن قصير، فطويل إذًا رفع[5] الإبهام المستقر، أي الثابت وضعًا، على ما فسَّره المصنف، من[6] الذات المذكورة.

وكذا يدخل فيه عطف البيان، نحو: جاءني العالم زيد.

وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو: مررت به زيد، لأنه رَفَع[7] الإبهامَ عن المقصود بالضمير، كما في نعم رجلاً، وربه رجلاً، سواء .

(١) في ظ : وأشباههما.

(٢) في ب ٢/ ٥٣ :«الذات» بـ «أل».

(٣) في ب ٢/ ٥٣ :«منه الذهاب» مكان :«الذهاب عنه».

(٤) في ب ٢/ ٥٣: «رجل» مكان «رجلاً».

(٥) في ب ٢/ ٥٣: «يرفع» مكان «رفع».

(٦) في ب ٢/ ٥٣: «عن الذات» مكان «من الذات».

(٧) في ب ٢/ ٥٣: «رفع» مكان : يرفع».

ويدخل فيه، أيضًا المضاف إليه في نحو: خاتم فضة، كما يدخل فيه إذا انتصب، لأن معنى النصب والجرّ فيه سواء.

وكذا يدخل فيه المجرور في نحو: مائة رجل وثلاثة رجال.

[وله أن يعتذر بأن](١) المجرور بالعدد، داخل في الحد، وهو تمييز، والتمييز نفسه قد ينجرّ، إذا كان جرّه أخفّ من نصبه، كما في هذا.

كما اعتذر في حدّ المفعول عن الاعتراض بنحو: ضُرب ضربٌ شديد بأنه مفعول مطلق، لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل.

وكذا في: ضُرِب زيد، وسيرَ يومُ الجمعة وفرسخان.

قوله: «الإبهام المستقر» قال: احترزت بالمستقر عن الإبهام في اللّفظ المشترك، فإن صفة المشترك ترفع الإبهام عن المشترك في نحو: أبصرت عينًا جارية، لكن الإبهام فيه ليس بوضع الواضع، فإن الذي يثبت منه بوضع الواضع، إنما يكون بأن يضع الواضع لفظًا لمعنى مبهم صالح لكل نوع، كالعدد والوزن، والكيل، لا أن يضع لفظًا لمعنى معيَّن، ثم اتفق إمَّا من ذلك الواضع، أو من غيره أن يضع ذلك اللفظ لمعيَّن آخر، فيعرض له الإبهام عند المستعمل، لأجل الاشتراك العارض، فمثل هذا الإبهام غير مستقر في أصل الوضع، بل عَرَض بسبب الاشتراك العارض.

قلت: معنى المستقر في اللغة، هو الثابت، وربَّ عارض ثابتٌ لازم، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتّفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام، في المشترك وفي العدد وسائر المقادير، فلا فرق بينهما أيضًا من جهة الإبهام.

ولا يدل لفظ المستقرّ على أنه وضعيّ كما فسَّر، والحدّ لا يتم بالعناية والألفاظ المجملة في الحدّ ممَّا يخلّ به.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

قولـه: «عن ذات مذكورة أو مـقدّرة»، ليشـمل النّـوعين: التمـييز عن المـفرد، والتمييز عن النسبة.

[تمييز المفرد]

(ص): «فالأول عـن مفرد مـقدارٍ غـالبًا، إمّـا في عدد، نـحو: عـشرين درهـمًا وسيأتي.

وإمَّا في غـيره، نحو : رطـل زيتًا، ومنـوان سمْـنًـا، وعلى التـمرة مثلـها زُبدًا، فيفرد، إن كان جنـسًا، إلا أن يقصد الأنواع، ويجمع في غيره، ثـم إن كان بتنوين أو بنون الـتثنية جـازت الإضافة وإلا فلا، وعن غيـر مقدار نحو : خـاتمٌ حديدًا، والخفض أكثر».

(ش): قوله: «فالأول» يعني الذي يرفع[1] الإبهام عن ذات مذكورة.

قوله: «عن مفرد» لفظة «عَن» في مثله تفيد أن ما بعدها مصدَر لما قبلها وسبب له، كما يقال:فعلت[2] هذا عن أمرك وعن/ تقدُّمك، أي أن أمرك سبب لحصوله، فالتمـيـيز صادر عن المفرد، أي: المفرد لإبهـامه سبب له، أو عن نسبـة في جملة أو شبهها، أي: النسـبة سبب له، لأنك تنسب شيئًا إلى شيءٍ فـي الظاهر، والمنسوب إليه في الحقيقة غيره، فتلك النسبة إذًا مصدر[3] سبب لذلك التمييز.

وكذا معنى[4] قوله بعد : إن كان اسـمًا يصحّ جعله لما انتصـب عنه، أي للاسم الذي صدَر انتصاب التمييز عنه كـزيد في : طاب زيد نفسًا، لأنه لولا أنك أسندت «طاب» إليه لم يكن ينتصب «نفسًا» بل كان يرتفع، إذ هو في الأصل فاعل، أي: طاب نفس زيد، فزيد هو سببٌ لانتصاب «نفسًا».

(١) في ط : «يدفع» بالدال، تحريف.

(٢) في ط: «أفعلت» بالهمزة، تحريف.

(٣) كلمة: «مصدر» سقطت من ط وظ ٢/ ٥٥

(٤) كلمة : «معنى» سقطت من ب ٢/ ٥٥

وكذا معنى قولهم: ينتصب عن تمام الاسم، أو عن تمام الكلام ، أي أنّ تمامهما[١] سببٌ لانتصاب التمييز، تشبيهًا له[٢] بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل.

ويجوز أن يقال: إن «عَن» في هذه المواضع بمعنى «بعد»، كما قيل في قوله تعالى : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾[٣] والأول أولى.

قوله: «عن مفرد مقدار غالبًا»، نقول: التمييز على ضربين: رافع الإبهام عن ذات مذكورة، ورافعه عن ذات مقدّرة.

والأوَّل لا يكون إلا عن مفرد، وذلك المفرد على ضربين: إمَّا مقدار، وهو الغالب، أو غير مقدار.

والمقدار: ما يقدَّر به الشيء، أي يُعرف به قدره ويُبيَّن.

والمقادير إمَّا مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد، وما يعرف به قدر المكيل، كالقفيز والأردبّ والكُرّ، وما يعرف به قدر الموزون، كصنجات[٤] الوزن، كالطسُّوج[٥] والدانق والدينار والمَنّ والرطل، ونحو ذلك، وما يعرف به قدر المذروع والممسوح، كالذراع، وقدر راحة ، وقدر شبر، ونحو ذلك.

أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى : ﴿ مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا ﴾[٦] وقولك: عندي مثل زيد رجلاً.

وأمَّا: غيرك إنسانًا، وسواك رجلاً فمحمول على «مثلك» بالضّدِّية، وقولك:

---

(١) في ب ٢/ ٥٦: «تمامها» تحريف مطبعي.

(٢) كلمة : «له» سقطت من ب٢/ ٥٦.

(٣) الانشقاق / ١٩.

(٤) في هامش ط ١/ ٢١٧ علق السيد الشريف بقوله : «صنجة الميزان معرّب. قال ابن السكيت ولا تقل سنجة .

(٥) في القاموس «الطّسّوج كسَفّود: ربع دانق [معرب].

(٦) آل عمران/ ٩١.

بطولك رجلاً، وبعرضه(١) أرضًا، وبغلَظه خَشَبًا، ونحـو ذلك: من المقاييس أيضًا فهذه المقادير المذكورة(٢)، إذا نصَبتَ عَنها التمييز، أردت بها المقدَّرات، لا المقادير، لأن قولك : عندي عشرون درهمًا، وذراع ثوبًا، ورطل زيتًا، المراد بـ«عشرون» هو الدراهم، لا مجرد العدد ، وبذراع: المذروع، لا ما يذرَع به، وبرطل: الموزون، لا ما يُوزن به، وكذلك في غيرها(٣).

وغيـر المقدار: كل فـرع حصل له بـالتفريـع اسم خاص، يلـيه أصله، ويـكون بحيث يصحّ [إطلاق اسم ذلك الأصل على ذلك الفرع، نحوّ](٤) : خاتم حديدًا، وبابٌ ساجًا، وثوب خزًا.

والخفض فـي هذا، أكثر منه فـي المقادير، وذلك لأن المـقدار مبهم محـتاج إلى مميِّز، ونصب المُميّز(٥) نصّ على كونه مميِّزًا، وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر، فإنه عَلَم الإضافة، فهو في غير المقدار أولى، لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار، مع أن الخفّة مع الجرّ أكثر لسقوط التنوين، والنونين بالإضافة.

وإن لم تتغير تسمية البعض بالتبعيض، نحو: قطعةُ ذهبٍ، وقليلُ فضّةٍ، لم يجز انتصاب الثاني على التمييز.

وقد خالفوا الـقاعدة المذكورة فالتزمـوا الجرَّ في العدد من الثلاثـة إلى العشرة، وفي المائة ، والألف، وما يتضاعف منها، لكثـرة استعمال العدد، فآثروا التخفيف بالإضافة، مع أنه قد جاء في الشذّوذ على الأصل : خمسةٌ أثوابًا ومائتين عامًا.

وإنما تـركوا الجرَّ فـي العـدد المركب نـحو : أحد عـشر، لأن المـضاف إليـه مع المضاف كاسم واحد لفظًا، فلو أضيف العدد المركب إلى مميِّزه، والمميز، من حيث

(١) في ب ٢/ ٥٧: «وبعرضك» بالكاف.

(٢) كلمة: «المذكورة» سقطت من ب ٢/ ٥٧.

(٣) في ب ٢/ ٥٧: «غيرهما» بالتثنية، تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقطت من ط وب ٢/ ٥٧.

(٥) في ب فقط ٢/ ٥٧:«التمييز» مكان «المميز» كما في ط والنسخ المخطوطة.

المعنى، هو المبهم المحتاج إلى التمييز، لكان جَعْلاً لثلاثة أسماء كاسم واحد لفظًا ومعنىً.

وأمَّا نحو: ثلاثة عشرِك، فمخالفةُ المضافِ إليه معنىً للمضاف[1] سهَّلت الإضافة.

وكذا تركوا الجر في الأغلب، في العدد الذي في آخره نون الجمع، كعشرون، وأخواته، مع أنه كثير الاستعمال أيضًا، وذلك لأن النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها، فلم تحذف في الإضافة حذف نون الجمع لمباينتها إياها، ولم تثبت معها، لمشابهتها لنون الجمع، فتعذَّرت الإضافة، لتعذُّر إثبات النون معها وحذفها.

وقد جاء نحو: عشرو درهم قليلاً، وأكثر منه إضافته إلى صاحبه نحو عشروكَ، قال:

٢٢٧= * وستُّوك قَدْ كَرَبتْ تكمُلُ *[2]

إجراءً له مُجْرى: أحد عشرك

قوله: وإمَّا في غيره»، أي في غير العدد.

وليس مراده بقوله: رطل زيتًا، ومَنَوان سمنًا، ومثلها زُبدًا، بيان أنواع المقادير، بل بيان ما يتمُّ به الاسم المفرد، لأنه يتم بأربعة أشياء:

---

(١) في ب فقط ٢/ ٥٨: فمخالفة المضاف معنى للمضاف إليه».

(٢) هو الشاهد التاسع بعد المائتين كما في الخزانة المحققة، وفى نسخة الأميرية - بولاق علق عليه فى الهامش بقوله: صوابه هو الثامن، وفي نسخة هارون: الحق أن هذا الشاهد هو الثامن بعد المائتين ٣/ ٢٦٥ في الهامش.

واستشهد به على أن العدد الذي في آخره النون يضاف إلى صاحبه أكثر من إضافته إلى المميّز، أي قرُب أن يكمل ستوّن سنة من عمرك.

والشاهد للكميت بن زيد، من قصيدة مدح بها عبد الرحمن بن عنبسة وأولّها:

أأبْكاك بالعُرُف المنزلُ وما أنت والطّلل المُحْولُ

وما أنت ويْك ورسمُ الدّيار وستّوك إلخ

وانظر ديوانه ٢/ ٢٩ وقد أضاف مصحح ب ٢/ ٥٨ الصّدر إلى العجز وليس في الأصل كعادته.

من شواهد: الهمع والدرر رقم ٩٨٤.

إمَّا بنون الجمع، كعشرين ، وقد ذَكَرَه [١] قُبَيلُ.

وإمَّا بالتنوين وهو إمَّا ظاهر كما في : رطلٌ زيتًا .

وإمَّا مقدَّر كما في :خمسة عشر، وفي «كم».

وإمَّا بنون التثنية كما في : مَنَوان سمنًا.

وإمَّا بالإضافة، كما في مثلها...

والمبهم المحتاج إلى التمييز في : ملؤها، ومثله هو المضاف، لا المضاف إليه ، لأنك لو جئت بالظاهر بدل المضمر وقلت : ملء الإناء، ومثل زيد، لاحتاج الكلام أيضًا إلى التمييز، لإبهام المِثْل والمِلأ، أي قـدْر ما يملأ به الشيء، فرجلاً تفسير مثل، وزُبدًا تفسير ملء.

ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها.

والاسم مستحيل الإضافة معِ التنوين ونوني التثنية والجمع، ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية، فإذا تمَّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمَّ بالفاعل وصار به كلامًا تامًا، فيشابه التمييزُ الآتي بعده، المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله، عاملاً، لمشابته الفعل التام بفاعله.

وهذه الأشياء التي تمَّ بها الاسم، إنما قامت مقام الفاعل الذي يتمُّ الكلام لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب[٢] الفعل، ألا ترى أن لام التعريف، وإن كان يتمُّ بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي[٣] الراقود خلاّ.

---

(١) في ب فقط ٢/ ٥٨: «ذكرناه» مكان «ذكره».

(٢) في ب فقط ٢/ ٥٩: «عقب» مكان عقيب ، وفي ط والنسخ المخطوطة «عقيب» بالياء، وفي كتب المعاجم «عقب»: بما فيه جاء بعقبه فهو معاقِبُ، وعقيب أيضًا.

(٣) كلمة «عندي»سقطت من ب ٢/ ٥٩.

وقد يكون الاسم نفسه تامًّا، لا بشيء آخر، أعني لا تجوز إضافته، فينتصب عنه التميّز، وذلك في شيئين:

أحدهما: الضمير ، وهو الأكثر، وذلك في الأغلب، فيما فيه من معنى المبالغة، والتفخيم كمواضع التعجّب، نحو: يا لهُ رجلاً، ويا لَها قصّة، ويا لك ليلاً، وويلمِّها خطة، وما أحسنها مقلة[١] ولله دره رجلاً جاءني، وويحه رجلاً لقيته، وكذا: ويله، وكذا: نعم رجلاً ، وبئس عبداً، و:﴿ سَاءَ مَثَلا﴾[٢].

ومن هذا الباب، أي الذي فيه التفخيم: ربَّه رجلاً لقيته، إذ هو جواب في التقدير، لَمن قال: مَا لقيتَ رجلاً، فكأنه قيل، لقيت رجلاً وأيَّ رجل ردّا عليه.

ولا ريب في أن التمييز في : نعمٍ وما بعده: عن المفرد، وهو الضمير، وأمَّا فيما قبله، أعني من ويله إل يا له[٣] فينظر، فإن كان الضمير فيها مبهمًا لا يعرف المقصود منه، فالتمييز عن المفرد أيضًا كقوله - كرم الله وجهه- في نهج البلاغة: « يا لَه مرامًا ما أبعده» وقول امرئ القيس:

فيا لَك من ليل كأنَّ نجُومَهُ ... بكلِّ مُغار الفتْل شُدَّتْ بيذْبُل[٤] =٢٢٨

---

(١) في ب فقط ٢/ ٥٩: «فعلة» بالفاء والعين صوابها من النسخ المخطوطة وط «والمقلة» : شحمة العين التى تجمع البياض والسواد كما في كتب اللغة والمعاجم.

(٢) الأعراف / ١٧٧.

(٣) في ب فقط ٢/ ٦٠: من ياله إلى ويله.

(٤) هو الشاهد العاشر بعد المائتين .

واستشهد به على أن قوله :«من ليل» تميز عن المفرد الذي هو الضمير المبهم في قوله : «يا لك».

وفيه أنّ الضمير غير مبهم لتقدّم مرجعه في البيت قبله، وهو قوله: «ألا أيها الليلُ الطويل» فالتمييز فيه عن النسبة لا عن المفرد، و«من» لبيان الجنس.

و«المُغار» بضم الميم مفعول بمعنى المحكم من أغرتُ الحبل إغارة : إذا أحكمت فتله ، و«يذبل»: اسم جبل لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل. والشاهد لامرئ القيس من معلقته المشهورة.

من شواهد : العيني ٤/ ٦٩،والهمع رقم ١١١٢، والأشموني ٢/ ٢١٧.

وقول ذي الرمة:

٢٢٩ = ويْلُمِّها رَوْحةً والرّيح مُعصِـفـةٌ والغيث مُرْتَجزٌ والليّلُ مُقْتَرِب[١]

وإن عُرِف المقصود من الضمير، برجوعه إلى سابق معيَّن، كقولك: جاءني زيد، فيّالَه رجلاً، وويلمِّه فارسًا، ويا ويحه رجلاً/ ولقيت زيدًا فلله درُّه رجلاً، أو بالخطاب لشخص معيَّن نحو: قلت لزيد: يا لك من شجاع، ولله درُّك من رجل ونحو ذلك، فليس التمييز فيه عن المفرد، لأنه لا إبهام إذًا في الضمير، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرًا، نحو: يا لزيد رجلا .

٢١٩

وكقول الشاعر :

٢٣٠ = وَيْلُمِّ أيام الشباب معيشةً مع الكُثر يُعْطاه الفتى المتِلفُ النَّدِي[٢]

ولله درّ زيد رجلاً قال:

(١) هو الشاهد الحادي عشر بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به لما تقدم قبله - أعني كونه التمييز يكون عن المفرد إذا كان الضمير مبهمًا لا يعرف المقصود منه ، فإن الضمير في : «ويلمّها» لم يتقدم له «مرجع فهو مبهم»، ففسّره بقوله : «روحة» فهو تمييز عن المفرد، و«معصفة :شديدة.
و«الروحة » مصدر راح يروح رواحًا وروحة.
وعلق السيد الشريف في هامش ط ١/ ٢١٨ على قوله : «والغيث مرتجز» بقوله: أي قائلٌ بالرجز وهو الشعر، وهو كناية عن كثرة الأمطار بحيث أن أمْطاره متقاربة كتقارب إجزاء الرجز و«الليل مقترب» أي قريب.
وفي ب٢/ ٦٠: «مرتقب» تحريف صوابه من الديوان / ٤٣ وط والنسخ المخطوطة والشاهد لذي الرمة من قصيدة عدتها مائة وواحد وثلاثون بيتًا ومطلعها :
ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنه من كُليً مَفْرِيّةٍ سَرِبُ
(٢) هو الشاهد الثاني عشر بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أن قوْله: «معيشة» تميز عن النسبة الحاصلة بالإضافة كما بيّنه الشارح المحقق.
وقوله: «ويلم أيام» :«دعاء في معنى التعجب، أي ما ألذ الشباب مع الفتىْ و«الكثر» بضم الكاف، ومثله: القُلّ: المال الكثير والمال القليل، والشاهد لعلقمة الفحل.
من شواهد : الحماسة بشرحِ المرزوقي ٣/ ١٢٠٢٠ وبعده:
وقد يَعْقِلُ القلِّ الفتى دون همّه وقد كان لولا القُلُّ طلاعَ أنْجُدِ.
وليس في ديوانه طبع دار الفكر - بيروت.

لله درّ أُنوشِرْوانَ من رَجُل   ما كان أعْرَفَهُ بالدُّونِ والسّفَلَ[١]   =٢٣١

وويل زيد رجلاً، ومثله قولهم: قال الله عزَّ وجل من قائل: ولقيت زيداً قاتله الله شاعراً، أو من شاعر.

والتمييز في جميع هذا: ظاهره ومضمره كما في قولهم: كفى بزيد[٢] رجلاً، وحسبك به ناصراً، وحسبك بزيد شجاعًا، أعني أن التمييز عن النسبة، والتمييز نفس المنسوب إليه، لا متعلّقه، فمعنى لله درّ زيد رجلاً: لله درّ رجل هو زيد، و: ويلم أيام الشباب معيشة: ويلم معيشةٍ هي أيام الشباب، كما أن معنى كفى بزيد رجلاً: كفى رجلٌ هو زيد.

وأمَّا قولهم طاب زيد علمًا، وداراً، فالتمييز فيه متعلَّق المنسوب إليه، لا نفسه، لأن المعنى: طاب علم زيد، ودار زيد، وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة.

وثانيهما: اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلا﴾؟[٣] فيمَن قال: إنه تمييز، لا حال، وكذا قولك: حبَّذا رجلاً.[٤]

والعامل في التمييز في القسمين: هو الضمير واسم الإشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله، فلا تظنَّنَّ أن الناصب للتمييز في: نعم رجلاً، وبئس رجلاً، وساء مثلاً، وحبذا رجلاً: هو الفعل، بل هو الضمير، كما في: ربَّه رجلاً.

---

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أن قوله: «من رجل» تمييز عن النسبة الحاصلة بالإضافة.
وقوله: «ما كان أعرفه» كان زائدة بين ما وفعل التعجب.
وقد علق أستاذنا المرحوم هارون على الشاهد في الخزانة المحققة ٢/ ٢٨٥ بقوله في الهامش: لم أجد له مرجعًا غير الخزانة. وفي فهرس شواهد الخزانة ٢٦٦ نسبه للحطيئة، وبحثت عنه في ديوان الحطيئة فلم أجده.

(٢) في ط: «كفى زيد رجلاً» بحذف الباء.

(٣) البقرة / ٢٦.

(٤) في ط وب ٢/ ٦١: «حبذا زيد رجلاً» بزيادة «زيد» وفي النسخ المخطوطة بحذفه.

قولـه: «فيفرد إن كـان جنسًـا، إلا أن يقصد الأنـواع ويجمـع في غيره» لـيس بتقسيم حَسَن.

والحقّ أن يقال: إن التمييز عن الـذات المذكورة إمَّا أن يكون عن عَدَد، أو غيره، والأوَّل إمَّا أن يكون جنسًا أو، لا، والجنس إمَّا يقصد به الأنواع أو، لا، وعلى كلا الوجهين يجب إفراد التمييز.

والأول يجب خلوّه عن تاء الوحدة، نحو: عشرون ضربًا أو تمرًا.

والثاني يـجب كونه مع تاء الوحدة نـحو: عشرون ضربةً أو تمرة، فـالأوَّل لبيان عدد الأنواع، والثاني لبيان عدد الآحاد.

ولا يجوز أن تقـصد الأمرين أي البيـانَين، فتقول: عشـرون ضَرْبَين أي أن كل عشرة نوع، أو تقـول: عشرون ضُرُوبًا بمعنى اخـتلاف أنواع آحاده، لأن الأعداد لا يثني مميزها المنصوب ولا يجمع، كما يجيء في بابها.

وإن كان عن عَدَد ليس بجنس، وجب إفراده، نحو: عشرون رجلاً أو درهمًا.

والذي عن غير الـعدد، إن كان جنسًا وقَصدتَ الأنواعَ، فـثنِّ إن أردت المثنَّى، واجمع إن قصدت الجمع، وإلاَّ فافرد، نحو: عندي مثله تمرًا، أو تمْرَين أو تُمورًا.

وإن كان جنسًا ولم تقصد الأنواع فالإفراد واجب، نحو : مثله تمرًا.

وإن لم يكـن جنسًا طابـقت به ما تقـصد، مفردًا كـان، أو مثنى، أو مجـموعًا، كقولك: مثله رجلاً أو رجلين أو رجالاً.

فقوله: «ويجمع في غيره»، وليس بصحيح.

وبعني بالجنس ههنا: ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه، على القليل والكثير، فتمر، وضرب: جنس، بخلاف: رجل، وفرس.

قوله[١]: «فإن كان بالتنوين أو بنون[٢] التثنية جازت الإضافة»، إنما جازت، إيثاراً للتخفيف، وذلك نحو: رطل زيت، ومَنَوا سمن، وكان عليه أن يقيِّد التنوين بالظاهر[٣]، فإن ما فيه تنوين مقدّر، وهو في بابيَن: كم، الاستفهامية، والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته، لا يضاف في الأغلب إلى التمييز كما يجيء في بابيهما.

قوله: «وإلاَّ فلا»، وذلك إذا كان مع نون الجمع، والإضافة، أمَّا نون/ الجمع ٢٢٠ فَلما ذكرنا من أنها ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة له[٤].

وأمَّا قولهم: في حَسَنون وجهًا: حَسَنو وجه، فليس من هذا الصنف، لأن التمييز فيه عن نسبة، وكلامنا في التمييز عن المفردً.

وكذا قولهم: ممتلئ ماءً، وممتلئان ماءً، وملآن ماءً، و:﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾[٥] ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر أو المقدَّر وعن نون التثنية، كما ظنَّ بعضهم، بل التمييز فيه عن النسبة، كما في: امتلأ الإناء ماءً، فهو إذاً عن شبه تمام الكلام.

وأمَّا الإضافة فإنما امتنعت الإضافة معها، لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال، إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف.

فإن أضفت مع حذف المضاف إليه، كما تقول في: عندي مثل زيد رجلاً: مثل رجل فَسدَ المعنى، لأنك تريد: عندي رجل، ولا تريد: عندي شيء مثل رجل.

وكذا لو قلت في: عندي ملؤه عَسَلاً،:ملء عسل، لأن الملء هو قدر ما يملأ، ولا معنى لقولك: قدر ما يملأ العسل.

قوله: «وعن غير مقدار»، قد ذكرنا لمَ كان الجرّ فيه أكثر؟

---

(١) في ب فقط ٢/ ٦٢ ثم «إن كان» وفي ط والنسخ المخطوطة قوله فإن كان وقد سقطت كلمة «قوله» من ظ.

(٢) في ب فقط ٢/ ٦٢«أو نون» بدون حر الجرّ.

(٣) في ط : «الظاهرة» بالتاء، تحريف.

(٤) في ب فقط ٢/ ٦٢: «لها».

(٥) الكهف / ٣٤.

تمييز النسبة

(ص) : «والثاني عن نسبة في جملة، أو ما ضاهاها، نحو : طاب زيدٌ نفسًا، وزيد طيِّب أبًا وأبوَّةً، ودارًا، وعِلمًا، أو في إضافة، مثل يعجبني طِيبه أبًا وأبوَّةَ، ودارًا وعلمًا، ولله درُّه فارسًا .

(ش): يعني بالثاني: ما يرفع الإبهام عن ذات مقدَّرة.

قوله: «عن نسبة في جملة» أي نسبة حاصلة في جملة أو شبه جملة.

وشبه الجملة: إما اسم الفاعل مع مرفوعه، نحو : زيد متفقّيءٌ[1] شحمًا، والبيت مشتعلٌ نارًا، أو اسم المفعول معه، نحو : الأرض مفجَّرة عينًا، أو أفعل التفضيل معه، نحو : ﴿أَنَا أَكْثَرُ منكَ مَالا﴾[2] و:﴿خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾[3] والصفة المشبهة معه، نحو : زيد طيِّب أبًا، أو المصدر نحو : أعجبني طيبه أبًا .

وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو : حسبك بزيد رجلاً، وويلمّ زيد رجلاً ، ويا لزيد فارسًا.

قوله: «أو في إضافة» عطف على قوله: في جملة، أي نسبة في إضافة نحو : أعجبني طيبه نفسًا، وقد ذكرنا أنه داخل في شبه الجملة، أعني: ما ضاهاها.

وأمَّا قوله : لله دره فارسًا، فقد ذكرنا أنه يكون عن نسبة إن كان الضمير معلومًا، أو كان «دَرُّ» مضافًا إل ظاهر، وأمَّا إن كان «درّ» مضافًا إلى ضمير مجهول، فالتمييز عن مفرد.

والحق أن التميز في نحو: لله در زيد فارسًا، و: ويلمِّ لذّات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة، أيضًا، لأن فيه معنى الفعل، أي : عجبًا من زيد فارسًا، وعجبًا من لذات الشباب معيشة.

---

(١) في هامش ط ١/ ٢٢٠ علق الشريف بقوله: قوله: زيد متفقئ شحمًا»تفقأ السّحابة عن مائها: أي تشققت.

(٢) الكهف ٣٤، وقد تقدمت.

(٣) الفرقان / ٢٤.

قوله: «أبًا، وأبوَّة، ودارًا، وعلمًا» تفصيل للتمييز الكائن عن نسبة، وذلك أن يقال: إمَّا أن يكون نفسَ ما انتصب عنه لا غير، نحو: كفى زيد رجلاً، ولله درُّ زيدٍ رجلاً، فرجل هو زيد لا غير.

ونعني بما انتصب التمييز عنه[1] الاسم الذي أقيم مقام التمييز، حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة، كزيد في: طاب زيد نفسًا، فإن الأصل: طاب نفس زيد، وكالأرض في قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا ﴾[2]، فإن أصله: فجرنا عيون الأرض، وكذا كفى زيد رجلاً، كان في الأصل: كفى رجل هو زيد.

وإمَّا أن يصلح أن يكون[3] نفسَه، ومتعلَّقَه، نحو: طاب زيد أبًا، يجوز أن تريد بـ «أبًا» نفس زيد، وأن تريد به: أباه.

وإمَّا ألاَّ يصلح أن يكون نفسَه، بل يكون صفةَ نفسه لا غير، نحو: طاب زيد علمًا.

وأمَّا أن يصلح أن يكون صفةَ نفسه وصفةَ متعلقه، نحو: طاب زيد أبوَّة، يجوز أن يكون المعنى: طاب أبوَّته لغيره، أو طاب أبوَّة أبيه.

وإمَّا ألاَّ يصلح أن يكون نفسه، ولا صفةَ نفسه، بل يكون متعلَّقًا له لا غير نحو: طاب زيد دارًا.

والقسمة الحاصرة ههنا أن تقول: إمَّا أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه أو، لا.

والأول إمَّا أن يصلح/ أن يكون نفس متعلقه أيضًا، كطاب زيد أبًا. ٢٢١

أو لا يصلح، نحو: كفى زيد رجلاً.

---

(١) في ب فقط ٢/ ٦٥ «انتصب عنه التمييز».

(٢) القمر / ١٢.

(٣) في ط: «يكو» مكان «يكون» تحريف مطبعي.

والثاني: إمَّـا أن يصلح أن يكون صـفة نفسه أو ،لا، والأول إمَّا أن يـصلح أن يكون صفة متعـلقه أيضًا، كطاب زيد أبوَّة، أو، لا نحو : طاب زيـد علمًا، والثاني نحو : طاب زيد داراً.

وإذا قصدنا أن نصرِّح بالذات المقدّرة ههنـا قلنا في كفي زيد رجلاً: كفى شيءٌ زيدٌ رجلاً، وفي طـاب زيد نفسًا: طاب شـيءُ زيدٍ نفسًا أو علـمًا أو دارًا، فالذات المقدّرة هي الشيء المنسوب إليه كفى وطاب.

فإذا أظـهرته صار «زيـد» في كفـي زيد رجلاً بـدلا منه، وفي طـاب زيد نفـسًا مضافًا إليه «شيء» ، ورجلاً تمييز الشيء[١] المقدَّر، وكذا «نفسًا» ودارًا، وعِلْمًا».

فإن قصدنا أن نردَّ التمييز في هذه الأمثلـة كلها إلى أصله حين كان منسوبًا إليه الفعل أو شبهه، ونردَّ الاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي جعلنا ما انتصـب عنه التمـييز إن كان التـمييز نفسـه: بدلاً من التمـييز أو عطف بـيان له، فنقول: كفى رجلٌ زيد، وطاب أبٌ زيد.

وإن كان التمييز متعلقًا لما انتصب عنه، إمَّا[٢] وصفًا له أو غير وصف، أضفنا التمـييز إلى ما انتصـب عنه، نحو: طـــاب أبـوَّةُ زيد، وأبو زيد، وعـلمُ زيد، ودارُ زيدٍ، ونفسُ زيد، جعلنا النفس كالمتعلَّق له حتى صحَّ إضافتهاَ إليه.

[التمييز المطابق]

(ص): «ثم إن كان اسمًا يصح جـعله لما انتصب عنه، جاز أن يكون لـه ولمتعلّقه وإلاّ فهو لمتعلقه، فيطابق فيهما ما قُصد، إلا أن يكون جنسًا، إلاَّ أن يقصد الأنواع، وإن كان صفَة، كانت له وطبقهُ، واحتملت الحال».

(ش): يعنـي أن التمييز عـــن النسبــة إمَّا أن يكـــون اسمًا أو صفـــة،والاســـم إمَّا أن يصحّ[٣] جَعله لمـا انتصب عــــنه [أوْلا، فــإن صــــح جعله لمـا انـتصـب

(١) في ط: لشيء المقدر.

(٢) في ط «أو» وصفًا» بوضع «أو» مكان «إمّا».

(٣) في ب فقط ٢/ ٦٦ «يصلح» باللام مكان «يصح».

عنه][1] يعني إن صحَّ أن يكون نفسه كأبًا، أو صفة نفسه كأبوَّة، جاز أن يكون له، ولمتعلقه، يعني: جاز أن يكون ما صحَّ أن يكون نفسه، نفسَ متعلقه أيضًا، كأبًا في: طاب زيد أبًا، فإنه يصح أن يكون زيدًا، وأن يكون أبا زيد. وكذا، جاز أن يكون ما صحَّ أن يكون صفة لنفسه[2] صفةً لمتعلقه أيضًا كأبوَّة في: طاب زيد أبوَّة، فإنه يصح أن يراد بها أبوة زيد نفسه لأولاده، وأن يراد أبوَّة أبيه له.

وما كان ينبغي له هذا الإطلاق، فإن «رجلاً» في: كفي زيد رجلاً صحَّ أن يكون لما انتصب عنه، ولا يجوز أن يكون لمتعلقه.

وكذا «علمًا»، صحَّ أن يكون صفة لما انتصب عنه، ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقه.

قوله: «فيطابق فيهما» يعني بالمطابقة: الإفراد إن قصد المفرد، والتثنية إن قصد[3] التثنية، والجمع إن قصد الجمع.

قوله: «فيهما»، أي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه، والتمييز الذي جعلته لمتعلّقه.

وقوله: ما قصِد، أي المفرد والمثنى والمجموع.

تقول فيما جعلته لما انتصب عنه: طاب زيد أبًا، والزيدان أبوين، والزيدون آباءً، طابقت بالتمييز ما قصدت إليه، وهو ما انتصب عنه أي زيد، فثنيته إن ثنّيت زيدًا وجمعته إن جمعته.

وإذا جعلته لمتعلَّقه، فإن قصدت أباه وحدَه أفردتَ أبًا، لأن المقصود به مفرد، وإن قصدت أبَويْ زيد، ثنيت «أبًا» فقلت: طاب زيد أبوين، لأن المقصود به مثنى.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ٦٦.
(٢) في ب فقط ٢/ ٦٧: «نفسه» بدون «أل».
(٣) في ب فقط ٢/ ٦٧: «قصدت» بالتاء.

وإن قصدت آباءَه جمعته، فقلت: طاب زيد آباءً، لأن المقصود به مجموع.

وقد يلتبس الأمر في نحو: طاب زيد أبًا، وطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون آباءً، هل التمييز لما انتصب عنه، أو لمتعلقه؟ فليرجع إلى القرائن، إن كانت[١].

فأمَّا إن اختلف التمييز وما انتصب عنه، إفرادًا وتثنية وجمعًا، ولم يكن التمييز جنسًا، نحو : طاب زيد أبوين أو آباءً، وطاب الزيدان أبًا أو أباءً[٢]، وطاب الزيدون أبوَين أو آباءً، فلا لَبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه، بل هو لمتعلقه، وإلاَّ طابق ما انتصب عنه.

وأمَّا إن اختلفا وكان التمييز جنسًا نحو: طاب الزيدان، أو الزيدون أبوَّةً فاللبس حاصل إذً[٣] يصح أن يكون لما انتصب عنه، ولمتعلقه، ولم يطابقه لكونه جنسًا.

وكذا تطابق به ما تقصده فيما لا يصلح إلاَّ لمتعلقه، نحو: طاب زيد دارًا ودارَين ودُورًا، هذا ما قاله المصنف.

والأوْلى أن يقال[٤] فيما ليس بجنس، سواء جعلته لما انتصب عنه، أو لمتعلقه: إنه إن لم يُلبس فالأولى الإفراد وعدم المطابقة، نحو: هم حَسَنون وجهًا وطيِّبون عرضًا.

ويجوز وجوهًا وأعراضًا ، قال الله تعالى : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾[٥] وقال علي رضي الله عنه : «فطيبوا عن أنفسكم نفسًا».

(١) في ط فقط : «إن كان».
(٢) في ب فقط ٢/ ٦٧ «طاب الزيدون أبًا وأبوين» تحريف صوابه من ط والنسخ المخطوطة.
(٣) في ط : «إن» مكان :«إذ» تحريف.
(٤) في ظ : «أن تقول».
(٥) النساء/ ٤

وأمَّا إذا ألبس[١]، فالمطابقة لا غير، فلا يجوز: زيد طيب أبًا وأنت تريد آباءً أو أبوين، وكذا لا تقول: طاب زيد دارًا وأنت تريد دارَين، قال الله تعالي : ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾[٢]، وأما قول الحطيئة:

=٢٣٢ * والأكرمينَ إذا ما يُنسبُّون أبا* [٣]

فإنما وحَّد الأب فيه، لأنهم كانوا أبناء أبٍ واحد.

ويجوز جمع المثنى إذا لم يُلبس، نحو: قرَّ زيد عيونًا، قال أبو طالب يخاطب النبي ﷺ:

=٢٣٣ فاصدع بأمْرِك ما عليك غضاضةٌ وابشَرْ بذاك وقَرَّ منه عُيونا[٤]

قوله: «إلاَّ أن يكون جنسًا»، قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا، تقول: طاب زيد أبوةً، سواء أردت أبوة نفسه، أو أبوَّة أبيه فقط، أو أبوَّة أبويه، أو أبوَّة آبائه.

وكذا تقول : طاب الزيدان أو الزيدون أبوَّة، وتريد الأبوَّات المذكورة.

وكذا تقول: طاب زيد علمًا ، مع كثرة علومه، إلا أن تقصد الأنواع، فتقول:

(١) في ظ : «التبس» مكان «ألبس».

(٢) القمر / ١٢

(٣) هو الشاهد الرابع عشر بعد المائتين في الخزانة .
واستشهد به على أنه كان الظاهر أن يقول: آباء بالجمع، وإنما وحّد الأب لكونهم أبناء أب واحد.
والشاهد عجز صدره.

سيري أُمامَ فإن الأكثَرِين حصىً

وهو من شواهد الهمع والدرر رقم ١٤٨٩
والشاهد للحطيئة ديوانه / ١٦ من قصيدة مطلعها :

طافت أمامةُ بالرُّكبان آونة يا حسنهُ من قَوامٍ ما ومُنْتَقبا

هذا ومصحح نسخة ب أضاف إلى العجز صَدره، وهو مخالف للأصل.
وجعل كلمة «ا لطيبون» مكان :«الأكرمين» وهي رواية الرضي في شرحه .
وأيضًا هذا تصرّف مخالف لمنهج التحقيق.

(٤) هو الشاهد الخامس عشر بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أنه يجوز جمع المثنى في التمييز إذا لم يلبس.
ونسب البغدادي الشاهد لأبي طالب، وليس في ديوانه .

طاب زيد علومًا أو علمين، على حسب ما تقصد، قال الله تعالى : ﴿بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾[١] .

وقوله: «وإن كان صفة»، قسيم قوله : إن كان اسمًا، يعني أن الصفة لم تجيء صالحة، لما انتصب عنه، ولمتعلَّقه كما جاء الاسم، بل لم تجيء إلاَّ لما انتصب عنه فقط، فيجب إذًا، أن تطابقه، إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسًا، وذلك نحو: لله درُّك، أو درّ زيد فارسًا، وكفى زيد شجاعًا.

قوله: «واحتملت الحال» قال الأكثرون هي تمييز.

وقال بعضهم هي حال: أي: ما أعجبه في حال فروسيَّته.

ورجّح المصنف الأوَّل[٢]، قال: لأن المعنى: مدحه مطلقًا بالفروسيَّة، فإذا جُعِل حالاً، اختصَّ المدح وتقيَّد بحال فروسيَّته.

وأنا لا أرى بينهما فرقًا، لأن معنى التميز عنده[٣]: ما أحسن فروسيَّته، فلا يمدحه في غير حال الفروسيَّة إلا بها. وهذا المعنى هو المستفاد من: ما أحسنه في حال فروسيَّته، وتصريحهم بـ«من» في: «لله درك[٤] من فارس»، دليل على أنه تمييز.

(١) الكهف / ١٠٣

(٢) علق السيد الشريف على قوله: «ورجح المصنف» إلى قوله: «وأنا لا أرى بينهما فرقًا» بقوله: «اعتبر المصنف أن القائل هو التعجب نفسه أو المدح نفسه» فكأنه قال: على سبيل الإنشاء تعجّب منه فارسًا، فإن جعل تمييزًا كان المعنى تعجبت منه في حال فروسيته، فيقصد إنشاء التَعّجب بزمان الفروسية ، وليس بمقصود.

والشارح زاد اعتبار معنى الحسن فيه، وجعله عاملاً في التمييز والحال فصار مآل المعنى على الوجهين واحدًا.

(٣) في ط : «عندي » بدون هاء، تحريف.

(٤) في ظ : «الله دره» تحريف.

وكذا قولهم: «عزَّ من قائل»، والتمييز عن المفرد.

وكذا إن كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو: «يا لَكَ من ليل»، و«عزَّ من قائل» ، وقاتله الله من شاعر، ومررت برجل هدَّك من رجل، وحسبك من رجل، أي هدك[١] هو ، وحسبك هو، فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع.

وقد تكلَّف بعضهم تقدير «مِن» في جميع التمييز عن النسبة نحو : طاب زيد داراً وعلمًا، وليس بوجه.

وأمَّا معنى قولهم: لله درّك، فالدّر في الأصل: ما يدِرُّ أي ما ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر[٢]، وهو، ههنا، كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب[٣] فعله إليه تعالى قصداً للتعجب منه لأن الله تعالى منشئ العجائب/ فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه تعالى، نحو قولهم: لله أنت، ولله أبوك، فمعنى دره: ما أعجب فعله.

[هل يتقدم التمييز على عامله؟]

(ص): «ولا يتقدم التمييز، والأصح[٤] أنه لا يتقدم على الفعل، خلافًا للمازني والمبرّد».

(ش): أي لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم اتفاقًا.

وكذا لا يفصل بين عامله وبينه، وقوله:

---

(١) في «أساس البلاغة» «هدد»: «وهذا رجل هدّك من رجل: إذا وصف بجلد وشدّة: أي غلبك وكسرك، وهذه امرأة هدّتك من امرأة.
وعن أبي عمر الجرمي: مررت برجل هدّك من رجل، وبامرأة هدّك من امرأة بمعنى هادّك وهادتك، والأول هو الكثير.

(٢) في ط : «من المطرد» بزيادة الدال تحريف واضح.

(٣) في ظ : «أضاف إليه» مكان: «نسب إليه».

(٤) في ط : «والأصح أن لا يتقدم» بحذف الضمير من إنه.

=٢٣٤ * ثلاثونَ للهَجْر حولاً كميلاً *[١]

ضرورة وإنما لـم يتقدَم، لأن عامـله اسم جامد ضـعيف العمـل، مشابه للـفعل مشابهة ضعيفة- كما ذكرنا- وهي كونه تامّا، كما أنّ الفعل يتمّ بفاعله.

أمَّا إذا كـان عن النـسبـة، فإن كان عـن الصفـة المشـبهة، وأفـعل التـفضـيل، والمصدر،وما فيه مـعنى الفعل[٢] مما لـيـس من الأسماء المتـصلة به نحـو : لله دره فارسًا[٣] أو : درّ زيد فارسًـا، وويلمِّ زيد شـجاعًا، وويح زيـد رجلاً ، فلم يـتقدم على عامله، لضعـف الصفة والأفعل، وما فيه معنى الفعـل، وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول.

وليس الـعامل في نـحو: نعم رجلاً زيـد، وحبذا رجلاً عمـرو هو الفعـل غير المتصرف، بل الضمـير واسم الإشارة كما تقدم، فلا يتفرع عليـه أنه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف، كما قال بعضهم.

وأمَّا إن كان العامل الفعل الصريح نحو: طاب زيد أبًا، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول فجوَّزه المازني والكسائي والمبرد، نظراً إلى قوة العامل.

ومنعه الـباقون، قيل: لأنه في الأصل فـاعل الفعل المذكور، كمـا في طاب زيد

---

(١) هو الشاهد السادس عشر بعد المائتين في الخزانة. وصدره:

على أنني بعد ما قد مضى

واستشـهد به على أنه فـصل بالمجرور ضرورة بين الـتمييز وهـو «حولاً» وبين المميز وهـو «ثلاثون» والشاهد في شرح الرضي هو العجز فقط، ولكن مصحح ب٢/ ٧٠ أضاف إلى الشاهد الصدّر. وليس في الأصل .

والشاهد نسب إلى العباس بن مرداس، وبعده :

يذَكِّرُنيك حنينُ العجُول ونوحُ الحمامة تدعو هديلاَ

قال الأعلـم: يقول: لَم أنسَ عَـهدك على بـعده كلما حـنّت عجول وهي الـفاقدة ولدهـا من الإبل وغيرها أو ناحت حمامة رقت نفسي فذكرتك.

من شواهد : سيبويه ١/ ٢٩٢، ومجالس ثعلب ٢/ ٢٢٤، والإنصاف/ ٣٠٨ وابن يعيش٤/ ١٣٠.

(٢) في ب فقط ٢/ ٧١: أو أفعل أو المصـدر أو ما فيه معنى الفعل، العطـف بـ«أو» لا بالواو كما في ط والنسخ المخطوطة.

(٣) «الله دره فارسًا» سقطت الجملة من ظ.

أبًا، أو فاعل الفعل المذكـور إذا جعلته لازمًا نحو ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾(١) أي تفجرَّت عيونها، أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعديًا، نحو: امتلأ الإناء ماءً، أي ملأه الماء، والفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذا ما هو بمعنى الفاعل.

وليست(٢) العلة بمُرْضية، إذ ربّما يخـرج الشيء عن أصله، ولا يـراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسمَّ فاعله، كانَ له لما كان منصوبًا أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونهُ بعد الفعل.

فأيُّ مانع أن يكون للفاعل أيضًا إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم؟

وقيل: إن الأصل في التـمييزات أن تكون موصوفات بما انتـصبت عنه، سواء كانت(٣) عن مفـرد أو عن نسبة، وكأنَّ الأصـل: عندي خلٌّ راقود، ورجل مـثله وسمنٌ منوان.

وكذا كان الأصل في طاب زيد نفسًا: لزيد نفس طابت.

وإنما خـولف بها لـغرض الإبهـام أوَّلاً، ليكـون أوقع في النـفس، لأنه تـشوق النفس إلى معرفة ما أبهم (٤)عليها.

وأيضًا إذا فسَّرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه ممَّا يخلُّ بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمَّن إبطال الغرض من جعله تمييزًا، لم يستقم.

[أصل التمييز التنكير]

وأصل التمييز: الـتنكير، لمثل ما قلنا في الحال، وهـو أن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالنكرة وهي أصل فلو عُرِّف وقـع التعريف ضائعًا. وأجاز الكوفيون

(١) تكرر ذكرها أكثر من مرّة.

(٢) في ط: «في ليست العلة» بزيادة في وحذف واو العطف، تحريف.

(٣) في ط: «سواء كـان» بحذف التاء مـن كانت، تحريف، لأنه يـتحدث عن التـمييزات التي تكون موصوفات.

(٤) ط: «معرفة أبهم» تحريف واضح.

كونه معرفةً، نحو: ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾(١) وغبِن رأيَه، وبطِرَ عيشَه، وألِم بطنَه، ووفِق أمرَه، ورشِد أمرَه، وزيد الحسن الوجهَ.

وعند البصريين، معنى سفه نفسه: سفهها أو سفه في نفسه، وألِم بطنه متضمِّن معنى «شكا»، ووفق أمره، ورشد أمره، وبطر عيشه، بمعنى: في أمره وفي عيشه.

والحسن الوجه، مشبَّه بالضارب الرجلَ كما يجيئ في باب الإضافة.

[أفعل التفضيل المضاف]

واعلم أنه لو قيل: «إن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى شيء، فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه، نحو: هذا الثوب أحسن ثوب، وإن نُصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه أفعل ومتعلقه نحو: زيد أحسن منك ثوبًا./ ٢٢٤

ففي قولك: زيد أفره عبدٍ(٢): زيد هو العبد، وفي قولك: زيد أفره منك عبدًا، زيد هو مولى العبد.

أقول: ليس هذا بمطرد، ألا ترى أنك تقول: هو أشجع الناس رجلاً، وهما خير الناس اثنين، على ما أورده سيبويه، أي: هو أشجع رجل في الناس، وهما خير اثنين من(٣) الناس.

---

(١) البقرة/ ١٣٠. وقد علق السيد الشريف في هامش ط على قوله: «سفه نفسه» بقوله: «قال في الصحاح: قولهم: سفه نفسه وأخواته كان الأصل فيها: سفهت نفسُ زيد ورشد أمره، فلما حوّل الفعل إلى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه، لأنه صار في معنى: سفّه نفسه بالتشديد، هذا قول البصريين والكسائي.

ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد. وقال الفراء: لما حوّل الفعل من النفس إلى صاحبها خرج ما بعده مفسّر البدل، على أن السّفه فيه، وكان حكمه أن يكون سفه زيد نفسًا لأن المفسّر لا يكون إلا نكرة، ولكنه ترك على إضافته، ونصب كنصْب النكرة تشبيهًا بها، ولا يجوز عنده تقديمه، لأن المفسّر لا يتقدّم.

(٢) علق السيد الشريف على هذه الجملة بقوله: فَرِه بالكسر: أشِر، وبَطِر فهو فَرِه، وفرُه بالضم فهو فاره أي حاذق، وقياسه: فريه.

(٣) في ط: «في» مكان: «من».

والمنصوب على التمييز، هو مَن جرى عليه أفعل[١] لا سببه، والدليل على أنه تمييز: قولك: هو أشجع الناس من رجل، وهما خير الناس من اثنين، كما تقول: حسبك بزيد رجل ومن رجل، قال الله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾[٢] انتصب حافظًا على التمييز، أي خيرٌ مَن حافظ، فهو والجر سواء، نحو خير حافظ وخيرٌ حافظًا، فهو حافظ في الوجهين، وقول الأعشي:

=٢٣٥ تقول ابنتي حين جدَّ الر حيلُ أبْرَحْتَ ربّا وأبْرَحْتَ جارا[٣]

أبرحت: أي جئت بالبرح أو صرت ذا برح، والبرح: الشدة، فمعنى أبرحت: صرت ذا شدة وكمال، أي بلغت وكملت ربّا، فهو نحو: كَفى زيد رجلاً، أي أبرح جارٌ هو أنت وكذا قوله:

=٢٣٦ يا جارتا ما أنت جاره[٤]

(١) في ظ: «أفعل التفضيل».

(٢) يوسف / ٦٤.

(٣) هو الشاهد السابع عشر بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أن «ربّا»، و«جارًا» تمييزان.
والبيت للأعشي، انظر ديوانه / ١٤٢ من قصيدة مطلعها.
أأزْمَعْتَ من آل ليلى ابتكارا وشطت على ذي هوًى أن تزارَا.
وقد مدح بها قيس بن معد يكرب الكندي.
ونقل البغدادي رأي الأعلم في نصب «ربّا» و«جارًا» على التمييز.
والمعنى على هذا : أبرَح ربُّك وأبرح جارُك، ثم جعل الفعل لغير الرب والجار كما تقول: طبت نفسًا أي طابت نفسك.
و«الرب»: الملك الممدوح، وكل من ملك شيئًا فهو ربه.
وفي رأي الشارح: أبرحْت: أي جئت بالبْرح ، وصرت ذا برْح، والبرْح: الشدّة، فمعنى أبْرَحت: أي صرت ذا شدّة، وكمال أي كملت ربّاً فهو نحو: كفى زيد رجلاً، أي أبْرَحَ جارٌ هو أنت فالرّب على قول الأعلم الممدوح، وعلى قول الشارح نفس الشاعر.
من شواهد سيبويه ١/ ٢٩٩، ونوادر أبي زيد / ٢٥٢، والتصريح ١/ ٣٩٩.

(٤) هو الشاهد الثامن عشر بعد المائتين.
واستشهد به على أن «جاره» تميز، لأن «ما» الاستفهامية تفيد التفخيم، أي كملت جارة.
وصدر الشاهد :
بانت لتَحْزنَنا عَفاره
والشاهد مطلع قصيدة للأعشي ميمون، ديوانه / ١٥٠ .
من شواهد المقرب ١/ ١٦٥، والشذور / ٣٣٥، والأشموني ٣/ ١٧.

لأن «ما» الاستفهامية تفيد التفخيم، كما في قوله تعالى : ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾(١) أي كملت جارة فمعنى ما أنت: كملت.

فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم: «شر أهرَّ ذا ناب»(٢): إن «شرّ» مبتدأ لفظًا، فاعل معنى ، المنصوب في مثله، تمييز عن النسبة تقديرًا، أي: كائن مبتدأً لفظًا بمعنى، كائن لفظه مبتدأ ، وكائن معناه فاعلاً ، ومثله كثير في كلامهم.



---

(١) القارعة / ١ , ٢.

(٢) استشهد بهذه العبارة المسموعة من العرب السيوطي في همع الهوامع ٢/ ٣٠ بتحقيقي في مسوّغات الابتداء بالنكرة حيث قال: «أو حصر: نحو: شر أهرّ ذا ناب أي ما أهرّ ذا ناب إلا شرّ».

[المستثنى]

[المستثنى المتصل والمنقطع]

(ص): «المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل هو المُخرَج من متعدِّدٍ لفظًا أو تقديرًا بـ« إلاّ» وأخواتها ، والمنقطع: المذكور بعدها غير مُخرِج».

(ش): اعلم أنه قسم المستثنى قسمين، وحدَّ كلّ واحد منهما بحدّ مُفْرد[1] من حيث المعنى، قال: وذلك لأن ماهيتيهما مختلفتان، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حدّ واحد، وذلك لأن الحدّ مبيِّن للماهية بذكر جميع أجزائها مطابقة أو تضمنًّا[2]، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجتمعا في حدٍّ واحد.

والدليل على اختلاف حقيقتهما[3]: أن أحدهما مُخْرِج، والآخر غير مُخرَج، بَلَى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ، لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ، فيقال المستثنى: هو المذكور بعد «إلاَّ» وأخواتها. هذا آخر كلامه.

ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية.

قوله: «لأن أحدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج» ، قلنا : لا نسلم أن كون المتصل مخرجًا [من متعدد][4] من أجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى، متصلاً كان أو منقطعًا: هو المذكور بعد «إلاّ» وأخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا.

ثم نقول : كون المتصل داخل في متعدد لفظًا أو تقديرًا: من شرطه لا من تمام ماهيته.

---

(١) في ب ٢/ ٧٥: «منفرد»

(٢) في ب ٢/ ٧٥:«مطابقة وتضمنًا» بالواو، لا بـ «أو» كما في ط والمخطوطات.

(٣) في ب ٢/ ٧٥: «حقيقيتهما».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ٧٦.

فعلى هذا : المنقطع داخل في هذا الحد، كما في : جاءني القوم إلا حماراً، لمخالفة الحمار القومَ في المجيئ .

قوله: «من متعدد»، أي من شيء ذي عدد.

قوله: «لفظًا أو تقديرًا»، تفصيل للمتعدد، فإنه قد يكون ملفوظًا به نحو : جاءني القوم إلا زيداً، وقد يكون مقدراً نحو: ما جاءني إلا زيد، أي: ما جاءني أحد إلا زيد.

قوله: «بإلاَّ وأخواتها»، ليخرج نحو: جاءني القوم لا زيدٌ، وما جاءني القوم لكن زيد، وجاءني القوم ولم يجيء زيد.

فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد الأوّل قبل الاستثناء : منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك: جاءني القومُ إلا زيدًا، مشيراً بالقوم[١] إلى جماعة خالية عن[٢] زيد، أو لم يكن، نحو : جاءني القوم إلا حماراً، فقد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس، كما ظنَّ بعضهم.

ثم إن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته، لأن زيدًا في قولك: جاءني القوم إلا زيدًا، لو قلنا: إنه غير داخل في القوم، فهو خلاف الإجماع، لأنهم أطبقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج، ولا إخراج إلا بعد الدّخول، فإن جاز الشك في مثله لم يصح في نحو قوله: له عليَّ دينار إلا دانقًا وللعلم بأن «دانقًا» مُخْرجٌ من الدينار، والباقي بعده هو المقرُّ به.

وإن قلنا: إنه داخل في القوم، و«إلاَّ لإخراج زيد منهم[٣] بعد الدخول، كان المعنى : جاء زيد مع القوم، ولم يجيء زيد، وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن يُجنَّب كلام العقلاء عن مثله، وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير ، كقوله تعالى : ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً﴾[٤] فيكون المعنى: لبث

---

(١) كلمة : بالقوم سقطت من ب ٢/ ٧٠.

(٢) في ب ٢/ ٧٦ « خالية من زيد» مكان : «عن زيد».

(٣) في ب٢/ ٧٧ «لإخراجه منهم».

(٤) العنكبوت ١٤.

الخمسين من(١) جملة الألف، ولم يلبث تلك الخمسين، تعالى الله عن مثله علواً كبيراً.

فقال بعضهم: نختار أنه غير داخل، بل القوم في قوله(٢): جاء القوم، عامٌّ مخصوص، أي أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد، وقوله إلا زيداً، قرينة تدل السامع على مراد المتكلم، وأنه أراد بالقوم غير زيد.

وليس بشيء ، لأجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرج ، ولا إخراج إلا مع الدخول.

وأيضًا، يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو: له علي عشرة إلا واحدًا، لأن «واحدًا» داخل في العشرة بقصده، ثم أخرج، وإلا كان مريداً بلفظ العشرة: تسعة، وهو محال.

وقال القاضي عبد الجبار أيضًا: هو غير داخل، لكنه قال: المستثنى، والمستثنى منه، وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد، فقولك: له عليّ عشرة إلا واحداً، بمعنى: له عليّ تسعة، لا فرق بينهما من وجه، فلا دخول هناك، ولا إخراج.

وهذا أيضًا غير مستقيم، لقطْعنا بأن عشرة، في كلامك هذا، دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردةً، بلا استثناء، وهو الخمستان، و«إلا» مفيدة للاستثناء، و«واحدًا» هو المخرج، و«تسعة» لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة.

وأيضًا إجماعهم على أنّ الاستثناء مخرج يبطله.

هذا ، ويلزم مثل ما فرُّوا منه في بدل البعض، وبدل الاشتمال، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا﴾(٣)، لأن الناس جنس يعم المستطيعين(٤) وغيرهم ، فيكون كأنه قال: ولله على جميع الناس: مستطيعهم وغير مستطيعهم، بل لله على مستطيعهم وحده.

---

(١) في ب ٢/ ٧٧ «في جملة الألف» بلفظ «في».

(٢) في ٢/ ٧٧ : «قولك» مكان : «قوله».

(٣) آل عمران / ٩٧.

(٤) في ظ : « المستطيعن» مكان «المستطيعين» تحريف.

وقال آخرون، وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها: ما فرُّوا منه، وما لزمهم: أن المستثنى داخل فى المستثنى منه، والباقى بعدَ بدل البعض داخل فى المبدل منه، والتناقض بمجىء زيد وانتفاء[1] مجيئه فى : جاءنى القومُ إلا زيداً: غير لازم، وإنما يلزم ذلك، لو كان المجىء منسوبًا إلى القوم فقط وليس كذلك ، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك «إلا زيدًا» كما أن نسبة الفعل فى نحو: جاءنى غلام زيد، ورأيت غلامًا ظريفًا: إلى الجزأين، لكنه جرى[2] العادة بأنه إذا كان الفعل منسوبًا إلى شىء ذى جزأين أو أجزاء، قابل كل واحد منهما للإعراب: أُعرب الجزءُ الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوبًا إليه فى مثل ذلك الموقع، وما بقى من أجزاء المنسوب إليه، يُجرُّ إن استحق الجر، كالمضاف إليه، ويُتبع إن استحق التبعيَّة، كما فى التوابع الخمسة ، وإن لم يستحق شيئًا من ذلك، نُصب، كالمستثنى تشبيهًا بالمفعول، فى مجيئه بعد المرفوع وإن كان جزءَ العمدة فى بعض المواضع، نحو: ما جاءنى القوم إلا زيدًا، لأن المجموع هو المسند إليه.

فَزُبدة الكلام: أن دخول المستثنى فى جنس المستثنى منه ثم إخراجه بإلاّ وأخواتها: إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبهه إليه، فلا يلزم/ التناقض فى نحو: ٣٢٦ جاءنى القوم إلا زيدًا، لأنه بمنزلة [قولك: القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا فى نحو : له علىّ عشرة إلا درهمًا، لأنه بمنزلة قولك: العشرة] [3] المخرج منها واحد لَه علىَّ، وذلك لأن المنسوب إليه الفعل، وإنْ تأخر عن لفظًا، ولكنه لا بدَّ له من التقدم وجودًا على النسبة التى يدلّ عليها الفعل، إذ المنسوب إليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة؛ ففى الاستثناء، لماّ كان المنسوب إليه[4] هو

(١) فى ظ: «وعدم مجيئه».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٧٨: «جرت» بالتاء.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٤) فى هامش ط علق السيد الشريف على قوله: ففى الاستثناء لما كان المنسوب إليه هو المستثنى منه مع الخ بقوله:

«هذا مخالف لما سبق فى بحث تقديم الفاعل إذا وقع مفعوله بعد إلاّ من أن أكثر النحاة منعوا أن=

المستثنى منـه [مع إلاّ والمستثنى فلابد من وجود هذه الثلاثـة قبل النسبة(١)] فلابد إذًا من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض.

[وجوب نصب المستثنى]

(ص): «وهو منصوب إذا كـان بعد إلاّ، غير الصفة فى كلام مـوجب، أو مقدّمًا على المستثنى منه أو منقطعًـا فى الأكثر، أو كان بعد خلا وعدا فى الأكثر وما خلا، وماعدا، وليس ولا يكون».

(ش): شرع يـبيِّـن إعراب المسـتثنـى، فبـدأ بما يجـب نصبـه، إذ هو فـى باب المنصوبات وهو فى مواضع:

الأول: ما اجـتمع فيـه شرطان: وقوعـه بعد «إلاَّ»، وكون الاسـتثناء فـى كلام موجَب، ولـم يحتج إلى قوله: «غير الصفة»، لأنه فى نصب المستثنى، وما كان بعد «إلا» التى للوصف ليس بمستثنى.

وإنّما اشترط كون الاستثناء فى كلام مـوجب، لأن غير الموجب لا يجب نصبْه مستثناه- كما يجىء.

[عامل النصّب فى المستثنى]

واختلف فى عامل النصب فى المستثنى:

فقال البصريون: العامل فيه: الفعل المتقدم، أو معنى الفعل، بتوسُّط «إلا»، لأنه شىء يتـعلق بالـفعل معنـىً، إذ هو جزء مما نـسب إليه الفـعل، وقد جاء بـعد تمام الكلام فشابَهَ المفعول.

= يعمل ما قبل إلاّ فيـما بعد المستثنى بها إلا فى الصورة المذكـورة، وذلك لأن ما بعد إلاّ من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى، لأن قولك: ما جاءنى إلا زيد بمعنى: ما جاءنى غير زيد، وجاءنى زيـد فاختصـر الكلام، وجعلـت الجملتـان واحدة، إذ يشعـر كلامه هنا كـون المستثـنى مع المستثنى منه من جملة واحدة».

(١) ما بين معقوفين سقط من ب، ٧٩.

وقال المبرد والزجاج: العامل فيه «إلاَّ»، لقيام معنى الاستثناء بهَا. والعامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضى. ولكونها نائبة عن: أستثنى»، كما أن حرف النداء نائبٌ عن «أنادى».

وقال الكسائى: هو منصوب إذا انتصب بأنَّ مقدَّرة بعد «إلاَّ» محذوفة الخبر، فتقدير قام القوم الاَّ زيداً: قام القوم إلاَّ أنَّ زيداً لم يقم؛

وليس بشىء، إذ يبقى الإشكال عليه بحاله فى انتصاب «أنَّ» مع اسمها وخبرها، لأنها فى تقدير المفرد.

وأمَّا الاعتراض بأنه كيف(١) يعمل الحرف الموصول، والموصول لا يقدَّر؟

فلا يَرِد عليه، لأن الكوفيين يجوِّزون تقدير الاسم الموصول كما يجيىء.

وأمَّا تقدير الحرف الموصول فله أسوة بالبصريِّين فى تقديرهم «أنْ» الناصبة للفعل، لكون الحروف التى قبلها كالنائب عنها، فإلاَّ، عنده، تكون كالنائب عن «أنَّ» المقدَّرة.

وقال الفرّاء: «إلاَّ» مركبة من: «إنّ» و «لا» العاطفة، حذفت النون الثانية من «إنّ»، وأدغمت الأُولى فى لام «لا» فإذا انتصب الاسم، بعدها، فبإنَّ، وإذا أُتبع ما قبلها فى الإعراب، فبِلاَ العاطفة، فكأن أصل قام القوم إلا زيداً: قام القوم إنَّ زيداً لا قام(٢)، أى لم يقم فـ «لا» لنفى حكم ما قبل «إلاَّ» ونقضه نفيًا كان ذلك الحكم أو إثباتًا، فهو كقولك: كأن زيداً أسد، الأصل عند بعضهم: أنّ زيداً كأسد(٣)، فقدموا الكاف وركبوها مع «أنّ».

وفيما قال نظر من وجوه: لأنّ «لا» على المعنى الذى أورَدْناه غير عاطفة

---

(١) كلمة: «كيف» سقطت من ب٢/ ٨٠.

(٢) علق السيد الشريف على قوله: «لاقام» بقوله: «إدخال» «لا» على الماضى من غير تكرير قليل جداً». انظر هامش ط.

(٣) فى ب٢/ ٨١: «كالأسد» بأداة التعريف.

ومع التسليم، فإن «لا» العاطفة، لا تأتى إلا بعد الإثبات، نحو: جاءنى زيد لا عمرو، وأنت تقول: ما جاءنى القوم إلا زيد، ولأن فيما قال، عزّلاً لإنَّ مرة ولـ «لا» أخرى عن مُقْتَضِيَيْهما، وذلك لأنه ينصب بها مرة، ويُتبع ما بعدها لما قبلها أخرى، ولا يجتمع الحكمان معًا فى موضع، ولان المعطوف عليه قليلاً ما يحذف، والمتعدّد الذى هو المعطوف عليه عنده، مطرد فى موضع الحذف (١) نحو ما قام إلا زيد.

وقال بعضهم: هو منصوب بأستثنى، كما أن المنادى منصوب بأنادي. و«إلاَّ»،/ وحرف النداء، دليلان على الفعلين المقدَّرين، فالمستثنى على هذا القول: مفعول به. ٢٢٧

وقد اعتُرض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير: امتَنَع؛ ولا يلزم ذلك، لأننا نعلل ما ثبت ووَرَد من كلام العرب.

ولو وَرَد الرفع لكُنَّا نقدّر «امتنع» ونحوه [ألا ترى أنه يجب النّصيب فى: إياك والأسد بتقدير: بعدّ ونحوه(٢)] ولو ورد الرفع نحو: أنت والأسدُ لكنا نقدر: أبعد أنت والأسدُ ونحوه.

وقال المصنف فى شرح المفصل: العامل فيه: المستثنى منه بواسطة «إلا»، قال: لأنه ربَّما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل، نحو: القوم إلا زيداً إخوتك؛ وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين.

ولهم أن يقولوا: إنْ فى «إخوتك» معنى الفعل وإن كان من إخوة النسب، أى ينتسبون إليك بالأخوّة، وكذا فى أمثاله، فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدَّم عليه، لتَقَوِّيه بإلاَّ.

ولا يلزم مثله فى المفعول معه، فإنه لا يتقدّم على عامله، وإن كان فعلاً صريحًا، لأن أصل الواو للعطف، فرُوعى ذلك الأصل.

(١) فى ط وب ١/ ٨١: «مطرد الحذف» بسقوط: «فى موضع»

(٢) ما بين معقونين سقط من ب٢/ ٨١.

ولم لَم يكن فى الجملـة أيضًا معنى الفعل لجاز أن ينتصب المـستثنى، إذ الجملة ليست بأنقص(١) مشابَهةً للفعل التام كـلامًا بفاعله من المفرد الذّى(٢) يتمّ بالنون والتنوين فينصب التمـييز، ولا سيَّما مع تقوِّيها(٣) بآلة الاستثناء؛ وإلـى مثله يشير سيبـويه فى كتابه فـى مواضع(٤) فتقـول: عمل فيه مـا قبله كـعمل العشـرين فى الدرهم(٥) هذا كله فى المستثنى المتصل.

وأمَّا المنقطع، فذهب(٦) سيبويه أنه أيضًا ينتـصب بما قبل «إلاَّ» من الكلام، كما انتصب المتصل به، وذلك قوله فى الكتاب: «فـحُمِل على معنى «لكن» وعمِل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم».

وما بعد «إلاّ» عـنده، مفرد، سواء كان متصـلاً أو منقطعًا؛ فهـى، وإن لـم تكن حرف عطـف، إلا أنها كـ «لكـن» العاطفة لـلمفرد عـلى المفرد، فى وقـوع المفرد بعدهـا، فلهذا وجَبَ فـتح «أنّ» الواقعة بـعدها فى نـحو قولك: زيد غـنىّ، إلاّ أنه شقيّ.

والمتأخرون لَمَّا رأوهـا بمعنى «لكنّ» قالوا: إنهـا الناصبة بنفسهـا، نصبَ «لكنَّ» للأسمـاء، وخبرها [فى الاغلـب] محذوف(٧) نحـو: قولك: جـاءنى الـقوم إلا حمارًا، أى: لكن حمارًا لم يجيىء.

---

(١) فى ط: «بأنقض» بالضاد، تحريف.

(٢) في ب ٢/ ٨٢: «والمفرد التي يتم..» تحريف.

(٣) فى ط: «تقوبها» بالباء، تحريف ظاهر.

(٤) فى ب ٢/ ٨٢: «يشيركلام سيبويه فى مواضع».

(٥) فى هامش ط ذكر السيد الشريف أن فى بعض النسخ بعد قوله: فى الدرهم العبارة التالية: «فمذهبه على هذا أن الجملة عـاملة فى المستثنى لتمامها لا لمعنى الفعل فـيها سواء كان معنى الفعل فيه أوْ لا، وهو المختار عندى».

(٦) فى ظ: «فذهب سيبويه إلى أنه». بزيادة : «إلى».

(٧) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٨٢.

قالوا وقد يجيىء خبرها ظاهرًا، نحو قوله تعالى: «إلاَّ قومَ يونس لمَّاَ آمنوا كَشَفْنا عنهم» (١).

وقال الكوفيون: «إلاَّ» فى الاستثناء المنقطع بمعنى «سوى» وانتصاب، المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل.

وتأويل البصريين أولى، لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا، كما فى «لكن».

وفى «سوى» لا يلزم. ذلك، لأنك تقول: لى عليك ديناران، سوى الدينار الفلانىّ، وذلك إذا كان صفة؛

وأيضًا معنى. «لكن» الاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها: رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها، مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه.

وإنما وجَب النّصب فى المستثنى من الموجب، لأن التفريغ لا يجوز فيه كما يجيىء.

والإبدال أيضًا لا يجوز فى نحو: جاء القومُ إلا زيدًا، لأنك لو أبدلت كان المبدل منه فى حكم الساقط، فيؤدِّى إلى التفريغ فى الإيجاب فلم يبق إلا النصب.

قوله: «أو مقدَّمًا على المستثنى منه»، يعنى إذا كان بعد «إلاَّ» وتقدم على المستثنى منه وجب النصب، لأنه إن كان فى الموجَب فقد تقدم وجوب النصب، وإن كان فى غير الموجَب، فقد بطل البدل، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه، لأنه من التوابع، فلم يبق إلاّ النصب على الاستثناء.

على أنه قد حكَى يونس: أن بعض العرب يقول: «ما لى إلا أبوك أحد»، فجعل

(١) يونس/ ٩٨.

المستثنى منه المؤخر بدلاً من المستثنى، كما قيل: ما مررت بمثله أحدٍ، و «أحدٍ» بدل من «مثله».

٢٢٨ ويجوز أن تقولك ما لى إلا أبوك/ صديقًا، على أن «أبوك» مبتدأ، و«لى» خبره، و«صديقًا» حال. وتقول: من لي إلاّ أبوك صديقًا» فَمن، مبتدأ، و «لى» «أبوك» بدل من «مَن»، كأنك قلت: لي أحد إلا أبوك؟، وصديقًا حال.

وتقول: ما لى إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا وعمرو، فتنصب عمرًا على العطف على «زيدًا»، وترفعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: وعمرو كذلك.

واعلم أنه إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجَب أن يتأخر عما نُسِب إلى المستثنى منه نحو: ما جاءنى إلا زيدًا أحد.

وإن تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه نحو: القومَ إلا زيدًا ضربت.

ولا يجوز، عند البصريين تقدُّمه عليهما معًا فى الاختيار نحو قولك: إلا زيدًا قام القوم؛ وقولُه:

=٢٣٧ وبلدةٍ ليس بها طُورىٌ ولا خَلاَ الجنَّ بها إنسىٌّ(١)

شاذٌّ عندهم للضرورة.

وقيل: تقديره: ليس بها طورىّ ولا بها إنسىّ خلا الجن، فأضمر الحكم والمستثنى منه، و بها إنسىّ، الظاهر تفسير له.

(١) هو الشاهد التاسع عشر بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن تقدّم المستثنى على المنسوب والمنسوب إليه شاذٌ، والأصل: ولا بها إنسيٌّ خلا الجنّ.

وهذان البيتان من أرجوزة للعجاج، ديوانه/ ٣١٩.

ورواية البيت الأول.

وخَفقَة ليس بهـــا طُـــوريٌ

ورواه القالي في أماليه : «طُوئـيٌ» على وزنًا طُوعىّ، وهو بمعنى طورىّ، وطورىّ بمعنى أحد، ولا يكون إلاّ مع النفى كما هنا، وهو فى الأصل منسوب إلى طُور الدار، وهو ما يمتد معها من فنائها وحدودها.

من شواهد: المنصف ٣/ ٦٢، والإنصاف ١/ ٢٧٤، والهمع والدرر رقم ٨٩١

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه، وذلك فى الاستثناء المفرّغ التزم عندهم تأخير المستثنى عن عامله، فلا يجوز: إلا زيدًا لم أضرب : وزيدٌ إلا راكبًا لم يأتنى.

وجوَّز الكوفيون فى السَّعة تقدّم المستثنى على المستثنى منه والحكم معًا نحو: إلاَّ زيدًا ضربَنى القومُ. وكذا جوَّزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على الحكم نحو: إلاَّ زيدًا لم أضرب.

والأولىَ مذهب البصريين، لعدم سماع مثل هذا، ويمنعه القياس أيضًا، وذلك لأن المستثنى أُخرِج من المستثنى منه فى الحقيقة أوّلاً [كما ذكرنا](١) ثم نسب الحكم إلى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم أيضًا، لأن الظاهر أنك أخرجت زيدًا من حكم (٢) المجىء فى قولك: جاءنى القوم إلا زيدًا، وإن لم يكن فى الحقيقة مخرجًا منه، ومرتبة المخرج أن يكون بعد المخرَج منه، فكان حقه أن يجيىء بعد الحكم والمستثنى منه معًا، لكنه جوِّز، لكثرة استعماله: تقدُّمه على أحدهما نحو: جاءنى إلا زيدًا القوم، والقوم إلا زيدًا إخوتك.

ولم يجز تقدمه عليهما معًا.

وفى المفرّغ الذى ليس فيه إلا الحكم لم يجز تقدمه عليه.

واعلم أيضًا أنه لا يلزم أن يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه، بل قد يختلفان، كما فى قولك: القومُ إلا زيدًا إخوتك، وهذا عند مَن جعل العامل فى المبتدأ الابتداء، لا الخبر.

قوله: «أو منقطعًا على الأكثر» أى منقطُعًا بعد «إلاَّ» نحو: ما فى الدار أحدٌ إلا حمارًا.

أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقًا، لأنَّ بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب.

(١) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ٨٤.

(٢) كلمة: «حكم» سقطت من ب٢/ ٨٤.

وبنو تميـم قسّموا المنقطع قـسمين: أحدهما: مـا يكون قبله اسم متـعدّد أو غير متعـدد يصح حذفه، نحـو: ما جاءنى القـوم إلاّ حماراً، وما جاءنى زيـدٌ إلا عمراً، فههنا يجوِّزون البدل.

ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه، إمَّا أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازًا، أو، لا.

فالأول نحو قولك: ما فى الدار أحدٌ إلا حمـاراً، يصح أن يجعل الحمار إنسان الدار، كما قال أبو ذؤيب:

٢٣٨= فإن تُمسِ في دارٍ برَهْوَة ثاوِياً أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تَصيحُ(١)

ومثله: ما لى عتاب إلا السيف؛ فلسيبويه فى مثل هذا وجهان إذا أبدلت.

أحدُهما: جَعْلُ المنقطع كالمتصل، لصحة دخول المبدل فى المبدل منه.

والثانى: أن الأصل فى نحو: لا أحد فيها إلا حماراً أن يقال: ما فيها إلاّ حمارٌ، أى ما فيها شىء إلا حمار، لكنه خصص بالـذكر من جملة المستثنى منه المحذوف

(١) هو الشاهد العشرون بعد المائتين فى الخزانة

واستـشهد به عـلى أنه جعـل الأصداء أنيسًـا مجازًا واتسّـاعًا، لأنها تـقوم- فى استـقرارها بالمكان وعمارتها له- مقام الأناسي.

والشاهد من قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى رثى بها ابن عم له قتل.

مطلعها:

لعـمرك إنى يوم أنـظر صاحـبى عـلى أن أراه قـافـلاً لـشحـيـحُ

وإن دمـوعـى إثـره لـكـثـيـرة لَـوَ انّ الدّمـوع والـزّفـيرَ يُـريـحُ

انظر شرح أشعار اللهذليين للسكرى١/ ١٥٠.

وفي شرح السكرى: الرّمس: القبر، والأصداء: الهامُ الواحد: صدًى. «ورهوة»: عقبة بمكان معروف يقول: ليس لك أنيس إلا ألهام التى فى القبور.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٦٤.

المتعدد، ما ظُنَّ استبعاد المخاطب شمـول المتعدد المقدرّ له، كأنك تظن أن المخاطب يستبعـد خلوّها من/ الآدميّ، فقلت: لا أحـد فيها تأكيداً لنفـى كون الأدمى بها، ٢٢٩ فلما ذكرت ذلك المستبعد، أبقيت ذلك المـستثنى على ما كان عليه فى الأصل من الاعراب تنبيهًا على الأصل وجعلته بدلاً من ذلك المذكور.

فعلى هذا، لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان فى الوجه الأول.

وذهب المازنى: إلى أنه من بـاب تغليب العاقل على غيره، كـما تقول: الزيدان والحمار جاءوا.

وهذا لا يطرد له فى جميع الباب نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾[1]، وقولهم: ليس له سلطان إلاّ التكلّفَ ونحو ذلك.

والثانـى: أى الذى لا يدخل فيه المـستثنى فـى ذلك الاسم مجازًا لـيس فيه إلا الوجه الثانى من قول[2] سيبويه، وذلك نحو: ما جـاءنى زيد إلا عمرو، وما أعانه إخوانكم إلا إخوانه، قال:

والحـرْبُ لا يَـبْـقَـي لجـا حِـمِـهـا التّخـيـلِ والمِـراحِ[3] ٢٣٩

إلا الـفتـي الـصَّبَّارُ في الـ نَّجَـداتِ والـفـرسُ الـوَقـاحُ

(١) النساء/ ١٥٧

(٢) فى ب ٢/ ٨٦: «قَوْلى» بالتثنية مكان: «قول»

(٣) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفتى وما بعده استثناء منقطع بدل من قوله: «التّخيُّل والمِراح».

والجاحم: المكان الشديد الحرّ، ومنه الجحيم، «والمراح» بـالكسر: النشاط، و«الوَقاح» بالـفتح: الفرس الذى حافرُه صلب شديد ومنه الوَقاحة.

والبيتان منسوبانِ إلى سعد بن مالك

وقد سبق ذكرهما فى الخزانة فى باب اسم ما ولا المشهتين بليس.

حيث لهما تعلق بالشاهد رقم ٨١ فى الخزانة.

وقال:

٢٤٠= عَشيَّةَ لا تُغْني الرِّماحُ مكانَها ولا النَّبْلُ إلاَّ المشرفيُّ المصمِّمُ(١)

والثانى من القسمين الأولين (٢) مالا يكون قبله اسم يصح حذفه؛ فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى إيجاب نصبه، كقوله تعالى: «لا عاصِمَ اليوْمَ من أَمْرِ اللّه إلاَّ مَنْ رَحِم(٣)»، أى: مَن رحمه الله تعالى.

وقال بعضهم: لا عاصم، أى لا معصوم فاستثناء(٤) متصل؛

وقال السيرافى: المراد بمَن رحِم: الراحم، أى الله تعالى، لا المرحوم، فيكون أيضًا متّصلاً.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِى الأَرْضِ إلاَّ قَلِيلا﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إيمَانُهَا إلاَّ قَوْمَ يُونُس﴾(٦) فلا يجوز الإبدال فى الآيتين، لأن التحضيض كالأمر والشرط، ولا يجوز: ليقم القومُ إلا زيدٌ، و: إن قام أحد إلا زيدٌ.

---

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أنّ ما بعد إلاّ وهوَ المشرفىّ بدل من الرماح والنبل، والاستثناء منقطع.

ونسبه البغدادى لضرار بن الأزور الصحابى من قصيدة قالها يوم الرِّدّة.

و «المشرفىّ»: هو السيف المنسوب إلى مشارف، والمشارف: قرى من قرى العرب تدفو من الريف، واحدها مَشْرَف.

ورد المصُمّم: اسم فاعل من صمّم، قال صاحب الصحاح: وصمّم السّيفُ: إذا نض فى العظم وقطعه، فإذا أصاب المفْصل وقطعه يقال: طبّق.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٦٦، والعينى ٣/ ١٠٩، والأشمونى، ٢/ ١٤٧.

(٢) كلمة: «الأولين» سقطت من ب ٢/ ٨٦.

(٣) هود/ ٤٣.

(٤) فى ب ٢/ ٨٦: «فالاستثناء» بأل المعرفة».

(٥) هود/ ١١٦

(٦) يونس/ ٩٨

وكان الزجاج يجيز البدل فى «قوم يونس»، لأن معنى لولا كانت قرية آمنت: ما آمنت قرية، لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه؛ ومنه قولهم: لا تكونَنَّ من فلان [في شيء] [١] إلا سلامًا بسلام، أى متاركةً ووداعًا، من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾[٢]، ومعنى: بسلام أى مع سلام، أى متاركة متتابعة.

ويجوز أن تكون الباء للبدل، أى تسلم عليه وتردُّ سلامًا بدل سلامه،ولا تخالطه أكثر[٣] من هذا، ومنه قولهم: ما ضرَّ إلا ما نفع، وما زاد إلا ما نقص، و«ما» فيها مصدرية.

وأبو سعيد، ومَبْرمان، يقدِّران الخبر، أى: ولكن النقصان أمرهُ، ولكن النفع أمره.

ومذهب سيبويه: أن ما بعد «إلاَّ» فى المنقطع مفرد، كما مرَّ قبل[٤] ، وأما نحو قوله:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنّ سيُوفَهُم بهنّ فلولٌ من قِراع الكتائبِ[٥] =٢٤١

قوله:

فتًى كَمُلتْ أخلاقُه غيرَ أنه جوادٌ فما يُبقى من المال باقياً[٦] =٢٤٢

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٨٧.

(٢) الفرقان/ ٦٣.

(٣) ب: «بأكثر» ٢/ ٨٧

(٤) كلمة: «قبل» سقيطت من ب، ٢/ ٨٧.

(٥) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أنه عند سيبويه استثناء منقطع جعل كالمتصل لصحة دخول البدل فى المبدل منه.
و«الفلول» جمع فَلّ بفتح الفاء وهو كسر فى حدّ السيف.
والشاهد للنابغة الذبيانى من قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأصغر.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٦٧، والمغنى ١/ ١٠٥، والهمع والدرر رقم ٩٠٥
وانظر ديوان النابغة/ ١١.

(٦) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد المائة فى الخزانة. =

فظاهر فيه أولُ وجهى سيبويه المذكورين، وذلك أن الشاعر قصد جعله من المتصلَ مبالغة فى المدح، أى إن كان ولابدَّ(١) من العيب، ففيهم عيب واحد، فحسب، وهو فلول سيوفهم من القراع؛ وفى أخلاقه نقص واحد، وهو جوده الكامل الممزِّق لما له؛ يَعُدُّون ما فى ظاهره أدنى شائبة من النقص، وإن كان فى التحقيق غاية فى الكَمال من جملة العيوب غلواً فى الثناء، كما قال بديع الزمان: «عيبُه أن لا عيبَ فيه»، فنفى عينَ الكمال عن معاليه»

[الاستثناء بعد خلا وعدا وليس ولا يكون]

قوله: «أو كان بعد خلا وعدا فى الأكثر».

قال السيرا فى: لم أر أحدا ذكر الجرّ بعد «عدا» إلا الأخفش، فإنه قرنها فى بعض ما ذكر بخلا فى جواز الجرّ بها، وقال، أى السّيرا فىّ: ما أعلم خلافًا فى جواز الجرّ بـ «خلا» إلاّ أن/ النصب بها أكثر كما ذكر سيبويه. ٢٣٠

وأمَّا «خلا»، فهو فى الأصل لازم يتعدَّى إلى المفعول بـ«منْ»، نحو: خلت الدار من الأنيس وقد يضمَّن معنى «جاوَز» فيتعدىَّ بنفسه كقولهم: افعل هذا وخلاكَ ذم، وألزموها هذا التضمين فى باب الاستثناء، ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بإلاَّ، التى هى أمّ الباب، ولهذا الغَرَض، التزموا إضمار فاعله وفاعل «عدا»، ولم يظهر معهما «قد» مع كونهما(٢) فى محل النصب على الحال، ولهذا

= واستشهد به لما تقدم قبله.

والشاهد للنّابغة الجعدى من قصيدة يرنى بها أخاه، مطلعها:

ألم تَسْأل الدّارَ الغداةَ منى هيا عَدَدْت لها من السنينَ ثمانيا

انظر ديوانه / ١٧٣، وهى قصيدة طويلة عدتها ٤٤ بيتًا.

من شواهد سيبويه ١/ ٣٦٧، والهمع والدرر رقم ٩٢٠، والأشباه والنظائر رقم ٨٤٤، وحاشية يس ٢/ ٢٥٥، وفى الموشح/ ٩٣ رواية صدره:

فتى كملت أعرافه غير أنه

(١) فى ب ٢/ ٨٨: «لابد» بدون واو.

(٢) فى ب ٢/ ٨٩ «مع أنهما» مكان «مع كونهما».

أو جبوا إضمار(١) اسمىْ ليس ولا يكون.

وأمَّا «عدا» فمتعد فى غير الاستثناء أيضًا.

وفاعل خلا، وعدا عند النحاة «بَعْضُهم»؛ وفيه نظر، لأن المقصود فى جاءنى القوم خلا زيدًا، وعدا زيدًا لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إيَّاه وخلو بعضهم منه، مجاوزة الكل [وخلوّ الكل](٢)؛ فالأولى أن نضمر فيهما ضميرًا راجعًا إلى مصدر الفعل المتقدم، أى: جاءنى القوم خَلاَ مجيئهم زيدًا، كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(٣)، فيكون مفسِّر الضمير سياق القول.

والنصب فى قولهم: «ما النساءَ وذكرهنَّ»(٤)، بـ«عدا» مضمرة.

وقال بعضهم «ما» مؤوَّل بإلاَّ، ولم يثبت.

قوله: «وما خلا وما عدا» إنما لزم النصب بعدهما، لأن «ما مصدرية، وهى تدخل على الفعلية غالبًا ـ كما يجيئ فى قسم الحروف وفى الاسمية قليلاً(٥) فتعيّن كونهما فعلين فوجب النصب، والمضاف محذوف، أى: وقت ما خلا

---

(١) فى ب ٢/ ٨٩: اضماراً اسمى ليس»، وعبارة ط والمخطوطات أوضح.

(٢) ما بين معقوفين زيادة فى ط وب.

(٣) المائدة/ ٨.

(٤) تناول السيوطى هذه الحكاية فى كتابه الهمع ٣/ ٨٨، على النحو التالى: «وروى من كلام العرب: كل شئ مَهَهٌ، ما النساء وذكرَهنّ فخرجه ابن مالك على أن صلة «ما» محذوفة وهى «عدا» حذفوها وأبقوا معمولها، وإنما أضمر «عداَ»، لأنها متفق على فعليتها بخلاف «حاشا» و«خلا» فإنهما مختلف فى فعليتهما، فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف.
وزعم الفرّاء والأحمر: أن «ما» يستثنى بها كـ «إلآ» وخرّجا عليه الحكاية المذكورة.
ومعنى الحكاية: كل شئ يسير ماعدا النساءَ وذكرهنّ.
وخرجها السهيلى على أنه «ما» نافية، كليس استثنى بهًا.

(٥) فى ط وب ٢/ ٨٩، ٩٠ بعد قوله: «وفى الأسمية قليلًا»: «وليس بعدها اسمية فتتعيّن الفعلية، فتعين كونهما فعلين» وهى زيادة ليست فى النسخ المخطوط لاتفيد معنىً جديدًا فضلاً عن تكرار الجملتين.

مجيئهم زيدًا، أى وقت خلّو مجيئهم زيدًا، وذلك أن الحين كثيرًا ما يحذف مع «ما» المصدرية نحو: ما ذرّ شارق[١]؛ ونحوه[٢].

وجوَّز الجَرمى، الجرَّ بعد ما خلا، وما عدا، ولم يثبت، على أن «ما» زائدة.

قوله: «وليس، ولايكون» هما أيضًا فى محل النصب على الحال إذا ضُمِّنا معنى الاستثناء، ولا يستعمل موضع «لا يكون» غيره. نحو: ما كان، ولم يكن، ونحو ذلك، وفاعلهما واجب الاضمار، وهو ضمير راجع إلى «بعض» مضافًا إلى ضمير المستثنى منه، أى ليس بعضهم زيدًا، وذلك لمثل ما قلنا فى وجوب اضمار فاعل خلا، وعدا، إلا أن الإضمار ههنا، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾[٤] بخلاف ذلك.

وأجاز الخليل أن يوصف بلَيس ولا يكون منكرٌ، أو معرَّف باللام الجنسية، نحو: جاءنى[٥] الرجال ليسوا أولا[٦] يكونون زيدًا.

وسُمِع من العرب: «ما أتتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة»، فيلحقهما، إذًا ما لحق[٧] الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث، تقول: ما رأيت رجالاً لايكونون زيدًا وليسوا زيدًا، ولم يجيىء مثل ذلك فى خلا وعدا.

ولم تستعمل هذه الأفعال فى الاستثناء المفرَّغ، على أنه قال الأحوص:

---

(١) فى أساس البلاغة: «ذر» ذرّ القرْنُ والبقل: إذا طلع أدنى شيء منه. ومن المجاز: ذرّ قرن الشمس.

(٢) كلمة: «ونحوه» سقطت من ب ٢/ ٩٠.

(٣) القدر/ ١

(٤) صٓ٣٢.

(٥) فى ط فقط: «ما جانى» بـ«ما» النافية.

(٦) فى ب ٢/ ٩٠: ليسوا ولايكونون» بواو العطف»

(٧) فى ب ٢/ ٩٠: «ما يلحق» بياء المضارعة.

فما ترَكَ الصُّنْعُ الذي قد تركتَهُ ولا الغيظُ منِّـي ليس جلْداً وأعظُما[١] =٢٤٣

أى إلا جلداً، ولا تستعمل هذه الكلمة إلا فى الاستثناء المتصل، بخلاف «غير» فإنها تستعمل فى المنقطع، أيضًا، كقوله:

وكلُّ أبيٍّ باسـلٌ غـيرَ أنَّنـي إذا عَرَضَتْ أوليَ الطرائدِ أبسَلُ[٢] =٢٤٤

[جوار النصب واختيار البدلية]

(ص): «ويجوز فيه النصب، ويختار البدل، فيما بعد «الاَّ» فى كلام غير موجب

---

(١) هو الشاهد الخامس، والعشرون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ليس ولا يكون وخلا وعدا لا يُستَعْمَلْن فى الاستثناء المفرّغ:

وقد جاء التفريغ فى ليس كما فى البيت، فإن المستثنى منه. محذوف أى ما ترك الصنع شيئًا إلاّ جلْداً وأعظمًا، فالمنصوب بعد ليس خبرها.

والرواية إنما هى:

* فمـا تـرك الصُّـنُعُ الـذى صنعتَه *

والخطاب مع عمر بن عبد العزيز، وأراد بصنعه تقريب ضدّه: زيد بن أسلم وما عامل به الأحوص من الجفاء.

وعقب البغدادى على الشارح الرضى على قوله: «إن هذه الأفعال لم تستعمل إلا فى الاستثناء المتصل بقوله:

قد وردت خلا فى الاستثناء المنقطع كقول العجاج، وهو من أبيات الرّضى وقد مرّ شرحه:

وبلدة ليس بها طـوريّ ولا خلا الجنّ بها إنْسىّ

فإن قوله: إنْسيّ هو المستثنى منه، والجن هو المستثنى، وجنس كل منهما مغاير لجنس الآخر.

والشاهد من قصيدة خاطب بها عمر بن عبد العزيز أولها.

ألست أبا حفص هدُيت - مُخَبِّرى أفى الحقّ أن أُقْصَى وتُدْنى ابن أسلما؟

انظر شعر الأحوص/ ١٩١.

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «غيراً» تستعمل فى الاستثناء المتصل .

والشاهد للشنفرى ديوانه / ٥٩ من قصيدة طويلة عدتها ٦٩ بيتًا وهى اللامية المشهورة، مطلعها:

أقيموا بنى أُمّى صدور مطيّكُمْ فإنى إلى قوم سواكم لأميلُ

والمراد بقـوله: «وكلُّ أبيٍّ»: أى كل واحد مـن هذه الوحوش، و«الطـريدة»: ما طرد من صيـد وغيره، والمراد هنا: الفرسان ومطاردة الأقران فى الحرب.

ذكر فيه المستثنى منه نحو: «ما فعلوه إلا قليلٌ»، «وإلاّ قليلاً».

(ش): اعلم أنَّ لاختيار البدل [في المستثنى][١] شروطًا:

أحدها: أن يكون بعد «إلاّ» ومتصلاً، ومؤخرًا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام أو نهى أو نفى صريح أو مؤول[٢] غير مردود به كلام تضمَّن الاستثناء، وألاَّ يتراخى المستثنى عن المستثنى منه.

٢٣١ فقولنا المشتمل عليه استفهام أو نهى أو نفى يدخل/ فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بإلا على اسم صالح لأن يبدل منه معمول للابتداء أو أحد نواسخه، نحو قوله: ما أحد ضربته إلا زيدًا، يجوز لك الإبدال من هاء ضربته، لأن المعنى: ما ضربت أحدًا إلا زيدًا، فقد اشتمل النفى على هذا الضمير من حيث المعنى.

وكذلك إذا كان الضمير فى صفة المبتدأ، نحو قولك[٣]: ما أحد لقيته كريم[٤] إلا زيداً.

ومثال دخول النواسخ: ما ظننت أحدًا يقول: ذاك[٥] إلا زيدٌ: الرفع بدلاً من ضمير «يقول» لأن المعنى: ما يقوله ذاك[٦] فى ظنىِّ إلا زيد.

والإبدال من صاحب الضمير أولىَ، لأنه الأصل، ولا يحتاج إلى تأويل، لكونه فى غير الموجب.

ولو لم يرجع الضمير إلى المبتدأ فى الحال أو الأصل[٧] لم يجز الإبدال منه على ما قيل، فلا تقول: ما ضربت أحدًا يقول ذلك[٨] إلا زيد بالرفع بدلاً من

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٩١.

(٢) فى ب ٢/ ٩٢: أومؤول به» بزيادة: «به».

(٣) «قولك» سقطت من ب ٢/ ٩٢.

(٤) فى النسخ المخطوطة «كريمًا» بالنصب ما عدا نسختى ط وب.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٩٢: «ذلك» باللام.

(٦) فى ب فقط ٢/ ٩٢: «ذلك» باللام.

(٧) فى ب فقط ٢/ ٩٢: فى الأصل أو فى الحال.

(٨) فى ب فقط ٢/ ٩٢ «بقول ذلك» بالباء تحريف.

ضمير يقول: لأن القول ليس بمنفى، بل المنفى الضرب.

قال سيبويه: إذا قلت: ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً، ورأيت بمعنى أبصرت، وجب نصب المستثنى، لأنه ليس من نواسخ الابتداء.

هذا قوله: وأنا لا أرى بأساً فى غير نواسخ الابتداء أيضاً فى الإبدال من ضمير راجع إلى ما يصلح للإبدال منه، إذا شمِل النفى عاملَ ذلك الضمير، نحو: ما كلمت أحداً يُنصفنى إلا زيد، لأن المعنى: ما أنصفنى أحد كلَّمته إلا زيد.

ومنه قول عدىّ بن زيد:

في ليلة لا نَري بهـا أحداً يَحكِي علينا إلاّ كواكِـبُها[1] =٢٤٥

و«نرى» من رؤية العين.

وفى جَعله من رؤية القلب، كما ذهب إليه سيبويه، نظر، لكونه مخالفاً لظاهر معنى البيت، فالإنصاف والحكاية منفيان معنىً، نعم[2] لو[3] قلت: لا أُوذِى

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد المائتين فى الخزانة..

واستشهد به على أن قوله: «كواكبها» بالرفع بدل من الضمير فى «يحكى» الراجع إلى أحد«، مع أن مرجع الضمير ليس معمولاً للابتداء أو أحد نواسخه.

وأما «نرى» فهى بصريه، والمُبْصَرُ هو أحد كواكبها، لا أنها قلبيّة، فتكون من النواسخ خلافاً لسيبويه فيهما، أى فى اشتراط مرجع الضمير أن يكون معمولاً للابتداء أو ناسخه، وفى جعله، «نرى» قلبيّة.

وقال البغدادىّ: هذا البيت نسبه الشارح المحقق إلى عدى بن زيد موافقة لشراح شواهد سيبويه، ولم ينسبه سيبويه فى كتابه إلى أحد» وقد تصفحت ديوان عدى بن زيد مرتين فلم أجده فيه وإنما هذا البيت لأحَيْحَةَ بن الجُلاح الأنصارى من أبيات أثبتها له الأصفهانى فى الأغانى. وأولها.

يشتاق قلبى إلى مُلَيْكة لو أمْسي قريباً لمن يُطالبُها

من شواهد : سيبويه ١/ ٣٦١، والمحتسب ١/ ٦٤، ٣٣٥، وابن الشجرى ١/ ٧٣، والمغنى ١/ ٢٢٦، ٢/ ١٣٥، ١٩٠ والهمع والدرر رقم ٨٨٩.

(٢) فى :ب فقط «بلى» مكان: نعم كما فى النسخ المخطوطة وهو الصواب لأن «بلى» تكون جواباً للنفى، وتفيد إبطاله مجرّداً من الاستفهام مثل: «ألست بربّكم؟ قالوا بلى» الأعراف/ ١٧٢.

(٣) كلمة: «لو» سقطت من ط.

أحدًا يوحِّد الله تعالى إلا زيدًا، لم يجز الإبدال من ضمير «يوحِّد»، لأن التوحيد ليس بمنفى، بل الأذى فقط.

وكذا يجوز الإبدال من المضاف، والمضاف إليه المتعدد، إذا كان المضاف معمولاً لغير مُوجب[١]، والمضاف إليه متعدّد نحو: ما جاءنى أخو أحد إلا زيد، وفى حكمه ما فى وصف معمول غير الموجْب فى نحو: ما أتانى[٢] غلام لأحد إلا زيد.

قولنا: أو مؤوّل به، يُدخل نحو: قلَّما رجل يقول ذلك إلا زيد.

[وقلّ رجل يقول ذلك إلا عمرو، وأقل رجل يقول ذلك إلا زيد][٣].

وفى قَل رجل، وقلما رجل، وأقل رجل معنى النفى.

قال أبو على: «قلَّما»، يكون بمعنى النفى الصرِّف، نحو: قلَّما سرت حتى أدخلَها بالنصب لاغير، ولو كان للإثبات لجاز الرفع- كما يجيئ فى نواصب الفعل.

قال: ويجيئ بمعنى إثبات الشيء القليل كقوله:

٢٤٦= قلَّما عرَّس حتي هِجّتُه ... بالتباشير مِنَ الصُّبح الأُوَلْ[٤]

(١) فى ط وب ٢/ ٩٣: «الموجب» بالتعريف.
وبعد كلمة: موجب سقط من ط وب ٢/ ٩٣ جملة: «والمضاف إليه متعدّد».

(٢) فى ط: «أتاتى» بدون «ما» تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ب٢/ ٩٣ صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٤) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد المائتين فى الخزانة، واستشهد به على أن أبا علىّ قال: إنّ «قلما» قد تجيء بمعنى إثبات الشيء القليل كما فى هذا البيت، والكثير أن تكون للنفى الصرف.
والشاهد للبيد ديوانه / ١٤٢ من قصيدة مطلعها.
إنّ تقوى ربّنا خيرُ نَفَلْ ... بإذن الله ريْثي والعجلْ
وذكر البغدادى أن «التعريس»: النزول فى آخر الليل للاستراحة والنوم و«التباشير»: أوائل الصبْح، وهو جمع تبشير، ولايستعمل إلا جمعًا، و«الأول» جمع أولى مؤنث الأول.

والأغلب الأوَّل.

ولكون «أقل رجل» مؤولاً بالنفى لا يدخله نواسخ الابتداء، كما لا تدخل على ما النافية.

ومن ثمَّ كان وصف المضاف إليه «أقلّ» فى الأشهر فعلاً أو ظرفًا، لأن أصل النفى دخوله على الفعل.

فلو قلت: أقل رجل ذى جُمَّة[١] لم يحسُن على ما قال الأخفش.

قال أبو على: ووصفه بنحو: صالح، أيضًا، لا يجوز فى القياس.

قال: ومَن جوَّز، فلإعطائه معنى الفعل، ألا ترى أن سيبويه أجاز حكاية نحو: «لبيبة عاقلة»[٢] إذا سمَّى به، كالجملة.

وقاعل «قلَّ» و«قلَّما» لا يكون إلا نكرة، وكذا ما أضيف إليه «أقلّ» لكونه كالمجرور برُبَّ.

قال أبو على: أقلّ مبتدأ، حذف خبره وجوبًا، استغناء بوصف المضاف إليه، كما حذف خبر ما بعد لولا.

وفيما قال نظر، لأنه لا معنى لقولك: أقل رجل يقول ذلك إلا زيد موجود كما لا معنى لقولك: أقائم الزيدان موجود.

قال: أو نقول: هو مبتدأ لا خبر له، لأن فيه معنى الفعل، كما فى: أقائم الزيدان.

---

(١) الجُمَّة بالضم: مجتمع شعر الرأس.

(٢) فى ط والنسخ المخطوطة: لبيبة وعاقلة بالواو، ما عداب ٢/ ٩٤ فقد حذفت منها بالواو.

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٩ تحقيق هارون وجدت النص فى سيبويه هو: «وإن سميت رجلاً بعاقلة لبيبة أو عاقل لبيب صرفته وأجريته مجراه قبل أن يكون اسما.

وذلك قولك: رأيت عاقلة لبيبة يا هذا، وكذلك فى الجر والرّفع منوّن».

وقال بعضهم: نحو «يقول ذلك» في: أقلّ رجل يقول ذلك إلا زيد: خبر المبتدأ، و«إلا زيد» بدل / من ضمير «يقول»، وكذا في: أقل رجلين يقولان ذلك إلا الزيدان، وأقلّ رجال يقولون ذلك إلا الزيدون. ٢٣٢

قال: وإنما ثُنيِّ ضمير يقولان، وجُمع ضمير يقولون لأن أفعل التفضيل كما يجيئ في بابه إذا أضيف إلى نكرة، فإن كانت مفردة فهو مفرد، وإن كانت مثناة أو مجموعة فهو مثنى أو مجموع، بخلاف ما أضيف[1] إلى المعرفة، نحو: أفضل الرجلين، وأفضل الرجال.

والحقُّ من هذه المذاهب ثاني قولَيْ أبي علي، لأنك تقول أقلُّ مَن يقول ذلك إلا زيد، وقلَّ مَن يقول ذلك إلا زيد، و«مَن» نكرة، لابدَّ لها من وصف.

وأقلُّ رجل يقول، بمعنى: أقلُّ مَن يقول، فالجملة إذًا وصف للنكرة، كما كانت وصفًا لمَن.

ولا يجوز إبدال زيد من لفظ المضاف إليه في: أقل رجل[2].. ، لأن «أقلّ» يكون، إذًا في التقدير مضافاً إلى ذلك البدل الذي هو مثبت، وهو لا يضاف إلا إلى ما نُفي الحكم عنه[3].

ولا يجوز، أيضاً، إبداله من لفظ «أقل»، إذا لو أبدلت منه طرحته من التفسير فيبقى[4]. يقول ذلك إلا زيد، ولا يصحّ؛ فالمرفوع بعد «إلا» في هذا المقام، معرفةً كان أو نكرة، بدلٌ من المضاف إليه أقل على المعنى المؤوّل به الكلام إذا التقدير: ما رجل يقول ذلك إلا زيد، أي: ما يقول ذلك إلا زيد.

---

(١) في نسخه ب فقط ٢/ ٩٤: بخلاف ما إذا أضيف «بزيادة» إذا.

(٢) بعد قوله: «أقل رجل» زيادة انفردت بها ظ إلى قوله: «لأن» أقلّ وهي: «لأن البدل لايكون في الاستثناء إلاّ بعد تمام الكلام، وإذا قدرت الأول كلاما تامًا كان رجل مرفوعًا أي قل رجل يقول ذلك» لأن أقل .. إلخ.

(٣) وهذه الزيادة السابقة أيضًا في نسخة ك ولكن مكانها بعد قوله: «إلى ما نفي الحكم عنه» إلى قوله: «ولايجوز أيضًا».

(٤) في نسخة ب فقط ٢/ ٩٥: «فيبقى قولك» بزيادة: «قولك».

وينبغى أن يكون تأويل النفى ظاهراً، ومن ثَمَّ رُدَّ على الزجاج فى تجويز الرفع فى «قوم يونس» فى قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَت﴾(١) الآية، فجعل التحضيض كالنفى؛

وقد تجرى لفظة «أبىَ» وما تصرف منها مجرى النفى، قال تعالى: ﴿ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا﴾(٢)، و:﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾(٣). والمفرغ لايجيئ فى الموجَب إلا نادراً، فعلى هذا، يجوز نحو: أبىَ القوم أن يأتونى إلا زيدٌ، إذ حيث يجوز المفرغ يجوز الإبدال.

وتأويل النفى فى غير الألفاظ المذكورة نادر، كما جاء فى الشواذ: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلا﴾(٤)، أى لم يطيعوه إلا قليل منهم(٥)، ولا يجوز: مات الناس إلا زيد، أى لم يعش الناس إلاّ زيد.

وكذا لايجوز فى الأمر والشرط الإبدال والتفريغ، نحو: ليقم القوم إلا زيدٌ، وإن قام أحد إلا زيدٌ قمت.

وكان الزجاج يجيز البدل فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُس﴾(٦) لتأويله التحضيض بالنفى، لأن المعنى: ما آمنت قرية، إذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه، وقد(٧) ردَّه النحاة.

---

(١) يونس/ ٩٨.

(٢) الإسراء/ ٨٩. والفرقان/ ٥٠

(٣) التوبة / ٣٢.

(٤) البقرة/ ٢٤٩ وفى نسخه ب ٢/ ٩٥ بزيادة «منهم».

(٥) فى نسخه ب ٢/ ٥٩ بزيادة: «منهم».

وهذه القراءة نسبت إلى عبد الله بن مسعود، وأبى، والأعمش. انظر قراءة رقم ٧٥٥ فى معجم القراءات القرآنية.

(٦) يونس/ ٩٨.

(٧) فى ط: «وقدروة» مكان: «وقدردّه» تحريف واضح.

وأمَّا قوله تـعالى: ﴿فَلَوْلا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الأَرْضِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾(١) فبالنصب لا غير.

وقولنا: غير مردود به كلام تضمَّن الاستـثناء احتراز عن نحو: ما قام القوم إلا زيداً ردّاً على مَـن قال: قام القوم إلا زيداً، إذ النصـب ههنا أَولى، لقصد الـتطابق بين الكلامَين.

وقولنا: وألاَّ يتراخى المستثنى عن المستـثنى منه احتراز عن نحو: ما جاءَنى أحدٌ حينَ كنت جالـسًا ههنا إلا زيدٌ(٢)، فإن الإبدال لـيـس بأولى ههنا مـن النصب، إذ كونه مختاراً لقصد التـطابق بينه وبين المستثنى منه، ومع تراخى مـا بينهما لا يتبيَّن ذلك.

فاذا تقرَّر هـذا، فاعلم أن هذا الاتباع إبـدال عند البصريَّة، لأن عِـبْرته جواز(٣) حذف المتبوع، وهو ههنا جائز.

وقال الكسائى، والفراء: «إلاَّ» حرف عطف بهذه الشروط، ولا خلاف بينهم فى معنى «إلاّ»(٤) وأنه للاستثنـاء، وإنما جَعلاهُ عطفاً، لأن البدل والمبـدل منه فى كلام واحد، والمستـثنى من حيث المـعنى فى كلام، والمستـثنى منه فى آخـر، لأن معنى: ماقام القوم إلا زيد، ما قام القوم وقام زيد.

والجواب: أنهما فى اللفظ كلام، والإبدال معاملة لفظية.

٢٣٣ قال بعضهم: لـو كان بدلَ البعض وجَب الضمير، ولـيس من بدل الكل، ولا/ الاشتمال، فهو شبيه بالغلط، وبدل الغلط لايكون فى فصيح الكلام.

---

(١) هود/ ١١٦

(٢) فى ب فقط ٢/ ٥٦: «إلا زيداً» بالنصب تحريف صوابه من ط والنسخ المخطوطة والأسلوب.

(٣) فى ط وب ٢/ ٩٦: «بجواز» بالباء.

(٤) فى ط: «لا» مكان: «إلا» تحريف ظاهر.

والجواب: أنه بدل البعض، ولم يحتج إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لإفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه.

قال ثعلب: كيف يكون بدلاً، والأول مخالف للثانى فى النفى والإيجاب؟

والجواب: أنه لامنع منه مع الحرف المقتضى لذلك، كما جاز فى الصفة، نحو: مررت برجل لا ظريف ولا كريم، جعلتَ حرف النفى مع الاسم الذى بعده صفة لرجل، والإعراب على الأسم.

كذَلك يُجعل فى نحو: ما جاء القوم إلاّ زيد، قولنُا إلا زيد بدلاً، والإعراب على الاسم.

ولو كان عطفًا، لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع، كمعناه مع ثبوته، إذ ذلك من أحكام البدل لا من أحكام العطف.

والفراء يمنع النصب على الاستثناء، إذا كان المستثنى منه منكراً، فيوجب البدل، فى نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد، ويجيز النصب والإبدال فى: ما جاءنى القوم إلا زيد، وإلا زيداً.

ولعلَّه قاس ذلك على الموجَب، فإنه لا ينتصب المستثنى فيه، إلا والمستثنى منه معرَّف باللام، فلا يجوز: جاءنى قوم إلا زيدًا، لأن دخول «زيد» فى «قوم» المنكر غير قطعيٍّ حتى يخرج بالاستثناء.

وليس بشىء، لأن امتناع ذلك فى الموجب لعدم القطع بالدخول، وفى غير الموجب: المستثنى داخل فى المستثنى منه المنكر، ولهذا إذا علِم فى الموجب دخول المستثنى فى المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقًا نحو: له علىّ عشرة إلا واحدًا.

وذهب بعض القدماء: إلى أنه يجب النصب على الاستثناء، ولايجوز الإبدال، إذا صلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفى نحو: ما جاءنى القوم إلا زيداً، فإنه

يجوز: جاءنى القوم إلا زيداً، فكما لايجوز الإبدال فى الموجب، لايجيزه[١] فى غير الموجب قياساً عليه؛ وهو باطل بقوله تعالى: ﴿..... وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ﴾[٢] بالإبدال، وبقوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾[٣]، فإن الفعل يصلح للإيجاب مع أن البدل هو المختار.

وأمَّا إذا لم يصلح الفعل للإيجاب نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد، وما جاءنى رجل إلا عمرو فإنه يُجيز البدل والنصب، إذ لا يجوز: جاءنى أحد إلا زيداً حتى يقاس عليه غير الموجَب فى وجوب النصب.

ومَن جعل للفراء ولهذا القائل قياسَ غير الموجب على الموجب، ومِن أين لهما ذلك؟

ولـمَّا[٤] تقرَّر أن الإتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان أكثر القرّاء على النصب فى قوله تعالى: ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾[٥] تكلَّف جار الله[٦] لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار، فقال: «امرأتك» بالرفع، بدل من «أحد» وبالنصب مستثنى من قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾[٦]

---

(١) الضمير فى: «لايجيزه» راجع إلى بعض القدماء.

(٢) النور/ ٦.

(٣) النساء/ ٦٦. وفى ب ٢/ ٩٨ بزيادة «منهم» بعدد «قليل».

وقراءة الرفع هى المختارة، لأنها قراءة سبعة من القرّاء ماعدا ابن عامر فإنه قرأ «قليلاً» بالنصب. انظر قراءة رقم ١٥٣٥ فى معجم القراءات.

(٤) فى ب ٢/ ٩٨ وط: هذا ولما نقرر» بزيادة «هذا».

(٥) هود/ ٨١. وهو قراءة خمسة من القراء السبقة ماعدا ابن كثير وأبو عمرو فقد قرآ بالرفع. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٦٤٧.

(٦) نص الكشاف للزمخشرى فى هذه القراءة ٢/ ٤١٦ جاء على النحو التالى:

«فإن قلت: ماوجه قراءة من قرأ» إلا امراتك» بالنصب؟

قلت: استثناها من قوله: «فأسر بأهلك»، والدليل عليه قراءة عبد الله: «فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك».

ويجوز أن ينتصب عن: «لايلتفت» على أصل الاستثناء، وإن كان الفصيح هو البدل أعنى قراءة من قرأ بالرفع، فأبد لها عن «أحد».

لامِن قـوله: ﴿وَلا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾، فاعترض عـليه المصنف بلـزوم تناقض القـراءتين إذًا، ولا يجـوز تناقـض القراءات، لأنهـا كلهـا قرآن، ولا تناقـض فى القرآن.

قال: وبيان الـتناقض أن الاستثـناء من «أَسْرِ» يقتضـى كونها غيرَ مُـسرىً بها، والاستثناء من«لا يلتفت منكم أحد»، يقتضى كونها مُسرىً بها.

[لأن الالتفات بعد الإسراء فتكون مُسرًى بها غير مسرى بها](١).

والجواب: أن الإسراء، وإن كان/ مطلقاً فى الظاهر إلا أنه فى المعنى مقيَّد بعدم الالتفات، إذ المراد: أسر بـأهلك إسراءً لا التفات فيه إلا امرأتك فـإنك تسرى بها إسراءً مع الالتفات، فـاستثنِ على هذا، إن شئت من «أسـر»، أو، من «لايلتفت» ولا تناقض، وهذا كما تقول: امش ولا تتبختر، أى امش مشيًا لا تبختر فيه. ٣٣٤

وإذا كان المستثنى بعد المستثنى منـه، قبل صفته نحو: ما جاءنى رجل إلا عمرو خيرٌ من زيد، فعند سيبويه إتباعـه أوْلى من النصب، لأن المبدل منه وهو الموصوف متقدّم.

وحُكى أن سـيبويه يخـتار النصب علـى الاستثناء، والمـازنى يختار ذلـك على الإبدال نظرًا إلى أن الصفة كجزء الموصوف، فكأنه لـم يتقدم عليه جميع المستثنى منه، وأيضًا فإن الإبدال من شىء علامـة الاستغناء عنه [وإلغائه](٢)، ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به، والاعتناء(٣) بالشىء بعد الاستغناء عنه بعيد.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٩٩ صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

وعلى هذه العبارة الساقطة قدم الشريف فى هامش ط بحثًا مستفيضًا لايتسع التحقيق لذكره.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٩٩ صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٩٩: و«الاعتداد» مكان: «والاعتناء».

[الاستثناء المفرغ]

(ص): «ويُعرب على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، وهو فى غير الموجب.

ليفيد مثل: ما ضربنى إلا زيد إلا أن يستقيم المعنى نحو قرأتُ إلاّ يوم كذا، ومن ثم لم يجز: مازال زيد إلا عالمًا».

(ش): هذا الذى يسمِّيه النحاة: الاستثناء المفرَّغ، والمفرغ فى الحقيقة هو الفعل قبل «إلاَّ»، لأنه لم يشتغل بمستثنى منه، فعمِل فى المستثنى.

واعلم أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه ـ كما تكرر ذكره ـ هو المستثنى منه مع المستثنى.

وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب، دون المستثنى لأنه الجزء الأول [وهو قابل الإعراب][٢].

والمستثنى صار بعده[٣] حيِّز الفضلات فأعرب بالنصب.

ثم إنْ أمكن إتباع المستثنى للمستثنى منه فى الإعراب فهو أولى، كما فى: ماقام القوم إلا زيد إيذانًا بكونه من تمام المنسوب إليه.

وعبرة إمكان إتباعه إياه بتجويز حذف المستثنى منه، وقيام المستثنى مقامه على البدل، وذلك فى غير الموجَب، وإن لم يجز حذفه كما فى الموجَب لم يجز اتباع المستثنى إيَّاه، بل وجب نصبه، لكونه فى حيزِّ الفضلات ـ كما ذكرنا.

وأمَّا علة امتناع حذف المستثنى منه فى الموجب، وجوازه فى غير الموجَب، فلأن المستثنى المتصل الذى كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبِّرد، وعند أكثر الأصوليين.

---

(١) فى ظ: «دون المستثنى منه» بزيادة «منه».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ١٠٠.

(٣) فى ب ٢/ ١٠٠: «بعده صار» بتقديم الظرف على الفعل.

أمَّا المبرد وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون، لصحة الاستثناء، بصحة دخوله تحته، حتى أجاز بعضهم جاءنى رجل إلا زيداً.

والأوَّل هو الوجه، لأن الاستثناء إخراج اتفاقًا وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول.

ثم إن المخرج منه، إنما يصح حذفه إذا قام عليه دليل، والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى، لأنه يُعرف به أنَّ المقدّر متعدد من جنسه، يعمُّه وغيرَه، وذلك المتعدد المقدر لا يمكن أن يكون بعضًا من الجنس غير معيَّن، لأنه لا يتحقق إذًا دخول المستثنى فيه، ولا أن يكون بعضًا معيَّنًا يدخل فيه المستثنى قطعًا لعدم قيام قرينة فى الأغلب على مثل ذلك البعض، فلم يبق إلا جميع الجنس، ليتحقق دخول المستثنى فيه.

وتقدير جميع الجنس جائز فى غير الموجب، نحو: ما قام إلا زيد، لأن اشتراك جميع أفراد الجنس فى انتفاء وقوع الفعل منها، أو عليها، ومخالفة واحد إياها فى ذلك مما يكثر ويغلب.

وأمَّا اشتراكها فى وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها فى ذلك، فممَّا يقلّ نحو: كل حيوان يحرك فكَّه الأسفل فى الأكل إلا التمساح، ويعلم الله تعالى إلاَّ قدم العالم أو حدوث ذاته، ويستطيع تعالى إلا المستحيلات، وقرأت إلا يومَ كذا، وضربته إلا بالسوط، قال تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفًا / لِّقِتَالٍ﴾(١). ٢٣٥

ويمكن أن يقوم فى بعض المواضع على بعض معيَّن من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليلٌ كما إذا قيل لك: ما لقيتَ صنَّاع البلد؟ فتقول: لقيت إلاَّ فلانًا؛ لكن الأغلب، عدم التفريغ فى الموجب.

---

(١) الأنفال/ ١٦.

ويجوز التفريغ فى موجَب مؤوَّل بالنفى، كما فى قوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُوراً﴾(١).

فإذا تقرر هذا قلنا: إن المستثنى منه لـمَّا حذف لقيام القرينة، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء، وكان المستثنى منه كما تقدم أوْلى بأن يُعرب بما يقتضيه العامل، لكونه جزءاً أوَّل صار المستثنى متعيِّنًا لقبول مااقتضاه العامل من الإعراب، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للإعراب غيره.

فعلى هذا سقط الاعتراض بأنه كيف يسند الفعل المنفى فى: ما قام إلا زيد إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه؟؛ لأنه ليس تمامَ المسند إليه فى الحقيقة فى نحو: ما قام إلا زيد، كما لم يكن القوم تمامَ المسند إليه فى: ما قام القوم إلا زيداً، بل كل واحد منهما جزء المسند إليه حقيقة، وإنْ كان كالمسند إليه لفظاً.

والاستثناء المفرغ يجيئ فى جميع معمولات الفعل، وفى المبتدأ والخبر.

أمَّا الفاعل والملحق به فنحو: ما ضَرَبتُ إلا زيدٌ، وما ضُرِب إلا زيدٌ، وليس منطلقًا إلا زيد، والمفاعيل، نحو: ما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، و: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾(٢). وما رأيته إلا يومَ الجمعة، وإلاَّ قدَّامَك، وما ضربته إلا تأديبًا.

وأمَّا المفعول مَعَه، فلا يجيئ بعد «إلاَّ»، لا يقال: لا تمشِ إلا وزيداً، ولعلَّ ذلك لأن ما بعد «إلا»، كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله، لمخالفته له نفيًا وإثباتًا، فإلاّ، مؤذنة من حيث المعنى بنوع من الانفصال، وكذا الواو، فاستُهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل.

ولهذا لم يقع من التوابع بعد «إلاَّ»: عطف النسق، فلا يقال: ما قام زيد إلا وعمرو، كما تقع الصفة.

---

(١) الإسراء/ ٨٩.

(٢) الجاثية/ ٣٢.

وأمَّا وقوع واو الحال بعدها نحو: ما جاء زيد إلا وغلامه راكب، فلعدم ظهور عمل الفعل لفظًا فيما بعد الواو، بل هو مقدر.

ويقع بعد «إلا» من الملحقات بالمفعول: الحال، نحو: ما جاء زيد إلا راكبًا، والتمييز نحو: ما امتلأ الإناء إلا ماءً؛

ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾(١)، الواو للحال، لأن صاحب الحال عامّ.

وقيل: الجملة صفة للنكرة، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التى هى جملة بإلاَّ، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين: بكونها جملة، وبإلاَّ، فجئ بالواو رابطة.

ونحو ذلك قولهم فى خبر ليس و«ما»: ليس أحدٌ إلا وهو خيرٌ منك: وما رجل إلاّ وأنت خيرٌ منه.

وكذلك فى قولك: ما كان أحد إلا وأنت خيرٌ منه، وكذلك المفعول الثانى فى باب علمت، نحو: ما وجدت زيداً إلا وهو فاضل.

وربَّما جاء الواو فى خبر كان بغير إلاَّ، كقول عليّ رضى الله عنه: «قد كنت وما أهدَّد بالحرب» تشبيهًا بالحاليَّة.

وأمَّا التفريغ فى المبتدأ والخبر وفروعهما، فنحو: ما زيد إلا قائم، وما قائم إلا زيد، ولا غلامَ رجل إلا ظريفٌ، ولم يكن زيدٌ إلاّ عالمًا، وما ظننتك إلا بخيلاً، ولم أعلم أن فيها إلا زيداً، فزيداً: اسم «أن».

ولو قلت: لم أعلم أنَّ إلا زيداً فيها، وزيدٌ إلا راكبًا لم يأتنى لم يجز لما تقدّم، من أن «إلا» لا تتقدم فى المفرغ على الحكم.

(١) الحجر/ ٤.

وفى غير المفرغ، لاتتـقدم على الحكم والمستثنى منه معًـا فيجوز: كيف إلا زيدًا إخوتك؟ وأين إلا زيدًا أخوتك؟ لأن العامل أى الحكم: أين، وكيف.

والمستثنى منه: إمَّا الضمير فيهما، وإمَّا: إخوتك.

٢٣٦ وكذا تقول: مَن إلا زيدًا إخوتك؟/ و«مَن» مستثنى منه، وتقول: هل عندك إلاَّ زيدًا أحد؟ وما عندك إلا زيدًا أحد؛ ولا يجوز: ما إلا زيدًا عندك أحد، ولا: هل إلا زيدًا عندك أحد؟ لتقدم الاستثناء عليهما.

وفى المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد إلاَّ اشكالٌ كقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا﴾[١] وذلك أن المستثنى المفرَّغ، يجب أن يستثنى من متعدد مقدَّر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدّم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، ثم يُخرج بالاستثناء، وليس مصدر «نظن»محتملاً[٢] مع الظن غيرَه حتى يخرج الظن من بينه.

وحلُّه أن يقال[٣]: إنه محتمل من حيثُ توّهم المخاطب، إذ ربَّما تقول: ضربت مثلاً، وقد فعلت غيرَ الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدَّمات الضرب، فتقول: ضربت ضربًا لرفع ذلك التوهم، كما أنك إذا قلت: جاءنى زيد جاز أن يُتوهّم أنه جاءك مَن يجرى مجراه، فقلت جاءنى زيد زيد، لرفع هذا التوهم.

فلما كان قولك ضربت محتملاً للضرب وغيره من حيث التّوّهم صار المستثنى منه فى: ما ضربت إلا ضربًا، كالمتعدّد الشامل للضّرب وغيره من حيث التوّهم، فكأنك قلت: ما فعلت شيئًا إلا ضربًا[٤]، قال:

(١) الجاثية/ ٣٢.

(٢) فى ب ٢/ ١٠٣: «حتملاً» مكان: «محتملاً» خطأ مطبعي.

(٣) فى ظ: «نقول».

(٤) فى ب ٢/ ١٠٤: «الضرب» مكان: «ضرباً».

=٢٤٧ * وما اغترّه الشيب إلا اغترارا (١)*

قال ابن يعيش: هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير، أي: إن نحن إلا نظن ظنًا(٢)، وما اغترّه إلا الشيب اغتراراً؛ وهو تكلف.

وأمَّا الاستثناء فى التوابع، ففى البدل نحو: ما جاءنى أحد إلا زيد، لكنه غير مفرَّغ، وكلامنا فى المفرغ.

ولا منع من كون سائر أنواع البدل مفرغة نحو: ما سُلب زيدٌ إلا ثوبهُ، فى بدل الاشتمال، وما ضُرِبَ زيدٌ إلا رأسُه فى بدل البعض، أى ما سلب زيد شىء منه إلا ثوبه، ولا ضرب زيد عضو له إلا رأسه؛ وعطف النسق لم يجيئ فيه ـ لما تقدم، وكذا عطف البيان والتأكيد، وذلك لأن عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدَّر متعدّد، هو أيضًا عطف بيان.

وكونه متعدِّدًا مخالف لكونه عطف بيان، لأنه إمَّا عَلَم، أو مختصٌ مثله.

وكذا التأكيد، لأنه لم توضع ألفاظ عامة شاملة لألفاظ التوكيد نحو عينه ونفسه، وكلّه، وكلاهما؛ ولغيرها حتى نقدرها، ونخرج ألفاظ التوكيد منها.

والوصف، نحو: ما جاءنى أحد إلا ظريف(٣)، وما لقيت أحدًا إلاّ أنت خيرٌ منه.

وفيه وفى خبر المبتدأ نحو: ما زيد إلا قائم، وفى الحال نحو: ما جاءنى زيد إلا

---

(١) هو الشاهد التاسع والعشرون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن ما بعد إلاّ مفعول مطلق مؤكدٌ للفعل قبله وهذا المصراع عجز وصدره:

* أحلّ له الشيب أثقا له *

ومما يجدر ذكره أن نسخه ب ٢/ ١٠٤ أضافت إلى العجز صدر هذا البيت فلم تلتزم بالأصل.

والشاهد للأعشى ديوانه/ ١٣٩ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب مطلعها.

أأزمَعْتَ من آل ليلى ابتكارا وشطّت على ذى هوىً أن تُزارا

وهى قصيدة طويلة عدّتها سبعون بيتاً.

من شواهد: ابن يعيش ٧/ ١٠٧، والمغنى ١/ ٣٢٦.

(٢) فى ب ٢/ ١٠٤ وفى ظ: إن نحن نظن إلا ظنًا.

(٣) فى ط: «جاءنى أحد لاظريف» تحريف ظاهر.

راكبًا إشكال، لأن المعنى يكون، إذًا: ما جاءنى أحد متّصف بصفة إلا بصفة الظرافة، وما زيد متصف إلا بصفة القيام، وما جاءنى زيد على حال من الأحوال إلا على حال الركوب، وهذا محال، لأنه لابدَّ للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها، ولو لم يكن إلا التحيّز ونحوه، وكذا فى الخبر والحال.

وذكر المصنف فى حلِّه وجهين:

أحدهما: أن القصد بالحصر المبالغة فى إثبات الوصف المذكور حتى كأنَّ مادونه فى حكم العدم.

وثانيهما: أنه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضادّ للوصف المثبت، لأنه معلوم أن جميع الصفات يستحيل انتفاؤها.

وقال المالكى فى الصفة[١]: إنها صفة بدل محذوف، أى: ما جاءنى أحد إلا رجلٌ ظريف.

ويمكن أن يقال مثله فى الحال وخبر المبتدأ، ولكن فيه نظر، لأنه يلزمه أن يجوز النصب على الاستثناء، كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءنى أحدٌ إلا طويلاً على الاستثناء، ولم يُسمع.

والفراء يجيز النصب على الاستثناء فى المفرَّغ نظرًا إلى المقدر استدلالاً بقوله:/ ٢٣٧

٢٤٨ = يطالبني عمِّي ثمانين ناقةً وما ليَ يا عفراءُ إلا ثمانيا[٢]

---

(١) علق السيد الشريف على قوله: وقال المالكى فى الصفة الخ بقوله: «فيه بحث، لأنك إذا قلت فى: «ما زيد إلا قائم، تقديره: ما زيد إلا رجل قائم كان الإشكال باقياً بحاله، لأن زيداً ليس منحصراً فى رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات أخر. وكذا الكلام فى الحال.

وأما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكى فقد اندفع به ذلك الإشكال كما لايخفى.

(٢) هو الشاهد الثلاثون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفراء بجيز النصب على الاستثناء المفرّغ. =

ويجوز أن يريد: إلا ثمانيَةَ جِمال، فرخَّم فى غير النداء ضرورة.

وما أجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر فى الإعراب، ولا سيَّما فى الفاعل، إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه، وهو يجيز ما قام إلا زيداً.

قوله: «وهو فى غير الموجَب ليفيد» يعنى بغير الموجَب: النهى والاستفهام والنفى الصريح أو المؤوَّل، كما ذكرنا.

قوله: «ليفيد»، قد تقدم أنك لو قلت: قام إلا زيدٌ، لكان المعنى قام جميع الناس إلا زيدٌ[(١)]، وهو بعيد، وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم[(٢)] زيد منتفية فى الأغلب، فامتنع الاستثناء المفرغ فى الموجب.

قوله: «إلاّ أن يستقيم المعنى»، أى يستقيم فى الإيجاب معنى الاستثناء المفرّغ الذى يفيد عموم المستثنى منه، نحو: قرأت إلا يومَ كذا، إذ لا يَبعُد أن تقرأ فى جميع الأيام إلا اليومَ المعيَّن، وأغلبه أن يكون فى[(٣)] الفضلات، كالظرف، والجار والمجرور والحال، كما تقدم.

قوله: «ومن ثمَّ»، أى: ومن جهة أن المفرَّغ إنما يجىءُ فى غير الموجب امتنع، ما زال زيد إلاّ عالمًا، لأن «مازال» موجَب، إذ النفى إذا دخل على النفى أفاد الإيجاب الدائمَ كما يجىءُ فى الأفعال الناقصة ـ فيكون المعنى: دام زيد على جميع الصفات إلا على صفة العِلم، وهو محال.

= نظرًا إلى المقدّر استدلالاً بهذا البيت، فإن المستثنى منه محذوف تقديره: ومالى نُوقٌ إلا ثمانيا. وردّه الشارح المحقق بما ذكره.

والشاهد لعروة بن حزام من قصيدة نونية طويلة عدتها ثلاثة وسبعون بيتًا.

والبيت قد تحرف على من استشهد به وروايته هكذا:

يكلفنى عمى ثمانين بَكْرةً ... ومالى ياعفراءُ غيرُ ثمانِ

وعلى هذا فالاستثناء على الطريقة المألوفة.

من شواهد: أمالى القالى ٣/ ١٦٠.

(١) فى ب فقط ٢/ ١٠٦: «إلا زيدًا» بالنصب.

(٢) فى ب فقط ٢/ ١٠٦: «من بينهم».

(٣) فى ب فقط ٢/ ١٠٦: «من الفضلات» مكان: فى الفضلات.

ولقائل أن يقول: احمْل الصفات المثبتة علـى ما يمكن أن يحمل مثله عليه، مما لايتناقض، واستثنِ من جملتها العلم، كما قيل فى: ما زيد إلا عالم، فى الصفات المنفية، أو احملِ ذلك على المبـالغَة فى نفى صفة العلم[1]، كأنك قلت: أمكن أن يجُمْع فيه جميع الصفات إلا صفة العلم، كما حملت هناك على المبالغة فى إثبات الوصف.

قال المصنف: ووجه آخر ههنا فى مـنع نحو: ما زال زيد إلا عالـمًا، وذلك أنَّ: «ما زال» لإثبات خبره، و«إلا» للنفى بعد ذلك الإثبات، فيكون خبره مثبتًا منفيّاً.

ولقائل أن يقول: مـا زال، لإثبات خبره، إن لم يَعرض ما يقلـبه إلى النفى، لا مطلقاً، كما أن «ليس» لنفى خبره، إلاَّ إذا عـرَض ما يقتضى إثباته نحو: ليس زيد إلا فاضلاً.

[الإبدال على الموضع]

(ص): «وإذا تعذَّر البدل على اللفظ أبدل على الموضع، مثل: ما جاءنى من أحدٍ إلا زيد، ولا أحد فيها إلا عمرو.

وما زيد شيئًا إلا شيء...، لأن مِن، لا تـزاد بعد الإثبات و«ما» و«لا» لاتقدران عاملتين بعد الاثبات لأنهما عملتا للنفى.

وقد انـتقض الـنفى بـإلاَّ، بخلاف: لـيس زيد شيـئًا إلا شيـئًا. لأنهـما عمـلت

(١) علق السيد الشريف على قوله: «أو أحمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم».
بقوله: «إذا حمل قولنا: مـا زيد إلا عالم على المبالغة كان معناه أن جميع الـصفّات قد انتقى عنه إلا صفة العلم، ويلزم من ذلك أن يجعل سائر صفاته الموجودة له فى حكم العدم نظرًا إلى كمال العلم، وقصور تلك الصفّات فيه، وهذا معنى تقبله الطباع السليمة.
وإذا حمل: مازال زيد إلا عالـمًا على المبالغة كان مـعناه: دام زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلـم، ويلزم منه أن يـجعل الصفـات المعدومة عنه فـى حكم الموجودة لـه نظرًا إلى أن ثبـوت تلك الصفات له أقرب من ثبوت صفة العلم له، وفيه سماجة.

للفعلية» فلا أثر لنقض معنى النـفى لبقاء الأمر «العاملة هى لأجله، ومِن ثمّ جاز: ليس زيد إلا قائمًا، وامتنع ما زيد إلاّ قائمًا «وامتنع: ما زيدٌ إلا قائمًا».

(ش): أعلم أنه يتعذَّر البدل على اللفظ فى أربعة مواضع:

فى المجرور بمِن الاستغراقـية، والمجرور بالباء المزيدة لتأكيد غـير الموجَب، نحو: ما زيد أو ليس زيد، أو هل زيد بشىء.

وفى اسم «لا» التـبرئة، إذا كان منصـوبًا، أو مفتوحًا، نـحو: لا رجل ولا غلامَ رجل.

وفى الخبر المنصوب بما الحجازية.

وإنما تعذر الإبـدال من لفظ المجرور بـ«من» المـذكورة، لأنها وضعت لـتفيد أن عدم الإيجـاب شامـل لجميـع أفـراد المجرور بها، سواء باشرت المجرور، كما فى: ما جاءنى من رجل، أو كان تابعًا لمباشرها نحو: ما جاءنى من رجل وامرأة[١].

و«إلاَّ» الآتيـة بعـد غيـر الموجـب ناقـضة لـعدم الإيـجاب، ومـع بطـلان عدم الإيجاب، كيف يشمل أفراد ما بعدها؟.

وكذا تعذُّر الإبـدال من لفظ المجرور بالبـاء المذكوَرة، لأنها وضعت لـتدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها، سواء كان مجرورها مباشرًا[٢] لها، نحو: ما زيد بقائم، أى قيـامه غيـر ثابت قطعًا، أو تابعًا لمباشـر لها، نحـو: ما زيد بقائم ولا / قاعد؛ و«إلا» الآتيـة بعدها مُبطِـلة لعدم الإيجاب، ومـع بطلانه كيف يـبقى مؤكدًا؟ ٢٣٨

وكذا يتعذَّر الإبـدال من اسم «لا»، وخبر «ما» المذكورتين، لأن عَـمَل الحرفين إنما كان لأجل نفيهـما، كما ذكرنا قبل، و«إلا» تبطل النفى الـذى عملا لَه، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل؟

(١) فى ب فقط، ٢/١٠٨: «ولا امرأة» بزيادة لا النافية.

(٢) فى ظ «المباشر لها»، وفى ب، ١٠٨ «لمباشرها» وكذلك فى ط.

ولا يجوز، على مذهب الأخفش، أيضًا الإبدال من لفظ المجرور بـ«من» المذكورة، وإن كان مذهبه تجويز زيادة «من» فى الموجَب، نحو: قد كان من مَطَر، و: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُم﴾[١]، لأن كلامنا فى «من» الاستغراقية، ولا يمكنه أن يرتكب جواز[٢] زيادتها فى الموجب، والتى يجوز زيادتها فى الموجب ليست هذه.

وكذا الباء المزيدة فى نحو: ألقى بيده، وكفى بالله، وبحسبك، غير هذه التى نحن فيها، أى التى لتأكيد غير الإيجاب.

[فلا يلزم من تحويز زيادة الباء فى نحو: ألقى بيده، أعنى فى الموجب أعمال الباقى بعد إلاّ فى: ما زيد بشىء إلا شىء][٣].

وقد أجاز الكوفيون إعمال «من» والباء المذكورتين، أى المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد «إلاَّ» إذا كان منكَّرًا نحو: ما جاءنى من أحد إلا رجلٍ فاضل، وما زيد بشىءٍ إلا شىءٍ حقير، وأما إذا كان معرّفًا فلا[٤].

ولعلهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب، وإن زال بإلاَّ، إلاَّ أنّ «من» الاستغراقية لـمّا لزمت المنكَّر وضعًا أصلها أن تدخل على النكرة لأن موضعها الخبر، وأصله التنكير، جاز[٥] أن تعملا فى المنكر، لمشابهته ما ينبغى[٦] أن تدخلا فيه، وإن كان فى حيِّز الإيجاب، وسهَّل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورَين.

والأولى المنع من ذلك، لأن العلة المذكورة قبل فى امتناع جرِّهما لما بعد «إلا»، تعمُّ المعرَّف والمنكَّر، وما ذكروه، كان يمكن أن يُعتذر به، لو ثبت فى النقل جرّ المنكر بعد «إلا» بهما.

(١) نوح/ ٤، وفى هامش نسخة ب ٢/ ١٠٨: نوح/ ٣. وهذا تحريف.

(٢) كلمة: «جواز» سقطت من ظ.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ١٠٩.

(٤) فى ب ٢/ ١٠٩: «معرفة» مكان: «معرّفًا».

(٥)ف ب ٢/ ١٠٩: «فجاز» بالفاء تحريف، صوابه: من ط والنسخ المخطوطة.

(٦) فى ط: «مالا ينبغى» مكان: «ما ينبغى».

وقال أبو علي: إنما لم يجز جرّ البدل في: ما جاءني من أحد إلا زيد، ونصبه في: لا رجلَ إلا زيد، لامتناع دخول «مِن» الاستغراقية على المعرفة وعمل «لا» التبرئة فيها.

ولا يطرد هذا التعليل في نحو: ما جاءني من أحد إلا رجل صالح، ولا يجوز جره اتفاقًا من البصريين[١]، ولا في نحو: لا رجل في الدار إلا رجل فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجماعًا.

ولنا أن نقول: إنما لم يجز الإبدال على لفظ اسم «لا»، وخبر «ما» المذكورين لأن إعمالها فيما بعد «إلاَّ»يقتضي بقاء نفيهما بعدهما[٢]، إذ لا يعملان إلا للنفي، ومجئ إلاّ: يقتضي زوال نفيهما بعدهما، فيلزم التناقض.

فإن قيل: يلزم مثله في «ليس»، ويجوز اتّفاقًا: ليس زيد شيئًا إلا شيئًا لا يُعبأ به، لأن معنى «ليس» و«ما» سواءٌ[٣] إجماعًا منهم.

قلت: سلمنا تساوي معنييهما، ولا يلزم التناقض، لأن أعمال «ليس» فيما بعد «إلاَّ» لايقتضي بقاء نفيها بعدها، إذ عملها ليس للنفي، بل لكونها فعلاً، وفعلتيها لاتزول بإلاَّ، كما يزول نفيها.

فإن قيل: فقد أثبتَّ لها معنيين: أحدهما: يزول بإلاَّ، وهو النفي، والآخر لا يزول به، وهو الفعلية، و«ما» مثلها في المعنى اتفاقًا، فيلزم أن يكون في «ما» أيضًا معنى الفعلية.

قلت: كان معنى «ليس» في الأصل: ما كان، وإنما حكمنا بذلك، للحوق علامات الأفعال إياها نحو: ليستْ، ولستُ، ثم سُلبت الدلالة على الزمان الماضي، فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقًا أو في الحال ـ كما يجيئ ـ

(١) في ظ: «اتفاقًا منهم» مكان: من البصريين: وفي هامش ط ذكر: «منهم» نسخة.

(٢) في ب ٢/ ١٠٩: «بعدها» مكان: «بعدهما».

(٢) في ط: «سوى» مكان: «سواء» تحريف ظاهر.

ومعنى نـفى كون مضمون الخـبر، وهو معنى «لـيس» ونفى مضمـون الخبر وهو معـنى «ما»، شـيء واحد فى الحـقيقة والمـغزى، وإن كان فـى نفى الـكون معـنى الفعلية، وليس فى إيجاد معنى النـفى فى لفظ آخر ذلك، وهو معنى «ما» فمن ثمَّ قيل: إنهمـا بمعنى واحد فى الحقيـقة والمغزى[1]، وربَّ شيئين معنـاهما الوضعىّ مختلف، ومؤدَّاهما شيء واحد/ . ٢٣٩

فإذا ثبـت هذا، قلنـا: إن «إلاَّ» نقضت مـعنى النـفى فى «ليـس» وبقى معـنى الكون، وهـو الناصب للخبر، دون النفى بحـاله، كما كان فـى: ما كـان زيـد إلا منطلقًا[2].

وأمَّا أن «ليس»، أيضًا تفيد إيجاد معنـى نفى الكون فى لفظ آخر، وهو الجملة بعدها، فينبغى أن تكون حرفًا ولا يكون فيها معنى الفعلية.

فالجواب: أن ذلـك فيها عارض، وكـان أصلها أن تكـون بمعنى: ما ثـبت، وما حصل، فتـفيد معنى فـى نفسها كسائـر الأفعال التامة، فـإفادتها لكون المـنفىّ فى غيرها [3]وإفادة لفظ كان الكون[4] المثبت فى غيرها عارضـة كتجرد عَسَى وبئس عن الزمان، كما سبق فى أول الكتاب.

فإن قلت: فإذا لم يجز الجرّ، ولا النصب فيما بعد «إلا»، فى نحو: ما زيد بشىء إلا شىء[5] لا يُعبأ به، ولم يجز النصب فى نـحو: ما زيد شيئًا إلا شىء لا يُعبأ به، فما وجه الرفع؟.

قلت: المـبتدأ والخبـر يترافعـان كما سبـق فى حدّ الإعراب إلا أن الـنواسخ إذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما، لكن يبقى عملهما تقديراً إذا كان العامل حرفًا لضعفـه، فمن ثَمَّ، إذا كان العامـل حرفًا لا يغيِّر مـعنًى جاز اعتبار ذلـك المقدَّر بلا ضرورة، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو.

(١) كلمة: «والمغزى» سقطت من ط.

(٢) فى ب فقط ٢/ ١١٠: «ما كان زيد منطلقًا» بسقوط: «إلاّ».

(٣) فى المخطوطات «فإفادتها لكون النفى فى غيرها.

(٤) فى ب فقط ٢/ ١١١ «للكون» بلام الجر.

(٥) فى ط «إلا بشىء» بالباء.

وإن غيَّر المعنى فلا يعتبر ذلك المقدَّر، إلا إذا اضطُرَّ إليه كما فى ما نحن فيه[١] فإنه لم يبق طريق إلا اعتبار ذلك المقدر.

وسهَّل ذلك الاعتبار: ضعف «ما» الحجازية فى العمل، لعدم لزومها أحد القبيلين، كسائر العوامل، ولذا لم يُعملها بنو تميم، وهو القياس.

ولضعفها فى العمل، تُلغى بتقدم الخبر، وبتوسط «إنْ» بينها وبين المعمول، لكن إذا وُجدت مندوحة، لم تحمل على هذا الاعراب المحلىِّ، فلا يقال: ما زيد رجلاً ظريفٌ، ولا: ماهو رجلاً وامرأة بالرفع، لأن الحمل على الإعراب المحلىّ القوى إذا وُجد إعرب ظاهر مرجوح غيرُ كثير، كما فى: أعجبنى ضرب زيد وعمراً، حتى قال بعضهم لايجوز، فكيف بالمحلىِّ الضعيف؟ فأمَّا إذا اضطر إلىً الحمل عليه، كما فى نحو: ما زيد بشىء أو شيئاً إلا شئ[٢]، وفى نحو: ما زيد بقائم أو قائمًا؛ بل قاعدًا، ولكن قاعدٌ كما فى خبر «ما» فالواجب الحمل عليه إجابة لداعى الضرورة.

هذا، وفى رفع ما بعد «إلاَّ»، فى نحو: لا أحد فيها إلا زيدٌ وجهان: الإبدال من محلّ «لا أحد»، والإبدال من الضمير المستكن فى قولك: «فيها»، كما قلنا فى نحو: ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيد بالرفع، ولا يمتنع النصب على الاستثناء، لكنه ههنا أقلّ من النصب فى نحو: ما جاءنى أحدٌ إلا زيدًا، لأن النصب على الاستثناء مطلقًا، أقلّ من البدل، [فى نحو لارجل فيها إلا زيد][٣] على ما تقدم، وهو، مع قلَّته ملتبس بما لا يجوز من[٤] البدل من: لا رجلَ، ولا يلتبس بالبدل غير الجائز فى: ما جاءنى من أحد[٥] إلا زيداً.

(١) فى ب فقط ٢/ ١١١: «كما نحن فيه».

(٢) فى ب فقط ٢/ ١١١: «ما زيد بشئ إلا شئ».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ١١٢.

(٤) فى ط وب ٢/ ١١٢ «من البدل على اللفظ فى نحو لارجل فيها إلا زيد.

(٥) فى ط وب ٢/ ١١٢: «ما جاءنى أحد إلا زيدًا» بسقوط «من» صوابه من النسخ المخطوطة.

وأمَّا فى: ما رأيت أحداً إلا زيداً، فإنه يلتبس ببدل جائز؛ فعلى هذا، لا يكاد يجيئ النصب فى نحو: لا أحد فيها إلا زيداً إلاَّ فى القليل، قال الشاعر:

٢٤٩ = مهامِهاً وخُروقاً لا أنيسَ بها إلا الضَّوابحَ والأصْداءَ والبُوما[١]

وقال:

٢٥٠ = * ولا أمرَ للمعصىّ إلا مضيّعا[٢] *

وقال الخليل: مضيَّعًا، حال، وجاز تنكير ذى الحال لكونه عامّا، كأنه قال للمعصىّ أمرٌ مضيَّعًا.

وأما نحو قولك: لا إله إلا الله، ولا فتى إلا علىّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار[٣].

فالنصب على الاستثناء فيه أضعف منه فى نحو: لا أحد فيها إلا زيداً، لأن العامل فيه، وهو خبر لا محذوف، إما قبل الاستثناء وإمَّا بعده، وفى نحو: لا أحد فيها إلا زيداً ظاهر، وهو خبر «لا».

---

(١) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة وفى ط: «الصوابح» بالصاد تحريف، واستشهد به على أن النصب فيه قليل كقوله: «لا أحدَ فيها إلا زيداً وفيه أن البيت من الاستثناء المنقطع، فإن الضوابح وما بعده ليست من جنس الأنيس، بخلاف المثال فإنه استثناء متصل.
والشاهد للأسود بن يعفر، وهو آخر أبيات عدّتها أحد عشر بيتًا والضوابح: جمع ضابح بالضاد وهو الثعلب، والضّباح بالضم: صوته، و«الأصداء: جمع صدًى وهو ذكر البوم.
و«الخروق» جمع خَرْق بفتح الخاء، وهو الفلاة التى تتمزق فيها الرياح.
من شواهد: المفضليات/ ٨٤٩ من قصيدة مطلعها:
قدأ صَبَح الحبلُ من أسمـاء مصروما بعد ائتلافٍ وحُبٍّ كان مكتوما
(٢) هو الشاهد الثانى: والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به لما تقدم قبله: وهو عجز صدره:
* أمرتكُمُ أمرى بِمُنْعَرَجِ اللّوى *
وهذا الصدر أضافته نسخة ب٢/ ١١٢ إلى الأصلِ الذى لم يذكره الرضى فى شرحه.
والشاهد نسب فى الخزانة إلى الكلحبة العرينّى وقد سبق ذكره رقم ٦٤.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧٢، ونوادرأبى زيد/ ٤٣٥ برواية: أمرتهم «أمرى... والمفضليات/ ٢٣.
(٣) فى القاموس: «فقر» وذو الفقـار بالفتح: سيف العاص بين منبّه قتل يوم بدر كافراً، فصار إلى النبى ﷺ ثم صار إلى علىّ رضى الله عنه.

وممَّا يقرب مما مرَّ، من جهة الحمل على المعنى، قولهم وإن كان ضعيفاً خبيثاً على ماقال سيبويه: إن أحداً لايقول ذلك[١]/ إلا زيد، فتبدل زيداً من الضمير في يقول، فترفعه، أو من «أحداً» فتنصبه. ٢٤٠

وإنما ضعف، لأن لفظ «أحد» لايستعمل في الموجَب[٢]، وإنما نفيت بعد أنْ أوجبت.

وإنما اغتفر ذلك مع ضعفه حملاً على المعنى، لأن المعنى: لايقول ذلك أحد إلا زيدٌ[٣]، كما جاز أن تقول: علمت زيدٌ أبو مَن هو برفع زيد لَمَّا كان المعنى: علمت أبو مَن زيد ـ على ما يجيىء في أفعال القلوب ـ فلما أجريته مُجْرى الواقع في حيزِّ المنفى جاز أن يكون «إلا زيداً» بدلاً من لفظ «أحداً»، كما جاز أن يكون نصباً على الاستثناء.

وإنما جاز ذلك، لاختصاص «أحد» بغير الموجب، فكأنه واقع في حيزٍّ غير الموجب؛ فلايجوز أن تقول قياساً عليه: أمَّا القوم فما رأيتهم إلا زيد بالرفع بدلاً من القوم، وإن كان القوم في المعنى في حيز النفي أيضاً، إذ المعنى، ما رأيت القوم إلا زيداً.

(١) في ظ «ذاك».

(٢) في ظ: «الواجب».

(٣) في ط وب ٢/ ١١٣ «إلاّ زيداً» بالنصب.

[مسائل أهملها المصنف]

ولابأس بأن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الاستثناء وهى أنواع:

أحدها: أنَّ ما بعد «إلا» لايعمل فيما قبلها مطلقاً لمثل ما قلنا[١] فى فاء السببية وواو العطف وأخواتهما فى المنصوب على شريطة التفسير، ولايعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها[٢] إلا أن يكون مستثنى منه، أو تابعاً للمستثنى على ماَمرَّ فى باب الفاعل.

وثانيها: أنه لايستثنى بأداة واحدة شيئان بلاعطف خلافاً لقوم، فلا يقال: ماضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عمراً، على أن كلا الاسمين مستثنى بإلاّ المذكورة، بل يقال ذلك على أن الاسم الثانى معمول لمضمر، أى: ضَرَبَ عمراً؛ وقد ذكرنا مافيه فى باب الفاعل.

وثالثها: أنه لايمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض البصريَّة، يقال: له علىَّ عشرة إلا خمسة. وكذا لايمتنع استثناء الأكثر، نحو: له علىّ عشرة إلا سبعة، أو ثمانية، وفاقاً للكوفيين.

ولعل المانعين فى الصورتين، توهموا أن المتكلّم متجوز فى ذكر المستثنى منه، إذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض، ثم يعود إلى التحقيق فيخرج ما يتوهم المخاطب دخوله فى لفظ ذلك الكلّ، كما يسمّى التسعة مثلاً عشرة، ثم يرجع إلى التحقيق فيخرج الواحد إزالة لوهم السامع.

ولا يجوز أن يطلق اسم الكلّ[٣] إلا على مايقرب من الكلية والتمام بأن يكون الناقص منه أقلَّ من النصف.

وبعيد أن يطلق اسم الكل على نصفه، وأبعدُ منه أن يطلق على أقل من نصفه.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ١١٤ : «ما قلناه» بالهاء.

(٢) كلمة: «بها» سقط من ب ٢/ ١١٤.

(٣) فى ب فقط، ٢/ ٢١٥ «لفظ الكل» مكان: «اسم الكل».

وهذا الذى توهَّمـوه مثل القول المذكور فى تحقـيق معنى الاستثناء، وقـد أبطلناه، فليُرجع إليه.

ثم نقول: الغَرض من ذكر المستثنى منه، والمسـتثنى: بيان حكمين بأخصر لفظ، كقولك: جـاءنى القوم إلا زيداً، لو قـلت: جاءنى غير زيـد لم يكن نصّا عـلى أنه يَجئك زيد(١).

ولو قلت: لم يجئنى زيد لم يدلّ على أنه جاءك غيره.

وأفدت بجاءنى القوم إلا زيـدًا: الفائدتين. وكذا فى قولهم: لم يـجئنى القوم إلا زيداً على العكس.

وكذا تقول فى العدد، لو قال شخص: لى عليك عشرة، فقلت: لك علىّ عشرة إلا درهمين كان نصّا فى أنـه ليس عليك زائد على الثمانية، ولـو قلت مكانه: لك علىّ ثمانية لم يكن نصّا فيه.

فإذا كان فى الاستثنـاء هذا الغَرَض، وهو متصوَّر فى استثنـاء النصف والأكثر فلا منع منهما.

ونقول مع هـذا كله: إنك لو قلـت ابتداءً بلا داعٍ إلى تعـيين العشرة: لـك علىَّ عشرة إلا خمسة، أو إلا ستّة لاستُهجن بلا ريب .

أمَّا لـو كان جواب مَن قـال: لى عليـك عشرة، أو حـصل هناك داع آخـر إلى تخصيص العشرة، لم يستهجَن وإن بقى واحد نحو قولك: علىّ عشرة إلاَّ تسعة.

ورابعها: أنه إذا اجتمع شيئـان فصاعدًا، لايصلحان لأن يستثنـى منهما، فإمَّا أن يتغايرا/ معنىً أو، لا؛ فإن تغايرا وأمكن اشـتراكهما فى ذلك الاستثناء بلا بُعد اشتركا فيه، نحو: ما برَّ أبٌ وابنٌ إلا زيدًا، أى: زيد أب بارٌ، وابن بارّ. ٢٤١

وإن لم يمكن الاشتراك، نحو: ما فَضَـل ابن أباً إلا زيداً، أو كان بعيداً نحو :(٢)

(١) فى ب فقط ٢/ ١١٥: «لم يجئك غير زيد» بزيادة: «غير».

(٢) فى ط: «مثل» مكان: «نحو».

ما ضرب أحدٌ أحدًا إلاّ زيدا، فإن الأغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت، فإن تعين دخول المستثنى فى أحدهما دون الآخر فهو استثناء منه، وليه، أو، لا، نحو: مافدى وصىٌّ نبيًا إلاّ عليًا.

وإن احتمل دخوله فى كل واحد منهما، فإن تأخر عنهما المستثنى، فهو من الأخير نحو: ما فضل ابن أبًا إلا زيدًا، وكذا: ما فضل أبا ابن إلا زيدًا، لأن اختصاصه بالأقرب أولى لَمَّا تعذَّر رجوعه إليهما معًا.

وإن تقدمهما[١] معًا، فإن كان أحدهما مرفوعاً لفظًا أو معنًى فالاستثناء منه، لأن مرتبته بعد الفعل فكأن الاستثناء ولِيَه بعده، وذلك نحو، ما فَضَلَ إلا زيدًا أبًا ابنٌ، أو من ابن.

وإن لم يكن أحدهما مرفوعًا فالأوَّل أَولى به لقربه، نحو: ما فضَّلت إلا زيدًا أحدًا على أحد، ويقدَّر للأخير عامل على ما تقدم فى باب الفاعل.

وإن توسطهما فالمتقدم أحقّ به، لأن أصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه، وذلك نحو: ما فَضَلَ أبًا إلا زيدًا ابنٌ؛ ويقدّر أيضًا للأخير عامل[٢].

وإن لم يتغايرا معنىً، اشتركا فيه وإن اختلف العاملان فيهما، نحو: ما ضرب أحد وما قتل إلا خالدًا، لأن فاعل «قتل» ضمير «أحد»، ومثله قوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾[٣]. كما يجيىء.

وخامسها: أنك إذا كرَّرت إلاَّ، فإمَّا أن تكررها للتأكيد، أو، لا، فإن كررتها للتأكيد، فإمَّا أن يكون ما بعدها عطف النسق، ولابدَّ من حرف العطف قبل «إلاَّ»، نحو: ما جاءنى إلا زيدٌ وإلا عمرو، وإمَّا أن يكون بدلاً، وهو إمَّا بدل الكل، نحو: ما جاءنى إلا زيد إلا أخوك، إذا كان الأخ زيدًا، أو بدل البعض نحو: ما ضربت إلا

(١) فى ط: «وإن تقدّمها».

(٢) فى ظ: «يقدر عامل للأخير.

(٣) النور/ ٤.

زيداً إلا رأسه، أو بدل الاشتمال نحو: ما أعجبنى إلا زيد إلا علمه، أو بدل الغلط نحو: ما جاءنى إلاّ زيدُ إلاّ عمرو، وإمّا أن يكون عطف بيان نحو: ما أتانى إلاّ أخوك إلاّ زيد، إذا كان زيدٌ هو الأخ.

وإن كررتها لغير التأكيد، فإمَّا أن يمكن استثناء كل تالٍ من متلوِّه، أو، لا، فإن أمكن، فإمَّا أن يكون فى العدد أو فى غيره.

فالذى فى غير العدد نحو: جاءنى المكيُّون إلا قريشاً إلا هاشمًا إلا عقيلاً فى الموجَب، فلايجوز فى كل وَتْر إلا النصب على الاستثناء، لأنه عن موجَب.

والقياس أن يجوز فى كل شفع: الإبدال والنّصب على الاستثناء، لأنه عن غير موجب، والمستثنى منه مذكور.

ونعنى بالوتر: الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر، وعلى هذا.

وبالشفع: الثانى والرابع والسادس، ونحوها، فكل وتر: منفىّ خارج، وكل شفع: مثبتٌ[١] داخل، فيكون فى مسألتنا قد جاءك من المكيِّين غيرُ قريش مع جميع بنى هاشم إلا عقيلاً.

وتقول فى غير الموجَب: ما جاءنى المكيُّون إلا قريش إلا هاشمًا إلا عقيلاً، فالقياس[٢] أن يجوز لك فى كل وتر النّصبُ على الاستثناء والبدل، لأنه غير موجَب، والمستثنى منه مذكور.

ولايجوز فى الشفع إلا النصب على الاستثناء، لأنه عن موجَب[٣] فكل وتر مثبتٌ داخلٌ، وكل شفع منفىٌّ خارجٌ، فيكون فى مسألتنا قد جاءك من المكيِّين مع عقيل: جميعُ قريش إلا هاشمًا.

---

(١) فى ط: «مثبب» بباءين، تحريف واضح.

(٢) كلمة: «فالقياس» ساقطة من ط.

(٣) في ظ: «عن غير موجب» بزيادة: «غير» وفى ك كذلك.

والذى فى العدد، نحو: له علىّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحدًا فى الموجَب، فكل وتر: منفىٌّ خارج، وكل شفع: موجَبٌ داخل، كما كان/ فى موجب[1] غير العدد، فيلزمك بالإقرار خمسة، لأنا إذا[2] أخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة، أخرجنا منها سبعة، بقى اثنان، أدخلنا معهما ستة صارت ثمانية، أخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة أدخلنا معها أربعة صارت سبعة، أخرجنا منها ثلاثة بقى أربعة، أدخلنا معها اثنين صارت ستة، أخرجنا منها واحدًا بقى خمسة؛ والإعراب فى الشفع والوتر، ـ كما مضى ـ فى موجب غير العدد.

٢٤٢

وتقول فى غير الموجب من العدد: ما له علىّ عشرة إلا تسعة، إلا ثمانية ... إلى آخرها، فالقياس أن يكون كل وتر داخلاً وكل شفع خارجًا، فتكون التسعة مثبتة «داخلة»، تسقط منها الثمانية يبقى واحد، تضم إليها سبعة تصير ثمانية تسقط منها ستة يبقى اثنان، تضم إليها خمسة تصير سبعة، تسقط[3] منها أربعة يبقى ثلاثة، تضم إليها ثلاثة تصير ستة، تُسْقط منها اثنين يبقى أربعة، تضم إليها واحدًا تصير خمسة، فيلزمه خمسة؛ والإعراب فى الشفع والوتر، كما فى غير العدد الذى هو غير الموجب[4].

هذا هو القياس، إلا أن الفقهاء قالوا: إذا قلت: ما له علىَّ عشرة إلا تسعة بالنصب، لم تكن مقرّا بشىء، لأن المعنى: ما له علىّ عشرة مستثنىً منها تسعة، أى: ماله علىّ واحد.

---

(١) كلمة: «موجب» ساقطة من ب فقط ٢/ ١١٧.

(٢) كلمة «إذا» ساقطة من ظ.

(٣) فى ط: «تسعط» بالعين، تحريف ظاهر.

(٤) ب ٢/ ١١٨: «هو فى غير الموجب» بزيادة «فى».

وإذا قلت: إلا تسعة بالرفع على البدل، يلزمك تسعة، لأن المعنى: ما له عليّ إلا تسعة.

وفى الفرق نظر، لأن البدل والنصب على الاستثناء، كلاهما استثناء ولافرق بينهما اتفّاقاً فى نحو: ما جاءنى القوم إلا زيدٌ، أو زيداً.

وإن بنوا ذلك على مذهب أبى حنيفة، رحمه الله ـ على وهَنه ـ وهو أن الاستثناء من المنفى لايكون موجباً، تمسكًا بنحو: «لاصلاة إلا بفاتحة الكتاب»، ونه لايلزم أن يثبت مع الفاتحة صلاة، لجواز اختلال سائر شروطها، كان عليهمو ألاّ يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء إذ كلاهما استثناء؛ وعلى الجملة، فلاأدرى صحة ماقالوا[١].

وإن لم يكن استثناء تالٍ من متلوِّه، فإن كان فى العدد، نحو له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة، فمذهب الفراء ههنا، أيضًا: أن الوتر أى الثلاثة منفى خارج، والشفع أى الأربعة، موجَب داخل، فيكون معنى عشرة إلا ثلاثة: سبعة بإخراج ثلاثة من عشرة، وقولك بعد ذلك: إلا أربعة تدخل به الأربعة[٢]، وتزيدها على السبعة فتكون أحد عشر.

---

(١) غلق السيد الشريف على هذه العبارة بقوله فى هامش ط.

«لعلهم» تخيّلوا أن الأصل فى الكلام هو الإثبات والنفى طارىء عليه، فإذا قلت: إلا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعاً إلى المثبت، كأنك قلت: له على عشرة إلاّ تسعة، ويصير حاصله أن له عليك واحدا، فإذا أدخلت النفى كان المعنى ليس له عليّ واحد، فلايلزمك شىء كما صرّحوا به.

وأمّآ إذا قلت: إلا تسعة بالرفع فلايمكن أن يكون الاستثناءراجعاً إلى الإثبات، والنفى داخلا فى الكلام بعده، فوجب الحمل على الإبدال من النفى، ويكون المعنى كما قالوا ـ ليس له عليّ إلا تسعة والاستثناء من المنفى إثبات عندهم فيصح ما قالوا».

(٢) فى ظ: «تدخل الأربعة» من دون «به» وفى ط: «إلا أربعة» تحريفّ.

وفيه نظر، لأن الاستثناء بعد المنفى إنمّا يكون موجبًا إذا كان من ذلك المنفى، وقولك إلا أربعة، لايمكن أن يكون من الثلاثة، فهو إمَّا من العشرة، كما أن: إلا ثلاثة منها، أو من السبعة الباقية بعد الاستثناء الأوَّل، وكلتاهما مثبتتان، فتكون الأربعة على التقديرين منفية، فيكون الإقرار بثلاثة على الوجهين.

٢٤٣ ومذهب/ غيره أن الاستثناءين من المستثنى منه[١] الأول، فيكون الإقرار بثلاثة، كما بيَّنَّا.

وإن كان المستثنى الأول أكثر من المستنثى منه، أو مساويًا له بطل الاستثناء قولاً واحدًا، نحو: له عليّ خمسة إلا ستة.

وكذا إذا قلت: له عليّ عشرة إلا خمسة إلا ستة، فالاستثناء الثانى لغوٌ عند غير الفراء، لأنه لايمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة. وعند الفراء، لايلغوْ، ويلزمه أحد عشر.

وإن كان فى غير العدد، فإمَّا أن يكون المستثنى منه واحدًا، أو، لا؛ فإن كان واحدًا، ولم يكن الاستثناء مفرَّغًا[٢]، فإن تقدَّمت المكرَّرات على المستثنى منه، فالجميع منصوب على الاستثناء، نحو: ما جاءنى إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا أحدٌ، إذ لا يمكن إبدال أحدها من المستثنى منه.

وإن تأخرت عن المستثنى منه، فلأحد المستثنيات، سواء كان الذى وَلِىَ المستثنى منه أو غيره النصبُ على الاستثناء، أو الإبدال. والباقى واجب النصب بعد الإبدال، لأن المبدل منه مرة، لايُبدل منه أخرى، إذ صار بالإبدال منه أوَّلاً كالساقط، ومثاله: ما جاءنى أحدٌ إلا زيدٌ، أو إلاَّ زيدًا إلا عمرًا إلا بكرًا إلا خالدًا.

---

(١) «منه» سقطت من ب ٢/ ١١٩ صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٢) فى ٢/ ١١٩: «مفرعا» بالعين، تحريف واضح.

وإن توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لاغير[١] على الاستثناء، وواحدٌ من المتأخرات جائز الإبدال، والنصب على الاستثناء، وباقيها واجب النصب بعد الإبدال، نحو: ما جاءنى إلا زيدًا إلا عمرًا أحدٌ إلا بكرٌ أو إلا بكرًا إلا خالدًا.

وإن كان الاستثناء مفرغًا شُغل العامل ببعضها، أيِّها كان، ونُصب ممّا سواه على الاستثناء وجوبًا[٢] لامتناع شغل الفعل[٣] بأكثر من واحد، وامتناع وإبدال أيضًا، فلم يبق إلا النصب على الاستثناد، نحو: ما جاءنى إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا إلا خالدًا.

ونقل عن الأخفش، تجويز إضمار حرف العطف فى مثله، فيعطفه على ما اشتغل به الفعل؛ وليس إضمار العطف بالفاشى[٤] المشهور.

واعلم أن فى جميع هذه الأقسام، من المفرغ وغيره، مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد، ظاهر فى غير المفرغ، مقدّر فى المفرغ، ففى قولك: ما جاءنى أحد إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا، زيد مخرج من أحد، وعمرو مخرج مما بقى من أحد بعد إخراج زيد، أى ما جاءنى غير زيد إلا عمرًا، وخالدًا[٥] مخرج مما بقى من أحد بعد إخراج زيد وعمرو، أى ما جاءنى غير زيد وعمرو إلا خالدًا، فالكل مستثنى من المنفى الأول، فيكون الكل مثبتًا.

وكذا فى المفرَّغ، نحو: ما جاءنى إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا خالداً عمرو ، مستثنى[٦] من المتعدد المقدر بعد خروج زيد، وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو.

---

(١) كلمة: «لاغير» ساقطة من ب فقط ٢/ ١٢٠.

(٢) كلمة: «وجوبًا» ساقطة من ب فقط ٢/ ١٢٠.

(٣) فى ظ: «لامتناع تعلق الفعل» مكان: لامتناع شغل الفعل»، وفى ب ٢/ ٢٢٠ شغل العامل.

(٤) فى ب فقط ٤/ ٢٢٠ «بالشىء» ' مكان: «بالفاشى».

(٥) فى ظ فقط ٢/ ٢٢٠: «وخالدٌ» بالضم.

(٦) فى ب فقط ٢/ ١٢٠: «مخرج» مكان: «مستثنى» كما فى ط والنسخ المخطوطه.

وكذا لو كان الأول موجبًا، نحو: جاءنى القوم إلا زيدًا إلا عمرًا إلا خالدًا، ولايجوز التفريغ والإبدال ههنا؛ أى جاءنى غير زيد من جملة القوم إلا عمرًا، وجاءنى غير زيد وعمرو من جملتهم إلا خالدًا، وكل المستثنيات ههنا منفية.

وإن كان المستثنى منه أكثر من واحد، فإن كان فى غير الموجَب لم يجز فى ثانى المستثنيين إلا النصب على الاستثناء، نحو: ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيدًا، لأن النفى قد انتقض بإلاَّ الأولى، فهو استثناء من موجَب، والمعنى: كل أحد أكل الخبز فقط إلا زيدًا فإنه لم يأكله فقط، بل أكل معه شيئًا آخر أيضًا.

فإن لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الأول كما ذكرنا، اشتغل العامل به كما رأيت، وإن ذكرته جاز فى المستثنى الأول: الإبدال، والنصب على الاستثناء، نحو: ما أكل أحد شيئًا إلا الخبز إلا زيدًا.

وإن كان الكلام موجبًا فلابدَّ من ذكر المستثنى منهما، لأن الموجَب لايفرغ، على ما تقدم، تقول: أكل القوم جميعَ الطعام إلا الخبز إلا زيدًا، والنصب واجب فى أوَّل المستثنيين، لأنه عن / موجَب. ٢٤٤

و أمَّا ثانيهما فالقياس جواز إبداله، ونصبه على الاستثناء، لأنه فى المعنى عن غير موجب بسبب نقض إلاّ لمعنى الإيجاب، والمعنى: ما أكل القوم الخبزَ إلا زيدٌ وإلا زيدًا، وإن كان القوم فى اللفظ فى حيّز الإيجاب.

وسادسها: أن الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو، إذا تعقَّبها الاستثناء الصالح للجميع، كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾[1] الآية، فما يقتضيه مذهب محققى البصرة، وهو أن الجملة بكمالها عاملة فى المستثنى عمَلَ «عشرون» فى الدرهم، أو أن العامل معنى الفعل فيها: أن الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه، فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدًا لمعمول

(١) النور/ ٤

واحد، ولو كان العامل جميعُها لزم حصول أثر واحد من مؤثرين مُسْتقلّيْن أو أكثر، وهذا مما لايجيزونه حملاً للعوامل على المؤثرات الحقيقية.

وأمَّا إن كانت الجمل الأخير مستأنفة، والواو للابتداء، فلا كلام فى انفرادها به، كقولك: أكرم بنى تميم؛ والنحاة هم البصريون إلاَّ فلانًا.

[المستثنى بـ«غير وسوى وسواء وحاشا]

(ص): «ومخفوض بعد غير، وسوى وسواء، وبعد حاشا فى الأكثر».

[وإعراب غير كإعراب المستثنى بإلا على التفصيل](١).

(ش): قوله: «ومخفوض»، عطف على قوله: وهو منصوب، فى أول باب الاستثناء؛ وإنما وجب خفضه بعد هذه الأسماء لكونه مضافًا إليه.

وفى «سوى» أربع لغات، كما فى حجة القراءة(٢) : فتح السين [مع المدّ](٣) وكسرها مع القصر، وهما المشهورتان، وكسر الأول مع المدِّ، وضمه مع القصر.

قوله: «وبعد حاشا فى الأكثر»، التزم سيبويه حرفية «حاشا»، لقولهم: حاشايَ، من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك، وامتناع وقوعه صلة لـ «ما» المصدرية مطردًا كخلا وعدا يمنع فعليته.

على أنه روى الأخفش قول الشاعر:

---

(١) ما بين معقوفين سقط من النسخ المخطوطة.

(٢) هناك كتابان مشهوران فى الاحتجاج بالقراءات السبع: أحدهما: الحجة لأبى على الفارسى، وقد صدر منه عدة أجزاء وثانيهما: الحجة لابن خالوبه، وقد حققته وطبع خمس طبعات بدار الشروق ومؤسسة الرسالة.

وقد تعرض ابن خالوبه لبعض لغات سوى. انظر/ ٢٤١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ١٢٢.

٢٥١ = رأيت الناسَ ما حاشا قريشاً فإنّا نحن أَفْضَلُهُمْ فَعالا[١]

وما حكى المازنى من قول بعضهم: «اللهم اغفر لى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطانَ وابن الأصبغ[٢] بفتح الشيطان، أى جانب الغفران الشيطانَ شاذ عن سيبويه.

وزعم الفراء أنه فعل لافاعل له، والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال.

وهو بعيد، لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجرّ بحرف جر مقدّر وهو نادر.

وعند المبرد يكون تارة فعلاً، وتارة حرف جر.

وإذا وليته اللام، نحو: حاشا لزيد، تعيَّن عنده فعليته.

هذا ما قيل، والأَوْلى أنه مع اللام اسم، لمجيئه منوناً كقراءة أبى السّمال[٣]:

---

(١) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن الأخفش روى «حاشا» موصولة بما المصدرية.

قال البغدادى: «ورأيت» من الرؤية القلبية، والمفعول الثانى محذوف. تقديره: «دوننا».

و«الفعال» قال ابن الشجرى فى أماليه: هو كل فعل حسن من حلم أو سخاء فإن كسرت فاؤه صلح لما حسن من الأفعال ومالم يحسن.

وهذا البيت، قال العينى وتبعه السيوطى: إنه للأخطل، وقد راجعت ديوانه مرتين، ولم أجده فيه.

من شواهد المغنى ١/ ١٠٩، والعينى ٣/ ١٣٦، والهمع والدرر رقم ٩١٧، والتصريح ١, ٣٦٥ والأشمونى ٢/ ١٦٥.

(٢) علّق الأمير على هذه الحكاية بقوله: إن قلت: قد سبق أن «حاشا» لايستثنى بها إلاّ فى مقام التنزيه، والمغفرة لا يتنزه منها، قلت قد بولغ فى الشيطان وخسّته، حتى كأن الغفران يشينه، وينقص بمرتبة لؤمه، فينزّه عنها، أو أنه من باب التّهكم.

ولما كان أبو الأصبغ ـ بإهمال الصاد وإعجام الغين لئيمًا على حسب ما ظهر للشاعر أعطاه حكم الشيطان فيما ذكر. انظر حاشية الأمير على المغنى ١/ ١١٠.

(٣) فى ط: «أبى السماك» بالكاف، تحريف.

«حاشًا لله»[١]، فنقول: إنه مصدر بمعنى: تنزيهًا لله، كما قالوا فى سبحان الله، وهو بمعنى حاشا: سبحانًا قال:

سبحانَهُ ثم سُبْحانًا نعوذُ به وَقَبْلنا سبَّح الجُوديُّ والجُمُد[٢] =٢٥٢

فيجوز، على هذا أن نرتكب كون «حاشا» فى جميع المواضع مصدراً بمعنى تبرئةً وتنزيهًا.

وأمَّا حذف التنوين فى : حاشا لك، فلاستنكارهم للتنوين فيما غلب عليه تجريده منه لأجل الإضافة، وهذا كما قال بعضهم فى قوله:

* سبحانَ من عَلَقْمةَ الفاخرِ *[٣] =٢٥٣

---

(١) فى معجم القراءات نسبت إلى أبى السّمال. انظر قراءة رقم ٣٧٨٧ من سورة يوسف الآية رقم ٥١،٣١. وفى معجم القرا ءات قراءات أخرى غير هذه القراء ة وهى «حاش الإله» قراءة الحسن. «حشى لله» قراءة الأعمش. «حاشْ لله» بسكون الشين قراءة الحسن «حاشى الله» قراءة أبىّ وعبدالله.

(٢) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أن: « سبحان الله فيه بمعنى سبحانًا، يريد: أن سبحان غير علم لمجيئه نكرة كما هنا، ومعرّفًا بالإضافة وباللام كما بينه فى باب العلم.
وهذا الشاهد من أبيات لورقة بن نوفل، قالها لكفار مكّة حين رآهم يعذبون بلالاً على إسلامه.
من شواهد: سيبويه ١/ ١٦٤، وابن الشجرى ١/ ٣٤٨، ٢/ ٢٥٠ وابن يعيش١/ ٣٧، ٤/ ٣٦، والهمع والدرر رقم ٧٤٢.
وفى نسخة ب ٢/ ١٢٣ ضبطت كلمة: الجمد بفتح الجيم والميم وهو خطأ والصواب بضم الجيم والميم.

(٣) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن ترك تنوين «سبحان» ليس لأنه غير منصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، بل لأجل بقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافًا، والأصل: سبحان الله، فحذف المضاف إليه للضرورة. وهذا ردّ على سيبويه ومن تبعه فى زعمه أنّ «سبحان» علم غير منصرف. وفى نسخة ب ٢/ ١٢٤ أضاف المصدر للعجز فى الأصل. والشاهد عجز، صدره:
* أقول لما جاءنى فخره *
وهذا البيت من قصيدة للأعشى هجا به علقمة بن علالة الصحابى رضى الله عنه ومدح ابن عمه عامر بن الطفيل.
من شواهد: سيبويه ٢/ ١٦٣، والهمع والدرر رقم ٧٤٣ وابن يعيش ١/ ٣٧، وابن الشجرى ١/ ٣٤٧، ٢/ ٢٥٠، ومجالس ثعلب/ ٢١٦، والخصائص ٢/ ١٩٧، ٤٣٥. وانظر ديوان الأعشى/ ٩٦، وفى ط: «الفاجر» بالجيم.

إنَّ ترك تنوينه لايدُّ على علميَّته، لأنـه لأجل إبقائه على صورة المضاف لَمَّا غلب استعماله مضافًا ـ كما يجيئ في بيان «سوى».

ويجوز أن نقول: إن «حاشا» الجارة حرف، وهـي في نحو: حاشا لله، اسم بُني لمشابهته لفظًا ومعنى لحاشا الحرفية.

واستدلّ المبرد على فعليته بتصريفه، نحو: حاشيت زيدًا أحاشيه، قال النابغة:

٢٥٤ = * ولا أُحاشي من الأقوام من أحد *[١]

وليس بقاطع، لأنه، لأنه يجوز أن يكون مشتقًا من لفظ «حاشا» حرفًا أو اسمًا، ٢٤٥ كقولهم: لو لَيْتُ أي قلت لـولا، ولاَ لَيْتُ، أي قلت: لا لا/ وسبَّحت، أي قلت: سبحان الله، ولبَّيتُ أي قلت: لبَّيك، وهذا هو الظاهر؛ لأن المشتق الذى هذا حاله؛ بمعنى قول تلـك اللفظة التى اشتقّ منهـا، فالتسبيح: قول سبحـان الله، والتسليم: قول سلام عليك، والبسملة: قول بسم الله، وكذا غيره.

ومعنى حاشيت زيدًا، قلت: حاشا زيد، واستدلالـه على فعليته بالتصرف فيه، والحذف نحو: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[٢] ليس بـقويّ، لأن الحرف الكثـير الاستعـمال قد يحذف منه، نحو: سَوْ أفعل، في: سوف أفعل.

وكثُر فيها: حاشَ، وقلَّ حَشَا[٣]، لأن الحذف في الأطراف أكثر.

وإذا استعمل «حاشا في الاستثناء وفي غيره فمعناه: تنزيه الاسم الذى بعده من

---

(١) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أن المبرد استدل به على فعليّة حاشى بتصرّفه.
والشاهد عجز صدره.
* ولا أرى فاعلاً في النّاس يُشْبهُهُ *
وفي ب فقط: «أضاف الصدر إلى العجز وهذا مخالفٌ لمنهج التحقيق انظر: نسخة ب ٢/ ١٢٤.
والشاهد للنابغة الذّبياني يمدح النعمان بن المنذر، ويعتذر إليه. انظر ديوانه/ ٣٣.
من شواهد: ابن يعيش ٢/ ٨٥، والمغني ١/ ١١٠، والأشباه والنظائر رقم ٢٩٠، والهمع والدرر رقم ٩١٨.

(٢) يوسف/ ٣١، ٥١.

(٣) هي قراءة الأعمش فقد قرأ: «حشَى لله». انظر قراءة رقم ٣٧٨٧ في معجم القراءات.

سوءٍ ذُكر فى غيره أو فيه، فلايستثنى به إلا فى هذا المعنى.

وربمَّا أرادوا تنزيه شخص من سوء، فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء، ثم يبرِّئون مَن أرادوا تبرئته، على معنى أن الله تعالى منزّهٌ عن أن لايظهر ذلك الشخص مما يصمه(١)، فيكون آكد وأبلغ قال الله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ﴾(٢).

وقد جاء فى كلامهم «إلاَّ» قبل «ما خلا وما عدا» لاقبل غيرهما، فيكون تكريراً معنويًا لكلمة الاستثنا ء.

وجوَّز الكسائى دخول «إلاَّ» على «حاشا» الجارة.

[استعمالات غير]

(ص): «وغير، صفة، حُملت على إلاَّ فى الاستثناء، كما حملت هى عليها فى الصفة إذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور، لتعذر الاستثناء، مثل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(٣) [وضعف فى غيره](٤).

(ش): قوله: «غير»، مبتدأ، و«صفة»: خبره.

اعلم أن أصل «غير»: الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها، إمَّا بالذات، نحو: مررت برجل غير زيد، وإمَّا بالصفات، نحو: دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به.

والأصل هو الأوَّل، والثانى مجاز؛ فإن الوجه الذى تبيَّن فيه أثر الغضب كأنَّه غير الوجه الذى لايكون فيه ذلك بالذات.

---

(١) «يصمه»: يعيبه.

(٢) يوسف/ ٥١.

(٣) الأنبياء/ ٢٢.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ١٢٥.

وماهية المستثنى ـ كما ذكرناه في حده ـ : هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفيًا وإثباتًا.

فلما اجتمع ما بعد «غير» وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها، حُملت أمُّ أدوات الاستثناء أي «إلاَّ» في بعض المواضع على «غير» في الصفة، وحملت «غير» على «إلاَّ» في الاستثناء في بعض المواضع.

ومعنى الحمل: أنه صار ما بعد «إلا» مغايرًا لما قبلها ذاتًا أو صفة كما بعد «غير».

ولاتعتبر مغايرته له نفيًا وإثباتًا؛ كما كان في أصلها؛ وصار ما بعد «غير» مغايرًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا، كما بعد «إلا».

ولاتعتبر مغايرته له ذاتًا، أوصفة، كما كانت في الأصل؛ إلا أنَّ حَمْل «غير» على «إلاَّ» أكثر من العكس، لأن «غيرًا» اسم، والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف، فوقع «غير» في جميع مواقع «إلاَّ»،في المفرّغ وغيره [والموجب وغيره][1] والمنقطع وغيره، مؤخرًا عن المستثنى منه[2] ومقدمًا عليه، وبالجملة، في جميع محالِّه، إلا أنه لايدخل على الجملة كـ«إلاَّ»، لتعذُّر الإضافة إليها؛ ولم يحمل «إلا» على «غير» إلا بالشرائط[3] التي نذكرها.

فإذا دخل «إلا» على «غير»، وإلاَّ، في الأصل حرف، لايتحمَّل الإعراب، رُوعي أصلها، فجعل إعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عاريَّة[4].

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ١٢٦.

(٢) كلمة «منه» سقطت من ب ٢/ ١٢٦.

(٣) في النسخ المخطوطة: «بالشروط».

(٤) في هامش ط: «عارية» أي لا أصليّة.

وإذا دخل «غير» علـى «إلاَّ»، وأصل «غير» من حـيث كونه اسمًا جـواز تحمل الإعراب، وما بعـده، الذى صار مستثـنى بتطفل «غـير» على «إلا» مشغـول بالجر لكونه مضافًا إليه فى الأصل جُعل إعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور أى اشتغاله بالجر على نفس «غير» عَاريَّة.

فعلى هذا التقدير، لا حاجة إلى أن يُعتذَر، لانتصاب «غير» فى الاستثناء بما قال بعضهم، لَّما رأى انتصابه من دون واسطة، كـما كان/ فى المستثنى بألاَّ؛ وهو أنه إنما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بإبهامه. ٢٤٥

وإنما لم يُحتـج إلى مثل[١] هذا العـذر المذكور، لمَـا بينّا أن حـركة «غير» لـمَا بعدهـا على الحقيقـة، وهى عليها عـاريَّة، فكأنَّ «غيـَر» هى الواسطة لانتـصابَ ما بعدها فـى الحقيقة. والدليـل على أن الحركة لما بعدهـا حقيقة: جواز العـطف على محلّه نحو: ما جاءنى غير زيد وعمّرو، بالرفع عطفًا على محل زيد، لأن المعنى: ما جاءنى إلا زيدٌ.

قال الفراء: يجوز أن يُبنى «غير» فى الاستثناء مطلقًا، سواء أضيف إلى معرب أو مبنىّ؛ لكونه بمعنى الحرف، يعنى «إلاَّ».

ومَنَعه البصريون، لأن ذلك فيه عـارض غير لازم فلا اعتبار به، وأمَّا إذا أضيف إلى «أنْ»، فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله:

* لم يمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أن نطقتْ *[٢] ٢٥٥=

---

(١) كلمة «مثل» سقطت من ب ٢/ ١٢٧.

(٢) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشـهد به على أن: «غـير» إذا أضيفت إلـى أنْ أو أنّ المشدّدة، فلا خلاف فـى جواز بنائهـا على الفتح.

والشاهد نسبه البغدادى لأبى قيس بن الأسلت وهو صدر، عجزه:

* حمامة فى غصون ذات أوْ قال *

و«الأوقال»: جمع وقْل بفتـخ الواو وسكون القافً، وهوَ المُقْل إذا كان يابسـاً، فإذا كان رطبا لم يدرك فهو البهْش. =

كما يجيىء فى باب الإضافة، ويجوز أن يكون نحو قوله:

٢٥٦ = غيرَ أنّي قد أستعينُ علي الهـــ مِّ إذا خفَّ بالثَّويِّ النّجاءُ[1]

من هذا الباب، أى مبنيّا على الفتح، لاضافته إلى «أنَّ»، كما فى قوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2]. ويجوز أن يكون منصوبًا لكونه استثناءً منقطعًا.

وقولهم: «بَيد»، مثل غير، ولاتجيىء إلا فى المنقطع مضافة إلى «أنَّ» وصلَتها، قال النبى ﷺ: «أنا أفصح العرب بيدَ أنـى من قريش[3]»، ويجوز أن يقال ببنائها لإضافتها إلى «أنَّ» وأن يقال هى منصوبة لكونها فى الاستثنا ء المنقطع.

قوله: «كما حُمِلت هى عليها فى الصفة» أى حُمِلت[4] «إلاَّ» على غير فى الصفة.

قوله: «لجمع»، أى: ما يدل على الجمعية، جمعًا كان[5]، أو، لا، كقوم ورهط.

وإنما شرط هذا الشرط ليوافق حالُها صفةً حالَها أداةَ استثناء، وذلك لأنه لابدَّ لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدّد لفظًا كان أو تقديرًا، فلا تقول فى الصفة: جاءنى رجل إلا زيدٌ، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلاَّ وصفًا كما جاز فى «غير»، وذلك ليكون أظهر فى كونها صفة.

= من شواهد: سيبويه ١/ ٣٦٩ ونسب لرجل من كنانة، وابن الشجرىَ ١/ ٢٦، ٢/ ٦٤ وروايته «غير أن هتفت»، وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ٤٥٨ ونسبه لقيس بن رفاعة، والهمع والدرر رقم ٨٧٠، والتصريح ١/ ١٥، واللسان: «وقل».

(١) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «غير» يجوز أن تكون مبنية على الفتح لإضافتها إلى أن المشدّدة، ويجوز أن تكون منصوبة لكونها استثناء منقطعاً.

والشاهد من معلقة الحارث بن حلّزة اليشكرى المشهورة و«الثّوى مبالغة «ثاو» أي مقيم، و «النجاء» المُضِيّ يقال: مئه: نجا ينجو نجاء ونجواً.

(٢) الذاريات/ ٢٣.

(٣) انظر همع الهوامع بتحقيقى ٣/ ٢٨١.

(٤) فى ب فقط ٢/ ١٢٨ «كما حملت» بزيادة «كما».

(٥) فى ط وب ٢/ ١٢٨: «كان كرجال» بزيادة «كرجال».

وشرط كون الجمع منكرًا، لأنه إذا كان معرَّفًا، نحو: جاءنى الرجال، أو القوم إلا زيد احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يُشارَ به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدًا، فلا يتعذَّر أيضًا الاستثناء الذى هو الأصل في «إلا»، فالسامع يحمل «إلا» على أصلها من الاستثناء، فاختير كونه منكرًا غير محصور، لئلا يتحقق دخول ما بعد «إلاَّ» فيه فيضطرّ السامع على حمل «إلاَّ» على غير الاستثناء.

واشترط أن يكون المنكور غير محصور، والمحصور شيئان: إمَّا الجنس المستغرق، نحو: ما جاءنى رجل أو رجال، وإمَّا بعض منه معلوم العدد، نحو: له عليّ عشرة دراهم أو عشرون، لأنه إن كان محصورًا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعذر الاستثناء، فلا يُعدل عنه، وذلك نحو: كلّ رجل إلا زيدًا جاءنى، وله عليّ عشرة إلا درهمًا، وربمَّا كان المنكور[1] محصورًا وتجوز الصفة لعدم دخوله قطعًا فيه، كقولك: عندى عشرة رجال إلا زيد[2]، ففيه الصفة لا غير، وكذا فى المحصور الآخر نحو: ما جاءنى رجلان إلا زيدٌ، وما جاءنى رجال إلا عمروٌ[3]، فإن معنى ما جاءنى رجلان: ما جاءنى اثنان من هذا الجنس، وزيد ليس اثنين منه، فلا يدخل فيه.

وكذلك: معنى ما جاءنى رجال: ما جاءنى جماعة من هذا الجنس، وعمرو ليس جماعة، فلا يدخل؛ فليس في مثله، إذًا إلا الصفة، أو الاستثناء المنقطع.

هذا كله مبنيٌّ على أن المستثنى / واجب الدخول فى المستثنى منه، كما هو مذهب جمهور النحاة، وأمَّا على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط أيضًا، لأنه يكتفى فى صحة[4] الاستثناء بصحة الدخول. ٢٤٧

(١) فى ب فقط ٢/١٢٨: «المنكر» مكان: «المنكور».
(٢) فى ب ٢/١٢٨ ضبط: «زيد» بالجرّ.
(٣) فى ب ٢/١٢٨ ضبط «عمرو» بالجرّ.
(٤) فى ب فقط ٢/١٢٩: «بصحة» مكان: «فى صحة».

وقال الأندلسىّ والمالكّى: لا بدَّ لـ «إلاّ» ذا كانت صفة من منبوع ظاهر ـ كما ذكر المصنف جمع أو شبهه منكّر أو معرَّف باللام الجنسية، قال:

٢٥٧= أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلا بغُامُها[1]

ويجوز فى البيت أن تكون «إلاَّ» للاستثناء، وما بعدها بدل من الأصوات، لأن فى «قليل» معنى النفى كما ذكرنا.

ومذهب سيبويه: جواز وقوع «إلا» صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز فى قولك: ما أتانى أحد إلا زيدٌ، أن تكون «إلا زيد» بدلاً، وصفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكًا بقوله:

٢٥٨= وكلّ أخٍ مُفارِقُه أخوه لَعَمْرُ أبيك إلاّ الفرقدان[2]

---

(١) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن «إلاّ» صفة للأصوات، وهى وإن كانت معرّفة بلام الجنس فهى شبيهة بالمنكّر.
ولما كانت «إلاّ» الوصفية فى صورة الحرف الاستثنائى نقُل إعرابها الذى تستحقه إلى ما بعدها، فرفع «بغامها» إنما هو بطريق النقل من إلاّ إليه.
والمعنى: أن صوتا غير بغام الناقة قليل فى تلك البلدة، وأما بغامها فكثير: والبيت من قصيدة لذى الرّمّة ديوانه / ٧١٦.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧٠، والمغنى ١/ ٦٨، ٢/ ١٣، والهمع والدرر رقم ٨٩٦، والأشمونى ٢/ ١٥٦، واللسان: «بغم».
والبغام فى الشاهد: الصوت الذى لاتفصح عنه الناقة، والبغام أيضًا: صوت الظبية.

(٢) هو الشاهد الأربعون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن: «إلاّ» صفة لكُلّ مع صحة جعلها أداة استثناء، ونصب الفرقدين على الاستثناء كما هو الشرط فى وصفية إلاّ.
والبغدادى بعد تناول هذه القضية التى فى الشاهد، وطرح فيها وجهات النظر بين النحويين، وتخريجاتهم. أنهى هذه القضية، بقوله: وفى البيت احتمالُ وجه آخر لم أرمن ذكره وهو أن تكون «إلا» للاستثناء، والفرقدان» منصوب بعد تمام الكلام الموجب لكنه بفتحه مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة.
و«الفرقدان»: نجمان قريبًا من القطب «لا يفارق أحدهما الآخر:
وعلق البغدادى على الشاهد من حيث النسبة فقال: «وهذا البيت جاء فى شعرين لصحابيّيْن أحدهما: عمرو بن معد يكرب. والثانى : «حضر مىّ بن عامر بن مجُمّع..». =

وقوله عليه الصلاة والسلام: «الناس كلهم هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلاّ العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلاّ المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم».

وقال الكسائي: تقدير البيت: إلا أن يكون الفرقدان؛ وهو مردود، لأن الحرف الموصول لايحذف إلا بعد الحروف التى تذكر فى نواصب المضارع.

وقال المصنف: فى البيت شذوذان: وصْفُ «كلّ» دون المضاف إليه، والمشهور وصف المضاف إليه، إذ هو المقصود، و«كلّ» لإفادة الشمول فقط. وهذا الوصف ضرورة للشاعر، إذ لو جاز له وصف المضاف إليه، وهو أن يقول: الفرقدين[1] لم يجعل إلاّ صفة، بل كان يجعله استثناء.

والشذوذ الثانى: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل.

وقوله تعالي: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2]، قال سيبويه: لايجوز ههنا إلا الوصف، لأنك لو قلت: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا[3] لم يجز، يعنى أن البدل لا يجوز إلا فى غير الموجب؛ وليس الشرط وإن لم يكن موجبًا صرفًا من غير الموجَب الذي يجوز معه الإبدال.

قال المصنف: ولا يجرى النفى المعنوي كاللفظى، إلا فى: قلَّما، وقلَّ رجل، وأَبَى ومتصرِّفاته، كما مضى [فإنه ثبت استعمالهم القلّة فى معنى النّفى، ولايقال: أبى القوم إلا زيدٌ على البدل، وإن كان فى «أبى» معنى النّفى، وقوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُوراً﴾[4]يضعف قوله][5] قال: وأيضًا البدل لايجوز إلاّ

= من شواهد: سيبويه ١/ ٣٧١، وأما لى المرتضى ٢/ ٨٨، وابن يعيش ٢/ ٨٩، والمغنى ١/ ٧٦، ٦٢٨، والهمع والدرر رقم ٨٩٨، والأشباه والنظائر رقم ٨٤٢، والأشمونى ٢/ ١٥٧.

(١) فى ب فقط: «الإ الفرقدين» بزيادة: «إلاّ».

(٢) الأنبياء / ٢٢.

(٣) فى ب فقط ٢/ ١٣٠: لو كان فيهماَ الهة إلاّ الله لفسدنا بزيادة: «آلهة» تحريف.

(٤) الإسراء / ٨٩، والفرقان/ ٥٠.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ١٣٠ صوابه من النسخ المخطوطة.

حيث يجوز الاستثناء، ولا يجوز الاستثناء هاهنا لأن الله غير واجب الدخول فى آلهة المنكر، لأنه غير عام ولامحصور.

ولو وقع أيضًا الجمع المنكر فى سياق النفى، وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه، كما تقدّم، من أنه لا يقال: ما جاءنى رجال إلا زيدًا، على أنه استثناء متصل.

وأجاز المبرد رفع «الله» على البدل، لأنَّ فى «لَو» معنى النفى، إذ هَو لامتناع الشىء لامتناع غيره، فكأنَّه قيل: ما فيهما آلهة إلا اللهُ.

وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض فى قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾[١] الآية مُجْرى النفى، فأجاز الابدال فى «قوم يونس».

والأولى منع إجراء[٢] الشرط والتحضيض فى جواز الإبدال والتفريغ معهما مجرى النفى، إذ لم يثبت.

وأمَّا عدم وجوب دخول «الله» فى «آلهة» فلا يضر[٣] المبرد، لأنه يكتفى فى جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم[٤].

قوله: «وهو فى غيره ضعيف»، يعنى جعلُ «إلا» صفة فى غير [مثل هذا][٥] الموضع الجامع للشروط المذكورة، كما فى قوله:

* وكَلّ أخ مفارقه أخوه[٦] *

ضعيف، هذا عند المصنف، ولا يضعف عند سيبويه وأتباعه كما تقدم.

(١) يونس / ٩٨. (٢) فى ط «إجزاء» بالزاى، تحريف.

(٣) فى ب فقط ٢/ ١٣١: بضر «بالباء» تحريف مطبعى.

(٤) علّق السيد الشريف على ذلك بقوله: «من أنه لايقال: ما جاءنى رجال إلاّ زيداً على أنه استثناء متصل.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب. صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٦) سبق ذكره رقم ٢٥٧ وفى ب أضاف العجز إلى الصدر وليس فى الأصل، وهو الشاهد الأربعون بعد المائة فى الخزانة.

[إعراب سوى وسواء]

(ص): «وإعراب سوى وسواء: النّصب على الظرف على الأصح».

(ش): إنما انتصب «سوى»، لأنه فى الأصل صفة ظرف مكان وهو «مكانًا»، قال الله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[1] أى مستويًا، ثم حذف الموصوف/ وأقيم الوصف ٢٤٨ مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف[2]، أى معنى الاستواء الذى كان فى «سوى» فصار سوى بمعنى: مكانًا فقط.

ثم استُعْمِل «سوى» استعمال لفظ «مكان» لما قام مقامه فى إفادة معنى البدل، تقول: ائْت لِى مكان عمرو أى بدله، لأن البدل سادّ مسدّ المبدَل منه، وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء، لأنّك إذا قلت: جاء[3] القوم بدل زيدٍ أَفاد أن زيدًا لم يأتك، فجرّد عن معنى البدلية أيضًا لمطلق معنى الاستثناء.

فسوى فى الأصل مكان: مُسْتَوٍ، ثم صار بمعنى: مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء.

ولايجوز فى سوى القطع عن المضاف إليه كما يجوز فى «غير» على ما يجئ. والتزم بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف، فلا يجيز «جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل، وهو الظاهر فى كلامهم.

وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية، لأنه فى الأصل صفة ظرف، والأوْلى فى صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النّصب، فنصبه على كونه ظرفاً فى الأصل، وإلا فليس فيه الآن[4] معنى الظرفية. والدليل على ظرفيته فى الأصل وقوعه صلة بخلاف: «غير» نحو: جاءنى الذى سوى زيدً.

---

(١) طه: ٥٨.

(٢) فى ط: «الصفة» مكان: «الوصف».

(٣) فى ط: جاءنى القوم».

(٤) فى ط: وإلا فليس الآن فيه».

وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفـية، والتصرّف فيها رفعًا ونصبًا وجرًا كـ «غير»، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء، قال:

٢٥٩= ولم يَبْقَ سِوي العُدوا ن دِنّاهم كما دانوا[١]

وقال:

٢٦٠= تجانَفُ عن جوّ اليمامة ناقتِي وما عَدَلَتْ عن أهلها لسِوائكا[٢]

ومثله عند البصريين شاذٌّ لايجئ إلا فى ضرورة الشِّعر.

وزعم الأخفـش أن: «سواء» إذا أخرجوه عن الـظرفيّة أيضًـا نصبوه استـنكارًا لرفعه، فيقولون: جاءنى سواءك، وفى الـدارسواءَك، ومثل هذا فى استنكار الرفع

(١) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «سـوى» قد خرجت من الظرفيه إلى الاستثناء عند الكوفيين، وهى هنا مرفوعة بضمة مقدّرة على الألفَ على أنها بدل من فاعل «لم يبق» المحذوف، أى لم يبق شئ سوى العدوان.

والشـاهد من قصـيدة للفـند الزّمانـى قالها فـى حرب البسـوس، أورد قطعة مـنها أبو تمـام فى أول الحماسة، وأولها:

صفحنا عن بنى ذُهـــــلٍ وقلنـــــا: القـوم إخوان
عسـى الأيام أن يرجعـــــ ن قــوما كـــالــذى كانوا
فلمــــا صرّح الشـــــر فأمســــى وهـو عُـربان

ولم يبق سوى...

انظر «شرح شواهد ديوان الحماسة للتبريزي ١/ ٣٨.

من شواهد: الهمع والدرر رقم ٧٨٠، والاشمونى ٢/ ١٥٩، والتصريح ١/ ٣٦٢.

(٢) هو اشاهد الثانى والأربعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن خروج «سواء» عن الظرفية شاذّ خاص بالشعر وإذا خرجت كانت بمعنى غير.

والشاهد من قصيدة للأعشى ميمون مدح بها هوذة بن على بن ثمامة الحنفى ومطلعها:

أَحيَّتْك تيّا: أمْ تُرِكْتَ بدائكا وكانت قتولاًللرِّجال كذلكا

انظر ديوان الأعشى ٢/ ١٣٣.

من شواهد سيبويه ١/ ١٣، ٢١٣، والهمع والدرر رقم ٧٨٥، واللسان: سوى.

وأمالـى ابن «الـشجرى» ١/ ٢٣٥، ٢/ ٤٥، ١١٩، ١٢٤، وابـن يعـيش ٢/ ٤٤، ٨٤، والإنـصاف ١/ ٢٩٥.

فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾[١]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٢] وتقول: لى فَوْق السّداسى ودُوَن السبّاعى.

واعلم أنّ المستثنى قد يحُذف من «إلاّ» و«غيـر» الكائنين بعد «ليس» فقط كما يحذف ما أضيف إليه غير الكائن بعد «لا» تقول: جاءنى زيد ليس إلاّ، وليس غيرُ بالضّـم تشبيـهًا لـ «غيـر» بالغايات حـين حذف المضاف إلـيه ـ كما يـجيء ـ فى الظروف المبنيّة، و«غير» خبر ليس، أى ليس الجائى غيره.

وقال الأخفش: يجوز أن يكون اسمه، وقد حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على حاله كقوله:

٢٦١ = خالط من سَلْمي خياشيمَ وَفَا[٣]

وهو ضعيـف من وجهين: أحدهمًا أن حـذف خبر «ليس» قليـل، والثانى: أن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل.

وقد يقال: ليس غيرَ بالنصب على إبـقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه؛ وقد ينوّن «غير»، على ما حكاه الأخفش في الحالين، نحو: ليس غيرٌ، وليس

---

(١) الأعراف / ١٦٨. (٢) الأنعام / ٩٤.

(٣) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن أصله: «فاها» فحذف المضاف إليه.

والشاهد من أرجوزة للعجاج، ديوانه ٤٨٨ - ٤٩٢. وقبله:

من طَلَل أمْسـى تَخالُ المُصْحفا

رسومه والمُـذْهـبَ المزخــرفـا

وبعده:

صهيباءَ خرطومًا عُقارًا قَرْقفـا

من شـواهد: المخصـص ١/ ١٣٦، ١٣٨/ ١٤: ٩٦/ ١٥: ٧٨، والعينـى ١/ ١٥٢، وحاشيـة يس ١/ ١٢٥.

و«الخياشيم» جمع خيشوم، وهو أقصى الأنف، والصَهباء: فاعل خالط، وهى الخمر سميت به للونها وهو الصُهْبَة، وهى الشُّقر. والخُرطوم: السّلافة. والعُقَار: الخمر لأنها عاقرت الـعقل، وقرقفا، يقال: قُرقف الصّرِد وتقرقف: أرعد، «انظر الأساس: «قرف».

غيرًا، كما ينوّن كل وبعض عوضًا عن المضاف إليه.

وحكى الأخفش ليس غيرهُ وليس غيرَه، وهذا ممَّا يقوِّى مِن مذهبه، من كون: ليس غير بالضم: على حذف الخبر.

ويجوز أن يقال: حَسُن حذف خبر ليس ههنا وإن كان قليلاً في غير هذا الموضع، لكثرة استعماله في الاستثناء؛ والنصب على إضمار اسم ليس أى: ليس الجائى غيرَه.

وإذا أضيف «غير» ظاهرًا جاز عند الأخفش أن يأتي بعد «لم يكن»، نحو: جاءنى زيد لم يكن غيرُه، وغيرَه بالرفع والنصب، على التفسيرين المذكورَين، قال: وتقول جئتنى ليس غيرُك وغيرَك، ولم يكن غيرُك وغيرَك.

[إعراب الاسم بعد لا سيَّما]

وأمَّا «لا سيَّما»، فليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده مُنَبَّهٌ على أَوْلويَّته بالحكم / المتقدم، وإنما عُدَّ من كلماته، لأن ما بعده مخرج عمَّا قبله من حيث أَولويَّته بالحكم المتقدم[١]. ٢٤٩

فإن جُرَّ ما بعده فبإضافة «سيّ» إليه، و«ما» زائدة، ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة، والاسم بعدها بدل منها.

وإن رُفع، وهو أقل من الجّر فخبر مبتدأ محذوف، و«ما» بمعنى الذى، أو نكرة موصوفة بجملة اسمية.

وإنما كان أقلّ، لأن حذف أحد جزأى الجملة[٢] الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ: «تمامًا على الذى أحسنُ»[٣]، أو صفة قليل.

---

(١) كلمة «المتقدم» اسقطت من ط وب ٢/ ١٣٤.

(٢) كلمة: «الجملة» سقطت من ب ٢/ ١٣٥.

(٣) الأنعام/ ١٥٤، وهذه القراءة قرأبها الحسن ـ الأعمش ـ يحيى بن يعمر ـ ابن أبى إسحاق: انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٤٠٤.

وليس نصب الاسم بعد «لاسيَّما» بقياس، لكن رُوى بيت امرئ القيس:

* ولا سيَّما يوماً بدارة جلجل[١] * =٢٦٢

بنصب «يومًا» أيضًا[٢] فتكلَفوا لنصبه وجوهًا، قال بعضهم: «ما» نكرة غير موصوفة، ونُصب يومًا بإضمار فعل، أي: أعنى يومًا، [وقيل على التميْيز][٣].

قال الأندلسيّ: لا ينتصب بعد «لاسيَّما» إلا النكرة، ولا وجه لنصب المعرفة، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسًا على أنه تمييز، لأن «ما» بتقدير التنوين، كما فى: كم رجلاً، إذ لو كان بإضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة.

قال الأخفش فى قولهم: إن فلانًا كريم ولاسيَّما إن أتيتة قاعدًا: «ما» ههنا، زائدة، عوضًا من[٤] المضاف إليه، أى: ولا مثله إن أتيته قاعدًا.

وأعلم أن الواو التى تدخل على: لاسيَّما فى بعض المواضع كقوله:

* ولاسيَّما يوماً بدارة جلجل *

اعتراضيته كما فى قوله:

---

(١) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به عى أنه روى بنصب «يوم» بعد «لاسيما» والشاهد عجز، وصدره:

* الأرُبّ يوم صالح لك منهما *

والشاهد من معلقة: امَرئ القيس المشهورة.

وقال أبو عبيدة: دارْ جلجل: موضع بديار كنْدة.

وقد نقد الإمام الباقلانى هذا البيت قائلاً: وهذا البيت خال من المحاسن والبديع، خاو من المعنى، وليس له لفظ بروق، ولا معنى يروع.. فلا يرعك تهويله باسم موضع غريب.

وفى نسخه ب/ ١٣٥ أضاف الصدر إلى العجز فى النصّ مع أن النص خال من الصدر.

(٢) كلمة «أيضًا» سقط من ب ٢/ ١٣٥.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ب ٢/ ١٣٥.

(٤) في ب فقط ٢/ ١٣٥: «عن» مكان: «من».

٢٦٣= * فأنت طلاق، والطلاق أليّة[1] *

إذْ هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة.

والسيّ بمعنى المثل، فمعنى جاءنى القوم ولا سيما زيد، أى: ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءونى أى: هو كان أخصَّ بى، وأشدَّ إخلاصًا فى المجيئ، وخبر «لا» محذوف.

وتُصُرِّف فى هذه اللفظة تصرُّفات كثيرة، لكثرة استعمالها، فقيل: سيَّما، بحذف «لا»، و: لا سيَما بتخفيف الياء، مع وجود «لا» وحذفها.

وقد يحذف، ما بعد «لاسيما» على جعله بمعنى: خصوصًا، فيكون منصَوب المحل، على أنه مفعول مطلق، وذلك كما مرَّ فى باب الاختصاص من نقل نحو:

(١) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائتين فى الخزانة.
واستدل به على أن الواو فى قوله: «والطّلاق ألية» اعتراضيّة، والجملة اعتراض للتقوية والتّسْديد بين قوله: «فأنت طلاقٌ» و«ثلاثا»، وقد ردّه أبو علىّ.
والأليّة: اليمين، أراد أن الطلاق يلزم المطلقّ، كما يلزم الوفاء بمضمون اليمين.
والرواية الصحيحة: «والطلاق عزيمة».
ومصحح نسخة ب ٢/ ١٣٦ حذف: «ألية» ووضع مكانها «عزيمة» اعتمادًا على رواية البغدادى، ولم يعلق عليها، فضلاً عن أنه أضاف العجز إلى الصدر فى الأصل كعادته دائمًا.
وقبل هذا البيت:

إنْ تَرفُقِى ياهندُ فالرفق أيمنُ وإن تَخْرقى باهند فالخُرق أشأم

والشاهد وما قبله لم ينسبا إلى أحد:
وقد تناول السيوطى فى كناية: الأشباه والنظائر بتحقيقى ٥/ ١٠٤ قصة هذا الشاهد حيث إن الرشيد كتب إلى أبى يوسف صاحب أبى حنيفة ليفتبه فى هذه القضية.
قال أبو يوسف: فقلت فى نفسى: هذه مسألة فقهية نحوية، إن قلت، فيها بظنّى لم آمن الخطأ، وإن قلت: لا أعلم، قيل لى: كيف تكون قاضى القضاة وانت لاتعرف مثل هذا، ثم ذكر أن أبا الحسن الكسائى يسكن معى فى الشارع فدخلت إليه فى فراشه فأقرأته الرقْعة، فقال لى: خذ الدواة واكتب.
أما من أنشد البيت، بالرفع فقال: «عزيمةٌ ثلاث» فإنما طلقها بواحدة وأنبأها أن الطلاق لايكون إلا بثلاثة، ولاشىء عليه.
وأما من أنشد بالنصب: «عزيمة ثلاثاً» فقد طلقها وأبانها لأنه قال: أنت طالق ثلاثًا، فأنفذت الجواب، فحملت جوائز وصلات، فوجهت بالجميع إلى الكسائى.

أيها الرجل من باب النداء إلى باب الاختصاص[١]، لجامع بينهما معنوى، فصار فى نحو: أنا أفعل كذا أيها الرجل، منصوب المحلّ على الحال، مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم «أى» ورفع الرجل.

«لاسيَّما» ههنا، يكون باقيًا علـى نصبه الذى كان له؛ فى الأصل حين كان اسمَ «لا» التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام «خصوصًا».

فإذا قلت: أحبُّ زيدًا ولا سيَّما راكبًا، أو علـى الفرس، فهو بمعنى: وخصوصًا [راكبًا وراكبًا حال من مفعول الفعـل المقدر أى: وأخصه بزيادة المحبّـة خصوصًا راكبًا][٢].

وكذا فى نحو: أحبه ولاسيَما وهو راكب.

وكذا فى نحو: أحبه ولاسيّما وهو راكـب وكذا قولك: أحبّه ولاسيمّا إن ركب أى وخصوصًا إن ركب، فجواب الشرط مـدلول «خصُوصًا» أى إن ركب أخصّه بزيادة المحبة.

ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم، أى اختصاصًا، فيكون معنى وخصوصًا راكبًا: أى: ويختص بفضل محبَّتى راكبًا.

وعلى هذا ينبغى أن نؤوِّل ما ذكره الأخـفش أعنى قوله: إن فلانًا لكريم[٣] ولا سيَّما إن أتيته قاعدًا: أى يختص بزيادة الكرم اختصاصًا فى حال قعوده.

ويجوز مجيئ الواو قبل «لاسيَّما» إذا جعلته بمعنى المصـدر وعدم مجيئها، إلا أن مجيئها أكثر، وهى اعتراضية، كما ذكرنا، ويجوز أن تكون عطفًا، والأوَّل أولى وأعذب.

وقد يقال: لاسَوَاءَ ما، مقام: لاسيَّما.

---

(١) فى ب ٢/ ١٣٦. «الاختصاصى» بالياء، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ١٣٧ صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٣) فى ب ٢/ ١١٧: «كريم» بدون اللام».

[وقوع الجملة الفعلية بعد إلا]

واعلم أن أصل «إلاَّ» أنْ[١] تَدْخل على الاسم، وقد يليها فى المفرَّغ فعل مضارع، إمَّا خبرٌ لمبتدأ، كقولك: ما الناس إلا يَعبُرون، وما زيد / إلا يقوم؛ أو حال، نحو: ما جاءنى زيد إلا يضحك؛ أو صفة، نحو: ما جاءنى رجل منهم إلاَّ يقوم ويقعد[٢]. ويجوز ن يكون هذا حالاً لعموم ذى الحال.

٢٥٠

وإنما شُرط التفريغ لتكون «إلاَّ» ملغاة عن العمل على قول، أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر، فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم، لانكسار شوكتها بالإلغاء، وشُرِط كون الفعل مضارعًا لمشابهته الاسم[٣].

وأمَّا الماضى، فجوَّزوا أن يليها فى المفرغ بأحد قيدين، وذلك إمَّا باقترانه بقَد نحو: ما الناس إلا قد عبَّروا، وذلك لتقريبها له من الحال، المشبه للاسم.

وإمَّا تقدم ماضٍ منفيّ نحو: قولهم: ما أنعمت عليه إلا شكر، وما أتيته إلا أتانى، وعنه عليه الصَّلاة والسلام: «ما أَيِس الشّيطان من بنى آدم إلا أتاهم من قِبل النّساء»، وذلك إذا قصد لزوم تعقّب مضمون ما بعد «إلا»، لمضمون ماقبلها.

وإنما جاز أن يليها الماضى مع هذا القصد، لأنَّ هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء، فى الأغلب، نحو: إن جئتنى أكرمتك.

وإنما قلت فى الأغلب، لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبًا لمضمون الشرط، بل يكون مقارنًا له فى الزمان، نحو: إن كان هناك نار كان احتراق، وإن كان هناك احتراق فهناك نار، وإن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق، لكن التعقب المذكور هو الأغلب.

---

(١) كلمة «أن» سقطت من ط.

(٢) فى وب ٢/ ١٣٨: ما جاء منهم رجل إلا يقوم ويقعد.

(٣) فى ب فقط: وشرط كونه مضارعاً لمشابهته للاسم ٢/ ١٣٨.

فلما كان تعقب مضمون ما بعد إلاّ «المضمون ما قبلها هو المراد، وكان معنى حرف النفى مع إلاَّ[١]. يفيد معنى الشرط والجزاء، أعنى لزوم الثانى للأول، جاز أن يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفى، وإلا فيصاغ ما قبل إلا وما بعدها صوغَ الشرط والجزاء، وذلك إمَّا بكونهما ماضيين، نحو: ما زرتنى إلا أكرمتك، أو مضارعين نحو: ما أزوره إلا يزورنى.

ومثل هذا هو الغالب فى الشرط والجزاء، أعنى كونهما ماضيين أو مضارعين، فجاز كون الماضى الذي بعد «إلا» ههنا مجردًا عن «قد» والواو مع أنه حال كما ذكرنا فى باب الحال وذلك لكونه متضمنًا معنى الجزاء، فيكون ما بعد «إلا»، على هذا المعنى إمّا ماضيًا مجرَّدًا، أو مضارعًا مجرَّدًا كما رأيت.

وجاز أيضًا أن يُنظر إلي كون مثل هذا الفعل حالاً فى الحقيقة وإن كان فيه معنى الجزاء، فيؤتَى به ماضيًا أو مضارعًا مع الواو، نحو: ما زرته إلا وأكرمنى، ولا أزوره إلا ويكرمنى.

وإنما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب فى الحال، نحو: جاءنى زيد راكبًا؛ ولفظه، أيضًا منفصل عن العامل بإلاَّ، فجاز أن يُستظهَر مطردًا، فى ربطه[٢] مثل هذه الحال بعاملها لفظًا، بحرف الربط أى الواو، فمن ثمّة اطرد نحو: ما أزوره إلا ويكرمنى، وندر: قمت وأصكّ عينه كما مرَّ فى باب الحال.

ويجيئ فى الماضى مع الواو «قد» أيضًا نحو: ما زرته إلا وقد زارنى.

ولا يجوز الاقتصار[٣] على «قد»، فلا يقال: ما زرته إلا قد زارنى لأنك إن

(١) بعد قوله: «مع إلاَّ» زيادة فى ظ وهى: أعنى انتفاء الأول إلاّ مع وجود الثانى، فينبغى بانتفاء الثانى» يفيد إلخ.
(٢) فى ب: ربط» بدون هاء.
(٣) فى ط: «الاقتصنيار» تحريف.

نظرت إلى معنى الجزاء الذى يستفاد من مثل هذه الحال، فالجزاء. لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع «قد» ـ كما يجيئ فى بابه ـ وإن نظرت إلى الحال الذى هو أصله فليس فيه حرف الربط المذكور.

وإنما قلنا: إن الأغلب فى الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله، لأنه قد يجيى بخلاف ذلك كقولهم: خرج الأمير معه صقر صائداً به غداً، أى عازمًا على الصيد.

وكذا معنى الخبر، أى: ما أيس الشيطان من بنى آدم من جهة غير النساء إلاَّ عازمًا على إتيانهم من قِبَلهنَّ؛ جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل.

[دخول إلا ولمّا على الماضى]

٢٥١ وقد تدخل «إلاَّ» و«لـمَّا» بمعناها/ على الماضى إذا تقدمهما قَسَم السؤال نحو: نشدتك بالله إلاَّ فعلت، وقول عمر رضى الله عنه فى كتابه إلى أبى موسى: «عزمت عليك لـمَّا ضربت كاتبك سوطًا»[١]، كتبه إليه لـمَّا لَحَن كاتبه فى كتابه إلى عمر، وكتب: مِن أبو موسى.

وقولهم: نشدتك الله، من قولهم: نشدته كذا فنشد[٢]، أى ذكرته فتذكر، فنشد المتعدى إلى واحد مطاوع للأول المتعدي إلى اثنين والمعنى: ذكَّرتك الله بأن أقسمت عليك به وقلت: بالله لتفعلنَّ، أو يكون نشدت بمعنى طلبت، أى نشدتُ لك الله، كقوله تعالى: ﴿أَبْغِيكُمْ إِلَهًا﴾[٣]، أى أبغى لكم، أى طلبت لك الله من بين جميع ما يُقسِم به الناس لأقسم به تعالى عليك.

ومعنى إلاّ فعلت: إلا فعلك. وإلا، لنقض معنى النفى الذى تضمنه القَسَم،

(١) الرواية التى ساقها أبو الطيب فى مراتب النحويّين/ ٦:
«أما بعد، فاضْربْ كاتبك سوطًا واحداً، وأخر عطاءه سنة».
وانظر القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية للمحقق / ٤٨.

(٢) فى ب فقط ٢/ ١٤٠: «فنشده» صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٣) الأعراف / ١٤٠.

لأنك إذا حلَّفت غيرك بالله قسمَ الطّلب فقد ضيَّقت عليه الأمر فى فعل مطلوبك، فكأنك قلت: ما أطلب منك إلا فعلَك، فـفعلت، بمعنى المصدر مفعولٌ به[١] لما أطلب الذى دلَّ عليه نشدتك الله.

وإنما جعلته فعلاً ماضيًا لقصد المبالغة فى الطلب حتى كأن المخاطَب فَعَل ماتطلبه، وصار ماضيًا ثم أنت تخبر عنه، فهو مثل قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذين﴾[٢]، و: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّار﴾[٣]، وقولهم: رحمك الله.

ومعنى عزمت عليك: أى أوجبت عليك، وهو من قسَم الملوك.

و«لمَّا» فى الاستثناء، لا تجيئ إلاّ بعد النفى ظاهرًا أو مقدراً كما رأيت، ولا تجيئ إلا في المفرَّغ نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[٤].



(١) فى ط فقط: «مفعولاً به» بالنصب.

(٢) الزمر / ٧١، ٧٣.

(٣) الأعراف/ ٥٠.

(٤) يس/ ٣٢. وفى هامش ب ٢/ ١٤١: ٢٢، تحريف.

[خبر كان وأخواتها]

(ص): «خبر كان وأخواتها، هو المُسْنَد يعد دخولها، مثل: كان زيدٌ قائماً، وأمره على نحو خبر المبتدأ، ويتقدم معرفة».

(ش): لـمَّا قال: هو المسند، دخل فيه خبر المبتدأ، وجميع ما كان فى الأصل كذلك، فقوله: بعد دخولها يخرجها كلها، وقد ذكرنا أنه يدخل فى حدِّه، نحو: قائم فى قولك: كان زيد أبوهُ قائم، مع أنه ليس بخبر كان.

قوله: «وأمره على نحو خبر المبتدأ»، أى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة، ومفردًا وجملة، ومتقدمًا على المسند إليه ومتأخرًا عنه، وما يجب من تقدمه على الاسم إذا كان ظرفًا والاسم نكرة، نحو: كان فى الدار رجل، واشتماله على الضمير إذا كان جملة أو مشتقًا أو ظرفًا، وغير ذلك من الأحكام المذكورة فى باب المبتدأ.

وقد يختص خبر «كان» ببعض من الأحكام نذكر بعضها هنا، وبعضها فى الأفعال الناقصة.

فممَّا قيل: إنه من خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه، وهو أنه لا يجوز أن يقع الماضى خبر كان، فلا يقال: كان زيد قام، ولعلّ ذلك لدلالة كان على المضىّ، فيقع المضىّ[1] فى خبرِه لغواً، فينبغى أن يقال: كان زيد قائمًا أو يقوم.

وكذا ينبغى أن يمنع نحو: يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة[2] سواء.

وجمهورهم على أنه غير مستحسن، ولا يحكمون بمطلق المنع، قالوا: فإن وقع

---

(١) فى ب ٢/ ١٤٣: «الماضى» مكان: «المضىّ».

(٢) علق السيد الشريف على هذه العبارة بقوله: «أى لدلالة: «تكون» على الحال والاستقبال، فيقع المضارع فى خبره لغواً».

فلابدَّ من «قد ظاهرة أو مـقدَّرة، لتفيد التقريب من الحال، إذ لم يـستفد من مجَّرد «كان»، وكذا قالوا فى: أصبح وأمسى وأضحى[١]، وظلَّ وبات.

وكذا ينبغى أن يمنعوا نحو: يصبح زيد يقول، وكذا البواقى.

والأولى، كما ذهـب إليه ابن مالك: تجويـز وقوع خبرها ماضيًـا بلا «قد»، فلا نقدرها فى قـوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾[٢]، و: ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾[٣]؛ وفى قول الشاعر:

* وكان طوي كَشْحًا على مُسْتَكِنَّةٍ[٤] * =٢٦٤

ولا فى قوله:

أضحت خلاءً وأضحى أهلُها احتملوا أخْنَى عليها الذى أخنى على لُبدِ[٥] =٢٦٥

إذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنىً واحدًا.

ومنع ابن / مالك ـ وهو الحقّ ـ من مُضـىّ خبر صار، وليس، وما دام، وكل ما كان ماضيًا من مازال، ولازال، ومرادفاتها[٦]. ٢٥٢

(١) كلمة: «وأضحى» سقطت من ظ.

(٢) الأحزاب/ ١٥. (٣) يوسف / ٢٧.

(٤) هو الشاهد السادس والأربعون بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أن خبر «كان» يجوز أن يجئ «ماضيًا» بدون تقدير: «قد».
والشاهد من معلقة زهير المشهورة، وهو صدر، عجزه:
* فلا هو أبداها ولم يتقدم *

(٥) هو الشاهد السابع والأربعون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن خبر «أضحى» يجوز أن يكون فعلاً ماضيًا بدون قد.
وهذا الشـاهد للنابـغة الدبيانى مـن قصيدة يمدح بـها النعمـان بن المنذر واعتذر إلـيه ممّا بلغـه عنه.
انظرديوان النابعة/ ٧٨، ومطلع قصيدته:
يادارمـيةّ بالعليـاء فالسّند أقوت وطال عليها سالفُ الأبد
من شواهد: الهمع والدرر رقم / ٣٧٢، والأشمونى ١/ ٢٣٠

(٦) في ب فقط، ٢/ ١٤٤، ومرادفتها» صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

أمَّا «صار» فلكونها ظاهرة فى الانتقال فى الزمن الماضى إلى حالة مستمرة، وهى مضمون خبرها، نحو: كنت فقيراً فصرت غنيًا، وإن جاز مع القرينة ألاَّ يستمرَّ به الحال المنتقل إليها، كقول المريض: كنت مريضًا وصرت[1] متماثلاً، ثم نكست.

وكذلك ما زال وأخواتها موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي إلا أن تمنع قرينة.

وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد، نحو: هذا أسد، أو الصفة، نحو: زيد قائم، أو غنيّ، أو مضروب، أو الفعل المضارع نحو: زيد يُقْدم في الحروب، ويسخو بموجوده، أي هذه[2] عادته، لأنه وإن كان في الأصل فعلاً دالاً على أحد الأزمنة إلا أنه، لمضارعته اسمَ الفاعل لفظًا ومعنى يستعمل غيرَ المفيد[3] للزمان استعماله، فلذلك إذا قلت: كنتُ رأيت زيداً، لا يدل على الاستمرار، وإذا قلت: كنت أراه، فظاهره الاستمرار؛ فناسبت الثلاثة، أى الجامد، والصفة والمضارع، لصلاحيتها للاستمرار، أن تقع أخباراً لصار، وما زال وأخواتها، بخلاف الماضى، فإنه لا يستعمل فى الاستمرار استعمال هذه الثلاثة، [فلم يقع خبراً لهذه الأفعال][4].

وأمَّا «ما دام» فلم يقع خبرها ماضيًا لأن «ما» المفيدة للمدة. نحو: ما ذَرَّ[5] شارق، تقلب الماضي في الأغلب إلى معني الاستقبال ـ كما يجيئ فى قِسم الأفعال ـ فلهذا تقول: اجلس ما دام زيد جالسًا.

وقد تجيئ بمعنى الماضى، كقوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[6].

---

(١) فى ط: «قصرت» بالفاء، وفى ب ٢/ ١٤٤، ثم صرت».

(٢) فى ط: «هذا عادته، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) فى ب ٢/ ١٤٤: «غير مفيد» بدون «أل».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ظ.

(٥) فى ب ٢/ ١٤٤ (مادَرّ) بالدال تحريف.

(٦) مريم / ٣١.

وأمَّا «ليس»، فهى للنفى مطلقًا، كما هو مذهب سيبويه على ما نبيِّن فى الأفعال الناقصة.

والمستعمل للإطلاق من دون تعرضّ للزمان، إمَّا جامد، أو صفة، أو مضارع. لمشابهته اسمَ الفاعل بخلاف الماضى.

وأجاز الأندلسىّ وقوع جميع أخبارها ماضية[١] والأوْلى ما تقدّم لعدم السماع.

قوله: «ويتقدم معرفة»، هذا بخلاف خبر المبتدأ، لأنه لم يجز تقدمه على المبتدأ إذا كانا معرفتين ولا قرينة للإلباس، أمَّا ههنا فلا لبس وإن كانا معرفتين، أو متساويين، لأن تخالف إعرابهما رافع للَّبس، ويكفى ظهور إعراب أحدهما، نحو: كان زيدٌ هذا[٢].

وينبغى ههنا، أيضًا، إذا انتفى الاعراب فيهما[٣] ولا قرينة: ألاَّ يجوز التقديم نحو: كان الفتى هذا.

(١) فى ط وب ٢/ ١٤٥ - «وقوع أخبار جميعها ماضية».
(٢) فى ظ وك: «كان زيداً هذا» بنصب «زيداً» تحريف.
(٣) «فيهما» سقطت من ب ٢/ ١٤٥.

[حذف عامل خبر كان وشروطه]

(ص): «وقد يحذف عامله في مثل: «الناس مجزيُّون بأعمالهم، إن خيرًا فخيرٌ»، ويجوز في مثله أربع أوجه.

ويجب الحذف في مثل: أمَّا منطلقًا انطلقتُ، أي لأن كنت».

(ش): قوله: «عامله»، أي عامل خبر «كان» وأخواتها.

وما كان ينبغي له هذا الاطلاق، لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلاَّ «كان».

وأعلم أنه يجوز حذف «كان» مع اسمها بعد: إنْ ولَوْ، إن كان اسمها ضميرَ ما عُلم من غائب أو حاضر[١]، نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين»؛ أي ولو كان العلم بالصين، وادْفع الشرَّ ولو أصبَعًا، أي ولو كان الدفع إصبعًا، أي قليلاً؛ وقوله:

٢٦٦= قد قيلَ ذلك إن حقًا وإن كذبًا   فما اعتذارك من قول إذا قيلا[٢]

أي إن كان حقّا.

وتقول: لأرتحلنَّ[٣] إن فارسًا وإن راجلاً، ولو فارسًا ولو[٤] راجلاً، أي إن كنت ولو كنت.

---

(١) في ب فقط ٢/ ١٤٦: «من حاضر أو غائب».

(٢) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد المائتين في الخزانة.

واستشهد به على أن «كان» تحذف مع اسمها بعد إن الشرطيّة: أي إن كان ذلك حقاً.

والشاهد للنعمان بن المنذر. ارجع إلى الخزانة لتقف على الأبيات التي قالها النعمان ومنها هذا الشاهد.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٣٢، وأوضح المسالك رقم/ ٩٤، والهمع والدرر رقم ٤٠٥، والأشموني ١/ ٢٤٢.

وفي ط: إذا قبلا بالباء، تحريف ظاهر.

وفي ب ٢/ ١٤٦: «ما قيل» بدل قوله: «ذلك» وهو خروج عن الأصل.

(٣) في ط: «لأرتخلن» بالخاء تحريف واضح.

(٤) في ظ: «أوراجلاً» بوضع «أو» مكان: «لو».

وأمَّا فى مثل التركيب الذى فى المتن، أعنى أن يكون بعد «إنْ» اسمٌ، وجزاؤها الفاء[1]، وبعد الفاء اسم مفرد، نحو: «المرء مقتول بما قَتَل به، إن سيفًا فسيف، وإن خنجرًا فخنجر»، فتقول: ننظر فيه، فإن جاز مع «كان» المحذوفة بعد «إن»: تقدير «فيه» أو «مَعَه» أو نحو ذلك، كما فى قوله: «الناس مجزيون بأعمالهم»...؛ فإنه / يصح أن يقال: إن كان معه، أو فى عمله خبر[2] جاز فى الأول مع النصب: الرفعُ أيضًا، ولكن على ضعف معنوى. ٢٥٣

إذ معنى: إن كانَ معه، أو فى يده سيف، و: إن كان فى عمله خير: معنىً غير مقصود، لأن مراد المتكلم: إن كان نفس عمله خيرًا، وإن كان ما قَتَل به سيفًا، لا: أن له أعمالاً وفى تلك الأعمال خير، ولا أن فى يده، أو فى صحبته وقت القتل سفيًا.

هذا الذى قلنا، ضعف من حيث المعنى.

وأمَّا من حيث اللفظ، فضعيف، أيضًا، لأن حذف «كان» مع خبره، الذى هو فى صورة المفعول الفضلة حذف شىء كثير، ولا سيَّما إذا كان الخبر جارًّا ومجرورًا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو كجزئه، ولا سيَّما إذا كان ضميرًا متّصلاً.

فإن قلت: فقدِّر للرفع: «كان» التامة؛

قلتُ: يضعف لقلّة استعمالها، ولا يحذف إلا كثيرُ الاستعمال للتخفيف، ولكون الشهرة دالة على المحذوف.

وإن لم يحسن تقدير مثل ذلك، تعيَّن نصب الأوَّل، نحو: أسيُر كما تسير إن راكبًا فراكبٌ، وإن راجلاً فراجلٌ، أى: إن كنت راكبًا فأنا راكب.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ١٤٧: بالفاء» بزيادة الباء.

(٢) كلمة: «خير» سقطت من ب فقط ٢/ ١٤٧.

وربَّما جُرَّ ما بعد[١] «إن» أو، «إن لا» مع ما بعد فائهما، إن صح رجوع ضمير «كان» المقدر إلى مصدر ما عُدِّى بحرف الجرّ[٢]، نحو: المرء مقتول بما قَتل به: إن سيفٍ. فسيفٍ، أى إن كان قتله بسيف فقتله أيضًا بسيف.

وحكى عن يونس: مررت برجل صالح إن لا صالحٍ فطالحٍ، أى: إن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح، ومررت برجل: إن زيدٍ وإن عمروٍ، وذلك لقوَّة الدلالة على الجارّ بتقدم ذكره.

فتبيَّن بما ذكرنا أنّ النصب فى الأول، إمَّا مختار، أو واجب.

وأمَّا الاسم الذى بعد الفاء فرفعه أولى، لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء، وهو شائع كثير.

وأمَّا نصبه فإمَّا بتقدير «كان» بعد الفاء، أى: فيكون ما يُقتل به سيفًا، أو بتقدير فعلٍ لائق؛ نحو: فيجزَى خيراً.

وحذف المبتدأ أولى لأنه مفرد من حذف الجملة، وأيضًا حذف المبتدأ أكثر من حذف «كان» وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور.

وقيل: لأنَّ مجيئ الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية، ويجوز أن يقال: إن مجيئ الفاء فى الفعلية، إنما يقلّ إذا كان الفعل ظاهراً، وأمَّا إذا كان مقدَّراً فلا بدَّ من الفاء، نحو: إن ضربتنى فزيداً ضربته.

فإنا ثبت أن نصب الأول ورفع الثانى أصل فعكسه يكون أقبح الوجوه لمخالفة الأصل فى الموضعين؛ ورفعهم، ونصبهما، متوسطان، لمخالفة الأصل فى موضع واحد.

قوله: «ويجب الحذف»، أى: يجب حذف: «كان» بعد «أَنْ» معوَّضًا منها «ما» نحو قوله:

---

(١) فى ط: «جر بعد إن» بحذف «ما».

(٢) ف ب فقط ٢/١٤٨: «بالجر» بزيادة الباء.

٢٦٧= أبا خراشة أمَّا أنت ذا نَفَرٍ   فإن قوميَ لم تأكلهم الضَّبُع[١]

أى لان كنت، فحذف حرف الجر، جوازاً على القياس المذكور فى المفعول له، ثم حذفت «كان» وأبدل منها «ما» فوجب الحذف، لئلاَّ يجمع بين العِوض والمعوَّض منه.

وأجاز المبرد ظهور «كان» على أن «ما» زائدة لا عِوَض، ولا يستند ذلك إلى سماعٍ.

ثم أدغم النون الساكنة فى الميم وجوبًا، فبقى الضمير المرفوع المتصّل بلا عامل يتصل به، فجُعل منفصلاً، فصار: أمَّا أنت. وتقول أيضًا: أمَّا زيدٌ قائمًا قمت[٢].

وقال الكوفيون: «أنْ» المفتوحة، بمعنى المكسورة الشرطية، ويجوِّزون مجيئ «أنْ» المفتوحة شرطية، قالوا: القراءتان فى قوله تعالى: ﴿أَن تَضِل﴾[٣]، أى فتح

---

(١) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن أصل: «أما أنت»: لإن كنت .

والشاهد لـلعبّاس بن مرداس السلمى يخاطب خُفاف بين نَدْبة بفتح النون، انظر ديوانه/ ١٠٦، والبيت الذى ذكره فى الخزانه بعد الشاهد وهو قوله:

السّلم تأخذ منه مارَضِيتَ به   والحربُ يكفيك من أنفاسها جُرَعُ

وهو ثانى بيتين وردا فى الديوان/ ١٠٣ منفردين، وأولهما:

إنْ تَكُ جُلمود بَصْرٍ لا أويِّسهُ   أُوْقِد عليه فأحْميه فينصدع

ومعنى أويسه: أذلّله، والبصْر: الحجارة تضرب إلى السواد.

انظر هامش الديوان فى شرح الكلمات.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٨، والخصائص ٢/ ٣٨١، والمنصف ٣/ ١١٦ وابن الشجرى ١/ ٣٤، ٣٥٣، ٢/ ٢٥٠، وابن يعيش ٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢، وشرح شذور الذهب / ١٦٦، والمغنى رقم ٤٥، ٨٧، ٨٠٨، ١١٨٥، وهمع الهوامع والدرر رقم ٤١٣، وابن عقيل ١/ ١١٨، واوضح المسالك رقم ٩٧، والأشباه والنظائر رقم ١٥٧.

(٢) فى ط فقط: «ما زيد قائماً أقمت»، تحريف.

(٣) البقرة/ ٢٨٢، وجمهور القُراء يقرءون: «أنْ تضل «بفتح الهمزة وقراءة كسر إنْ هى قراءة حمزة والأعمش.

انظر قراءة رقم ٨٧٤ فى معجم القراءات.

الهمزة وكسرها بمعنى واحد، أى بمعنى الشرط، و«ما» عندهم عوض من الفعل المحذوف.

ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه.

٢٥٤ أمَّا المعنى فلأن معنى قوله: أمَّا أنت ذا نَفَر.. البيت: إن كنت ذا عَدد، فَلَستُ / بفرَد.

وأمَّا اللفظ، فلمجيئ الفاء فى هذا البيت، وفى قوله:

=٢٦٨ إمَّا أقمت وأَمَّا أنت مرتحلاً فاللهُ يَكْلأُ ما تأتي وما تَذَرُ[١]

مع عطف: أمَّا أنت بفتح الهمزة على: إمَّا أقمت بكسرها؛ وهو[٢] حرف شرط بلا خلاف.

والبصريون يقولون: أمَّا أنت منطلقًا أنطلق معك بالرفع.

والكوفيون جوَّزوا جزمه بأن المفتوحة الشرطية، وجوَّزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفًا حذفًا لازمًا.

ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرًا، قال سيبويه: دخل فى «أن» معنى» «إذ»، فأمَّا بمعنى: إذ ما، وإذ ما شرطية بلا خلاف.

ولابدَّ عند البصريين من تقدير فعل يعمل فى الجار والمجرور، أعنى فى: أمَّا

(١) هو الشاهد الخمسون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أنّه يدل لصحة قول الكوفيين كون «أنْ» المفتوحة الهمزة أداة شَرْط مجيء الفاء فى جوابها مع عطف «أما أنت» على «إما أقمت» بكسر الهمزة.
وقال البغدادى: الكلاءة بالفتح والمدّ: الحفظ، و «ما» موصولة والعائد محذوف أى ما تأتيه وما تذره؛ و«تذر» بمعنى تترك وقد أماتوا ماضيهُ واسم فاعله واسم مفعوله كيدع.
وختم البغدادى تعليقه على هذا الشاهد بقوله:
وهذا البيت مع استفاضته فى كتب النحو لم أظفر بقائله.
من شواهد ابن يعيش ٢/ ٩٨،٩٩.
(٢) أى الفعل الذى لابد من تقديره ليتعلق به الجار والمجرور.

أنت ذا نفر الذى هو بمعنى: لأن كنت ولايصلح أن يكون ذلك: لم تأكلهم، لأن معمول خبر «إنَّ» لايتقدّم عليها.

وأما نحو: أمَّا يومَ الجمعة فإن زيدًا قائم، فيسيجىء الكلام عليه فى حروف الشرط.

وأيضًا، ما بعد الفاء لايعمل فيما قبل الفاء إلا مَع «أمَّا الشرطية، إمَّا ظاهرة، كما فى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[1] وإمَّا مقدَّرة كما فى قوله: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[2] كما يجيىء فى حروف الشرط، فيقدرُ البصريون: أمَّا أنت ذا نفر تتكبَّر وتفتخر.

وينبغى، على هذا، أن يكون قوله: فالله يكلأ جواب إما أقمت.

والعامل فى: أمَّا أنت مرتحلاً محذوف، أى: يكلؤك الله لأجل ارتحالك، وكله تكلف؛ والأوْلى أن نقول: إنَّ «إنْ» الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة، فإن حذف شرطها جوازًا لم يغيّر حرف الشرط عن صورته، نحو: إن سيفًا فسيف، وإن حقًا وإن كذبًا.

وكذا إن حذف شرطها وجوبًا مع مفسِّر، كما فى: إن زيدٌ كان منطلقًا.

وإن حذف شرطها وجوبًا بلا مفسِّر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة إلى فتحها، لأن بقاءَها على وضعها الأصلى مع قطعها وجوبًا عن مقتضاها الأصلى بلامفسر هو كالعوض مستكره.

فإذا غيِّرت عن حالها الوضعى سهُل حذف شرطها على سبيل الوجوب، لأنها تصير كأنها ليست فى الظاهر حرف شرط[3]، ولابدَّ إذًا من «ما» لتكون كالكافَّة لها عن مقتضاها، أعنى الشرط.

---

(١) الآية ١١ سورة الضحى.

(٢) الآية ٣ سورة المدثر.

(٣) فى ط وب ٢/ ٥١: «حرف الشرط» بـ «أل».

ثم لايخلـو حالها عند ذلك من أن تحـذف منها «كان» مع اسمهـا وخبرها، أو تحذفها وحدها.

فإن كان الأول وجـب في جزائهـا الفاء لتـؤذن بها أنَّ «أمّا» فـى الأصل حرف شرط، لأنّ الفاء عَـلَم السببيَّة، فـجيىء بها لَمَّا تغـيَّرت صورة حرف السببـية أعنى «إنْ»؛ وسقط عـلى سبيل الوجـوب جميع أجزاء السـبب، أعنى: كان مع اسـمها وخبرها، وذلك نحو: أمَّا زيد فمنطلق، أى: أمَّا يكن فى الدنيا شيء فزيد منطلق، أى إن يكن شىء موجودًا لـوُجد انطلاقه[1]، أى هو منطلق لامـحالة، فلابدَّ، إذًا، من إقامـة جزء من الجزاء مقام الـشرط، لأنه لم يبق مـنه شىء، ـ كما يجـيىء فى حروف الشرط.

وإن كان الثانى، فالفاء غير لازمة، بل يجـوز حذفها والإتيان بها، نحو: أمَّا زيد منطلقًا انطلقت، وأمَّا أنت ذا نفر فإن قومى.

وأمَّا فتـح همزة «إنْ» الشرطيـة، من دون حذف الشرط، كـما أثبته الكـوفيون فليس بمشهور.

وقد تحذف «كان» بعد «إمَّا» المكسورة قليلاً وقال سيبويه: لم يجز حذف الفعل مع «إمَّا» المكسورة. وقال أبو على: لأن «ما» التـى بعدها، أشبهت اللام فى تأكيد الفعل فمن ثَمَّ جاز فى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنّ﴾[2]، و:

٢٦٩= * ومن عِضَةٍ ما ينْبتُنَّ شكِيرُها *[3]

(١) فى ط: يوجد انطلاقه وفى ب٢ ٢/ ١٥٠: يوجد انطلاق زيد واخترت ما فى المخطوطات لوضوحه.

(٢) الأنفال/ ٥٨. وفى ط والمخطوطات: «إمَّا تخافن» بدون واو.

(٣) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن زيادة «ما» للتأكيد بمنزلة اللام، ولأجلها جاز تأكيد الفعل بالنون. والشاهد قائله مجهول.

و«الشكير» ما ينبت حول الشجرة من أصلها وصدر البيت كما فى الصحاح. =

النون، كما جازت مع اللام فى نحو: لتفعلـنَّ كما يجيىء فى نون التوكيد فلَمْ يحسُن حذف الفعل، مع ثبوت ما يؤكده.

وقد جاء[1]/ كان النـاقصة محـذوفة بعد «لدن»، وأخـواته، نحو رأيـتك لَدُن قائمًا، أى لدن كنت قائمًا، قال. ٢٥٥

* من لَد شولاً فإلي إتلائها * [2] =٢٧٠

أى: من لَدُ كانت شولاً. والإتلاء: أن تلد الناقة، فتصير ذات تلْوٍ.

★★★

= * إذا مات منهم ميت سُرق ابنُه *

يريد أن الابـن يشبه أبـاه، فمن رأى هذا ظـنَّه هذا، فكان الابـن مسروق و«العـضة»: بالهـاء والتاء: شجرة، وشكيرها: شوكها.

العضة: واحدة العضاة عضـاهة وعضْهة بكسر فسكون، وعضة بحذف الهـاء الأصليّة كما حذف من الشفّة، وعلى هذاَ فالعضة بالتاء لاَ بالهاء. وفى ط: «ما ينبين» بالياء، تحريف.

وفى ب فقط ٢/ ١٥٢: «عضه» بالهاء تحريف.

من شواهـد: سيبويـه ٢/ ١٥٣، وابن يعيش ٧/ ١٠٣، ٩/ ٥،٤٢. الـتّصريح ٢/ ٢٠٥ والأشـمونى ٣/ ٢١٧، وشرح الحماسة للمرزوقى/ ١٠٩٢.

(١) ب قط ٢/ ١٥٢: «جاءت» بالتاء.

(٢) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «كان» قد تحذف بعد: «لد» كما هنا، والتقدير من لد كانت شَوْلاً.

وهذا البيت من الرجز المشطر، وهو من الشواهد الخمسين التى لايعرف قائلها ولاتتمتها.

«و«الشّول» اسم جمع شائـلة، وهى الناقة التى ارتفع لبنـها وجفّ ضرعها، وأتى عليها من نـتاجها سبعة أشهر وثمانية.

واسم كان المقدرة ضمـير النوق، وأضمرت كان هنا لوقـوعها فى مثله كثيرًا، وحـذف نون «لدن» لكثرة الاستعمال.

من شواهد سيبـويه ١/ ١٣٤، وأوضح المسالك رقم ٩٦، وابن يعـيش٤/ ١٠١، والعينى ٢/ ٥١. وابن الشجرى ١/ ٢٢٢، والهمع والدرر رقم ٤١١، والأشباه والنظائر/ ٢٤٣، والأشمونى ١/ ٢٤٣.

[اسم إنَّ وأخواتها]

(ص): «اسم إنَّ وأخواتها، هو المسند إليه بعد دخولها، مثل إنَّ زيداً قائم»

(ش): ينتقض بمثل: أخوه، فى قولك: إنّ زيداً قائم أخوه.

[المنصوب بـ «لا» التى لنفى الجنس]

(ص): المنصوب بـ«لا» التى لنفى الجنس هو المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافًا أو مشبهًا به، مثل: لا غلام رجل[1]» ولا عشرين درهمًا لك.

فإن كان مفردًا فهو مبنىّ على ما ينصب به.

وإن كان معرفة، أو مفصولاً بينه وبين «لا» وجب الرفع والتكرير.

ونحو: قضيةٌ ولا أبا حسن لها متأوّل»

(ش): لم يقل: اسم «لا» التى لنفى الجنس كما قال: اسم «إن» وأخواتها، لأن كلامه فى المنصوبات، وجميع ما هو اسم «لا» المذكورة ليس منصوبًا، بل بعضه مبنىّ، نحو: لا رجلَ، فلما قَصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقييدات المذكورة، لأن اسم «لا»، لا يكون منصوبًا إلا باجتماعها وهى ثلاثة: كونه نكرة، وكونه مضافًا، أو مشبَّهًا به، وأن يَليها، فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيىء.

ولو قصد إلى اسم «لا» من حيث كونه اسمها لكان يكفيه أن يقول ـ كما هى عادته ـ : هو المسند إليه بعد دخولها»:

قوله: «يليها»، و«نكرة» و«مضافًا»: أحوال مترادفة، والعامل فيها «المسند» وذو الحال: الضمير المجرور فى «إليه».

قوله: «لا غلام رجل لك» مضاف.

---

(١) فى ب فقط ٢/١٥٣: «لا غلام رجل لك» بزيادة: «لك»

وقوله: لا عشرين درهـمًا لك مضارع له، وقد بيَّنَّا المضارع لـلمضاف فى باب المنادى.

قوله: «فإن كان مفردًا» أى: فإن كان اسم «لا» مفردًا، ولـم يجر ذكر اسم «لا» تصريحًا، لكن سياق الكلام يدل عليـه؛ ولا يعود الضمير إلى قوله. المنصوب بلا، لأن المنصوب بلا لا يكون مفردًا.

قوله: «عـلى ماينصب بـه»، هذا أولى- كما مـرّ فى باب المنادى- من قـولهم: مبنىّ على الفتح، ليدخل[١] فيه نحو: لا غلامين لك، ولا مسلمين لك.

ويعنى بالمفرد: ما ليس بمضاف ولا مضارع له، فيدخَل[٢] فيه المثنى والمجموع.

والفـتحة فـى: «لا رجل» عنـد الزجاج والـسيـرا فى: إعرابـية خلافًـا للمـبرد والأخفش وغيرهما.

وإنما وقع الاخـتلاف بينهم لاحـتمال [٣] قول سيـبويه، وذلك أنـه قال: و«لا» تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنـوين، ثم قال: وإنما ترك التنوين فى معمولها لأنها جُعلت وما عملت [٤] فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر؛ فأوَّل المبرد قولَه: تنصبه بغير تنوين، أنها [٥] نصبته أولاً لكنه بُنى بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف فى خمسة عشر، للبناء اتفاقًا.

وقال الزجـاج: بل مراده أنه مـعرب، لكنه مـع كونه معربًـا، مركب مع عـامله

---

(١) فى ط: «دخل» وفى ب: ٢/ ١٥٥: «فدخل» والأولى ما فى «المخطوطات»

(٢) فى ب فقط ٢/ ١٥٥: «فدخل».

(٣) فى ط وب٢/ ١٥٥: «لا جمال» بالجيم والميم، وما فى النسخ المخطوطة أوضح.

(٤) فى ب فقط ٢/ ١٥٥: «جعلت هى وما عملت» بزيادة: «هى».

(٥) فى ب فقط ٢/ ١٥٥: «بانها» بزيادة الباء.

لاينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربًا لتثاقله بتركيبه(١) مع عامله.

قال أبو سعيد: إنما ركب مع عامله، لإفادة «لا» التبرئة، للاستغراق(٢) كما أفادته «مِن» الاستغراقية (٣) فى: هل من رجل فى الدّار؟ لأن «لا رجل فى الدار» جواب: هل من رجل؟ فركبوا «لا» مع النكرة، كما أن «من» مركبة معها تطبيقًا للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب، مع كونها معربة.

والأَولى ما ذهب إليه المبِّرد وأصحابه، لأن حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود.

وأيضًا: التركيب بين «لا» والمنفى، ليس بأشدّ منه بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، ولا يحذف التنوين من الثانى فى الموضعين.

وقال سيبويه: إنما حذف التنوين من المنفى، لأن «لا»، لا تعمل الاَّ فى النكرة و«لا» ومعمولها(٤) فى موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها يَعنى أن اختصاصها بالتنكير، وكونها مع ما بعدها(٥) مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب مَن قال ببنائه، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قالَ بإعرابه، لأنها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل، كإنَّ وأخواتها، فخولف بمعمولها سائر المعمولات.

وهذا ضعيف(٦)، أعنى بناء المعمول، أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته.

(١) فى ب فقط ٢/ ١٥٥: «بالتركيب».

(٢) فى ب ٢/ ١٥٥: «للاستفراق» بالفاء تحريف.

(٣) فى ب ٢/ ٥٥: «للاستفراقية» بالفاء تحريف.

(٤) فى ط: «معمولها» بدون واو تحريف.

(٥) فى ب فقط ٢/ ١٥٦ «وكون ما بعدها مبتدأ»، تحريف.

(٦) فى ظ: «وهذا طريف» مكان: «وهذا ضعيف»، وفى هامش ط اشار إلى أنه فى نسخة: «وهذا طريف».

والحق أن نقول: إنه مبنى لتضمّنه لمن الاستغراقية(١)، وذلك لأن قولك: لا رجلَ نصٌّ فى نفى الجنس بمنزلة: لا من رجل بخلاف: لا رجلٌ فى الدار ولا امرأة، فإنه وإن كان النكرة فى سياق النفى تفيد العموم، لكن لا نصاً بل هو الظاهر؛ كما أنَّ: ما جاءنى من رجل، نصٌّ فى الاستغراق(٢)، بخلاف ما جاءنى (٣) رجل، إذ يجوز أن يقال: لا رجلٌ فى الدار، بل رجلان، وما جاءنى رجل(٤)، بل رجلان، ولا يجوز: لا رجلَ فى الدار، بالفتح، بل رجلان، وما جاءنى من رجل بل رجلان للزوم التناقض، فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق(٥) ضمنوا النكرة معنى «من» فبنوها؛ وإنما بنيت على ما تنصب به، ليكون البناء على حركة استحقها النكرة فى الأصل قبل البناء.

ولم يُبن المضاف ولا المضارع له، لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه فى الأصل، أعنى الإعراب، ولا يكون مضاف مبنيًا (٦) إلاّ نادرًا، نحو: خمسة عشرك، ونحوه.

ومَن قال: المنفى معرب حذف تنوينه، دلالة على كونه مركبًا مع «لا»، قال: لم يركب المضاف، والمضارع له، لأنه لا يركب أكثر من كلمتين؛

وأمَّا نحو: لا رجلَ ظريفَ، فسيجيىء حكمه.

ونحو: لا مسلمَين ولا مسلمين، مبنىّ خلافًا (٧) للمبرد، فإن قال به لأن النون كالتنوين الذى هو دليل الإعراب فمنقوض بنحو: يا زيدان، ويازيدون، وهما

(١) فى ب (٢/ ١٥٦: «الاستفراقية بالفاء، تحريف

(٢) فى ب٢/ ١٥٦: «الاستفراق» بالفاء، تحريف.

(٣) فى ب : «ماءنى» مكان: «ما جاءنى» تحريف.

(٤) ط: « وما جاءنى رجلا» بنصب «رجل» تحريف.

(٥) فى ب ٢/ ١٥٦: «الاستفراق» بالفاء، تحريف.

(٦) فى ب ٢/ ١٥٦: «مضاف مبنى». بالرفع، تحريف.

(٧) فى ط: «وخلافاً» بواو العطف.

مبنيان مع وجود النون، إذ لو كانا معربَين لقيل: يا زيدَين، ويازيدين والنون ليس[١] كالتنوين فى الدلالة على التمكن كما مرَّ فى أول الكتاب.

ونُقل عنه أنه قال: لأن المثنى والمجموع فى حكم المعطوف والمعطوف عليه، والمعطوف عليه: مضارع للمضاف فيجب النصب.

ورُدَّ بأن المعطوف عليه[٢] فى باب «لا» مبنىّ نحو: لا رجل وامرأة.

وله أن يقول: أردت عطف النسق الذى يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا فى النداء فى نحو: ثلاثة وثلاثين.

ولا شك أن المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق، لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون.

وقيل: إنما قال ذلك، لأنه ليس شىء من المركبات يثنى فيه الجزء الثانى ويجمع.

والجواب: أنه لم يقم دليل قاطع على أن «لا» مركب مع المنفى كما يجيىء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مرَّ بيانه، وإن سلمنا فنحن نقول: حضرموتان، وحضرموتون فى المسمَّى بحضو موت كما يجيىء فى باب المثنى.

وأمَّا جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسًا لا سماعًا، نظرًا إلى أنَّ التنوين للمقابلة، لا للتمكن بدليل قوله تعالى: ﴿مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾[٣]،

وهو منقوض بنحو: يا مسلمات مجردًا عن التنوين اتفاقًا؛

والجمهور يكسرونه بلا تنوين، لأنها وإن لم تكن للتمكن، فهى مشبهة لتنوين التمكن، فيكون على هذين القولين داخلاً فى عموم قوله: يبنى على ما ينصب به.

(١) فى ب فقط ٢/ ١٥٧: «ليست».

(٢) سقط من ب٢/ ١٥٧ الجار والمجرور وهو «عليه» صوابه من ط والمخطوطات

(٣) البقرة/ ١٩٨.

والمازني يفتحه بلا تنوين، نحو قوله:

إن الشّباب الذي مجدٌ عواقبهُ فيه نَلَذُّ ولا لذَّاتَ للشّيب(١) ٢٧١=

حذراً من مخالفته فى الحركة لسائر المبنى بعد «لا» التبرئة، مما كان معربًا بالحركة قبل دخولها، وهذا أولى ممَّا قبله طرداً للباب على نسق واحد.

واعلم أن الجارَّ إذا دخل على «لا» التبرئة منعَ من بناء المنفى بعدها، نحو قولك: كنت بلا/ مال، وغضبت من لا شيء، وذلك لتعذر تقدير «من» بعدها، إذ لا يجوز: بلا من مالٍ. ٢٥٧

وأيضًا فإن عَمَلَ «لا» إنما كان لمشابهتها «إنَّ» كما يجيىء، وبتوسطها يَبطل الشبه، لأنَّ «إنَّ» لا بدَّ لها من التصدُّر.

وربَّما فتح نظراً إلى لفظ «لا»، فقيل: كنت بلا مالَ، وذلك كما بُنى مع «لا» الزائدة نظراً إلى لفظها كما أنشد الأخفش:

لَو لَمْ تكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنوبَ لها إذاً لَلاَمَ ذَوُو أحسابها عُمَرا(٢) ٢٧٢=

(١) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن جمع المؤنث السّالم يبنى على الفتح مع «لا» بدون تنوين كلذات فى البيت.

والشاهد من قصيدة لسلامة بن جندل السعدى، ديوانه/ ٩١ ومطلع قصيدته:

أودى الشبابُ حميداً ذو التعاجيب أودى وذلك شأوٌ غير مطلوب

وذكر البغدادى أن عدة قصيدتة اثنان وثلاثون بيتاً، وعدتها فى الديوان واحد وثلاثون بيتاً.

من شواهد: ابن عقيل ١/ ١٤٣، وأوضح المسالك رقم ١٥٦، وشرح شذو الذهب/ ٧٥، والعينى ٢/ ٣٢٦، والهمع والدرر رقم ٥٨٨، والتصريح ١/ ٢٣٨، والأشمونى ٢/ ٨.

(٢) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «لا» هنا زائدة مع أن النكرة بعدها مبنية على الفتح.

والشاهد للفرزدق، ديوانه/ ٢٨٣ من قصيدة بهجوبها ابن هبيرة

وكان أميراً إذ ذاك ثم حبس فمدحه فى الحبس، فقال: ما رأيت أشرف من الفرزدق هجانى أميراً ومدحنى أسيراً».

من شواهد: الخصائص ٢/ ٣٦، وأوضح المسالك رقم ١٥٤، والهمع والدرر رقم ٥٦٠.

فلاَ، زائـدة، وقد اعتبـرت فبُنى الاسـم لها، فمـا ظنك بجـواز البناء مـع عدم زيادتها؟ لكنه مع ذلك قليل.

ونحوُ قوله تعالى: ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾(١)، عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى، وإلا كان مضارعًا للمضاف فانتصب كما فى: لا خيراً من زيد عندنا، بل الظرف متعلق بمحذوف، وهو خبر المبتدأ كما فى قولك: عليك تثريب، و«اليومَ» معمول لعليكم، ويجوز العكس.

وكذا قوله تعالى: ﴿لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾(٢)، «اليوم» خبر المبتدأ [وإن كان جُثةً، إذ المعنى: لا وجود عاصم على حذف المضاف](٣).

وقوله: من أمر الله، خبر مبتدأ محذوف أى: العصمة المنفية من أمر الله.

وهذه الجملة التبيينية لا محل لها، كما قلنا فى سقيًا لك: وأن التقدير: هو لك.

وإنما لم يكن للجملة المبنية محل، لأنها مستأنفة لفظًا.

قوله: «من أمر الله» متعلق بما دلَّ عليه: لا عاصم، أى: لا يعصم من أمر الله.

فلا تظَّـن أن مثل هذا الجـار والمجرور متعّـلق بالمـنفى، وإن أوهمت ذلـك فى الظاهر، بل مثله متعلق بمحذوف.

وكل مصدر يـتعدّى بحرف من حروف الجـر يجوز جعل ذلك الجـارّ خبراً عن ذلك المصـدر، مثبتًا كـان أو منفيًا، كمـا تقول: الاتكال عـليك، وإليك المـصير، ومنك الخـوف، وبك الاستعانة، ومـا عليك المعـوَّل، وليس بك الالتجـاء، ومنه: «لاتثريب عليكم»، وذلك لأن الخبر المقدَّر هھنـا، أعنى ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضميره(٤). ولا يجوز مـثل ذلك فى اسم الـفاعل، فلا تـقول: بك

(١) يوسف/ ٩٢.

(٢) هود/ ٤٣.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ١٥٩، صوابه من ط والمخطوطات.

(٤) فى ب فقط ٢/ ١٥٩: «خبره» مكان ضميره صوابه عن ط والمخطوطات

مارٌّ، على أن «بك» خبر عن «مارّ».

فلذا قدَّرنا مدلول «لا عاسم» لقوله «من أمر الله».

وتقول: لا مصلِّيًا في الجامع، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع، أي: ليس في الوجود من يصلىٍّ في الجامع.

ويجوز أن يكون مستقرًا في الجامع من يُصلىٍّ في غيره.

وإذا قلت: لا مصلِّيَ في الجامع، فالمعنى: ليس في الجامع مصلٍّ[1]، سواء صلَّى في الجامع أو في غيره.

هذا وحكَى أبو علىّ عن البغداديِّين أنهم يجوِّزون كون الظرف والجار في: نحو: لا آمر بالمعروف، و«لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ» من صلة المنفىّ المبنى[2] وفيه نظر، لأن المضارع للمضاف لايبنى.

وذهب ابن مالك: إلى أن مثل هذا مضارع معرب، لكنه انتزع تنوينه تشبيهًا بالمضاف.

قوله: «وإن كان معرفة أو مفصولاً بينه وبين لا، وجب الرفع والتكرير»[3].

أعلم أن «لا» التبرئة إنما تعمل لمشابهتها لإنَّ، ووجه المشابهة أنّ: «إنَّ» للمبالغة في الإثبات، إذ معناها التحقيق لا غير، و«لا» التبرئة للمبالغة في النفي، لأنها لنفي الجنس، فلما توغّلتا في الطرفين، أعني النفي[4] والإثبات تشابهتا، فأعملت عملَها. وعملُها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين.

احدهما: أن أصلها التي هي «إنَّ»، إنما تعمل لمشابهتها[5] الفعل، لا بالأصالة،

---

(١) في ط فقط: «مصلى» بالياء، تحريف.

(٢) كلمة: «المبنى» سقطت من ب٢/ ١٦٠.

(٣) في ب فقط ٢/ ١٦٠: «التكرير والرفع».

(٤) في ط، ب ٢/ ١٦٠: «في النفي» بزيادة: في.

(٥) في ط: «لمشابهة» مكان: لمشابهتها.

فهى مشبَّهة(١) بالمشبهة(٢).

والثانى: أن الظاهر أنَّ بين «إنَّ» و«لا» التبرئة تنافيًا وتناقضًا، لا مشابهة ولا مقاربة(٣).

فعلى هذا نقول: إنما لم تعمل فى المعرفة، لأن وجه المشابهة، وهو كونها لنفى الجنس لم يمكن حصوله فيها/ مع دخولها على المعرفة، إذ ليس (٤) المعرفة لفظ جنس، حتى ينتفى الجنس بانتفائها. ٢٥٨

وكذا لم تعمل فى المفصول بينه وبينها، لما ذكرنا من ضعف عملها، فلا تقدر على العمل فى البعيد عنها.

وكما لم يجز العمل فى المفصول لم يجز بناؤه أيضا(٥)، لأن الموجب للبناء تضمّن «مِن» الاستغراقية(٦) ودليل تضمنها: «لا» التبرئة، فلما بَعُد دليلها ضعُف أمر التضمّن.

ومَن قال: إن الفتحة إعرابية، قال: إنما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب، وقد انتفى التركيب بالفصل.

وقيل: إنما لم يُبن مع الفصل، لأنهما لما مُزجا تعدَّى البناء من «لا» إلى النفى بسبب التركيب، فإذا انتفى التركيب انتفى تعدِّى البناء إليه.

ثم نقول: ويجوز، لما ذكرنا من ضعف عملها، أن تلغيها مع كون المنفى نكرة غير مفصولة.

---

(١) فى ط: «مشبة» مكان: «مشبهة»، تحريف.

(٢) فى ظ: «بالمشبه» مكان «بالمشبهة».

(٣) فى ظ: «لا مشابهة ومقارنة».

(٤) فى ب فقط ٢/ ١٦٠: «ليست» بالتاء.

(٥) كلمة: «أيضا» سقطت من ظ.

(٦) فى ب ٢/ ١١٠: «الاستفراقية» بالفاء، تحريف.

ويجب فى المواضع الثلاثة التى ألغيت فيها «لا»، إمَّا وجوبًا، كما فى المعرفة والمفصول، وإمَّا جوازًا كما فى النكرة المتصلة تكرير[١] «لا».

ولا يجب ذلك إذا أعملتها، أو بنيت اسمها، وذلك لأن المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس، وعملها عَمَلَ «إنَّ» أو بناء اسمها كاف فى هذا الغَرَض، إذ لا يكونان إلا مع «لا» التبرئة، فأمَّا إذا أُلغيت. فإنه جعل تكَّريرها منبِّهًا على كونها لنفى الجنس فى النكرات، لأن نفى الجِنس هو تكرير النفى فى الحقيقة؛ وأمَّا فى المعارف، فالتكرير جُبران لما فاتها من نفى الجنس الذى لا يمكن أن يحصل فى المعرف؛

وأجاز أبو العباس، وابن كيسان، عدم تكرير «لا» فى المواضع الثلاثة، أمَّا مع المعرفة فنحو: لا زيد فى الدار، وقولهم: «لا نَوْلُكُ أن تفعل كذا[٢]» وأمَّا مع المفصول فنحو: لا فيها رجل، قال:

بَكَتْ جَزَعًا واسْترجَعَتْ ثم آذنَتْ ركائبُها أنْ لا إلينا رجُوُعها[٣] =٢٧٣

وأمَّا مع المنكر المتصل، فنحو: لا رجلٌ فى الدار، قال:

(١) فى ظ« بتكرير لا».

(٢) يقال: لا نولك أن تفعل كذا، ونوالُك ومنوا لُك أى لا ينبغى لك.

(٣) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «لا» يجوز عدم تكريرها مع المفصول عند المبرد وابن كيسان».

والشاهد من الأبيات الخمسين التى لا يعرف قائلها.

وقوله: «واسترجعت» فيه قولان: أحدهما: الاسترجاع عند المصيبة وهو قول: «إنا للّه وإنا إليه راجعون».

وثانيهما: أنه طلب الرجوع من الرحيل لكراهة فراق الأحبّة.

وقوله «أن لا إلينا» «أن» هنا مفسرة للإيذان، وهى الواقعة بُعد جملة فيها معنى القول دون حروفه.

وقال شراح أبيات المفصل: إنما هى المخففة من الثقيلة، والاصل: بأنه والضمير للشأن.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٥، وابن الشجرى، ٢/ ٢٢٥، وابن يعيش ٢/ ١١٢ والمقرب ١/ ١٨٩، والهمع والدرر رقم ٥٦٦، والأشمونى ٢/ ١٨.

وفى ب فقط، ٢/ ١٦١: «كتابئها» مكان: «ركابئها»، تحريف.

=٢٧٤ وأنت امرؤٌ منّا خُلقتَ لغيرنا حياتُكَ لا نفعٌ وموتُكَ فاجعُ[(١)]

ومثله قولهم: لاَ سواءٌ، وقوله:

=٢٧٥ *فأنا ابن قيس لا بَراحُ*[(٢)]

=٢٧٦ تركتني حين لا مالٍ أعيش به وحينَ جُنَّ زمان النّاس أو كَلِبا[(٣)]

وأجيب بأن قولهم: لا نولُك أن تفعل كذا، بمعنى: لا ينبغى لك أن تفعل فهى

---

(١) هو الشاهد السادس والخمسون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «لا» يجوز عدم تكريرها مع المنكر غير المفصول مع إلغائها عند المبرد وابن كيسان، وعند غيرهما شاذّ.

وذكر البغدادى أن شراح أبيات الكتاب نسبوه لرجل من بنى سلول. ونسبه الأديب إبراهيم الحصرى فى زهر الآداب للّضحاك بن همّام. انظر زهر الآداب ٢/ ٦٥٢، وزاد الحصرى بعد الشاهد بيتين هما:

وأنت على ما كان منك ابن حُرّة وإنى لما يرضى به الخصم ما نع

وفيك خصال صالحات يشينها لديك جفاءٌ عنده الود ضائع

وعلق البغدادى على الشاهد بقول: «وقوله: لانفع» هو مبتدأ وخبره محذوف أى فيها..

وأكثر الرواية على إسقاط الواو أوّ له على أنه مخروم [أى ذهاب أول حرف من وتد الجزء الأول فى البيت] وهو الصواب، لأنه لم يتقدمه شىء حتى تكون الواو عاطفة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٥٨، وابن يعيش ٢/ ١١٢، والهمع والدرر رقم ٥٦٨ والأشمونى ٢/ ١٨.

(٢) هو الشاهد الحادى والثمانون وقد سبق ذكره رقم ٨٥.

واستشهد به على أن: «لا» هنا بمعنى ليس، ولهذا لم تكرر.

(٣) هو الشاهد السابع والخمسون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن عدم تكرّر «لا» فى مثل هذا شاذّ

و«جُنّ» بضمن الجيم من الجنون، يقال أجنّهُ الله بالألف فجُنّ بالبناء للمفعول

و«كَلِبا»، الكلب: مصدر كَلِب كلَباً فهو كليب من باب تَعِب، وهو داء يشبه الجنون يأخذه فيعقر الناس. وكلب الزمان: شدته.

والشاهد نسبه فى الخزانة لأبى الطفيل عامر بن وائلة الصّحابى، من قصيده رثى بها ابْنَهُ طفيلاً، ومن هذه القصيدة قوله»

خلّى طُفَيْلٌ علىّ الهم فانْشعَبا وهدّ ذلك رُكْنى هدّةً عجبا

فامْلكْ عزاءك إنْ رُزء نُكبْتَ به فلن يردّ بُكاَء المرءَ ما ذهبا

من شواهد: سيبَويه ١/ ٣٥٧، وابن الشجرى ١/ ٢٣٩.

فى المعنى هى الداخلة على المضارع، وتلك لا يلزم تكريرها، والنول مصدَر بمعنى التناؤل[١]، وهو ههنا بمعنى المفعول أى: ليس متناوَلك ومأخوذك هذا الفعل، أى لا ينبغى لك أن تأخذه وتتناوله.

وبشذوذ قوله: «أن لا إلينا جوعُها»، و«لا نفعٌ»، و«لا براحُ»، و«لا مستصرخ»، و«لا مال»، وقولهم: «لا سواءٌ». بكون «لا» فى: لا سواءٌ عوضًا من المبتدأ المحذوف، إذ لا يقال: هما لا سواءٌ، على ما ذهب إليه سيبويه.

وأما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال.

وبأنّ[٢]: «لابراح» و«لا مستصرخ» و«لا مال» بمعنى: ليس [فهو تحكّم][٣].

وقيل: إنّ «لا» فى: لا نفع وما بعده بمعنى ليس، وقد ذكر فى المرفوعات أنه لم يثبت إعمال «لا» عمل ليس.

والأولى حمل ذلك كله على الضرورة والشذوذ.

فعلى هذا تقول: يجب فى الاختيار تكرير «لا» المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل، إلا فى موضعين.

أحدهما: أن تكون داخلة على الفعل تقديرًا، وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر، نحو: لا مرحبًا، أى: لا لقيت مرحبًا، أولا رحُب موضعك مرحبًا[٤] ولا أهلاً، أى لا أتيت أهلاً ولا سهلاً، أى: لا وَطئت سهلاً؛ ولا نُعْمة[٥] أى: لا نعمت عينُك نعمة؛ وكذا، لا مسرَّة، ولا كرامة.

أو إذا دخلت على اسمية بمعنى الدّعاء نحو: لاسلام عليك، ولا بك السوء،

---

(١) ط: التناول» بدون همزة وهى بالهمزة، وفعله: «نأل».

ففى القاموس: نأل أن يفعل أى ينبغى.

(٢) فى ب فقط ٢/ ١٦٢: «أو بأن» بـ «أو».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ك وظ.

(٤) كلمة: «مرحباً» سقطت من ب٢/ ١٦٣.

(٥) يقال: نعُمى عين، ونُعْمةَ عين، ونُعام عين بضم النون ، ونَعام ونِعام بفتح النون وكسرها.

لأن الدعاء بالفعل أولى وأكثر[١]، لأنه في الأصل أمر أو نهى، فكأنه قيل، لا سلمت سلامًا - كما ذكرناه في باب المبتدأ[٢] - ولا أصابك السوء؛ أو إذا دخلت علَى «نولك» نحو: لا نولُك/ أن تفعل كذا، أى لا ينبغى كما مرَّ. ٢٥٩

وإنما لم تكرر «لا» في هذه المواضع، لأنها إذا دخلت على الفعل، لم يجب تكريرها، إلا إذا كان الفعل ماضيًا غير دعاء، نحو قوله تعالى: «فلا صدَّق ولا صلَّى[٣] [على ما يجىء في قسم الحروف][٤]

وثانيهما أن تكون «لا» بمعنى «غير» مع أحد ثلاثة شروط:

أحدها: أن تدخل على لفظ «شىء» سواء انجرَّ بالإضافة نحو: هو ابن لا شىء؛ أو بحرف الجر، أىَّ حرف[٥] كان، نحو: كنت بلا شىء، وغضبت من لا شىء، وما أنت إلاّ كلاَ شىء، وخلقت من لا شىء؛ أو انتصب نحو: إنك ولا شيئًا سواء[٦] أو ارتفع، نحو أنت لا شىء.

وثانيها: أن ينجرَّ ما بعد «لا» بباء الجرِّ قبلها، نحو: كنت بلا مال، ولا ينجرُّ إذا لم يكن لفظ شىء، إلاَّ بها من بين حروف الجر؛ ولم يثبت انجراره بالإضافة.

وأمَّا قول جرير:

٢٧٧= ما بالُ جَهْلِك بعد الحِلْم والدّين وقد عَلاك مشيبٌ حينَ لا حينِ[٧]

(١) كلمة: «أكثر» سقطت من ك.

(٢) فى ب فقط ٢/ ١٦١. «فى أول المبتدأ» بزيادة «أول»

(٣) القيامة/ ٣١.

(٤) سقط من ب ٢/ ١٦٣: ما بين المعقوفين.

(٥) فى ب،/ ١٦٣: «أى حرف حرف» بتكرير «حرف» تحريف

(٦) كلمة: «سواء» سقطت من ع.

(٧) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد المائتين فى الخزانة.

وعلى حسب ترتيب الرضى هو الشاهد الثامن والخمسون.

واستشهد به على أنّ الأولى أن تكون «لا» فيه زائدة لفظًا ومعنى.

قال سيبويه: إنما أراد: حينَ حين و «لا» بمنزلة «ما» إذا ألغيت.

والشاهد لجرير من قصيدة هجابها الفرزدق. انظر ديوانه/ ٥٨٦

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٨، وابن الشجرى ١/ ٢٣٩، ٣٠٢، والهمع والدرر رقم ٧٦٥.

فالأولى أن «لا» زائدة، كما فى قوله:

في بئر لا حُورٍ سَرَي وما شَعَر[1] =٢٧٨

أي: عَلاَك الشيب فى وقت: وقت الشيب، أى لم تشب قبل أوانه، أى فى وقت يكون فى أثنائه وقتُ الشيبة والأول، أى الوقت الأَول: من الثلاثين إلى مافوقها مثلاً؛ فأضاف الأول إلى الثانى لاشتماله عليه.

وقال أبو على: «لا» غير زائدة، على تأويل: وقت لا وقت اللهو؛ كما فوق الثلاثين، وأمَّا قول الشاعر:

حنَّت قلوصي حينَ لا حينَ مَحَنْ[2] =٢٧٩

فحين، الأول، مضاف إلى الجملة، أى: حينَ لا حنين حاصل،

وثالثها: أن يعطف ما بعد «لا» على المجرور بغير، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ [وقولك زيد غير فارس ولاشجاع][3] وتقول أيضًا: زيدٌ غير الفارس والشجاع.

ولا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو، قالوا: لأنهم راعوا صورة «لا» غير مجعولة بمعنى «غير» فإنها يلزم تكريرها مع العَلَم.

---

(١) هو الشاهد السّتون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن «لا» فيه زائدة لفظاً ومعنى.
والشاهد من أرجوزه للعجاج، ديوانه/ ١٤ بدأها بقوله:
قد جبر الذين الا له فجبر
وعوّر الرحمن من ولى العوَرْ
من شواهد: معانى القرآن للفراء/ ١/ ٨، والخصائص ٢/ ٤٧٧، وابن يعيش ٨/ ١٣٦ والأشباء والنظائر رقم ١٨٥.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد المائتين فى الخزانة، ولم يرتب وفق ترتيب الرّضى فى شرحه.
واستشهد به على أنّ الشاعر أضاف حين الأول إلى الجملة كما تقول:
حين لا رجل فى الدار، أى حين لا حين حنين حاصل.
وذكر البغدادى أن هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها ولا تتمة لها، والله أعلم بحقيقة الحال
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٨، والمقتضب ٤/ ٣٥٨، وابن الشجرى ١/ ٢٣٩.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ١٦٤ صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

وأمَّا المعرَّف باللام فإن التعريف فيه غير مقصود قصده، فهو فى حكم المنكر.

ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى «غير»، نحو: لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العَلَم.

وأمَّا المعرَّف باللام مع «لا»(١) التبرئة، فلا بدَّ معه من تكريرها فى نحو: لا الرجل فى الدار ولا المرأة استضعف(٢) هذا التعريف بعد خروج «لا» إلى معنى «غير»، ولضعفها أيضًا بهذا الخروج، فجوِّز عدم تكريرها، نحو: أنت غير الفارس ولا الشجاع، وألزمت التكرير قبل خروجها لقوتها.

هذا، وإن كانت «لا» بمعنى «غير»، مجرَّدًا عن هذه الشروط، لزم تكرارها، أيضًا، نحو قوله تعالى: «.. إلى ظلٍّ ذى ثلاث شُعَب لا ظليل ولا يُغنى من اللّهب»(٣) وقولك: زيد لا راكب ولا ماش، وجاءنى زيد لا راكبًا ولا ماشيًا.

وأمَّا قول العوامِّ: أنا لا راكب، واللا إنسان أعم من اللاحيوان فغير مستند إلى حجة.

وجواز ترك التكرير مع الشرط الأول معلَّل بكثرة استعمال «لا» مع شىء، وهو مع الشرط الثانى معلَّل ببُعْد «لا» عن أصلها أعنى كونها للتبرئة، وذلك بتعذر تقدير «مِن» الاستغراقية(٤) بعد «لا»، لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجرّ، فلذا جاز: جئت بلا زيد، من غير تكرير مع العلَم، وهو مع الشرط الثالث معلَّل بكونها كالمكررة، لأن «غير» بمعناها.

ونعنى بكون «لا» بمعنى «غير» كونها لنفى الاسم الذى بعدها كغير، فلا يكون

(١) فى ط وب ٢/ ١٦٥ «مع لاء التبرئة» بزيادة همزة.
وفى النسخ المخطوطة «لا» بدون همزة.

(٢) فى النسخ المخطوطة: «لضعف» مكان: «استضعف».

(٣) المرسلات/ ٣٠، ٣١.

(٤) فى ب ٢/ ١٦٥: «الاستفراقية» بالفاء تحريف، وقد تكرر تحريف هذه الكلمة كثيراً فى ب.

لها صدر الكلام، وبكونها للتبرئة أنها لنفى مضمون الجملة فيلزمها التّصدُّر.

واعلم أنه قد يؤوَّل العَلَم المشتهر ببعض الخلاف بنكرة، فينتصب بلاء[١] التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه، نحو: لَاحسن: فى الحسن البصرى.

وكذا، لا صعِق: فى الصَّعِق[٢]؛ أو ممَّا أضيف إليه نحو: لا امرأ قيس، ولا ابنَ زُبير.

ولا تجوز هذه المعاملة فى لفظتى: عبدالله، وعبدالرحمن، إذ «الله» و «الرحمن»، لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدَّر تنكيرهما؛ قال:

لا هيثمَ الليلة للمطيّ[٣] = ٢٨٠

وقال:

أَرَي الحاجاتِ عند أبي خُبَيبٍ نَكِدنَ ولا أُميَّةَ في البلاد[٤] = ٢٨١

(١) فى ك: «فتنصبه لا التبرئة». وفى ط وب ٢/ ١٦٥ بـ «لاء» بزيادة الهمزة وعللها مصحح شرح الرضى: فى هامش ب بقوله:
«تقع كلمة «لا» فى كلام الرضى كثيراً بهمزة فى آخرها، ووجهه أنه قصد لفظها وأعربها فزيدت فى آخرها ألف للتضعيف، وقلبت همزة كما هو حكم كل ثنائى الوضع إذا انتقل إلى الاسمية، وقصد إعرابه.

(٢) فى القاموس: «صعق»: الصَّعِق ككتف: الشديد الصوت، ولقب خويلد بن نُفيل، وفارس لبنى كلاب، ويقال فيه: الصِّعِق كابلَ.

(٣) هو الشاهد الحادى والستّون بعد المائتين فى الخزنة.
واستشهد به على أن: «لا» النافية للجنس لا تدخل على العلم،
وهذا مؤول إمّا بتقدير مضاف وهو «مثل» وإمّاباً ويل العلم بالجنس و«هيثم» فى الشاهد: اسم رجل كان حسن الحُداء للإبل.
و«للمطى» خبر لا، وهو ظرف مستقر عامل فى «الليلة» وبعده:
ولا فتىً مثل ابن خيبرىّ
واختلف الرواة فى ابن خيبرى هل هو جميل بثينة أو على رضى الله عنه؟ والشاهد مجهول قائله.
من شواهد: سيبويه١/ ٣٥٤ وابن الشجرى ١/ ٢٣٩، وابن يعيش ٢/ ١٠٢ والهمع والدرر رقم ٥٤٧، والأشباه والنظائر رقم ٣٠٣ والأشمونى ٢/ ٤.

(٤) هو الشاهد الثانى والستّون بعد المائتين فى الخزانة . =

ولتأويله بالمنكَّر وجهان:

إمَّا أن يقدَّر مضاف هو «مثل» فلا يتعرَّف بالإضافة لتوغله فى الإبهام، وإنما يجعل فى صورة المنكَّر بنزع اللام، وإن كان المنفى فى الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرّف بالإضافة إلى أى معرَّف كان لرعاية اللفظ وإصلاحه؛ ومِن ثمَّ قال الأخفش: على هذا التأويل يمتنع وصفه؛ لأنه فى صورة النكرة. فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة فى الحقيقة، فلا يوصف بنكرة.

وإمَّا أن يجعل العَلَم لاشتهاره بتلك الخَلَّة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى «قضيّة(١) ولا أبا حَسَن لها»: لا فيصل لها، إذ هو ـ كرَّم الله وجهه ـ كان فيصلاً فى الحكومات، على ما قال النبى ﷺ: «أقضاكم على»، فصار اسمه رضى الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: «لكل فرعون موسىً»، أى: لكل جبَّارٍ قهَّار، فيُصرف فرعون وموسى، لتنكيرهما بالمعنى المذكورً.

وجوَّز الفرَّاء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين، فى الضمير واسم الإشارة أيضًا، نحو: لا إيَّاه ها هنا، أو: لا هذا، وهو بعيد غير مسموع.

[أوجه الإعراب فى: لا حول ولا قوة إلا بالله]

(ص): «وفى مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله، خمسة أوجه: فتحهما، ونصب الثانى ورفعه ورفعهما «ورفع الأول على ضعف، ويكون «لا» بمعنى ليس «وفتح الثانى».

= واستشهد به على أن التقدير إمّا : ولا أمثال أميّة فى البلاد، وإمّا ولا أجواد فى البلاد، فأوّل العلم باسم الجنس لشهرته بصفة الجود.

وهذا البيت من أبيات لعبدالله بن الزبير الأسدى قالها فى عبدالله بن الزبير بن العوام وأبو خُبيب بضم الخاء: كنية عبدالله بن الزبير، كنى بأكبر أولاده.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٥، وابن الشجرى ١/ ٢٣٩، وابن يعيش ٢/ ١٠٢، والمقرب ١/ ١٨٩، وشرح شذور الذهب/ ١٨٧ والأشمونى ٢/ ٤٧، والهمع والدرر رقم ٥٤٦.

(١) فى ب ٢/ ١٦٦: «قضيته» مكان: «قضيّة» تحريف.

(**ش**): يعنى إذا كررت «لا» مع أن عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز فى المجموع خمسة أوجه:

الأول: فتحهما، ووجهه أن تجعل «لا» فى الموضوعين للتبرئة، فتبنى اسميها، كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها.

ويجوز على مذهب سيبويه، أن تقدر بعدهما خبراً لهما معًا، أى: لا حول ولا قوّة لنا، أى موجودان لنا، لأن مذهبه[1] أن «لا» المفتوح اسمها لا تعمل عمل «إنَّ» فى الخبر، فهما فى موضع الرفع، فلا قوة مبتدأ[2] معطوف على مبتدأ، والمقدّر مرفوع بأنه خبر المبتدأ، لاخبر «لا»، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو: زيد وعمرو ضاربان.

ويجوز أيضًا عنده، أن تقدِّر لكل واحد منهما خبراً، أى لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا، فيكون الكلام جملتين.

وأمَّا على مذهب غيره، وهو أن «لا» المفتوح اسمها عاملة فى الخبر عمَل «إنَّ»[3] كما عملت فيه «لا» المنصوب اسمها، فيجوز أيضًا، أن تقدر لهما معًا[4] خبراً واحداً، وذلك الخبر يكون مرفوعًا بلا الأولى والثانية معًا.

وهما وإن كانا عاملين، إلا أنهما متماثلان، فيجوز أن تعملا فى اسم واحد عملاً واحداً، كما فى: إن زيداً وإن عمراً قائمان، كأنهما شىء واحد.

وإنما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان فى حالة واحدة عملاً واحداً فى معمول واحد، قياسًا على امتناع حصول أثر[5] من مؤثرين.

---

(١) «لأن مذهبه» سقط من ظ.

(٢) كلمة: «مبتدأ» سقطت من ب فقط ١٦٨/٢.

(٣) فى ب فقط ١٦٨/٢: «عمل إن فيه كما عملت لا المنصوب اسمها فيه». والعبارة مضطربة، صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٤) كلمة: «معا» سقط من ب ١٦٨/٢.

(٥) فى ب فقط ١٦٨/٢: «حصول أثر واحد من مؤثرين، بزيادة «واحد».

ويجوز، أيضًا، عندهم أن تقدِّر لكل واحد منهما خبرًا على حياله.

والثانى:

فتح الأول ونصب الثانى، على أن تكون «لا» الثانية زائدة لتأكيد نفى الأول[1]، كما فى قولك: ما جاءنى زيد ولا عمرو، فكأنك قلت: لا حولَ وقوةً، كقوله:

٢٨٢ = * فلا أبَ وابنًا مثْلُ مروانَ وابنه *[2]

على ما يجيء، فلا يجوز عند سيبويه أن تقدر لهما خبرًا واحدًا بعدهما لأن خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء، وخبر «قوة»، مرفوع بلا، لأن الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقًا لغيره، فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولايجوز؛ فيجب أن تقدِّر لكل منهما خبرًا على حِياله.

وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما، لأن العامل فيه عندهم إذًا، «لا» وحدها ويجوز أن تقدر عندهم لكلّ خبرًا.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ١٦٨: «الأولى».

(٢) هو الشاهد الثالث والستون بعد المائتين كما فى الخزانة.

واستشهد به على أنه عطف: «الابن» بالنصب على لفظ اسم «لا» المبنىّ.

ويجوز رفع المعطوف باعتبار محل «لا» واسمها، فإنهما فى محل رفع على الابتداد. وإنما جاز الرفع لأن «لا» إذا لم تتكرر فى المعطوف وجب فتح الأول، وجاز فى الثانى النصب والرّفع.

والشاهد صدر، عجزه:

* إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرّا *

وفى نسخة ب ٢/ ١٦٨ أضاف إلى الصدر العجز.

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل.

وقال ابن هشام فى شواهده: إنه لرجل من عبد مناة بن كنانة.

ولقد كذب الشاعر فى هذا المدح، فإن النبى ﷺ قال فى حق مروان: «الوزغ بن الوزغ»، والوزغ: الفسل (اساس البلاغة): «وزغ».

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٤٩، والهمع والدرر رقم ١٦٧٠ والتصريح ١/ ٢٤٣، والأشمونى ٢/ ١٣.

والثالث:

فتح الأول ورفع الثاني على أن «لا» زائدة، كما في الوجه الثاني، إلا أن العطف ههنا على المحل كما يجيء في: لا أبَ وابنٌ.

فعند سيبويه: يجوز أن تقدر لهما معًا خبرًا أي: لا حولَ وقوةٌ موجودان، لكونه خبر المبتدأ.

وعند غيره لابد لكل واحد من خبر مفرد، لئلا يجتمع الابتداء ولفظ «لا» في رفع الخبر.

ويجوز أن تجعل «لا» غير زائدة، بل لنفي الجنس، لكن تلغيها عن العمل، لما ذكرنا قبلُ من جواز إلغائها مع كونه اسمها نكرة غير مفصولة، لضعف «لا» في العمل، وقد حصل ههنا شرط الإلغاء - كما تقدم - وهو تكرير «لا»، لأن التكرير حاصل سواء ألغيت الأولى والثانية معًا، كما في: لا حولٌ ولا قوةٌ، أو ألغيت الأولى دون الثانية كما في: لاحولٌ ولاقُوّةَ على ما يجيء بُعَيد[1] أو الغيت الثانية دون الأولى، كما في مسألتنا، وهي: لا حولَ ولا قوةٌ.

وتقدير الخبر مع جعل الثانية «لا» التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواءٌ.

ولا نقول: إن «لا» الثانية ههنا تعمل عمل «ليس» كما قال بعضهم لما قدمنا: أنه لم يثبت في كلامهم عمل «لا» عمل «ليس»، بل لم يَروُوا إلاَّ كون الاَسم بعدها مرفوعًا والخبر محذوف، نحو: لابراحٌ، ولا مستصرخٌ فظنوا أنها عاملة عملَ ليس، والحق أنها «لا»[2] التبرئة ملغاة، لم تكرر لضرورة.

والرابع:

رفعها على ما ذكرناه أنه يجوز[3] إلغاء «لا» التبرئة لضعف عملها، ويلزمها التكرار - كما تقدم - فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء و«لا» الثانية إمَّا زائدة، كما في الوجه الثاني، وإمَّا ملغاة غير زائدة، كلاَ الأولى.

---

(١) في ظ: «بعده» مكان: «بعيد». (٢) في ط فقط: «لاء» بالهمزة.

(٣) في ط فقط: «لايجوز» بزيادة «لا» النافية، تحريف صوابه من المخطوطات.

ومذهب سيبويه وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه واحد، إذ لا عامل ههنا إلاَّ الابتداء فقط، فإمَّا أن تقدِّر لكل واحد منهما خبرًا، والكلام جملتان، أو تقدِّر لهما معًا خبرًا واحدًا، والكلام جملة واحدة.

والخامس:

رفع الأول وفتح الثانى، عى أن «لا» الأولى للتبرئة لكنها ملغاة، لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها، وقد حصل شرط الإلغاء وهو التكرير.

ولايلزم مع تكرير[1] «لا» أن يتوافق الاسمان بعدهما فى الإعراب، إذ التكرير هو الشرط فقط، وقد حصل ـ كما ذكرنا ـ.

فإذا تقرر هذا، فلاحاجة بنا[2] إلى ما ذكر المصنف من قوله: «ورفع الأول على ضعف لكونها بمعنى ليس» فإنَّا لانضعف هذا الوجه، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء فى حصول التكرير.

وتطابقُ الاسمين إعرابًا، ليس بشرط. و«لا» فى الجميع للتبرئة، أُلغيت، فلم يبق فيها النصوصيَّة، على الاستغراق[3]، وتقدير الخبر فى هذا الوجه، كما فى الثالث سواء على المذهبين.

[دخول الهمزة على «لا» لم يغير العمل]

(ص): «وإذا دخلت الهمزة لم تغيِّر العمل، ومعناها: الاستفهام، والعرْض، والتمنّى».

(ش): قال الأندلسىّ: لا أعرف أحدًا يقول: تلحق ألف الاستفهام أداة النفى فتكون الألف[4] لمجرد الاستفهام، بل، لابدَّ أن تكون إمَّا للإنكار[5]، أو للتوبيخ،

(١) فى ب فقط ٢/ ١٧٠: «من تكرير» مكان: «مع تكرير»

(٢) فى ط: «بناء» بالهمزة مكان: «بنا» تحريف.

(٣) فى ب ٢/ ١٧٠ «الاستفراق» بالفاء تحريف، وقد تكرر كثيرًا.

(٤) كلمة: «الألف» سقطت من ب ٢/ ١٧٠.

(٥) فى ب فقط ٢/ ١٧٠ «إما زائدة للإنكار» بزيادة كلمة: «زائدة» وليست فى ط أو النسخ المخطوطة.

أو للتمنى أو للعرض.

وهذا الذى قاله مخالف لظاهر قول سيبويه، لأنه قال: «اعلم أن «لا» فى الاستفهام أو العرْض[1] تعمل فيما بعدها، كما تعمل فيه إذا كانت فى الخبر.

فمن ذلك قول حسَّان:

ألاَ طعانَ ألا فرسانَ عاديةً إلاَّ تجشُّؤكم حوْل التّنانيرِ[2] =٢٨٣

وفى مثل: «ألا قِماص بالعَير»[3]، يضرب لمن ذلَّ بعد عزَّة، فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثَل ظاهر.

ولم يذكر سيبويه أن حال «ألا» فى العرض كحاله قبل الهمزة، بل ذكره السيرافى، وتبعه/ الجزولى والمصنف. ٢٦٢

وردَّ ذلك الأندلسى وقال: هذا خطأ، لأنها إذا كانت عَرْضًا كانت من حروف الأفعال كإنْ ولو، وحرف التحضيض، فيجب انتصاب الاسم بعدها فى نحو: ألاَ زيدًا تكرمه.

---

(١) كلمة: « العرْض» سقطت من ظ.

(٢) هو الشاهد الرابع والستّون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «لا» إذا تقدمها همزة الاستفهام تعمل كعملها مجرّدة.

والشاهد لحسان بن ثابت من قصيدة يهجو بها بنى الحارث بن كعب المذْحجىّ جعلهم أهل أكلْ وشُرب، لا أهل غارة وحرب.

والتجشؤ: خروج نفس من الفم ينشأ من امتلاء المعدة، يقال: تَجشأ تجشّؤًا، وتَجْشِئة مهموز والاسم: الجُشاء بضم الجيم.

ومطلع أبياته:

حار بن كعب ألا أحلام تَزْجُركم عنّا وأنتم من الجوُف الجماخير

و«الجوف»: جمع أجوف وهو الخالى الجوف. والجماخير جمع جمخور وهو العظيم الجسم الخوار.

انظر ديوان حسان ١/ ٢١٩.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٨، والمغنى ١/ ٦٦، والعينى ٢/ ٣٦٢، والهمع والدرر رقم ٥٦٣، والأشمونى ٢/ ١٤.

(٣) فى كتاب الأمثال لأبى عبيد القاسم بن سلام/ ١٢٢ رواية:

«ما بالعيْر» من قُمص». =

وأمَّا إذا كان «ألاَ» بمعنى التمنى، كقوله:

٢٨٤ = ألاَ سبيلَ إلي خَمْرٍ فأشربَها أمْ لا سبيل إلي نَصر بن حجّاج[١]

فالمازنى والمبرِّد قالا: حكمها حكم المجرَّدة، فيجوز عندهما، العطف والوصف على الموضع، نحو: ألاَ مالَ كثيرٌ أنفقه، و: ألاَ ماءَ وخمراً أشربهما[٢].

وخبرها عندهما إمَّا ظاهر أو مقدَّر، كما فى المجرَّدة.

واختار المصنف والجزوليّ مذهبهما.

وقال سيبويه: لايجوز حمل التابع على الموضع، ولاخبرَ لها، إذ التمنى يغنيها عن الخبر، ويصير معنى اسمها معنى المفعول، فمعنى ألاَ غلامَ: أتمنَّى غلامًا، فلاتحتاج إلى خبر، لاظاهر ولا مقدر، فهو كقولهم: اللهمَّ غلامًا، أى: هَبْ لى غلامًا.

وأمَّا ما يَلى «لا» أى اسمها فلا خلاف بينهم أن لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب فى المضاف والمضارع له، والبناء فى المفرد المنكر، وأمَّا قوله:

٢٨٥ = ألا رَجُلاً جزاه الله خيراً يدلُّ علي محصِّلة تبيتُ[٣]

= ورواه الميدانى فى مجمع أمثاله ٢/ ٢٦٨ بالرواية نفسها، وذكر أنه يروى بالضم والكسر، والصحيح الفصيح: الكسر. ويضرب عن لم يبق من جلده شىء.

وعلق السيد الشريف فى هامش ط بقوله: قال فى الصحاح «قمص الفرس وغيره يقمص قمصًا وقُماصًا هو أن يرفع يديه ويطرحهما معا، ويعجن برجليه، وفى المثل: «ما بالعير من قِماص» وهو الحمار.

يضرب لمن ذل بعد عزة.

وعلى هذه الرواية فلا يصلح المثل للاستشهاد، لأنه مبدوء بـ «ما» النافية. وليس: بـ «لا».

(١) هو الشاهد الخامس والستون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «لا» فيه للتمنّى،ولهذا سميت قائلة هذا البيت المتمنّية، وضرب بها المثل فقيل: أصبُّ من المتمنّية».

وقصة نصر بن حجاج مع هذه المرأة ساقها البغدادى بروايات مختلفة .

من شواهد: ابن يعيش ٧/ ٢٧.

(٢) فى ط: «شربهما» مكان: «أشربهما» تحريف واضح.

(٣) لم يتعرض له البغدادى بالشرح والتعليق، لأنه ذكر أن شرح البيت تقدم فى الشاهد الثالث=

والبيت مضمَّن، فقال يونس: نوَّنه ضرورة.

وقال الخليل: ألا حرف تحضيض كـ«هلاّ» وسيذكر فى قسم الحروف، والفعل محذوف، أى: هلاَّ تُرُونَنى رجلاً.

ويُرْوى الإلغاء فى «ألا» التى للتمنى نحو: ألا رجلاٌ جزاه الله خيراً، ورُوى: ألا رجلٍ بالجر أى: ألاَ مِن رجل.

[النعت والعطف بعد اسم لا]

(ص): «ونعت المبنى الأول، مفرداً يليه: مبنىّ ومعرب رفعًا ونصبًا نحو: لارجلَ ظريفَ وظريفًا وظريفٌ وإلا فالإعراب، والعطف على اللفظ وعلى المحلّ جائز مثل: لا أب وابنًا».

(ش): قوله: نعت، مبتدأ، و: الأوَّل: صفته، و: مبنىّ: خبره.

وقوله: مفرداً يليه، حالان من الضمير فى «مبنىّ».

والعامل: مبنى أى: يُبنى النعت وإذا وَلِىَ مبنىَّ «لاَ» وكان مفرداً.

وإنما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن «لا» التى هى سبب البناء، إذ بها يقوم معنى الاستغراق[1] الموجب لتضمن «مِن»؛ لاجتماع ثلاثة أشياء فيه:

أحدها: كونه فى المعنى هو المبنى الذى وَلِيها، أعنى اسم «لا»، وفى اللفظ متصلاً به.

والثانى: كون النفى فى المعنى داخلاً فيه، لأن المنفى فى قولك: لارجل ظريف، وهو الظرافة لا الرجل؛ فكأن «لا» دخلت عليه، فكأنك قلت: لاظريفَ، فلذا، لم

= والستين بعد المائة، وسبق ذكره رقم ١٧٤.

ثم قال: وفى هذا البيت تضمين لأنِ خبر تبيت فى بيت بعده وهو:

«تُرجّل لِمَتى وتقمٌ بيتى وأعطيها الإتاوة إنْ رضيت

وفى ب ٢/ ٢٧٢: «بليت» بالباء واللام مكان تبيت وهو تحريف.

(١) فى ب ٢/ ١٧٣: «الاستفراق» بالفاء، تحريف.

تُبن صفة المنادى فى نحو: يا زيدُ الظريف، لأن النداء متعلق بالموصوف.

والثالث: قربه من «لا» التى هى سبب البناء، إذ الفاصل بينهما ليس إلاّ واحدًا هو هو.

فلبناء النعت أربع شرائط:

أن يكون نعتَ المبنىّ بلا، لا نعت المعرب احترازاً عن نحو: لا غلامَ رجل ظريفًا.

وزن يكون النعتَ الأوَّل لا الثانى وما بعده، فلايُبنى «كريم» فى نحو: لا رجل ظريف كريم.

وأن يَلى النعتُ المبنىَّ، فلا يفصل بينهما، فلايبنى الوصف فى نحو: لا رجل حسن الوجه.

وإنما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الأول والثالث فيه، من الأوجه الثلاثة[١] المذكورة، إذْ ليس هو المبنىّ بـ«لا»، وأيضًا بَعُد منها.

ولم يُبن النعت الثانى وما بعده لانتفاء الأول والثالث، ولانتفائهما لم يُبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت أيضًا.

وإنما لم يُبن النعت المضاف والمضارع له، لأنهما لايبنيان إذا وليِا «لا» اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها؟

ولانقول فى هذا النعت المبنىّ: إنه مركب مع المنعوت كخمسة عشر، لأنه يحتاج، إذًا[٢] فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمةً واحدة إلى/ تكلفات مستهجنة. ٢٦٣

وقال ابن بَرهان والسيرافى تفصِّيًا[٣] من هذا: ليست «لا» فى هذا الموضع

(١) فى ظ: «من الثلاثة الأوجه».

(٢) فى ط: «إذا» مكان: «إذن»، تحريف.

(٣) فى أساس البلاغة: «فصى» «وقع فيما لايقدر على التفصى منه ويقال: قد أدركتك الفصية. وقضى الله تعالى لى بالفَصْية من هذا الأمر، وليتنى أتفصى من فلان: «أى أتخلص منه وأباينه».

خاصة مركبة مع المنفى، بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته، تعمل فى محلهما، كما تعمل فى خمسة عشر، إذا قلت: لا خمسة عشر.

ولنا مندوحة على ما ذكرنا من ارتكاب تركب «لا» مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره وعن تركب المنفى ههنا مع نعته.

قوله: «ومعرب رفعًا ونصبًا»، سواء كانت الصفة مفردة أو مضافة أو مضارعة لها.

وقال يحيى بن معط: صفة المبنىّ المضافة منصوبة لاغير نحو: لا عبدَ كريمَ الحَسَب؛ ولعلَّه قاسها علًى صفة المنادى المبنى المضموم مضافة.

ولفارق أن يفرّق بأن «يا» لو باشرت المضاف لم يكن فيه إلا النصب فلزمه النصب لَّما وقع صفة ما باشرته.

ويجوز فى المضاف الذى باشرته «لا» رفعه، وذلك إذا كرر[1] نحو لا غلامُ رجل فى الدار، ولاغلام امرأة، فلم يلزمه النصب لمّا وقع صفة ما باشرته.

وأيضًا، الضم فى المنادى بنائى، فكان حمل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذى هو حركته الإعرابية واجبًا، بخلاف المنفى بلا فإن الفتح فيه بنائى على قول، وإعرابىّ ضعيف على آخر، والرفع إعرابى فكان حمل وصفه المضاف الذى لايمتنع رفعه لو وقع منفيًا على الرفع الذى هو حركته الإعرابية جائزًا.

وذهب ابن بَرْهان إلى أن اسم «لا» إذا انتصب بكونه مضافًا أو مضارعًا له لم يجز رفع وصفه، بل الواجب نصبه كالموصوف.

وإلى هذا ذهب المصنف، كما مرَّ فى خبر «لا» التبرئة.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ١٧٤' «إذا كررّت لا».

ومذهب ابـن برهان، أيضـًا، أن رفع وصف مبـنى «لا» فى : لا غلام ظَـرِيفٌ، دليل على أن «لا» غـير عاملة لا[١] فى محل الاسم ولا فى الخبـر، بل هى ملغاة، والخبر المقدر مرفوع بكونه خبرَ المبتدأ، إذ لو عملت النصب فى المبتدأ، وهى مغيِّرة معنى الكـلام لكانت كليتَ، ولعلّ، وكـأنَّ ونحوها فلم يجز رفـع وصف اسمها، كما لـم يجز رفع أوصاف أسماء تلك، لانتفاء معنى الابتداء معها كلها.

ولقائل أن يفرّق بين «لا» وبين ليت ولعلّ ونحوها، لضعف[٢] عمل «لا»، ألا ترى أنه يبطل بالفصل، وبدخولها علـى المعرفة، وبجواز الإلغاء مع التكرير، ومن دونه أيضًا، على رأى المبـرد فهى عامل ضعيف، تعمل لمشابـهته المشبَّهة[٣]، أعنى «إنَّ» مشابهة ضعيفة، فلا جَرَم يجوز اعتبار اسمها الأصلى أعنى الرفع، فعلى هذا يجـوز: لاغلامَ أو: لا غلامُ رجل ظـريفٌ حسن الـوجه[٤]، فيرفع وصـف المنفى مضافًا كان المنفى أو مفرداً، ومضافًا كان الوصف أو مفرداً.

هذا، والإعراب فى النعت المذكور أكثر من البناء.

وإنما جـاز الرفع، حمـلاً على المحـل، بل كان هو الـقياس، لأن الـتوابع تتـبع متبوعاتها فى الإعراب، لا فى الحركة البنائية، نحو: جاءنى هؤلاء الكرامُ بالرفع.

وإنما جاز النصب حمـلاً على الحركة البنائية لمشابهـتها للإعرابية[٥] بعروضها مع عُروض «لا»، وزوالهـا مع زوالها[٦]، فكأنها عـاملة محدثة لها، كـما مرَّ فى نحو: يا زيد الظريف.

---

(١) فـى ب ٢/ ١٧٥ «غيـر عامـلة فـى محـل الاسم» بسـقوط: «لا» الـنافية تحـريف صـوابه مـن ط والمخطوطات.

(٢)ط: فى ب ٢/ ١٧٥ «بضعف» بالباء.

(٣) فى ب: ٢/ ١٧٥ «لمشابهتها بالمشبهة».

(٤) فى ب ٢/ ١٧٥: «أوحسن الوجه»، بزيادة : «أو».

(٥) فى ب فقط ٢/ ١٧٦: «الإعرابية» بدون لام الجرّ، تحريف.

(٦) فى ط وب ٢/ ١٧٦: وزوالها بزوالها.

ويجوز أن نقول: إن النصب فى الصفة حملاً على محل اسمها المنصوب، لأنها تعمل عمل «إنَّ» فمحل اسمها المبنى رفع ونصب.

قوله: «والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز» ، لِمَا قلنا فى الصفة سواءٌ.

هذا إذا لم يكن المعطوف معرفة فإن كان معرفة فرفعه واجب نحو: لا غلام لك والعباسُ. وكذا فى سائر توابع المنفى المبنى.

ومَن قال: ربَّ شاة وسخلتها[1] لم يمنع نحو: لا غلام لك وأخاه، لأن مثل هذا المضاف نكرةَ كماً يجيىء فى باب المعرفة.

ولايجوز البناء فى/ المعطوف كما جاز فى الوصف، لانتفاء مصحِّح البناء، ٢٦٤ وهو ما ذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة، فلايجوز: لابَ أبَ وابنَ، كما قلت فى النداء: يا زيدُ وعمروٌ، وذلك لضعف «لا» عن التأثير إلاَّ فيما يليه[2] ، أو كان فى حكم ما يليه[3] ، أى النعت المذكور.

على أنه قد نُقِل نحو: لا رجلَ وامرأة بالفتح فى المعطوف.

وقياس قول مَن جَعل العامل فى خبر المبنى نفس «لا» لا المبتدأ[4] أنْ لا يُجيز[5] رفع المعطوف[6] حملاً على المحل إلاَّ بعد الخبر كما فى «إن».

وقال الأندلسىّ: الذى بقى من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف

(١) تعرض لهذا ابن هشام فى المغنى: فى القاعدة الثامنة وعنون لها بقوله:
«كثيراً ما يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل، فمن ذلك كل شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم، ولايجوز كُلّ سخلتها.
وانظر الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٠/ فقد تعَرض لهذه القاعدة.

(٢) فى ب فقط ٢/ ١٧٦" «فيما يليها».

(٣) فى ب فقط؛ ما يليها».

(٤) فى ظ: «الابتداء» فكان: «المبتدأ».

(٥) وفى ب٢/ ١٧٦: أنه لايجيز.

(٦) فى ظ: «العطف» مكان: «المعطوف».

البيان والتوكيد اللـفظى فلا نصَّ لهم فيها، لكن ينبغى أن يـكون حكمها مع اسم «لا»[١] حكمها مـع المنادى المضموم، ففى الـبدل يجوز البناء إن كان مـفردًا نكرة نحو: لا رجلَ صاحبَ لى.

وقال ابن مالك: البـدل إن كان نكرة كان مرفوعًا أو منصـوبًا، وإن كان معرفة وجب رفعها.

وقول الأندلسىّ أقرب، إذا لم يُفصل البدل المفرد المنكَّر عن المنفى المبنىّ[٢] لأنه لا يقصر عن النعـت الذى يبنى جوازًا إذا جَمع الشرائط، بل يُربـى عليه من حيث كونه هو المقصود بالنسبة.

ولعلَّ ابـن مالك فرّق بيـن البدل والوصف بأن الـوصف متركّب كـالموصوف فتركيب «لا» مع الموصوف كتركيبها مع الوصف.

وأمَّا البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط، فلا يبقى البدل مركبًا مع المبدل منه لـكونه فى حـكم الساقـط، ولا مع «لا» لأنها داخـلة على الـبدل فى التـقدير والتركيب أمر لفظى لاتقديرى.

أقول: قـد تقدَّم أنـه لم يقـم دليل عـلى الـتركيـب بين «لا» واسـمها ولا بـين الوصف والموصوف.

وأمَّا عطف البيان فهو البدل كما يجيئ فى بابه؛ ونذكر فى باب البدل أنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلاً، وأخرى غير مـستقل فى باب «لا» التبرئة، وباب النداء، كما تقول. لامثله أحد، ولا كزيد رجل، ولا كعمرو أحد؛ قال امرؤ القيس:

٢٨٦ = ويلُمِّها في هَـواءِ الجَو طالِبةً ولا كَهذا الَّذي في الأرضِ مَطْلوبُ[٣]

(١) فى ب فقط ٢/ ٧٦: «لا» النكرة. بزيادة «النكرة».

(٢) كلمة: «المبنى» سقطت من ب ٢/ ١٧٧.

(٣) هو الشاهد السادس والستون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن قوله: «مطلوب عطف بيان لاسم «لا» المضاف، فإن الكاف اسم مضاف لاسم=

وهذا يدل علـى أنه يجوز رفع صفة المـضاف حملاً على المحـل، إذ لا فرق بين عطف الـبيان والوصـف وإذا حملت علـى اللفظ قلـت: لا مثله أحـداً ولا كزيد رجلاً، ويجوز أن يحـمل على انتصاب مثل هـذا على التمييز كمـا فى قولك: لى مثله رجلاً، وملؤه عسلاً.

وأمَّا قول جرير:

٢٨٧= * لا كالعَشِيَّةِ زائراً ومَزُورا [(١)] *

= الإشارة فى محل نـصب بلا على أنه اسمهـا، وقد تبعه البيان بـالرفع باعتبار أنّ لامع اسـمها فى محل رفع على الابتداء، والخبر محذوف أى موجود ونحوه.

ويجوز أن يكون مطلـوب صفة اسم لا، ولا يضر إضافة الكاف إلى اسم الإشارة، فإنـها بمعنى مثل، وهى لاتتعرّف بالإضافة إلى المعرفة.

والشاهد لامرئ القيس كما ذكر البغدادى من أبيات أوّلها:

الخيرُ ما طلعتْ شمسٌ وما غربت مُطَّلبٌ بنواصى الخيل معصوبُ

وقوله: ويلمِّها، هذا فى صورة الدعاء على الشيء، والمراد به التعجّب.

والضميرِ للمؤنـث مفسّر بالـتمييز أعـنى طالبةً المـراد بها العقـاب، وهو تمييز عـن النسبة الحـاصلة بالإضافة.

ومعنى الكلام: ما أشدّ طيران هذا العقاب فى هواء الجو.

وأراد بالمطلوب: الذئب، فإنه وصف عقابًا تبعت ذئبًا لتـصيده فتعجّب منها فى شدّة طلبها، وتعجّب من الذيب أيضًا فى سرعته وشدة هربه منها.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٣، ٢/ ٢٧٢.

(١) هو الشاهد السابع والستون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «زائرًا» قيل: منصوب على تقدير فعل أى لا أرى كعشية اليوم زائرًا.

وإنما لم يجعل الكاف اسمًا لـ «لا» مضافًا إلى العشـية، ويكون «زائرًا» عطف بيان للكاف تبعه على اللفظة أوصفةً على طـرْز البيت الذى قبله، لأن الزائر غير العشيّة، فلمـا كان الثانى غير الأول لعدم صحة الحمل جُعلت لاَنافية للفعل المقدر دون كونها نافية للجنس.

والشاهد عجز صدره.

* ياصاحبَيَّ دنا الصباحُ فسيرا *

والشاهد من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل، ديوانه / ٢٢٣ ومطلعها:

صَرمَ الخليطُ تبايُنًا وبُكورا وحسبتَ بينهُمُ عليك يسيرا

من شواهد سيبويه ١/ ٣٥٣، ومجالس ثعلب / ٣٢١، وابن يعيش٢/ ١١٤، والمقتضب ٢/ ١٥٠.

فقيل: انتصاب «زائرًا» بتقدير الفعل[١]، أي: لا أرى كعشية اليوم، أى كزائر عشية اليوم زائرًا، كما تقول: ما رأيت كاليوم رجلاً، وذلك أن العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها.

وأقول: مع تقدير: كزائر عشية اليوم زائرًا، صار الآخر هو الأصل الأول[٢]، كما فى قولك: لا كالعشية عشيةً وعشيةٌ، فيجوز أن يكون «زائرًا» تابعًا على اللفظ [هذا كله على مذهب النحاة، وقد يجئ فى باب التوابع أن عطف البيان هو البدل فحكمه إذًا كحكمه][٣].

وأمَّا التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفى المبنىّ تأكيدًا معنويًا، لأن المنكَّر لا يؤكد ذلك التأكيد كما يجيئ فى باب التأكيد وإن كان لفظيًا فالأول، كما ذكرناه فى المنادى: كونه على لفظ المؤكَّد مجردًا عن التنوين، وجاز الرفع والنصب، كما ذكرناه هناك.

وإن كرَّرت مبنىّ «لا» بلا فصل بين الاسم وذلك المكرّر، ثم وصفتَ الثاني، نحو[٤]: لا ماءَ ماءً باردًا، فإن شئت بنيت الثانى، نظرًا إلى كونه تكريراً لفظيّا، وإن شئت أعربته رفعًا أو[٥] نصبًا، وذلك لأنك لمَّا وصفته صار مع وصفه، كأنه وصف للأول، كالحال الموطئة فى نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[٦] فالإعراب فى المكرر الموصوف أولى نظرًا إلى كونه كالصفة، من الإعراب فى المكرر غير الموصوف، وأمَّا وصف المكرر أعنى «باردًا» فليس فيه إلاَّ الإعراب.

---

(١) فى ب ٢/ ١٧٨: «بتقدير فعل» دون «أل».

(٢) فى ظ: «هو الأول» بإسقاط: «الأصل».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط، وب ٢/ ١٧٨، صوابه من المخطوطات.

(٤) كلمة: «نحو» سقطت من ط.

(٥) كلمة «أو» سقطت من ب ٢/ ١٧٨.

(٦) يوسف/ ٢.

[الحكم الإعرابى فى «لا أبا له ولا غلامى له]

(ص): «ومثل: لا أبا لـه، ولا غلامى له/ جائز لشبـهه بالمضاف لمشاركـته له فى أصل معناه، ومِن ثمَّ لـم يجز: «لا أَبا فيها» وليس: «بمضاف لفـساد المعنى خلافًا لسيبويه] ٢٦٥

(ش): يعنى أن الكثير أن يقال: لا أبَ له، ولا غلامَين له، فيكونان مبنيَّن، على ما ذكرنـا وجاز أيضًا علـى قلَّة لكن لا إلـى حد الشذوذ فـى المثنى وجمـع المذكر السالم.

وفى الأب والأخ مـن بَين الأسـماء السـتة إذا وليـها لام الجر أن تـعطى حـكم الإضافة بحذف نونى المثنى والمجموع[١] وإثبات الألف فى الأب والأخ، فيقال: لا غلامَيْ لَك، ولا مسلمِي لك، ولا أبا له، ولا أخا له، فتكون معربة اتفاقًا.

وأجاز سيويه أن يكون: لا غلامَ لك، مثلـه، أعنى أن يكون مضافًا واللام زائدة فيكون معربًا.

ثم أعلـم أن مذهب الخليل وسـيبويه وجمهـور النحاة أن هذا المذكـور مضاف حقيقة باعتبار المعنى؛ فقيل لهم: اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تقدّر أجابوا بأن الـلام ههنا أيضًا مـقدَّرة، وهذه الظاهرة تأكـيد لتلك المقـدَّرة كـ «تيم» الثانى فى:

* ياتيم تيّم عديّ[٢] * ٢٨٨

على مـذهب من قال: إن «تـيم» الأول[٣] مضاف إلـى عدىّ الظاهر؛ فـيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ١٠٩: «فى التثنية والجمع».

(٢) تقدم شـرحه مفصّلاً فـى الشاهد الثـانى والثلاثـين بعد المائـة. وانظر الشاهـد رقم ١٣٩، وفى ب ٢/ ١٧٩ أضاف العجز إلى المصدر وليس فى الأصل.

(٣) فى ظ: الأولى.

فقيل لهم: ما الذى حملهم فى هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة توكيدًا دون سائر الإضافات المقدرة باللام؟

أجابوا بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرَّف، بلاَ، من غير تكريرها تخفيفًا، وحق المعارف المنفية بلا: الرفع مع تكرير «لا»، ففصلوا بين المتضايفين لفظًا، حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير «لا».

والدليل على قصدهم لهذا الغَرَض، أنهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفىَّ المضاف إلى النكرة، فلا يقولون: لا أبا لرجل حاله كذا، ولا غلامى لشخص نعته كذا، والدليل على أنه مضاف، قوله:

٢٨٩ = وقد مات شماَخٌ ومات مُزرِّد وأيّ كريم لا أباكِ يخلَّد[1]

فصرح بالإضافة، وهو شاذ، لايقاس عليه، فلا يقال: لا أخاك، و: لا يدَك، وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لهذا الغَرَض، فى المنادى، وهو شاذ، كقوله:

٢٩٠ = * يابُؤْسَ للجهل ضَرَّارًا لأقوام[2] *

قال المصنف: لايجوز أن يكون مضافًا حقيقة، إذ لو كان كذا لكان معرفة، فوجَب رفعه وتكرير «لا».

والجواب: لم يُرفع ولم يكرر لكونه فى صورة النكرة، والغَرَض من الفصل

(١) هو الشاهد الثامن والستون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن إضافة «أبا» إلى الضمير بدون اللام شاذّ، لايقاس عليها.
وبذكر البغدادىّ أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمىّ والمصراع هكذا:
* وأى كريم لا أبالك يُمْنَعُ *
وشماخ ومزرّد أخوان لأب وأم، وصحابيان وشاعران.
من شواهد: المقتضب ٤/ ٣٧٥، وابن يعيش ٢/ ١٠٥.

(٢) ذكر فى الخزانة أنه تقدم شرحه مفصّلاً وهو الشاهد بعد الرابع بعد المائة، وسبق ذكره رقم/ ١١٠.

باللام: ألاَّ يُرفع ولا يكرَّر، فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام؟

وقال أيضًا: لا أبا لك، ولا أبَ لك، سواء فى المعنى اتفاقًا، و: لا أب لك، نكرة بلا خلاف، فكذا يلزم أن يكون: لا أبا لك، إذ المعرفة لاتوافق النكرة معنىً.

والجواب: أنهم اتفقوا على أن معنى[1] الجملتين، أعنى: لا أبا لك ولا أب لك سواء، ولم يتفقوا على أن: أبَا لك، وأبَ لك بمعنى واحد.

وقد يكون المقصود من الجملتين واحدًا، مع أن المسند إليه فى إحداهما معرفة، وفى الأخرى نكرة، فالمسند، أى خبر «لا» فى: لا أبا لك، محذوف، أى: لا أبا لك موجود، وأمَّا فى: لا أبَ لك، فهو «لَك» أى: لا أب موجود لك فالجملة الأولى بمعنى: لا كان أبوك موجودًا، والثانية بمعنى: لا كان لك أب، ولا خلاف فى إتحاد فحوى الجملتين مع كون المسند إليه فى إحداهما معرفة والأخرى نكرة.

ثم قال المصنف: إن الوجه فى مثله أن يقال: هو، وإن لم يكن مضافًا للفساد المذكور، لكنه مشابه للمضاف، فأعطى حكمَ المضاف من إثبات الألف فى: أبا، وأخا، وحذف النون فى: غلامَى ومسلمِى.

ولا يريد بمشابهته للمضاف[2] أنه مضارع للمضاف[3] بالتفسير الذى مرَّ فى المنادى[4]، إذ لو كان كذلك / لوجَب تنوينه، كما فى: لا حسنًا وجهُه، ولا حافظًا لكتاب الله. ٢٦٦

وأيضًا، فإن أبا لَك وأبَ لك عنده شىء واحد، من حيث المعنى. و«لك» فى: لا أبَ لك إمَّا خبر «لا»، أو صفة لاسمها، واسم «لا» لايصير بالصّفة ولا بالخبر مضارعًا للمضاف، بدليل أنك تقول: لا رجلَ فى الدار، ولا غلامَ ظريفًا، [ولو كان مضارعًا للمضاف، لقلت: لا رجلاً فى الدار، ولا غلامًا ظريفًا][5].

(١) فى ط: «اتفقوا أن معنى الجملتين» بسقوط: «على».

(٢)، (٣) فى ظ: «المضاف» دون اللام.

(٤) فى ب فقط ٢/ ١٨١: فى «باب المنادى» بزيادة كلمة: «باب».

(٥) ما بين معقوفين سقط من ظ.

قوله: «لمشاركته له»، أى لمشاركة نحو: أبا لك، لأباك المضاف فى أصل معناه، أى فى أصل معنى المضاف، وذلك أن أصل معنى المضاف الذى هو «أبوك»، وأصله «أبٌ لك» كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لمَّا حذف اللام وأضيف، صار المضاف معرفة، ففى «أبوك» تخصيص أصلى وتعريف حادث بالإضافة كما يجيى فى باب الإضافة، و«أبٌ لك» يشارك «أبوك» فى التخصيص الذى هو أصل معناه؛ ومِن ثمَّ لم يجز، أى من جهة أن إعطاءه حكم المضاف لمشاركته له فى أصل معناه، لم يجز: لا أبا فيها، ولا رقيبَيْ عليها، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى فى، وعلى.

قوله: «لفساد المعنى»، يعنى أن المعرَّف لا يكون بمعنى المنكر، كما ذكرنا من تقديره.

ولو كان كما ذكر المصنف لجاز أيضًا فى المنكَّر: لا أبا لرجل طويل ونحوه، تشبيهًا بالمضاف، ولم يختص هذا الحكم بالمعرَّف.

فإنْ[1] قلت: لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقًا.

أمَّا على مذهب النحاة فلا متناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف.

وأمَّا على على مذهب المصنف فللفصل بين شبه المضافين بما لا يُفصل به بينهما.

وأمَّا إن فصلت بالظرف أو الجار والمجرور الناقص، دون الظرف المستقر بنحو لايَدَيْ بها لك ولا غلامَى اليومَ لك فأجازه يونس اختيارًا، لأن الفصل به[2] كلا فصل لكثرة ما يُتَّسع فى الظروف.

---

(١) فى ط وب ٢/ ١٨٢: «فإذا» مكان: «فإن».

(٢) كلمة «به» سقطت من ب ٢/ ١٨٣.

ولم يجزه سيبويه والخليل، بل أوجبا إثبات النون إلا لضرورة الشعر، كقوله:

كأنّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنّ بنا أواخرِ الْميّس إنقاضُ الفراريج[1] =٢٩١

[اسم لا وخبره في مجال الحذف]

(ص): «ويحذف[2] فى مثل: لا عليك».

(ش): أى لا بأسَ عليك، أى يحذف اسم «لا» فى: لا عليك، ولا يحذف الاسم[3] إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم، لئلا يكون إجحافًا.

وقولهم: لا كزيد، إن جعلنا الكاف اسمًا جاز أن يكون «كزيد» اسمًا والخبر محذوف، أى: لا مثلَه موجود، وجاز أن يكون خبرًا أى لا أحدَ مثل زيد؛ وإن جعلنا الكاف حرفًا فالاسم محذوف، أى لا أحد كزيد.

---

(١) هو الشاهد التاسع والستون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أنه فصل لضرورة الشعر بالظرف بين المتضايفين، والأصل: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا إنقاضُ الفراريج.
و«من» فى الشاهد للتعليل. و«الإيغال»: الإبعاد.
و«الأواخر»: جمع آخرة بوزن فاعلة، وهى آخرة الرّحل، وهو العود الذى فى آخر الرحل الذى يستند إليه الراكب.
و«الميس»: شجر يتخذ منه الرحال. و«الإنقاض» مصدر أنقضت الدجاجة: إذا صوّتت. و«الفراريج» جمع فرّوجة وهى صغار الدّجاج يريد أن رحالهم جُدُد، وقد طال سيرهم، فبعض الرحل يحك بعضًا فتصوّت مثل أصوات الفراريج من شدة السير، واضطراب الرحْل.
والشاهد لذى الرِمة، ديوانه / ١٠٥
من قصيدة مطلعها:

ياحاديَىْ بنت فضّاض أما لَكُمَا حتــــى نُكَلِّمها همٌّ بتعريج

وفى هامش الديوان: بنت فَضّاض: امرأة من بكر بن وائل:
«عرّج» تعريجًا ميّل وأقام وحبس المطية على المنزل.
من شواهد: سيبويه ١/ ٩٢، ٢٩٥، ٣٤٧، والإنصاف ٢/ ٤٣٣، وابن يعيش ٢/ ١٠٨، ٣/ ٧٧.
(٢) فى ظ: «وقد يحذف» بزيادة: «قد».
(٣) كلمة «الاسم» سقطت من ب ٢/ ١٨٣.

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

[أعمال ما عند الحجازيين وإهمالها عند بنى تميم]

(ص): «خبر ما ولا، المشبهتين[1] بليس، هو المسند بعد دخولهما،وهى حجازية.

«وإذا زيدت إن مع ما أو انتقض النفى بـإلاّ أوتقدم، بَطَل العمل. وإذا عطف عليه بموجب فالرّفع».

(ش): قوله: «هو[2] المسند بعد دخولهما»، أى دخول «ما» فى مسألتها، و«لا»، فى مسألتها، لا أنهما تجتمعان معًا، والاعتراض عليه كما فى خبر «كان».

قوله: «وهى حجازية» أى هذه اللغة، وهى إعمال «ما» و«لا» عملَ «ليس»، وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد، لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم «لا» ونصب خبرها فى موضع، فاللغة الحجازية إذًا إعمال «ما» وحدَها دون «لا» عملَ ليس بشروط ستجيئ.

وغير الحجازيين وهم بنو تميم، لا يعملونها مطلقًا.

قوله: «وإذا زيدت إنْ مع ما»، هذه شروط عملها عملَ ليس:

أحدها: ألاَّ يليها «إنْ» كقوله:

٢٩٢ = وما إن طِبّنا جُبنٌ ولكن ... منايانا ودَوْلةُ آخَرِينا[3]

---

(١) ب فقط ٢/ ١٨٤: «المشتبهتان» بألف التشبيه تحريف إعرابى.

(٢) كلمة: «هو» سقطت من ب ٢/ ١٨٤.

(٣) هو الشاهد السبعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ما» الحجازية إذا زيد بعدها: «إنْ» لاتعمل عمل ليس كما فى هذا البيت.

و«الطِّب» فى الشاهد كما يقول البغدادى بمعنى العلّة والسّبب. والشاهد لفروة بين مُسيْك المرادىّ، وقبله:

فإنْ نَغْلِب فغلاّبون قِدْمًا ... وإن نُغْلَبْ فغيرُ مُغَلَّبِينا

والمغلب: المغلوب مراراً.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٧٥، ٢/ ٣٠٥، والخصائص ٣/ ١٠٨، والمنصف ٣/ ١٢٨، والهمع والدرر رقم ٤٢٠.

اعلم أن الأصل فى «ما» ألاَّ تعمل، كما في لغة بنى تميم، إذ قياس العوامل أن تختصَّ بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم، أو الفعل / لتكون متمكنة بثبوتها فى مركزها، و«ما» مشتركة بين الاسم والفعل. ٢٦٧

وأمَّا الحجازيون فإنهم أعملوها مع عدم الاختصاص، لقوة مشابهتها للَيس، لأن معناهما سواء فى الحقيقة[١]، وذلك لأن معنى «ليس» فى الأصل: ما كان ثم جُرِّدت عن الدلالة على الزمان، فبقى[٢] مفيداً نفى الكون.

ومعنى «ما» مجرد النفى، ومعلوم أنّ نفى الشيء يعنى[٣] نفى كونه سواء من حيث الحقيقة، كما ذكرنا فى باب الاستثناء.

وعند النحاة أن «ما» و«ليس»، كلاهما لنفى الحال.

والحق أنهما لمطلق النفى، كما يجيئ فى الأفعال الناقصة.

فلمَّا كان قياس إعمالها ضعيفًا، انعزلت لأدنى عارض؛ فمن ذلك مجيئ «إن» بعدها، وإنما عزلتها، لأنها وإن كانت زائدة، لكنها تشابه «إن» النافية لفظًا، فكأنَّ «ما»[٤] النافية دخلت على نفى، والنفى إذا دخل على النفى أفاد الإيجاب، فصارت «إنْ» كإلاَّ، الناقضة لنفى «ما» فى نحو: ما زيد إلا منطلق.

ويجوز أن يقال: إنما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف.

وقد جاءت «إن» بعدها غيرَ كافَّة شذوذًا، وهو عند المبرد قياس؛ أنشد أبو عليّ:

---

(١) فى ب فقط ٢/ ١٨٥: «معناها فى الحقيقة سواء».

(٢) فى ب فقط ٢/ ١٨٥: «فبقيت مفيدة لنفى الكون».

(٣) فى ب فقط ٢/ ١٨٥: «بمعنى نفى كونه».

(٤) فى ك: فكان إن النافية» بوضع «إنْ» مكان: «ما».

(٥) فى ك: «دخلت على النفى» بالألف واللام.

٢٩٣ = بني غُدَانة ما إنْ أنتم ذَهَبًا ولا صريفًا ولكْن أنْتُمُ الخزَفُ[١]

و«إن» العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة، ولعلهم يقولون: هى نافية زيدت لتأكيد نفى «ما»، وإلاَّ، فإن النفى إذا دخل على النفى أفاد الإيجاب [والمعنى فى قوله:

* وما إن طبُّنا جبن *][٢]

ورُدَّ عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى إلا مفصولاً بينهما، كما فى إنَّ زيدًا لقائم.

وأمَّا الجمع بين اللام وقد فى نحو: ﴿لَقَدْ سَمِعَ﴾[٣] مع أن فى كليهما معنى التحقيق والتأكيد، فلأن «قد» يشوبها معنيان آخران: وهما التقريب والتوقع، فلم تكن بحتًا للتحقيق[٤]، وكذا فى ألا إنَّ مع أنّ فى «ألاَ» معنى التحقيق، لأن فيها معنى التنبيه أيضًا، وأنشد الفراء:

٢٩٤ = * ألاَّ أواريّ ما إنْ لا أبيِّنها[٥] *

(١) هو الشاهد الحادى والسبعون بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أنه قد جاءت «إن» بعد «ما» غير كافّة.
و«الصريّف»: هو الفضّة، و«الخزف»: هو ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخّارًا.
قال البغدادى: ولم أر من نسب هذا البيت لقائله مع كثرة الاستشهاد به فى كتب النحو واللغة.
من شواهد: المغنى ١/ ٢٤، وشرح شذور الذهب/ ١٧٢، والهمع والدرر رقم ٤٢١، والأشباه والنظائر رقم ٣٥٤ والعينى ٢/ ٩١، والتصريح ١/ ١٩٦ - ١٩٧، والأشمونى ١/ ٢٤٧.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ١٨٦.
(٣) آل عمران/ ١٨١.

(٤) فى ب فقط ٢/ ١٨٦: «التحقيق» بسقوط لام الجرّ، تحريف.

(٥) هو الشاهد الثانى والسبعون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن الفراء أنشده بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية والرواية: «لأيا ما أبينّها».
والشاهد صدر عجزه:

* والنؤى كالحوض بالمظلومة الجَلَد *

وفى نسخة ب ٢/ ١٨٦ أضاف العجز إلى الصدر مع أن العجَز ليس فى الأصل والشاهد للنابغة الذبيانى، ديوانه / ٧٦، وقبله. =

بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية، والرواية: لأيًّا ما أبيِّنها

ومما يعزلها عن العمل: انتقاض نفيـها، لأن عملها إنما كان لأجل النفى الذى به شابهت به ليس، فكيف تعمل مع زوال المشابهة؟

ونقل عن يونس أنه يجوز إعمالها مع انتقاض نفيها بإلاَّ، وأنشد فى ذلك:

٢٩٥ـ وما الدّهر إلا منجونًا بأهلـه وما طالبُ الحاجاتِ إلا معذَّبا[1]

وأجيـب بأن المضاف مـحذوف[2] مـن الأول، أى: دَوَران مـنجـنـون، وكـذا «معذبًا» مصدر، كـقوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[3]، فيكون مـثل قولك

= وقفت فيها أصيلانًا أسائلُها عيّتْ جوابًا وما بالرّبع من أحد

وفى الدرر ٣/ ١٥٩: «أصـيلانا» بالـنون وهو مصغـر أصلان وهو جمـع أصل كرغيـف ورُغفان، وقيل: هو مفرد كغفران، لأن جمع الكثرة إذا صغر، ردّ إلى مفرده.

و«أوارى»: جمع آرى وهو محبس الدابة.

و«المظلومة»: الأرض الغليظة الصلبة من غير حجارة.

وفى ط، وب ٢/ ١٨٦، والنسخ المخطوطة والخزانة:

* إلا أوراى مـــا إن لا أبينهـا *

ورواية الديوان:

* إلا الأوارى لأيًا ما أبينهـــا *

من شـواهد: سيـبويه ١/ ٣٦٤، والإيـضاح للفـارسى / ٢١١، والإنصـاف ١/ ٢٦٩، وابن يعـيش ٢/ ٨٠، ٨/ ١٢ والعينى ٤/ ٥٧٨، والهمع والدرر رقم ٨٨١.

(١) هو الشاهد الثالث والسبعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن يونس استدل به على إعمال «ما» مع انتقاض نقيها بـ «إلاّ».

قال البغدادى:

وهذا البيت نسبه ابن جنّى فى كتاب «ذا القد» لبعض العرب.

و«المنجنون» الدولاب الذي يستقى عليه، وهو مؤنث.

قال ابن جـنّى فى شرح تصريـف المازنى المسمى بـالمنصف: «ليسّ مـنجنون» من ذوات الخمـسة هذا محال لاجل تكرير النون، وإنما هو مثل حَنْدقوق ملحق بعضر فوط.

من شـواهد: المقرب ١/ ١٠٣، والمـغنى ١/ ٦٩، والعـينى ٢/ ٩٢، والتـصريح ١/ ١٩٧، والهـمع والدرر رقم ٤١٨، والأشمونى ١/ ٢٤٨.

(٢) فى ب ٢/ ١٨٧: «محذف» بإسقاط الواو، تحريف.

(٣) سبأ / ١٩.

مازيد إلا سيراً، على ما مضى فى المفعول[١] المطلق.

ومن ذلك: أن يتقدم نفس الخبر ظرفًا كان أو غيره نحو: مـا قائم زيد، وما في الدار زيد، وذلك لضعفها فى العمل، فلا تتصرّف فى العمل بأن تعمل النصب قبل الرفع كالفعل.

وقال ابن عصفور، وتبعه العبدى: لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفًا أو جارّاً ومجروراً، لكثرة التوسع فيه، كما تعمل «إنّ» وأخواتها؛

قال أبو على: زعموا أن قومًا جوَّزوا إعمالها متقدمة الخبر، ظرفًا كان أو غيره، قال الربَعى: الأعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفى.

وأمَّا قول الفرزدق:

٢٩٦ = فأصبحوا قد أعاد اللّهُ دولَتَهُم إذ هم قُريشٌ وإذ ما مِثْلَهم بشرُ[٢]

فإن سيبويه حَكى أن بعض الناس ينصبون «مثلَهم» وقال: هذا لا يكاد يعرف.

وقيل: إن خبر «ما» محذوف أى: إذ ما فى الدنيا بشر، ومثلهم حال من بشر مقدم عليه.

وجوَّز الكوفيون انتصابه على الظرف أى فى مثل حالهم وفى مثل مكانهم من الرفعة.

ويُروى: «ما مسيئًا من أعتب».

(١) فى ب ٢/ ١٨٧: «المعقول» بالعين والقاف، تحريف.

(٢) هو الشاهد الرابع والسبعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن سيبويه حكى أن بعض الناس ينصب «مثلهم» وهذا لايكاد يعرف.

والشاهد للفرزدق ديوانه / ٢٢٣.

من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز.

وفى ب فقط ٢/ ١٨٨: نعمتهم «مكان دولتهم، وهو خروج عن ط وعن النسخ المخطوطة، والخزانة.

من شواهد: سيبويه ١/ ٢٩، والمقرب / ١٠٢، والمغنى ١/ ٧٦، ٢/ ١١٤، ١٣٦، والعينى ٢/ ٩٦ والهمع والدرر رقم ٤٢٤، والتصريح ١/ ١٩٨، والأشمونى ١/ ٢٣٠، ٢٤٨.

قالوا: ونحو قوله:

=٢٩٧ لَوَ انّك يا حُسينُ خُلِقْتَ حُرّا ... وما بالحرِّ أَنْتَ ولا الخَليقِ[١]

دليلٌ على / جواز تقديم الخبر المنصوب، إذ الباء لاتدخل إلا على الخبر ٢٦٨ المنصوب دون المرفوع؛ وعلى هذا بَنى أبو عليّ والزمخشرى: امتناع دخولها على خبر «ما» التميمية.

وأجاز الأخفش، وهو الوجه، لأنها تدخل بعد «ما» المكفوفة بإنْ اتفاقًا، نحو: ما إنْ زيد بقائم، قال:

=٢٩٨ لَعَمْرُك ما إن أبو مالكٍ ... بواهٍ ولا بضعيفٍ قواهْ[٢]

ومنع أبو على والأخفش دخولها على خبر «ما» المتقدم خلافاً للرَّبَعى، والبيت المذكور شاهد له.

ولا يمنع دخول الباء فى خبر ليس غير انتقاض النفى بإلاَّ، وذلك لأن الباء لتأكيد النفى، فلا تدخل بعد انتقاضه؛ وقد تدخل هذه[٣] الباء على خبر مبتدأ بعد «هل» نحو: هل زيد بخارج، وفى الخبر المنفىّ فى باب «ظنَّ» نحو: ما ظننته بخارج.

---

(١) هو الشاهد الخامس والسبعون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أنّ فيه دليلاً على جواز تقديم الخبر المنصوب، إذ الباء لاتدخل إلا على الخبر المنصوب:
وهذا البيت قائلة مجهول.
من شواهد الهمع والدرر رقم ١٠٤٣ برواية «العتيق» مكان: «الخليق» والإنصاف / ٢٠٠، والمغنى ١/ ٣٢. وشرح شواهد المغنى للسيوطى/ ١١١، والتصريح ٢/ ٢٣٣.

(٢) هو الشاهد السادس والسبعون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن الباء تزاد بعد «ما» النافية المكفوفة بـ «إن» اتفاقًا، وهذا يدل على أنه لااختصاص لزيادة الباء فى خبر ما الحجازية. والبيت أول أبيات للمتنخَل الهذلى يرثى بها أباه.
انظر: أمالى المرتضى ١/ ٣٠٦، والهمع والدرر رقم ٤٤٧، والأشمونى ١/ ٢٥٢.

(٣) كلمة «هذه» سقطت من ظ.

وقد تزاد فى خبر «لا» التبرئة نحو: «لاخيرَ بـخير بعده النار»، وقيل، هى بمعنى «فى».

وربما زيدت فى الحال المنفية، نحو: ما جاءنى زيد براكب، وفى خبر «أنّ» الآتية بعد باب «رأيت» منفيّا، كقوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾(١).

وقد تزاد بعد «ليت»، قال:

٢٩٩ = نَدِمتُ علي لسانٍ كانَ مني فليْتَ بأنَّهُ في جَوْف عِكْمِ(٢)

ومما يبطلَ عـمل «ما» أن يتقدّم ما ليـس بظرف على الاسم المتقـدم على الخبر، فلا يجوز: مـا زيداً عمرو ضاربًا، بخـلاف ما إذا كان ظرفًا. كقولـه تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾(٣) وأمّا الخبر إذا تقدم وكان ظرفًا فقد ذكر حاله.

وقال الكوفيون: الاسمان بعد «ما» مبتدأ وخبر، وانتصاب الثانى بنزع الخافض أعنى الباء.

---

(١) الأحقاف / ٣٣.

(٢) هو الشاهد السابع والسبعون بعد المائتين في الخزانة.
واستشهد به على أن الباء قد تزاد بعد ليت كما هنا.
وهذا الشاهـد من أبيات للحـطيئة قالهـا لأبى سَهْم عوذ بن مـالك بن غالب. انظـر ديوانه / ١٢٢، وأول هذه الأبيات:

فيا نَدَمى علـى سَهـم بن عـــوْذ ندامـة ماسفَهْت وضـلّ حلمى

ورواية الديوان: «وَدِدْت بأنه» مكان: «فليتَ بأنه» وعلى رواية الديوان فلا شاهد فى البيت.
و«كان» فى الشاهد تامة بمعنى حدث وجرى.
و«العِكْم» بكسر العين: العِدْل» وهو مثل الجوالق.
قال البـغدادى: «قال السكرى: أراد بـاللسان الشـعر، يريد: وددْتُ أن الشـعر الذي قلت فيـهم كان مخبوءاً فى جوالق».
وفى أساس البلاغة: «عكم» يقال: هما عِكْما عَيْر: أى عِدْلاه، يضرب للمثلين.
من شواهد: النوادر لأبى زيد/ ٢١١، واللسان: «عكم».

(٣) الحاقة / ٤٧.

وليس بشيء، لأن الباء زائدة، فإذا لم تثبت لم يحكم[١] بكونها محذوفة، وأيضًا ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصل الفعل إليه، كما فى: استغفرت الله ذنبًا[٢]، وذلك لأن الناصب ليس نزعَ الخافض، بل الناصب هو الفعل وشبهه[٣] بنَصب[٤] المجرور محلاً لكونه مفعولاً، إذا لايمكن نصبه لفظًا بسبب الجارّ، فإذا عدم الجار، ظهر عمله المقدر، هذا، مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده أيضًا ليس بقياس إلا مع «أنَّ» و«أنْ».

وأجاز الأخفش حذف اسم «ما» استغناءً ببدل موجَب نحو: ما قائمًا إلا زيدٌ [أى ما أحد قائمًا إلا زيدٌ][٥].

وليس بشيء، لما ذكرنا أن المستثنى فى المفرَّغ قائم مقام المتعدد المقدَّر، فيكون قد عمل[٦] «ما»، على هذا فى الاسم مع تأخره عن الخبر، وانتقاض النفى، وأحدهما مبطل لعملها فكيف إذا اجتمعا؟.

ولا يجوز أن يقال: ما إلا زيد قائمًا، لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم. ولا يجوز، أيضًا، أن تعمل «ما» مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفى.

قوله: «وإذا عطف عليه»، أى على خبر «ما»، سواء كان منصوبًا أو مجرورًا بالباء الزائدة.

قوله: «بموجب»، وذلك إذا عطفت عليه ببَل، أو لكن، لأنهما للإثبات بعد النفى كما يجيى فى حروف العطف.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ١٩٠: «بأنها» وفى ط والنسخ المخطوطة: «بكونها».

(٢) جزء من بيت سابق.

(٣) فى ب فقط ٢/ ١٩٠: «أوشبهه» بحرف العطف: «أو».

(٤) فى ب ٢/ ١٩٠: «ينصب» بالياء، تحريف.

(٥) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ١٩٠.

(٦) فى ط: «عملا» بألف التشبية، تحريف.

قوله: «فالرفع»، أى الرفع واجب، وذلك لزوال علّة العمل، وهى النفى؛ وقد ذكرنا وجه الرفع فيه فى باب الاستثناء، فلا نعيده.

وقال عبد القاهر: هو خبرٌ محذوف أى: ما زيد بقائم، لكن هو قاعد، فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه أى من باب عطف المفرد على المفرد، ولا يمكن أن يكون منه، لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده، إذ يلزمه النصب عنده، فهو.

على هذا من باب القطع - كما يجيىء فى باب العطف.

وقال ابن جعفر: هو عطف على التّوهم، لأنه كثيراً ما يقع خبر «ما»، مرفوعًا، عندما تنعزل عن العمل، فتوهّموا أن الأول مرفوع، وهذا كتوهّم الجرِّ في قوله:

٢٦٩

٣٠٠ = مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غُرابُها[1]/

وليس ما ذهب إليه بشيء، لأن مثل ذلك ليس بمطرد، ولا فى سعة الكلام.

وإذا عطفت على خبر «ما» أوخبر «ليس» المجرور بالباء منفيًا، نحو: ما زيد بقائم ولا قاعدٍ، جاز فى المعطوف الجر حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل، قال:

٣٠١ = معاوِىَ إننا بشرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدَا[2]

(١) هو الشاهد الثامن والسبعون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن: «ناعب» عطف بالجرّ على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس لتوهّم الباء، فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس.
ويسمىّ هذا فى غير القرآن العطف على التوهم، وفى القرآن العطف على المعنى. والشاهد نسب إلى الأخوص اليربوعىّ.
من شواهد: سيبويه ١/ ٨٣، ١٥٤، ٤١٨، والخصائص ٢/ ٣٥٤، والإنصاف ١/ ١٩٣، وابن يعيش ٢/ ٥٢، ٥/ ٦٨، ٧/ ٥٧، ٨/ ٦٩، والمغنى ٢/ ٥٣١، والأشباه والنظائر رقم ٢٣٩.

(٢) استشهد، على أن قوله: «الحديدا» معطوف على محل قوله: بالجبال، فإنه فى محلّ نصب، لأنه خبر ليس، والباء زائدة.
وأسْجحْ = فعل أمر بمعنى أرفق وسهّل.
وهو الشاهد الرابع والعشرون بعد المائة فى الخزانة وسبق ذكرة رقم / ١٣١.

ويجوز الرفع عى أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة، والمبتدأ محذوف، أى: ولا هو قاعد.

وقد يجرُّ المعطوف على خبرهما المنصوب أيضًا مع الرفع والنصب نحو: مازيد قائمًا ولا قاعدًا ولا قاعدٌ ولا قاعدٍ، وذلك بتوهّم[١] الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما، وذلك كما فى قوله:

مَشائِيمُ ليسوا مُصْلحين ... البيت[٢] =٣٠٢

وأمَّا فى غير خبرهما، نحو: هل زيد خارج أو داخلٍ بالجر فضعيَف نادر، لأنه لا تكثر الباء فى مثله حتى يكون المعدوم كالثابت.

وقد يعامَل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم إضافته إليه نحو: زيد ضاربٌ عمرًا وبكرٍ.

فإن عُطف على خبر ليس أو «ما» المنصوب وصفًا منفيّاً مرتفعًا به بعده ما هو من سبب اَسمها، نحو: ما زيد قائمًا ولا قاعدًا غلامهُ جاز لك فى ذلك الوصف وجه آخر، وهو أن ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التى هى: ما زيد قائمًا لا على: «زيد قائمًا»، فيكون عطف اسمية على اسمية.

ويجوز مثل ذلك فى نحو: ما كان زيد قائمًا ولا قاعدٌ غلامهُ، [فيكون من عطف اسمية على فعلية][٣]، ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيًا، لأن ما كان لنفى الماضى، ومضمون المعطوف حال، لأنه ليس مبنيّا على ما كان، بل هو كقولك: غلامه قاعد، فظاهرهُ الحال.

وأمَّا فى: «ما»، و«ليس» فمضمونه المعطوف والمعطوف عليه حال، رفعت الوصف الذى بعد حرف العطف أو نصبته، لأن «ما» و«ليس»، للنفى المطلق، فظاهرهما الحال.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ١٩٢ «لتوهّم» باللام. (٢) سبق ذكره رقم / ٣٠٠.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

وتقول على هذا: ما كان زيدٌ قائمًا ولا عمرٌو قاعدًا أو قاعدٌ، فإذا نصبت فالقيام والقعود[١] منفيّان في الماضي، وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي، والقعُود[٢] في احال.

وأمَّا في: ما زيد أو ليس زيد قائمًا ولا عمرو قاعدًا أو قاعدُ فالجملتان حاليتان، رفعت قاعدًا، أو نصبته، لما ذكرنا.

فنصب «قاعدًا» في المواضع الثلاثة، أعني: ما كان، وليس، وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر[٣] . ورفعه على عطف الجملة على: ما كان زيد قائسًا، و: ليس زيد قائمًا، و: ما زيد قائمًا.

ويجوز في: ما زيد قائمًا ولا قاعدٌ أبوه، برفع «قاعد»، أن يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر، إلاَّ أنه لـمَّا تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل «ما»، ولا يجوز ذلك في: ما كان زيد قائمًا ولا قاعدٌ أبوه، ولا في «ليس»، إذ لا يَبطل عملهما بتقديم خبرهما على اسمهما، بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية.

ويجوز في نصب «قاعدًا» في: ليس زيد قائمًا ولا قاعدًا أبوه، أن يكون لأجل عطف الخبر على الخبر، وأبوه، فاعله، ويجوز هذا الوجه في: ما زيد قائمًا ولا قاعدًا أبوه[٤]، وأن يكون لكونه خبرًا مقدمًا على الاسم، ولايجوز هذا الوجه في: «ما»[٥].

ويجوز في هذه المسألة جرّ المعطوف على توهّم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفًا للمفرد على المفرد[٦].

(١) في ب ٢/ ١٩٣: «العقود» بتقديم العين على القاف: تحريف.
(٢) في ب ٢/ ١٩٣: «العقود» بتقديم العين على القاف: تحريف.
(٣) في ب فقط ٢/ ١٩٣: «وما عطف على الاسم والخبر ورفعه» صوابه من ط والمخطوطات.
(٤) في ب فقط ٢/ ١٩٣: «أن يكون» بإسقاط الواو.
(٥) في ب فقط ٢/ ١٩٣: «على ما كان» بزيادة «كان».
(٦) في ب فقط ٢/ ١٩٣: «من عطف المفرد على المفرد».

ولو جعلناه علـى عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر، جـاز فى: ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين، على ما سيجيى من مذهب الأخفش.

وجاز فى «ما» على تقدير جواز دخول الباء على خبر «ما» المتقدم.

وكذا إن أظهرت الباء فـى هذه المسألة فى «قائمًا» نحـو: ليس زيد أو ما زيد / ٢٧٠ بقـائم، ولا قاعد أبـوه جاز لك فـى «قاعد» الرفـع والنصـب والجر، على الـوجه المذكور سواء.

ولو جعلت مكان السبب المذكور أعـنى «أبوه» اسمَ «ما» مكررًا فقلت: ما زيد بقـائم ولا قـاعد زيد، فـالرفـع أجود من الـنصـب والجر، لأن الكـلام مع الـرفع جملـتان، ومع النـصب والجر جملـة واحدة، وتكرير الاسـم فى الجملـة الواحدة ضعيف غيـر كثير، نحو: زيدٌ ضربت زيـدًا؛ على إقامة الظاهر مقـام الضمير، لأن الضمير أخـف، إلاَّ أن يكـون فـى موضـع الـتفخيـم نحـو قوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ ﴾[(١)]، وأمَّا فى الجملتين فكثير، وإن اتصلتا، كقوله تعالى: ﴿ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ ﴾[(٢)].

وإن جعلـت موضع السـبب اسمه بلا ضـمير يرجـع إلى الاسم، نحـو: ما زيد قائمًا عمروٌ وعمرو أبو زيد لم يجز، لأنك لـم تجعله فى اللفظ مربوطًا به، بخلاف تكرير الاسم فـى نحو: ما زيد ضاربًا زيد، فـإن فيه ربطًا[(٣)]، بتكرار الاسـم لفظًا، فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا.

ولو قلت: ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمة أمهـا لم يجز نصب مقيمة، لخلُّوها مع المرفوع بعدها من العائد إلى الاسم، أى: أبو زينب.

وإن جعلت موضع السبى أجنبيًا، نحـو: ما زيد بقائم أو قائمًا ولا قاعد عمروٌ فليـس مع «ما» نصبُ قاعـد، لأنّ «عمرًا» لايصلح أن يـكون فاعلاً لقاعـد، على

(١) القارعة / ١ , ٢.   (٢) الأنعام/ ١٢٤.

(٣) فى ط «فإن فيه ربط» تحريف واضح.

عطف الخبر على الخبر، لأن المعطوف حكمه[(١)] حكم المعطوف عليه فيما يجب له. وقد وجَب في المعطوف عليه أن يكون فيه، أو في معموله ضمير يرجع إلى اسم «ما» لكونه مشتقًا، فكذا يجب في المعطوف الذي هو «قاعد»، ولا ضمير فيه لو رفع «عمرو» ولا في معموله؛ فإذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق إلا عطف الجملة على الجملة، فوجَب إمَّا رفع «قاعد»، لتقدمه على الاسم أو جرّه، إن جوَّزنا دخول الباء على خبر «ما» المتقدم على الاسم، على ما هو مذهب الربَعي.

هذا في «ما»، وأمَّا في «ليس» فيجوز نصب «قاعدًا» على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر، ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعليّة، ويجوز الجرّ على ما ذهب إليه الأخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين، لأنه لايشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الأول مجرورًا والثاني منصوبًا أو مرفوعًا ـ كما يجيئ في باب العطف.

وبعض القدماء منع من نحو: ما زيد قائمًا ولا عمرو ذاهبًا [وكذا في ليس بناء على أن العطف لايجوز إلا بتقدير العامل بعد العاطف، ولايجوز: ومالا عمرو ذاهبًا][(٢)].

ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز: ما زيد ولا أبوه ذاهبين. إجماعًا، والعامل في المعطوف عنده، هو العامل في المعطوف عليه، لا المقدَّر كما يجيء في التوابع.

[إعمال «إنْ» النافية عمل ليس]

وأجاز المبِّرد إعمال «إنْ» النافية عملَ «ليس مستشهدًا بقوله:

٣٠٣ = إن هو مستوليًا علي أحدٍ ... إلاَّ علي أضعف المجانين[(٣)]

وليس بمشهور.

---

(١) في ب فقط ٢/ ١٩٥، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ١٩٥، صوابه من ط والنسخ المخطوطة.

(٣) هو الشاهد التاسع والستون بعد المائتين في الخزانة.

واستشهد به على أن المبرد أجاز إعمال «إن» النافية عمل ليس واستشهد بهذا البيت، فـ «هو» اسمها و«مستوليًا» خبرها. =

[إعمال لا النافية عمل ليس]

وجميع النحاة جوَّزوا إعمال «لا» عملَ ليس على الشذوذ، وفيه النظر الذى تكرر ذكره.

قال الأندلسى: ينبغى فى «لا» العاملة عملَ «ليس» مراعاة الشروط المعتبرة لإعمال «ما»، بل هى فيها أولى، فإنها أضعف من «ما».

قال: لكن النحاة لا يذكرون فى كتبهم إلا شرطًا واحدًا، وهو كون معمولها نكرة، اسمًا كان أو خبرًا، قال: ومَن رأى اعمال «إنْ» عملَ «ليس» يعتبر، أيضًا، هذه الشروط.

وقد تلحق «لا» التاء، نحو: لاتَ، فتختص بلفظ الحين مضافًا إلى نكرة، نحو: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1]، وقد تدخل على لفظة «أوان» ولفظة «هَنَّا» أيضًا، وقال الفراء: تكون مع الأوقات كلها.

وأنشد:

=٣٠٤ * ولات ساعة مَندمِ[2] *

والتاء فى «لات» للتأنيث كما فى: رُبَّت وثـمَّتَ، قالوا: إمَّا لتأنيث الكلمة أى «لا» أو لمبالغة النفى كما فى «علاَّمة».

= والشاهد، قائلة مجهول.

من شواهد: أوضح المسالك رقم / ١١١، وابن عقيل ١/ ١٢٢، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٨، والعينى ٢/ ١١٣، والهمع والدرر رقم ٤٢٩، والتصريح ١/ ٢٠١، والأشمونى ١/ ٢٥٥.

(١) صٓ/ ٣.

(٢) هو الشاهد الثمانون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفراء ذكر أن «لات» تكون مع الأوقات كله والشاهد قيل: هو لرجل من طيئ وقال العينى: لمحمد بن عيسى بن طلحة، ويقال: لمهلهل بن مالك الكنانى والبيت بتمامه:

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... والبغى مرتعُ مبتغيه وخيمُ

من شواهد: الهمع والدرر رقم/ ٤٣٩، والأشمونى ١/ ٢٥٥.

ومما يجدر ذكره أن نسخه ب ٢/ ١٩٦ ذكرت البيت بتمامه وليس فى الأصل.

فإذا وليها «حين»، فنصبه أكثر من رفعه، ويكون اسمها محذوفًا، و«حين» خبرها، أي: لات الحينُ حينَ مناص.

وتعمل عمل ليس لمشابهتها لها بكَسْع[١] التاء، إذ تصير على عدد حروفها ساكنة الوسط.

ولايجوز أن يقال بإضمار اسمها كما يجيئ فى نحو: عبد الله ليس منطلقًا، لأن الحرف لا يضمر فيه وإن شابه الفعل.

وإذا رفعت «حين» على قلَّته فهو اسم «لا» والخبر محذوف، أى: لات حينُ مناصٍ حاصلاً، ولا تستعمل إلا محذوفة أحد الجزأين. هذا قول سيبويه.

وعند الأخفش أن «لات» غير عاملة، والمنصوب بعدها بتقدير فعل، فمعنى لات حينَ مناص أى: لا أرى حينَ مناص، والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر.

وفيه ضعف، لأن وجوب حذف الفعل الناصب، أو خبر المبتدأ، له مواضع متعينة.

ولا يمتنع دعوى كون «لات» هى «لاء» التبرئة، ويقوِّيه لزوم تنكير ما أضيف «حين» إليه[٢]، فإذا انتصب «حين» بعدها فالخبر محذوف، كما فى: «لاحولَ».

وإذا ارتفع، فالاسم محذوف، أى لات حينَ حينُ مناص، كما فى: «لاعليك».

ونقل عن أبى عُبيد: أن التاء من تمام «حين»، كما جاء:

٣٠٥ = العَاطِفُون تحَينَ ما من عاطفٍ والمُطْعِمون زمانَ أين المُطْعِمِ[٣]

(١) علق السيد الشريف فى هامش ط على الكلمة بقوله: «الكسع: أن تضرب دبر الإنسان بيدك أو بصدر قدمك، استعارة لزيادة الحرف الأخير.

(٢) فى ظ: «ما أضيف إليه حين».

(٣) هو الشاهد الحادى والثمانون بعد المائتين فى الخزانة. واستشهد به على أن أبا عبيد زعم أن التاء فى قولهم: «لات حين مناص» من تمام حين كما فى هذا البيت. =

وفيه ضعف، لعدم شهرة «تحين» فى اللغات، واشتهار: لاتَ حين، وأيضًا، فإنهم يقولون: لات أوان، ولات هنًّا، ولا يقال: تأوان ولا: تهنًّا.

وأمَّا: لات أوَانٍ بكسر النون، فعند الكوفيين: «لات» حرف جر، كما ذكر السيرا فى عنهم.

وليس بشىء؛ إذ لو كان لجرَّ غير «أوان»، واختصاص الجارّ ببعض المجرورات نادر، ولم يسمع: لات حين مناص بجرِّ «حين» إلا شاذًا.

وأيضًا، لو كان جارًا لكان لابدَّ له من فعل أو معناه يتعلّق به.

وأوان، عند السيرافى والمبرد مبنىّ لكونه مضافًا فى الأصل إلى جملة، فمعنى قوله:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ　　　فأجبنا أَنْ ليس حين بقاءِ[1]

= والشاهد من قصيدة لأبى وجْزة السّعدىّ مدح بها آل الزبير بن العوام لكنه مركب من مصراعى بيتين وقعا فى صحاح الجوهرى كذا.

العاطفون تحين ما من عاطف　　　والمُسْبِغُون يدًا إذا ما أنْعموا
واللاحَقون جفانَهُم قمع الذُّرا　　　والمطعَمون زمانَ أين المُطعمُ؟

من شواهد: مجالس ثعلب ٢/ ٣٧٤، والإنصاف/ ١٠٨، والاشمونى ٤/ ٣٣٩.

وفى اللسان: «لات»: ذكران ابن برى قال: صواب إنشاده.

العاطفون تحين ما منْ عاطف　　　والمنعمون زمان أين المُنْعُمُ
واللاحقون جفانهم قمَع الذرا　　　والمُطْعِمون زمان أين المُطْعِم

وفى ط وب ٢/ ١٩٨ والنسخ المخطوطة برواية:

والمطعمون زمان ما من مطعم

(١) هو الشاهد الثانى والثمانون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن أصله عند المبرد والسيرافى: «ولات أوان طلبوا» فحذف الجملة، وبنى «أوان» على السكون أو على الكسر، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه كما فى يومئذ.

والشاهد لأبى زُبَيد الطائى النصرانّى تتضمن قصة المُكَّاء الشيبانى، وكان نزل برجلٍ من طيّئ وسقاه، فلما سكر وثب عليه الشيبانى فقتله وفرّ، فافتخر بنوشيبان بذلك فقال أبو زُبيد هذه القصيدة يهجوبنى شيبان.

من شواهد: الخصائص ٢/ ٣٧٧، وابن يعيش ٩/ ٣٢ والعينى ٢/ ١٥٧، والهمع والدرر رقم ٤٤٢ والأشمونى ١/ ٢٥٦، واللسان: «أوان».

أى: لات أوانَ طلبوا، ثم حذفت الجملة، وبُـنى «أوان» على السكون، ثم أبدل التنوين مـن المضاف إليه كما فى: يومئـذٍ، فكسر النون لثلاثة سواكـن، كما كسر ذال «إذٍ».

أو نقول: حـذفت الجملـة، وبنى علـى الكسر للساكنين، لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين، ثم أتى بتنوين العوض، ولا يعوَّض التنوين فى المبنيات من المضاف إليه إلا إذا كان جملة، فلا تبدل فى نحو: من قبل.

وقيـل: إن «أوان» مجـرور بمِن مقـدرة بعـد «لات» أى: لات من أوان، فـكذا يكون: ﴿وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ﴾[1] على القراءة الشاذة كما قالوا: ألا رجلٍ[2]، أى: لا مِن رجل.

وأمَّا: لات هنَّا، فهنَّا فى الأصل للمكان، استعير للزمان، قال:

٣٠٧ = حنَّت نوارُ ولاتَ هنَّا حنَّت وبدا الذى كانت نوارُ أجنَّتِ[3]

(١) صٓ/ ٣. وفى ب: «مِناص» بكسر الميم. انظر ٢/ ١٩٩ وهو تحريف.
وجر «حين» فى قراءة عيسى بن عمر. انظر قراءة رقم ٧٤٧٥ فى معجم القراءات.

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه:
ألا رجلٍ جزاه الله خيراً يدلّ على محصلة تبيت
وتقدم شرحه فى الشاهد الثالث والستين بـعد المائة فى الخزانة، وذكر الشارح المحقق هناك أن «رجل» يروى: ألا رجلاً وبالرفع والجر.

(٣) هو اشاهد الثالث والثمانون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن هنّا فى الأصل للمكان، استعير للزمان وهو مضاف إلي الجملة الفعلية وهو فى أجنت.
وقد اختلف فى قائل هذا الشاهد، فقيل: هو شبِيب بن جُعيل التغلبى وهو جاهلى. وقيل: هوحَجْل بن نَضْلة، وهو جاهلى أيضًا.
قالوا: قاله فى نوار بنت عمرو بن كلثوم لـمَّا أسرها يوم طلح.
وقال بعض فضلاء العجم في «شرح شواهد المفصل»: نوار اسم لابنة عبد شمس وكانت قد عشقت ملكًا.
ونقد البغدادى هذا الرأى الأخير بقوله: وهو خطأ فاحش.
وبعد هذا البيت بيت ثان، ولا ثالث لهما وهو: =

وهو يضاف إلى الجملة الفعلية، وقد يقطع عن الإضافة، قال:

أفي أثر الأظعانِ عينُك تَلْمَحُ   نَعَمْ، لات هنَّا إنّ قلبكَ مِتْيحُ[1]   =٣٠٨

أى: ليس هَنَّا تلمح.

ورفع ما بعد «الاَّ» فى نحو: «ليس الطّيب إلاّ المسك»، لغة تميم، وذلك لحملهم «ليس» على «ما»؛ وقال أبو على: فى «ليس» ضمير الشأن، والجملة بعدها خبرها؛ ولا يطرد ذلك العذر؛ لوروده فى كلامهم نحو: الطيبُ ليس إلا المسك، بالرفع. وجوّز أيضًا أن يكون: «إلاّ المسك»: إمّا بدلاً من «الطِّيب» أوصفة له، والخبر محذوف، أى ليس إلا المسك فى الدنيا.

ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساءٍ مسدّه إذًا، ولم يثبت.



= لما رأت ماء السُّلى مشروبًا   والفرثُ يُعصر فى الإناء أرنّت

و«السُّلىَ»: هى الجلدة الرقيقة التى يكون الولد فيها من المواشى وهى البشيمة.

و«الفرْث» بالفتح: السِّرجين مادام في الكرش.

و«أرنتّ» من الرنّة وهو الصوت، يقال: رنّتْ تَرِنّ رنينًا، وأرنت إرناناً: إذا صاحت.

وإنما صاحت نوار وبكت لأنها تيقّنت في تلك المفازة الهلاك حيث لاماء يعصر من فرْث الإبل، وما خرج من المشيمة من بطونها.

من شواهد: العينى ١/ ٤١٨، والهمع والدرر رقم ٢١٨. والأشموتى ١/ ١٤٥، ٢٥٦.

(١) هو الشاهد الرابع والثمانون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «هنّا» فيه ظرف زمان مقطوع عن الإضافة، والأصل:

لات هنا تلمح، فحذف «تلمح» لدلالة ما قبله عليه، فهنّا فى موضع نصب على أنه خبر لات، واسمها محذوف. والتقدير: ولات الحينُ حين لمح عينك.

من شواهد: اللسان: «تيح».

وفى ب ٢/ ١٩٩ ضبطت كلمة: «متِيحُ» بفتح الميم هو تحريف.

والشاهد مطلع قصيدة للراعى التميرى يمدح فيها بشرين مروان. ديوانه / ٣٤.

وهى قصيدة طويلة عدّتها ٦٥ بيتًا، آخرها:

دأَبْتُ إلى أن يَنْبت الظّلُّ بعدما   تقَاصر حتى كاد فى الآل يَمْصح

وجَيفَ المطايا ثم قُلْتُ لِصُحْبَتى   ولم ينزِلوا أبرد ثُمَّ فتروّحوا

[المجرورات]

(ص): « المجرورات: هو ما اشتمل على عَلَم المضاف إليه».

(ش) : يتبيَّن شرحه بما مضى في حدِّ المرفوعات، وعَلَم المضاف إليه، ـ كما مضى ـ ، ثلاثة: الكسر/ والفتح، والياء. ٢٧٢

[تعريف المضاف إليه]

(ص): «والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظًا، أو تقديرًا مراداً.

(ش): بَنى الأمر أوَّلاً، على أن المجرور بحرف جر ظاهر: مضاف إليه، وقد سماه سيبويه أيضًا مضافًا إليه، لكنه خلاف ماهو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجرّ بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة.

وأمَّا من حيث اللغة فلا شك أن «زيدًا» في: مررت بزيد: مضاف إليه، إذا أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجرّ[1].

قوله: «لفظًا»، نحو: زيد، في: مررت بزيد.

قوله: «أو[2] تقديرًا» كما في: غلام زيد، وخاتم فضة.

والظاهر أن انتصاب: «لفظًا»، و«تقديرًا» على الحال، وذو الحال: «حرف جر» وإن كان نكرة، لاختصاصه بالإضافة. والعامل: معنىً واسطة، أي: يتوصَّل بالحرف ظاهرًا أو مقدرًا.

---

(١) كلمة: «الجرّ» سقطت من ظ.

(٢) كلمة: «أو» سقطت من ب ٢/ ٢٠٢.

قوله: «مرادًا»، حال بعد حال، أى: مقـدرًا مراداً، حال بعد حال، أى: مقدرًا[١] مرادًا.

قال: احـترزت بـ «مرادًا»، عـن المفعول فـيه، والمفـعول له، لأن الحرف مـقدّر فيهما، لكنه غير مراد.

ولقـائل أن يقـول: إن أردت أنه غيـر مراد معنـى لم يجـز، إذ معنـى الظرفـية والتعليـل فيهما ظاهـر، وأيضًا أنت مقرِّ بتقـدير الحرف فيهما، وكـل مقدَّر: مرادٌ معنى، إذ لا معنى له إلا هذا.

وإن أردت أنه غير مراد لفظًا، أى ليس فى حـكم الملفوظ به حيث لم يُجَرّ[٢]، والمقدر فى الإضافة مراد، أى عملُه وهو الجـرّ باق، كان كأنك قلت: المضاف إليه كل اسم صفته كذا مـجرور بحرف جر مقدر، فيكون، على مـا أنكرت من حدِّهم المعرب بأنه ما يختلف آخره[٣]، ويفضى إلى الدور، كما ألزمتهم، إذ كون المضاف إليه مجروراً يحتاج إلى معرفة حقيقة المـضاف إليه حتى إذا عُرفت حقيقته جُر بعد ذلك، كما قلت فى الفاعل، إنما نحدُّه ليُعرف فَيُرفع؛ ثم جعلتَ فى[٤] حدِّك معرفة حقيقتـه محتاجة إلى كـونه مجروراً، إذ معنى «مـرادًا» على ما ذكرنا: باقـيًا على عمله أى[٥] الجرِّ.

واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظـية، خارج عن هذا الحد، إذ ليس «الوجه» فى قولنا: زيد حسن الوجه مضافًا إليـه «حَسَن» بتقدير حرف الجر، بل: هو هو، وكذا فى: ضارب زيد، لأن «ضارب» وإن كان مضافًا إلى «زيـد» لكنه بنفسه لا بحرف الجر، كمـا كان مضافـًا إليه من حيـث المعنى حيـث نصبه أيـضًا؛ ولم يحـتج فى إضافته إليه، لا فى حال الإضافة ولا قبلها إلى حرف جرّ.

---

(١) فى ط: «مقدّر» بالرفع، تحريف.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٠٢ «من حيث أنه لم يجر» بزيادة: «إنه».

(٣) كلمة: «آخره سقطت من ب ٢/ ٢٠٢.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢٠٣: «من» مكان «فى».

(٥) فى ب فقط ٢/ ٢٠٣: «فى الجر» مكان: «أى الجرّ».

بَلَى، قد يُدعم(١) اسم الفاعل بحرف جرّ فى بعض المواضع، وإن كان من فعل متعدٍّ(٢) بنفسه، نحو: أنا ضاربٌ لزيد، لكونه أضعف عملاً من الفعل.

هذا، وفى العامل فى المضاف إليه خلاف بينهم، كما مرّ فى أول الكتاب.

وفى العامل فى المضاف إليه اللفظى إشكال، إن قلنا: إن العامل هو الحرف المقدر، إذ لا حرفَ فيه مقدرًا، وكذا إن قلنا: إن العامل معنى الإضْافة، لأنَّا نريد بها مطلق الإضافة، إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال، وكل مجهولٍ للفعل، بل نريد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر.

وكذا إن قلنا: إن العامل هو المضاف، لأن الاسم، على ما قال أبو علىّ، فى هذا الباب لا يعمل الجر الاَّ لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف، فيكف ينوب الاسم عنه؟

ويجوز أن يقال: عمل الجر، لمشابهته للمضاف الحقيقى، بتجرده عن التنوين أو النون، لأجل الإضافة.

قال جار الله: الإضافة مقتضية للجرِّ، والفاعلية للرفع، والمفعولية للنصب، وهى غير العوامل، يعنى أن العامل ما تقوم به(٣) هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى أول الكتاب.

٢٧٣ وإنما نسب العمَل إلى ما تقوَّم به المقتضِى، لا إلى المقتضَى، فقيل: الرافع / هو الفعل ولم يُقَل(٤) هو الفاعلية، لكون المقتضى أمرًا خفيّا معنويّا، وما تقوَّم به المقتضى أمراً ظاهرًا جليّا فى الأغلب.

---

(١) فى ط: «يدغم» بالغين المعجمة، تحريف.

(٢) فى ط: «متعدّد» مكان: «متعّد» تحريف.

(٣) فى ط وب ٢/ ٢٠٤: «ما به تقوم هذه المعانى».

(٤) فى ب ٢/ ٢٠٤: «نقل» بالنون.

[تقدير حرف الجرّ]

(ص): «فالتقدير، شرطه أن يكون المضاف اسمًا مجرَّدًا تنوينه لأجلها».

(ش): قال فى الشرح: الغَرَض ان يندرج فيه اللفظى والمعنوى بقوله بعد: فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها.

وفيه نظر، لأن اللفظى كما ذكرنا كالحسن الوجه، ومؤدِّب الخُدّام، وضارب زيدٍ، ليس الحرف فيه مقدراً، فكيف يندرج فى التقديرى؟

وإنما قال: «اسمًا»، ليخرج المضاف بالحرف الظاهر، نحو: مررت بزيد، فإن المضاف فيه، يكون فعلاً أو بمعنى الفعل.

قوله: «مجردًا تنوينه»، أى التنوين، أو ما يقوم مقامه من نونَى التثّنية والجمع، وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدّر أنه لو كان فيه تنوين لحذف لأجل[١] الإضافة، كما فى: كم رجلٍ، وهنَّ حواجُّ بيت الله، والضارب الرجل.

وإنما حذف التنوين أو النون، لأنها دليل تمام ما هى فيه ـ كما ذكرنا فى إعراب المثنى والمجموع ـ فلمّا أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجًا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة.

وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث إذا أُمِن اللَّبس كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾[٢]، وقولهم: هو أبو عذرها[٣]، ولايقاس على ذلك، وقالوا إن الفراء يقيس عليه.

---

(١) كلمة: «لأجل» سقطت من ط، تحريف.

(٢) الأنبياء/ ٧٣.

(٣) فى هامش ط: العذُرة: البكارة، ويقال: فلان أبوعُذْرها إذا كان هو الذى اخترعها، وافتضّها.

[أقسام الإضافة]

(ص): «وهى معنوية ولفظية، فالمعنوية: أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، وهى عفى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، أو بمعنى من في جنس المضاف، أو بمعنى فى فى ظرفه، وهو قليل، نحو: غلام زيد، وخاتم فضة، وضرب اليوم.

وتفيد تعريفًا مع المعرفة، وتخصيصًا مع النِكرة.

وشرطها: تجريد المضاف من التعريف.

وما أجازه الكوفيون من: الثلاثة الأثواب، وشبهه من العدد، ضعيف».

(ش): اعلم أنه لاتلتبس المعنوية إلا باللفظية، ففسَّر المعنوية بمضادَّتها ماهيّة[١] اللفظية التى هى كون المضاف صفة مضافة إلى معمولها فقال: المعنوية: ألاَّ يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها، أى: هى على ضربين: إمَّا ألاَّ يكون المضاف صفة نحو: غلام زيد، أو أن يكون صفة، لكن لاتكون الصفة مضافة إلى معمولها، نحو: مُصارِع مِصر، والله خالق السموات، لأن اسم الفاعل بمعنى الماضى لايعمل، فلايكون له معمول حتى يضاف إليه.

ثم قسَّم المعنوية ثلاثة أقسام: إمَّا بمعنى اللام أو بمعنى مِن، أو بمعنى فى.

قوله: «فيما عدا جنس المضاف»، «ما» كناية عن المضاف إليه، أى فى مضاف إليه هو غير جنس المضاف، وغير ظرفه.

ويَعنى بكون المضاف إليه جنس المضاف: أن يَصِحّ إطلاقه على المضاف ويصح على غيره، أيضًا، فيكون نحو: بعض القوم، ونصف القوم، وثلثهم: بمعنى اللام، لأنك تريد بالقوم الكلّ، والكلّ لايطلق على بعضه.

---

(١) كلمة: «ماهية» سقطت من ط وب ٢/ ٢٠٦.

وكذا: يَدُ زيد، ووجهه، بمعنى اللام، وإن كان يقال: بعضٌ منه، ونصف منه، ويدٌ منه، لأن «مِن» التى تتضمنها بالإضافة، هى التبيينيَّة، كما فى: خاتم حديد، وأربعة دراهم.

وشرط «من» المبيّنة[1] أن يصح إطلاق اسم المجرور بها على المبيَّن كما فى قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[2].

وأمَّا قولك ثلاثة دراهم، وراقود خلّ، فإنما كنيت فيه بالمقدار عن المقدَّر، كما يجيىء فى باب العدد، فالثلاثة هى الدراهم، والراقود هو الخل، ومن ثَمَّ تقول: دراهم ثلاثةٌ، وخلّ راقودٌ، وثوبٌ ذراعان، وإن كان المقدار فى أصل الوضع غير المقدر به[3].

٢٧٤ وبقولنا:/ يصح إطلاقه على غير المضاف أيضًا، خرج نحو: جميع القوم، وعينُ زيد، وطور سيناء، ويوم الأحد؛ فجميعها، إذًا بمعنى اللام وكذا سعيد كرز[4]، ومسجد الجامع ـ على ما يجيىء من التأويل ـ لأن الثانى أعنى الجامع غَلَب وتخصَّص، حتى إذا أطلق لم يتناول إلاَّ الأول، فالجامع فى العُرْف، هو المسجد لاغير.

ولايلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها، بل يكفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام، فقولك: طور سيناء، ويوم الأحد بمعنى اللام، ولايصح إظهار اللام فى مثله، فالأولى، إذًا أنْ نقول: نحو ضَرْبُ اليوم، وقتيل كربلاء بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة، ولانقول: إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى «فى»، فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفى فى الإضافة بمعنى اللام كقول أحد

---

(١) فى ط: «المبنيْة» بتقديم النون على الياء، تحريف.

(٢) الحج/ ٣٠.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٠٧: «وإن كان المقدار فى الأصل غير المقدّر به».

(٤) فى أساس البلاغة: «كرز» جعل متاعه فى الكرْز وهو الجُوالق.

ومن المجاز: فلان كرزٌ فى صناعته: حاذق مبرز، ولا أحوجك الله إلى كرُّز: أى إلى لئيم.

حاملي الخشبة لصاحبه: خُذ طَرَفك، ونحو: «كوكب الخرقاء»[١] لسُهيل، وهي التي يقال لها إضافة لأدنى ملابسة.

فنقول: كلُّ مالم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذي مرَّ من الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام.

وكل اضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف، فهي بتقدير «مِن» ولا ثالث لهما.

[الإضافة المعنويّة]

قوله: «وتفيد تعريفًا مع المعرفة وتخصيصًا مع النكرة»، يعني الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية؛ وإنما أفادت تعريفًا مع المعرفة، لأن وضعها لتفيد أنَّ لواحد مما دلَّ عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصيَّةً ليست للباقي معه، مثلاً إذا قلت: غلام زيد راكب، ولزيد غلمان كثيرة[٢]؛ فلابدَّ أن تشير به إلى غلامٍ من بين غلمانه، له مزيد خصوصيَّة بزيد، إمَّا بكونه أعظم غلمانه، أو أشهر بكونه غلامًا له دون غيره[٣]، أو يكون[٤] غلامًا معهودًا بينك وبين المخاطب، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان.

وكذا كان الحال في: ابن الزبير، وابن عباس، قبل العلمية؛ هذا أصل وضعها[٥]، ثم، قد يقال جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معيَّن، وذلك، كما أنّ ذا[٦] اللام في أصل الوضع لواحد معيَّن، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى

---

(١) كوكب الخرقاء مرّ في الشاهد رقم١٨٧ وهو قول الشاعر:

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة   سهيل أذاعت غزلها في القرائب

(٢) في ب فقط ٢/ ٢٠٨: «غلمان كثيرون».

(٣) «دون غيره» سقط من ظ.

(٤) في ب فقط ٢/ ٢٠٨ «بكونه» مكان: «يكون».

(٥) في ظ «وضعه» مكان: «وضعها».

(٦) في ب فقط ٢/ ٢٠٨: «كما أن أصل ذا اللام في أصل الوضع».

معيَّن، كما فى قوله:

* ولقد أمرُّ علي اللَّئيم يَسُبُّني *[١] =٣٠٩

وذلك على خلاف وضعه.

فلا تظنَّنَّ من إطلاق قولهم فى مثل: غلام زيد إنّه بمعنى اللام: أنَّ معناه ومعنى: غلام لزيد سواء، بل معنى: غلام لزيد واحد من غلمانه غير معيّن.

ومعنى غلام زيد: الغلام المعيّن من غلمانه إن كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعهود لزيد أن لم يكن له إلا واحد.

قوله: «وتخصيصًا» مع النكرة نحو قولك: غلام رجل تخصص مِن غلام امرأة.

قوله: «وشرطها»، أى شرط الإضافة الحقيقية : تجريد المضاف من التعريف، فإن كان ذا لام، حذفت[٢] لامه، وإن كان عَلَمًا نُكِّر بأن يُجعل واحدًا من جملة مَن سُمِّى بذلك اللفظ نحو قوله:

عَلاَ زيدُنا يوم النّقي رأسَ زَيْدِكُم بأبيضَ ماضي الشّفرتين يماني[٣] =٣١٠

ولا يجوز إضافة سائر المعارف، من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها.

وعندى: أنه يجوز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه، إذ لامانع من اجتماع

(١) هو الشاهد الخامس والخمسون، وسبق ذكره رقم ٥٨ من وهو لرجل من بنى سلول وتمامه:

* فمضيت ثُمّت قلت لايعنينى *

واستشهد به على أن ذا اللام فى أصل الوضع لواحد معيّن، وقد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن كاللئيم، فإن المراد به لئيم من اللؤماء، أىّ لئيم كان.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤١٦، وشواهد المغنى للسيوطى ١/ ٣١٠، والخصائص ٣/ ٣٣٠، ٣٣٢، والتصريح ٢/ ٢١١، والهمع والدرر رقم ١٠، والأشمونى ١/ ١٨٠، ٣/ ٦٠، ٦٣.

(٢) فى ط: فإن كان ذا اللام حذف لامه.

(٣) تقدم الكلام عليه فى الشاهد الثانى عشر بعد المائة وسبق ذكره رقم ١٢٤.

واستشهد به على أن العلم إذا أضيف نكر واكتسب التعريف من الإضافة.

التعريفين إذا اختلفا، كما ذكرنا فى باب النداء، وذلك إذا إضيف العَلَم إلى ماهو متَّصف بـه معنىً نحو: زيُد الصـدق، يجوز ذلك، وإن لم يكن فى الـدنيا إلا زيد واحد.

ومثله قولهم: مضر الحمراء[١]، وأنمار الشاء[٢]، وزيد الخيل[٣]، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق.

هذا، وإنما يجرد المضاف فى الأغلب عن[٤] التعريف، لأن الأهمّ من الإضافة إلى المعرفة: تعريف المضاف، وهو حاصل للمعرفة/ فيكون تحصيلاً للحاصل. ٢٧٥

والغرض من الإضـافة إلى المنكَّر: تخـصيص المضاف، وفى المـضاف المعرف: التخصيص مع الزيادة وهى التعيين.

[حكم الإضافة فى الأسماء المتوغلة فى التنكير]

واعلم أن بعض الأسماء قـد توغل فى التنكير، بحيث لايـتعرف بالإضافة إلى المعـرفة إضافة حـقيقيّـة، نحو: غيـرك، ومثلك، وكـل ما هو بمعـناه من: نظـيرك، وشبهك، وسواك وشبهها.

وإنما تتعرف[٥] لأن مغايـرة المخاطب ليسـت صفة تخـص ذاتًا دون أخرى، إذ كل ما فى الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة.

وكذا ممـاثلة زيد، لاتـخص ذاتًا؛ بَـلَى، نحو مـثلك، أخـص من: غيرك، لـكن

---

(١) فى الـقاموس «حـمر»: لأنه أعطـى الذهب مـن ميراث أبـيه أو لأن شعارهـم كان فى الحـرب رفع الرّايات الحمر.

(٢) فى القاموس: «نمر»: وأنمار بن نزار يقال: أنمار الشاء.

(٣) فى القاموس: «خيل»: وزيد الخير كان يدعى زيد الخيل لشجاعته فسماه ﷺ: «زيد الخير لأنه بمعنا».

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢١٠: «من التعريف» بوضع «من» مكان: «عن».

(٥) فى ب فقط ٢/ ٢١٠: «وإنما لم يتعرف غيرك».

المثلية، أيضًا يمكن أن تكون من وجوه، من الطول والقصر، والشباب والشيب، والسواد، والعِلم، وغير ذلك[١] مما لايحصى[٢].

قال ابن السريّ: إذا أضفت «غيراً» إلى معرَّف له ضد واحد فقط تعرَّف «غير» لإنحصار الغيّرية كقولك: عليك بالحركة غير السكون، فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾[٣] صفة «الذين أنعمت عليهم»، إذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم، فتعرّف «غير المغضوب عليهم» لتخصّصه بالمرضيّ عنهم.

وكذا[٤] إذا اشتهر شخص بمماثلتك فى شيء من الأشيا كالعلم أو الشجاعة أو نحو ذلك، فقيل: جاء مثلك كان معرفة إذا قصد: الذى يماثلك فى الشيء الفلانى، واعتبار المعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خَلَص لك بعينه من سائر أمتَّه فهو معرفة.

وقدح ابن السرَّاج فى قوله هذا، بقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[٥] مع أن معنى « غير الذى كنا نعمل» أى الصلاح، لأن عملهم كان فسادًا؛ ويقول الشاعر:

* إن قُلْتَ خيْراً قال شرّا غَيْرَهُ *[٦] =٣١١

(١) فى ط: «وغير لك» مكان: «وغير ذلك» تحريف ظاهر.

(٢) فى ط: «مملا يخص» بالخاء، تحريف واضح.

(٣) الفاتحة/ ٧.

(٤) فى ظ: «وكذلك».

(٥) فاطر/ ٣٧.

(٦) هو الشاهد الخامس والثمانون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن ابن السّراج نقض به ما قال ابن السّرى الشهير بالزجاج من أن: «غير» إذا أضيفت إلى معّرف له ضد واحد تعّرفت، كقولك: عليك بالحركة غير السكون.

ووجه النقض أن غيراً فى البيت قد أضيفت إلى ضمير الخيرْ وهو ضد الشّر، ولم تتعرف بدليل وقوعها صفة لقوله: «شرّا». =

والجواب: أنه على البدل لا الصفة، أو حُمِل «غير» على الأكثر، مع كونه صفة، لأن الأغلب فيه عدم التخصص بالمضاف إليه.

وقد جاء قبل «غير»، معمول لما أضيف إليه «غير» نحو: أنا زيدًا غيرُ ضارب. مع أنه لايجوز إعمال المضاف إليه فيما قبل المضاف، فلا تقول: أنا زيدًا مثل ضارب.

وإنما جاز هذا لحملهم «غير» على «لا» فكأنك قلت: أنا زيدًا لاضارب، وما بعد «لا» يعمل فيما قبله، وذلك كما تقدّم فى باب المنصوب بلاء التبرئة من حمل «لا» على «غير».

والدليل على تآخيهما: العطف على «غير» بتكرير «لا»، كما فى قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّين﴾(١)،كأنه قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالِّين.

وسمع سيبويه: لى عشرون مثلهُ، وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع: عشرون غيرهُ، ومنعهما الفراء والسّماع لايَرُدّه، ولاسيِّما إذا عضّده القياس، وكلّهم منعوا: عِشْرون أيَّما رجل وأىّ رجل لعدم السماع، وإن لم يمنعه القياس.

قالوا: ولفظ شبيه، يتعرَّف بالإضافة لانحصار الشّبه فى جميع الوجوه، وذلك لأجل المبالغة التى فى هذا التركيب كما فى: عليم وسميع، فمعنى مررت بالرجل شبيهك: أى: مَن يشبهك فى جميع الوجوه.

= والمصراع من أبيات أوردها ابن الإعرابى فى نوادره للأسود بن يعفر وأولها:

إن امرأ مولاه أدنا داره فيما ألمّ وشرّه لك بادى

إن قلتَ خيرًا قال شرًا غيره أو قلتَ شرًا مدّهُ بمداد

وفى ب ٢/ ٢١١ أضاف إلى الأصل عجز الشاهد خروجًا عن الأصل.

(١) الفاتحة/ ٧.

وقال أبو سعيد: فى، مثلك، وغيرك، وما فى معناهما، أنها لم تتعرّف[١] لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، أى: مماثلك، ومشابهك ومغايرك.

فإن قيل: غير، وشبه مطلق، وإضافة اسم الفاعل إنما تكون لفظية إذا أردت الحال أو الاستقبال.

فالجواب: أنه لما فاتت موازنة المضارع لم يشترط فيه أحد الزمانين، أو نقول[٢]: شرط كون إضافة اسمى الفاعل والمفعول لفظية: ألاَّ يكونا بمعنى الماضى، لا أن يكونا بمعنى الحال أو الأستقبال، كما سيجيىء فى هذا الباب[أنها تكون لقطية إذا كان الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال][٣] أو الاستمرار/ كما يجيىء بعد، والإطلاق يفيد الاستمرار. ٢٧٦

وقالوا فى: حسبك، وشرعك، وكافيك، وناهيك، وكفيك ونهيك، ونهاك، إنها لم تتعرَّف لكونها بمعنى الفعل، لأن معنى حسبك زيد: ليكفك زيد، وكذا أخواته.

وإنما بُنى قدك، وقطك، وبَجَلك دون حسبك وأخواته، لأنها صارت أسماء أفعال، كما يجيىء فى باب اسم الفعل، بخلاف حسبك وأخواته.

ويدخل عليها من نواسخ الابتداء «إنّ» فقط، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾[٤]، لأنها لاتغيِّر معنى الكلام.

ولاتقع إذا جاوزت هذا الموضع إلا موقعًا يصح وقوع الفعل فيه، لأدائها معنى الفعل، وتكون صفة للنكرة، نحو: مررت برجل حسبك وكفيك، وحالاً من المعرفة، نحو: هذا عبدالله حسبَك وشرعَك منصوبين.

---

(١) فى ب ٢/ ٢١٢: «لم تتصرف» بالصاد مكان: «لم تتعرّف» بالعين تحريف.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢١٣: «أو تقول» بالتاء، مكان: «نقول» بالنون.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢١٣ وط صوابه من النسخ المخطوطة.

(٤) الأنفال/ ٦٢.

ولم يُتصرَّف فى هذه الأسماء[١]، إلا فى الإعراب، فلم تثنَّ ولم تجمع، لمشابهة قدك وقطك؛ غير المتصرِّفين.

وعلى هذا قالوا: مررت برجل كافيك من رجل، وبرجلين كافيك من رجلين، وبامرأة كافيك من امرأة اجراءً له فى عدم التصرف مجرى: قدك وقطك.

وقد استعمل «ناهيك» على أصله من التصرف، فقيل: برجلين ناهَييك من رجلين، وبامرأة ناهيتك من امرأة، وكذا سائر تصرفاته.

وقالوا: مررت برجل هدِّك من رجل، وبرجلين هدّك من رجلين، وبرجال هدِّك من رجال، وبامرأة هدِّك[٢].

ومعنَى هدّك: أى أثقلك وصف محاسنه، فأجرَوه مجرى: قَدْك، فى عدم التصرّف، لإفادته فائدته.

وربمَّا جاء فعلاً متصرِّفًا نحو: برجلين هدَّاك[٣]، وبرجال هدُّوك، وبامرأة هدَّتك، وبامرأتين هدَّتاك، وبنسوة هدَدْنك.

ويجوز أن يقال فى حسبك، وهدك، ونهيك، ونهاك، وشرعك: إنها لم تتصرَّف، لكونها فى الأصل مصادر.

وبعض العرب يجعل «واحدَ أمِّه» و«عبد بطنه»: نكرتين: قال حاتم:

٣١٢ = أماوِيَّ، إني رُبَّ واحدِ أُمِّه أجرتُ فلا قتلٌ عليه ولا أسر[٤]

(١) كلمة: «الأسماء» سقطت من ب ٢/ ٢١٣.

(٢) فى ب فقط: «هدّك من امرأة»، بزيادة من امرأة.

(٣) فى ب ٢/ ٢١٤: «هداك من رجلين» بزيادة: «من رجلين».

(٤) هو الشاهد السادس والثمانون بعد المائتين فى الخزانة .

واستشهد به على أنّ: «واحد أمّه» نكرة لايتعرّف بالإضافة، وإنْ أضيف إلى المعرفة لتوغلّه فى الإبهام، إذ لاينحصر بالنسبة إلى مضاف إليه معيّن، إذ بعد الإضافة لايتعين المضاف أيضًا فهو نظير «غيرك» و«مثلك» ولذلك وقع مجروراً لرُبّ.

والشاهد لحاتم الطائى من قصيدة مشهورة انظر ديوانه/ ٥٠ ومطلعها: =

وليست العلة فى تنكيرها: ما قال بعضهم، إن «واحد»[(١)]، مضاف إلى أمّ، و«أمّ» مضاف إلى ضمير «واحد»، فلو تعرَّف بضميره لكان كتعرف الشىء بنفسه؛ وذلك، لأن الضمير فى مثله لايعود إلى المضاف الأول، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف، نحو: رُبَّ رجل واحد أمه، فالهاء عائدة إلى «رجل»، وكذا فى قوله: ربَّ واحد أمه، أى ربَّ رجل واحد أمه.

وسيجىء فى باب المعرفة[(٢)] أنّ الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة نكرة كقولك: ربَّ شاة وسَخْلَتها.

فإن كان ذلك الصاحب المتقدم[(٣)] معرفةً تعرَّف المضاف، لكون الضمير معرفة، نحو: زيدٌ واحد أمه، وكذا إن كان نكرة مختصة [بشىء][(٤)] نحو. رأيت رجلاً هو واحد أمه.

وكذا ينبغى أن يكون قولك صَدْر بلده، ورئيس قبيلته، وابن أمه، ونادرة دهره، ونحو ذلك.

وأجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذى لامانع فيه من التعريف لنيَّة الانفصال نحو: ما جاءنى[(٥)] غلام زيد ظريف، أى غلام لزيد، كما يجوز ذلك فى المعرفة باللام.

٣١٣= * ولقد أمرّ علي اللئيم يسبُّني *[(٦)]

= أماوىّ قد طال التجنُّبُ والهجْرُ وقد عذَرَتْنى فى طلا بكُمُ عُذْرُ

ورواية فى الهمع والدرر رقم / ١٠٧ - ١٢١٥.

* فلا أسر لديْه ولا قتلُ *

وفى الدرر: روى الدّمامينى: «أخذت بدل ملكت. ورواه الرضى: أجرت وهو الصحيح.

(١) فى ب فقط: «واحد أمه» بزيادة كلمة: «أمه». انظر ٢/ ٢١٤.

(٢) فى ب ٢/ ٢١٤: «المعرفة والنكرة» بزيادة: «والنكرة».

(٣) فى ب ٢/ ٢١٤: « فإن كان ذلك المضاف معرفة».

(٤) وفى ب ٢/ ٢١٤ سقط ما بين المعقوفين.

(٥) فى ك: «جاءنى» بدون «ما».

(٦) سبق ذكره رقم ٣٠٩.

وقد يكتسى المضافُ التأنيث من المضاف إليه، إن حَسُن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف إليه، يقال: سقطت بعضُ أصابعه، إذ يصح أن يقال: سقطت أصابعه، بمعناه، قال:

٣١٤ = لما أتي خَبَرُ الزُّبير تواضَعَتْ سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَّع[1]

إذ يصح أن يقال: تواضعت المدينة قال:

٣١٥ = إذا بَعْضُ السِّنين تَعَرَّقَتْنَا كفي الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيمِ[2]

(١) هو الشاهد السابع والثمانون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن: «سورًا» اكتسب التأنيث من المدينة، ولهذا أنث له الفعل.
والشاهد لجرير من قصيدة فى ديوانه/ ٢٧٠ يهجو بها الفرزدق مطلعها:
بان الخليطُ برامَتَيْن فودّعوا أوَ كُلّما رفعوا لبينٍ تَجْزَعُ
ونقل البغدادى أن السيّرافى قال:
و«الجبال الخشع» مبتدأ وخبر عند بعضهم أى وصارت الجبال خاشعة متضائلةً، لأنه لامدح فى قولنا: تواضعت الجبال المنضائلة.
بل تواضعت الجبال الشامخة، لكنّه وصفها بما آلت إليه.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٥، والمقتضب ٤/ ١٩٧، والخصائص ٢/ ٤١٨ والأشباه والنظائر فى النحو رقم ١٤٦، واللسان: «سور».
(٢) هو الشاهد الثامن والثمانون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد بـه لما تقدّم قبله، وهو أن «بعضًا» اكتسب التأنيث ممّا بعده بالإضافة، ولهذا قال: تعرّقتنا بالتأنيث.
قال البغدادى: و«بعض» فاعل فعل محذوف يفسّره تعرقتنا» المذكور، يقال: تعّرقتُ العظم: إذا ما أكلت عليه من اللحم.
و«كفى» بمعنى «أغنى» يتعدّى إلى مفعولين: أولّهما الأيتام، وثانيهما: فقد. وأراد أن يقول: كفى الأيتام فقد أبائهم، فلم يمكنّه فقال: أبى اليتيم، لأنه ذكر الأيتام أولا، ولكنه أفرد حملاً على المعنى، لأن الأيتام هنا اسم جنس فواحدها ينوب مناب جمعها، وبالعكس. وكان المقام مقام إضمار فأتى بالاسم الظاهر.
وف ط: «تعرفتنا» بالفاء، تحريف.
وهذا الشاهد من قصيدة لجرير مدح بها هشام بن عبدالملك بن مروان: ديوانه/ ٤١٢ مطلعها:
أَلُمْت ومارفقت بأن تلومى وقلت مقالة الخَطِل الظَّلُوم
إذا ما نمْت هانَ عليك لَيْلى وليلُ الطّارقات مَن الهموم
من شواهد: ابن يعيش، وحاشية يس ٢/ ٣٢.

وقال:

مرُّ اللّيالي أَسْرَعَتْ في نَقْضِي   أَخَذْن بَعْضِي وَتَركْن بَعْضي[١]   =٣١٦

إذ يقال:/ السنون تعرّقتنا[٢]، والليالى أخذن، ومنه قوله: ٢٧٧

فما حبُّ الدّيار شَغَفْن قلبي   ولكن حبُّ مَنْ سَكَن الدِّيارا[٣]   =٣١٧

فاكتسى التأنيث والجمع. وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف إليه كما يجىء فى الظروف المبنية.

قوله: «وشرطها تجريد المضاف من التعريف»، قد مرَّ وجهه.

[وقوله: وما أجازه الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف][٤] نقل الكوفيون تعريف الاسمين فى كل عدد مضاف إلى معدود، ونحو الثلاثة الأثواب. إلى العشرة، والمائة الدرهم، والألف الرجل، وهو ضعيف قياسًا واستعمالاً.

أمَّا القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه، فيكون اللام فى المضاف ضائعًا.

---

(١) هو الشاهد التاسع والثمانون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن: «مرّ» اكتسب التأنيث من المضاف إليه ولهذا قال: «أخذن».
وهذان البيتان من أرجوزة للأغلب العجْلى ذكرهما أبو حاتم.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٦، والمقتضب ٤/ ١٩٩ والخصائص ١/ ٤١٨، والمغنى رقم ٩٠٢، والعينى ٣/ ٣٩٥، والأشباه والنظائر للسيوطى رقم ١٤٧، والتصريح ٢/ ٣١.

(٢) فى ط: «تعرفن» بالفاء، تحريف.

(٣) هو الشاهد التسعون بعد المائتين فى الخزانة.
واستشهد به على أن المضاف وهو «حبّ» اكتسب التأنيث والجمعية بإضافته إلى الديار، وهو جمع دار وهو مؤنث سماعى.
والشاهد لمجنون ليلى قيس بن الملوّح، وقبله.
أمرّ على الديار ديار ليلى   أقبِّل ذا الجدار وذا الجدارا
من شواهد: حاشية يس ١/ ٣٠٧

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢١٦.

وأمَّا الاستعمال فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء، والفصحاء على غيره.

قيل: وجهه ـ على ضعفه ـ أنَّ المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، والمضاف هو المقصود بالنسبة، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أيّ جنس هو؟ فعرِّف المقصود بالنسبة تعريفًا من حيث ذاته، لا تعريفًا مستعارًا من غيره، ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبيين أن هذا المعرَّف من أى نوع هو؟ كأنك كنت ذكرت أوَّلاً: أن عندى[1] ثلاثة، مثلاً ولم تذكر من أن نوع هى؟ ثم رجعت إلى ذكرها فقلت: بعت الثلاثة، أى تلك الثلاثة ثم بيَّنت نوعها فقلت: الثلاثة الأثواب.

وهذا هو الوجه لَمن قال: الثلاثة أثواب، وإن كان أقبح من الأوَّل، لإضافة المعرفة إلى النكرة، ولانظير له؛ لا فى المعنوية، ولا فى اللفظية، كأنهم لما عرَّفوا الأول استغنوا عن تعريف الثانى، لأنه هو، ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف.

وفى هذا الاعتذار نظر، أمَّا أولاً، فلأن المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميِّز وإنما جيء بالعدد لنصوصيَّة كمية المميِّز، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو رجل، ورجلان، لمّا دلاّ على النصوصيّة لم يأت بالعددين.

وأيضًا الأغلب وصف المضاف إليه، لا المضاف، كقوله تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾[2].

وأمَّا ثانيًا، لأن كلَّ ما ذكر حاصل فى: خاتم فضة، ولم يسمَع الخاتم الفضة، ولا: الخاتم فضةٍ.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢١٦: «عندك» : مكان «عندى».

(٢) يوسف/ ٤٣.

[الإضافة اللفظية تعريفها وفائدتها]

(ص): «واللفظية أن يكون صفة مضافة إلى معمولها، مثل: ضارب زيد وحسن الوجه.

ولاتفيد إلا تخفيفًا فى اللفظ، ومن ثَمَّ جاز: مررت برجل حسن الوجه. وامتنع مررت بزيد حسن الوجه.

وجاز: الضاربا زيد، وامتنع: الضارب زيد خلافًا للفراء.

وضُعِّف: * الواهب المائة الهجان وعبدها* وإنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار فى الحسن الوجه، والضاربك وشبهه فيمَن قال: إنه مضاف حملاً على ضاربك».

(ش): قوله: «أن يكون صفة»، أى يكون المضاف صفة، احتراز عن نحو: غلام زيد، وباب ساج.

قوله: «مضافة إلى معمولها»، أى إلى مرفوعها، أو منصوبها.

وهو احتراز عن الصفّة المضافة لا إلى معمولها، نحو: مُصارع مِصْر، وخالق السموات، وزيد مضروب عمرو[1]، فإن جميعها صفات[2] مضافة لا إلى معمولها، فاضافتها محضة.

قال المصنف: ومن ذلك: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّين﴾[3] على الأصحْ.

وهذا منه عجيب، وذلك أن «يوم الدين»، إمَّا أن يكون بمعنى «فى» كما يدَّعى المصنف فى: ضرْب اليوم، فيكون المضاف إليه مفعولاً فيه من حيث المعنى، فيكون معمولَ اسم الفَاعل، فهو صفة مضافة إلى معمولها، وليس كضرْب اليوم، لأنه، وإن كان مضافًا إلى معموله، لكنه ليس صفة، فإضافته حقيقية، وإمَّا أن

(١) فى ظ: «وزيد مضروب وعمرو»، تحريف.

(٢) كلمة: «صفات» سقطت من ب ٢/ ٢١٨.

(٣) الفاتحة/ ٤.

يكون ممَّا كـان مفعولاً فيه فـاتُّسِع فيه، فأُلحـق بالمفعول به، كـما يدَّعيه النـحّاة فى نحو:/ ٢٧٨

٣١٨ = * يا سارِقَ اللّيلةِ أهلَ الدّار *[1]

فهو أيضًا معمول الصفة، فتكون الإضافة غير محضة؛ قال:

٣١٩ = رُبَّ ابن عمٍّ لسُليمي مُشْمَعِلْ طبَّاخِ ساعاتِ الكرَى زادَ الكَسِلِ[2]

ولعلَّ المصـنف جعل «مالك يـوم الدين» بتقديـر اللام، كمُصارع مصـر، فلذا قال: ومن ذلك: مالك يوم الدين، لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل، أو بمعنى فى، فى ظرفه.

والوجه فى تعرُّف مالك يوم الدين، حتى وقع صفة «لله»: أنه بمعنى اللام، نحو: قتيل كربلاء ـ رضى الله عنه ـ أو أنه بمعنى الماضى، كأنه قال: مَلَك يومَ الدين أى: أمر يوم الدين، فيكون لخالق[3] السموات، وإيراده ماضيًا عـلى طرْز قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِين﴾[4] ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّار﴾[5] لكونه من الأمر المحـتوم، فكأنه وقع ومضى.

---

(١) هو الشاهد الرابع والسبعين بعد المائة، وسبق ذكره رقم.١٨٤

(٢) هو الشاهد الحادى والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن: «سـاعات» كان فى الأصل مفعولاً فيه فاتسّع فيه، فألحـق بالمفعول به، وأضيف إليه طباخ، فكسرة التاء من «ساعات» كسرة جرّ، و«زاد الـكسل» منصوب على أنه مفعول طباخ، لأنه معتمد على موصوفه.

و«المشمعلّ»: الجادّ فى الأمر الخفيف فى جميع ما أخذ فيه من العمل.

يقول: إذا كسـل أصحابه من طبخ الـزّاد عند نزولهم آخر الـليل وغلبة الـنعاس عليهم كـفاهم ذلك وشمرّ فى خدمتهم.

وهذا الرجز لجبّار ابن أخى الشماخ وذكر البغدادى فى الخزانة قصة هذا الرجزّ.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٠، ومجالس ثعلب ١/ ١٢٦ وابن الشجرى ١/ ١٢٥، ٢/ ٢٥٠.

(٣) فى ط: «كخلق» مكان «كخالق».

(٤) الزمر/ ٧١ ـ٧٣. (٥) الأعراف/ ٥٠.

وقيل: مالك يوم الدين نكرة، جرَتَ على الله تعالى على وجه البدل، والأوَّل أولَى.

والمتفق عليه من اللفظية[١] ،ثلاثة أشياء: اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله كما يجيء.

واسم المفعول المضاف إلى مفعول ما لم يُسمَّ فاعله أو إلى المنصوب المفعول.

والصفة المشبَّهة المضافة إلى ما هو فاعلها معنىً، بعد جَعْله فى صورة المفعول لفظًا ـ على ما يجيىء فى بابها إن شاء الله تعالى.

والمختلف فيه، هل هو لفظى أو معنوى؟ ثلاثة أشياء.

إضافة ما ظاهره أنه موصوف مضاف إليه صفته.

أوما[٢] ظاهرة أنه صفة مضافة إلى موصوفها.

وإضافة أفعل التفضيل بمعنى «مِن» ـ وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى.

أمَّا إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية فنقول:

كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبنىٌّ على كونها عاملة [فى محلّ][٣] المضاف إليه إمّا[٤] رفعًا أو نصبًا، وذلك لأنه إذا كان كذا، فالذى هو مجرور فى الظاهر ليس مجرورًا فى الحقيقة، والتنوين المحذوف فى اللفظ مقدر منوى، فتكون الإضافة كلا إضافة، وهو المراد بالإضافة اللفظية.

فالصفة إمَّا أن تكون صفة مشبهة، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو أفعل تفضيل؛ أمَّا أفعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد.

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٢٠ «من الإضافة اللفظية» بزيادة: «الإضافة».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٢٠: «وما ظاهره» بالواو دون «أو» وهو تحريف.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ٢٢٠.

(٤) كلمة: «إمّا» سقطت من ب ٢/ ٢٢٠.

وأمَّا الصفة المشبهة فهى أبدًا، جائزة العمل، فإضافتها أبدًا لفظية.

وأمَّا اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع هو سبب جائز مطلقًا، سواء كانا بمعنى الماضى، أو بمعنى الحال، أو الاستقبال(١)؛ أو لم يكونا لأحد الأزمنة [الثلاثة](٢) بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو: زيد ضامرٌ بطنهُ، ومسودٌ وجْهُهُ، ومؤدّبٌ خُدَّامُهُ؛ وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل، وخاصَّةً إذا كان سببًا.

ألاَ ترى إلى رفع الظرف، والمنسوب فى نحو: زيد فى الدار أبوه، على مذهب أبى على، ونحو: مررت برجل مصرىّ حمارهُ، وكذا برجل خزّ صُفَّة سرجه؛ وإذا كان كذا، فإضافتهما إلى سبب هو فاعلهما معنى لفظية دائمًا [هذا](٣) من حيث اللفظ.

وأمَّا من حيث المعنى، فلأن المضاف فى الحقيقة نعت المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم الغلام فالمعنى: له غلام قائم، وكذا مؤدَّب الخدَّام، وحسن الوجه، والنعت هو المعِّين للموصوف المخصِّص له(٤)، لا المتعّين منه المتخصص(٥) فلم يمكن تعيّن هذه الثلاثة بما أضيفت إليه، ولاتخصصها منه، بخلاف: خاتم فضة، وغلام زيد، فإن المضاف إليه فى الحقيقة ههنا: صفة للمضاف، لأن المعنى: خاتم من فضة وغلام لزيد.

ويعمل أيضًا اسما الفاعل والمفعول الرفعَ فى غير السبب، بمعنى الاطلاق، كانا، أو بمعنى أحد الأزمنة الثلاثة، نحو: مررت برجل نائم فى داره عمرو، ومضروب على بابه بكر لكن لايضافان إلى مثل/ هذالمرفوع، إذ لاضمير فيه ٢٧٩

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٢١: أو بمعنى الاستقبال» بزيادة كلمة: «بمعنى».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٢١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٢١.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢٢١: «للموصوف والمخصص له» بزيادة الواو.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٢٢١ «المتعين منه والمتخصص» بزيادة الواو.

يصح انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بهـا، فيقى بلا مرفوع فى الظاهر، ولايجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجىء.

وكذا يعـملان فى الظـرف والجار والمجرور مطـلقًا، لأن الظـرف يكفيـه رائحة الفـع، نحـو: مررت بـرجل ضـارب أمس فـى الدار، ومـضروب أوَّل مـن أمس بالسّوط.

وكذا ينـبغى أن يكون «الحـال»، لمشابهتـه للظرف، وكـذا المفعول المطـلق، لأنه ليس بأجنبىّ.

وأمَّا عمل اسم[1] الفاعل والمفعول فى المفعول به وغـيره من المعمولات الفعلية فمحتاج إلى شرط، لكونها أجنبية؛ وهو مشابهتهما للفعل معنىً ووزنًا.

ويحصل هذا الشرط لهما إذا كانا بمـعنى الحال أو الاستقبال، أو الإطلاق المفيد للاستمرار، لأنهما، إذًا يشابهان[2] المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول، بخلاف الماضى.

أمَّا صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة.

وأمَّا صلاحيته للإطلاق المفيد للاستـمرار، فلأن العادة جارية منهم، إذا قصدوا معنى الاستمرار أن يُـعبِّروا عنه بلفظ المضارع، لمشابهتـه للاسم الذى أصل وضعه للإطلاق، كقولك: زيد يؤمن بالله، وعمرو يسخو بموجوده؛ أى: هذه عادته.

فإذا ثبت أن اسم[3] الفاعل والمفـعول يعملان فى الأجنبى، إذا كـانا بأحد هذه المعانى الثلاثة، فإضافتهما، إذًا إلى ذلك الأجنـبى لفظية لأن هذا مبنىّ على العمل كما تقدَّم.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٢٢: عمل اسمى الفاعل.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٢٢: «يشبهان».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٢٢: أن اسمى الفاعل والمفعول».

وأبنية المبالغة، لـمَّا كانت للاستـمرار، لا لأحد الأزمنة عملت، نحو: إنه لمنحار بوائكها[١]، و:

٣٢٠ = * ضروبٌ بنصل السَّيْف سُوق سمانها[٢] *

واسم الفاعل، واسـم المفعول، لا يضافانَ من بـينَ مطلوباتهمـا إلا إلى الفاعل والمفعول به، والمفعول فيه لشدّة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما.

وقد جاءَ بعـض الأسماء مؤولاً باسم الـفاعل المستمر، فـكانت إضافته لـفظية كقوله:

٣٢١ = * بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هيكل[٣] *

(١) فى هامش ط: «بوائكها»: جمع بائكة من: باكت الناقة تبوك: إذا سمنت.

(٢) هو الشاهد الثانى والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به عـلى أن أبنية المبالغة لكونهـا للاستمرار، لا لأحد الأزمنة عملت فـ «ضروب» مبالغة «ضارب» وقد عمل النصب فى: «سوق» على المفعولية، وعجزه.

* إذا عَدموا زادًا فإنّك عاقرٌ *

وفى ب ٢/ ٢٢٢ سجلت البيت بتمامه، وهو خروج عن الأصل.

والشاهـد من قصيدة لأبـى طالب، ديوان/ ٧٩ يرثى خـاله أبا أمية زاد الـركب، وكان ختنـه، فخرج تاجرًا إلى الشام فمات بموضع له: (سَرْوسُحَيم) وسحيم: موضع، وسْروه: أعلاه وذكر البغدادى: أن هذا اللفظ ليس فى «معجم ما استعجم» ولا فى: «معجم البلدان» وعلقّ عليه أستادنا المرحوم الأستاذ هارون بقوله: هـذا سهو من البغدادى فإن ياقـوتاً ذكره فى رسم (السّرو) وقال فـى رسم: (سحيم): موضع فى بلاد هذيل» انظر هامش الخزانة المحققة ومطلعها:

أرقْتُ ودمع العين فى العين غائرُ وجاءت بما فيها الشئون الأعاورُ

وفى غاية المطالب فى شرح ديوان أبى طالب: «الغائر: الذاهب و« الشئون»: العروق التى تنحدر منها الدموع، واحدها: شأن. و«الأعـاور»: جمع أعور من عورت العين من باب تَـعب: نقصت أو غارت و«نصل السيف»: حدّه الذى يـقطع به، و«السوق»: جمع ساق. و«السمان»: جَمع سـمينة. والضمير للإبل. وعقر البعير بالسيف عقراً: ضرب قوائمه.

و«إذا» شرطية تجزم فى الشعر، وجملة «عدموا» شرطها فى محل جزم.

من شواهـد: سيـبويـه ١/ ٥٧، وابـن الشـجـرى ٢/ ١٠٦، وابن يـعـيـش ٦/ ٧٠ وشرح شـذور الذهب/ ٣٤٩، والعيـنى ٣/ ٥٣٩، والهمع والدرر رقم ١٤٨٢، والتصـريح، ٢/ ٦٨، والأشمونى ٢/ ٢٩٧.

(٣) استشهد به على أن «قيدً» بمعنى مقيّد، فإضافته إلى الأوابـد لفظية لم تكسبه تعريفًا، ولهذا وقع نعتًا لمجرّد. وهو عجز، وصدره.

* وقد أغتدى والطير فى وكناتها *

وقد ذكر الـبغدادى أى هذا الشاهـد من معلقة امـرئ القيس وقد تقـدم شرحه والكلام علـى «قيد» بلاغةً وإعرابًا فى الشاهد الخامس والثمانين بعد المائة، وسبق ذكره رقم.١٩٧

أي: مقيِّد الأوابد، ومنه قولهم: «هذه ناقة عَبرُ الهواجر»[١]، أي عابرة فيها كقوله[٢]:

* ياسارق الليلة أهل الدار[٢] * =٣٢٢

وأمَّا إذا كانا بمعنى الماضى فإضافتهما محضة، لأنهما لم يوازنا الماضى، فلم يعملا عمله، إلاَّ عند الكسائى فإنه عنده يعمل، فتكون إضافته عنده لفظية.

والدليل على أن كونهما بمعنى الماضى محضة، قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلاً ﴾[٣]؛ جعل «فاطر» و«جاعل» صفتين للمعرَّف.

هذا من حيث اللفظ.

وأمّا من حيث المعنى فلأن ملابسة المضاف للمضاف إليه قد حصلت فى الماضى واشتهرت، فى نحو: ضارب زيد أمس فيصح أن يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد فى: غلام زيد، حين اشتهر بمملوكيته.

وأمَّا الحال فلم يتمَّ بعدُ حصوله، والمستقبل مترقّب، فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعيَّن المضاف بها أو يتخصص.

واسم الفاعل أو المفعول المستمرّ يصح أن تكون إضافته محضة، كما يصح ألاَّ يكون كذلك، وذلك لأنه وإن كان بمعنى المضارع، إلا أن استمرار ملابسة المضاف للمضاف إليه يصححّ تعينه به أو تخصصه، ولاسيّما إذا كان بمعنى الاستمرار فى الفعل غير وضْعّى، فإن وضعه على الحدوث.

---

(١) والهواجر: جمع هاجرة وهى شدّة الحرّ، وفى أساس البلاغة «عبر» يقال: ناقة عُبْرُ أسفار وعَبْرُها، وعِبْرها: لانزال يسافر عليها.

(٢) استشهد به على أن إضافة «سارق» إلى الليلة بمعنى فى أى سارقًا فى الليلة.

وقد تقدم الكلام على هذا فى الشاهد الرابع والسبعين بعد المائة، وسبق ذكره رقم.٣١٨

(٣) فاطر/ ١.

قال سيبويه: تقول: مررت بعبد الله ضاربك، كما تقول: مررت بعبد الله صاحبك، أي: المعروف بضربك، كما تقول: بزيد شبيهك، أى المعروف بشبهك.

فإذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل فى محلّ المجرور به نصبًا، كما فى «صاحبك»، وإن كان أصله اسم فاعل من: صحب يصحَب بل / نقدره كأنه جامد، قال الله تعالى: ﴿حمٓ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾[١]. ٢٨٠

ومثال اسم المفعول المضاف إلى الأجنبىّ، أى المنصوب قولك: زيد معطىَ الدار، أى يُعطىَ الدّار، وعمرو مكسوّ الجبَّة، أى يُكْسى الجبَّة؛ وحاله كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب كما مرَّ.

واعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة، فإن إضافته إلى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظًا ومعنى، أمَّا لفظًا فلعدم موازنته، وأمَّا معنىً فلأنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة وهى «أنْ»، بخلاف الصفة فإنها تؤدى [مؤدى][٢] الفعل بلا ضميمة، تقول: أعجبنى ضَرْبُ زيد عمرًا، أى: أن ضَرَب[٣]، وتقول: زيد ضاربٌ عمرًا، أى: يضرب عمرًا، فلقوةً شبه الصفة لم يكن لها بدٌّ من مرفوع إمَّا ظاهر أو مضمر، بخلاف المصدر كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾[٤]، فإنه مجرَّد عن المرفوع، وكقولك، أعجبنى ضرْبٌ، فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب.

فلما كانت الصفة أقوى شبهًا بالفعل كانت أولى بعملها عمل الفعل، فكان تقدير الانفصال فيها أظهر، فمن ثمَّ كانت إضافتها إلى معمولها لفظية، وإضافة

---

(١) غافر/ ١، ٢، ٣.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٢٤، وفى ب ٢/ ٢٢٤: «تؤدى معنى الفعل».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٢٤ بزيادة: زيدٌ عمرًا، وليست فى ط والمخطوطات.

(٤) البلد/ ١٤، ١٥.

المصدر إلى معموله محضة، فيختص المصدر أو يتعرف بنسبته إلى فاعله أو مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد.

فإن قلت: فمقتضى ما ذكرت أن يكون عملُ الصفة عملَ الفعل أولى من عمل المصدر عملَه، والأمر بالعكس، وذلك أن المصدر فى عمله لا يحتاج إلى شرط بخلاف الصفة، فإنها تحتاج إلى الاعتماد، واسم الفاعل واسم المفعول محتاجان إلى كونهما بمعنى المضارع، مع الاعتماد، كما سيأتى فى أبوابها.

قلت: إن الأمْر كذلك؛ إلاَّ أن المصدر [المتعدى][1] أطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة، لأنه يطلبهما لكونهما من ضروريَّاته عقلاً لا وضعًا، فبعد حصولهما له، يكفيه للعمل فيهما أدنى مشابهة للفعل.

واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما، فبعد حصولهما، لَهما يحتاجان إلى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عملَ الفعل.

فالمحصول؛ أن طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته، وعمله فيهما ضعيف، لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظًا ومعنى، فلهذا كان المصدر المضاف إلى أحدهما أكثر استعمالاً من المصدر المُعمَل فيهما.

وطلب الصفة، للفاعل والمفعول، ضعيف، لكونه بتضمن المصدر، وعملها فيهما قوىّ، لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظًا ومعنىً، فلهذا، إذا جرَرْت فى اللفظ فاعلَها فلا بدَّ من ضمير[2] فيها[3] قائم مقام الفاعل، مرفوع، وإن لم يكن فى الحقيقة فاعلاً، كقائم الغلام، وحسن الوجه.

فإذا كانت أقوى فى العمل من المصدر كانت إضافتها بتقدير الانفصال أولى

(١) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٢٥.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٢٥: «فلابد من تقدير ضمير» بزيادة «تقدير».

(٣) فى النسخ المخطوطة: «فيهما» مكان: «فيها».

من المصدر، لأن انفصال الإضافة مبنى على العمل، كما ذكرنا، لا على طلب الفاعل والمفعول.

قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفًا فى اللفظ»، وذلك لما قلنا: إن مشابهتها للفعل قوية، فكان إعمالها عملَ الفعل أولَى، إلا أنه يُطلب[1] التخفيف اللفظى، والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين إلى الأجنبى لا يكون إلا فى المضاف، وذلك بحذف التنوين أو النونين، نحو: ضاربُ زيد، ومُعطَى الأجرة، وضاربا عمرو، ومكسوُّو الفراء؛ وأمَّا فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين إلى السَّبَبين؛ والصفة المشبهة فقد يكون / فى المضاف والمضاف إليه معًا، نحو: زيد قائم الغلام، ومؤدب الخدَّام، وحسن الوجه، فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين، وفى المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة. ٢٨١

وقد يكون فى المضاف وحدهَ، كقائمُ غلامِه ومؤدّب خدَّامه، وحسن وجههِ عند من جوَّز ذلكَ كما سيجئ فى أبوابها.

وقد يكون فى المضاف إليه وحده، كالقائم الغلام، والمؤدّب الخُدَّام، والحسن الوجه.

فإن قلت: كيف ادَّعيتَ أنها لم تُفِد إلاَّ التخفيف، وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص الذى فى: ضارب زيد، لاينقص عمَّا فى: غلام رجل، إن لم يزد عليه؟.

قلنا: التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد، بل كان حاصلاً لضارب من زيد، حينَ كان منصوبًا به أيضًا، بلا تفاوت فى التخصيص بين نصبه وجرِّه، ومقصودنا أن الإضافة غير مخصِّصة ولا معرِّفة.

قوله: «ومن ثمَّة جاز: مررت برجل حسن الوجه»، أى من جهة أنها لم تفد تعريفًا، بل أفادت تخفيفًا؛ فمِن جهة أنها لم تفد تعريفًا جازت هذه المسألة،

(١) فى النسخ المخطوطة: «طلب» مكان: «يطلب»

وامتنع: بزيد حسن الوجه. فلو أفادت تعريفًا لم تجز الأولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجازت الثانية لكون المعرفة إذًا صفة للمعرفة.

ومن جهة أنها تفيد تخفيفًا جاز: الضاربا زيد؛ لحصول التخفيف[1] بحذف النون، وامتنع: الضارب زيد، لعدم التخفيف، لأن التنوين فى الأوَّل سقط للألف واللام لا للإضافة.

قال المصنف: أجاز الفراء نحو: الضارب زيد، إمَّا لأنه توهَّم أن لام التعريف دخلتها[2] بعد الحكم بإضافتها[3]، فحصل التَّخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عُرِّف باللام.

وإمَّا لأنه قاسه على: الضارب الرجل، والضاربك؛ فإن جازت الإضافة فيهما مع عدم التخفيف، فلتجز فيه أيضًا.

قال: وكلا الأمرين غير مستقيم.

أمَّا قوله: لأن لام التعريف دخلتها[4] بعد الحكم بإضافتها[5]، فإنه رجمٌ بالغيب، ومِن أين له ذلك؟ ونحن لا نحكم إلا بالظاهر فإنه، وإن أمكن ما قال، إلا أننا نرى اللام سابقة حسًّا على الإضافة، والإضافة فى الظاهر إنما أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام، فكيف يُنسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع، ولا ظاهر مرجِّح؟

وأمَّا قياسه على: الضارب الرجل، فليس بوجه، وذلك أن الضارب الرجل، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبَّه به[6]، وذلك هو: الحسن الوجهِ، والجرُّ فيه هو المختار، وذلك لأنك لو

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٢٧: «تخفيف» بدون «آل».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٢٧: «دخلته».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٢٧: «بإضافته».

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢٢٧: «دخلته».

(٥) فى ب فقط ٢/ ٢٢٧: «بإضافته».

(٦) فى ب فقط: ٢/ ٢٢٧: «ومشبه به».

رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير، وهو قبيح، كما يأتى فى باب الصفة المشبهة.

وأمَّا النصب فى مثله فتوطئة للجر، وذلك أنهم لما أرادوا الإضافة فى: الحسن وجهُه بالرفع، لقصد[1] التخفيف حذفوا الضمير، واستتر فى الصفة، وجىء باللام فى المضاف إليه، ليتعرَّف الوجه باللام، كما كان متعرِّفًا بالضمير المضاف إليه، واللام بدلٌ من الضمير فى مثل هذا المقام مطردًا، وفى غيره أيضًا عند الكوفيين، كما فى قوله:

٣٢٣ = * لحافي لحافُ الضّيف والبُرد بُرده[2] *

والأولى أنه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير، كما فى البيت المذكور، أما فى الصلة أو الصفة إذا كانت جملة، وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير، فلا.

فلما جىء باللام مع قصد الإضافة نصبوا أوَّلاً ما قصدوا جعله مضافًا إليه، تشبيهًا [للفاعل][3] بالمفعول، فقيل: الحسنُ الوجهَ، كما يقال الضارب الرجلَ،

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٢٧: «قصدًا للتخفيف».

(٢) هو الشاهد الثالث والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أن «ال» فى البرد عند الكوفين عوض من المضاف إليه، والتقدير: وبردى برده، وهو المناسب لقوله: لحا فى لحاف الضيف.

ونسب البغدادى هذا الشاهد إلى مسكين الدارمىّ، ونسبه الجاحظ والأعلم الشنتمرى إلى كعب بن سعد الغنوى، ونسبه التبريزى إلى عُتَيبة بن بجير، وانفرد ابن الشّحرى بنسبته إلى عتبة بن مِسكين الدارمى.

وفى «ب» أضاف العجز إلى الصدر.

وعجزه:

* ولم يُلْهنى عنه غزالٌ مُقنّعُ *

وفى أمالى المرتضى ١/ ٤٧٥ صدره:

* أضاحك ضيفى قبل إنزال رحله *

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ٢٠٥، والحماسة بشرح المرزوقى/ ١٧١٩، وبعده فى شرح الحماسة.

أحدّثة إن الحديث من القِرى وتعلم نفسى أنه سوف يهجع.

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٢٨.

لتصحَّ الإضافة إليه، لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع لكان إضافة / الوصف إلى ٢٨٢ موصوفه، إذ الرافع من الصفات، نعت المرفوع[١]، بخلاف الناصب مع المنصوب، ألا ترى أن في قولك: زيد ضاربٌ غلامه عمراً، الضارب هو الغلام دون عمرو، وهم يراعون في الإضافة اللفظية حال الإضافة المحضة، فكما لا يجوز في المحضة إضافة الصفة إلى موصوفها على الأصح ـ كما يجيء ـ لم يجيزوا في اللفظية أيضًا، مثلَ ذلك، لكونها فرعها؛ فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب، حتى لا تكون كأنك أضفت الصفة إلى موصوفها.

فتبَّين من هذا التطويل أن المختار في: الحسن الوجه، جرّ الوجه، وأن نصبه تشبيه له بالمفعول في نحو: الضارب الرجلَ، وأن التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره.

ثم نقول: كما شبِّه: الحسن الوجهَ في النصب بالضارب الرجلَ، مع أن حقه الرفع، فيصّح إضافة الصفّة إليه – على ما تقدّم – شبه: الضارب الرجل على سبيل التقاصّ في الجرّ بالحسن الوجه، مع أن حقّه النصب.

وليس للفراء أن يقول: فليشبَّه: الضارب زيد بالحسن وجه، وذلك لأن: الحسن وجه، لا يجوز، لما ذكرنا أن اللفظية[٢] مُجراة مُجْرى المحضةً، فكما لا يجوز في المحضة إضافة المعرفة إلى النكرة، فكذلك لم يجوِّزوا ذلك في اللفظية.

ونَسَب ابن مالك إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو: الضارب إلى المعرَّف من العَلَم وغيره، أمَّا إلى المنكَّر فلا.

فعلى هذا له أن يقول: الضارب زيد، يشابه، الحسن الوجه أيضًا من حيث كون المضاف إليه معرَّفًا، وإن اختلف التعريفان.

والظاهر أن الفراء لا يفرق بين المعرَّف والمنكَّر، كما نقل عنه السيرافي، فإنَّه

(١) في ب فقط ٢/ ٢٢٨: «نعت للمرفوع».

(٢) في ب فقط ٢/ ٢٢٩: أن الإضافة اللفظية» بزيادة: «الإضافة».

قال: إن الفرّاء يجيز: هذا الضارب زيد، وهذا الضارب رجل، ويزعم أن تأويله: هذا ضارب زيد، وهذا «لهُو» ضارب رجل، أى: هذا الذى هو ضارب زيد، وضارب رجل؛ فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية فى التقدير، ولا يوجب كون صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة.

قال السيّرافى: هذا قول فاسد، قال: ويلزمه: هذا الحسنُ وجه على تقدير: هذا الذى هو حسن وجه، وهذا الغلامُ زيدٍ، أى: هذا الذى هو غلام زيد.

قال المصنف: وأما قياسه، على الضاربك، فلا يجوز، وذلك لأن فى: الضاربك قولين - كما يجىء عن قريب.

أحدهما: أنه ليس بمضاف، بل الكاف منصوب على[١] أنه مفعول[٢]، فقياس الفراء حينئذ عليه مندفع من أصله.

والثانى: أنه مضاف، إلا أنه حُمِل فى صحة الإضافة، وإن لم يحصل بها تخفيف: على ضاربك، فإنه أضيف بلا نظر إلى التخفيف.

وإنما قلنا. إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف، لأنها لو كانت لأجله لم تلزم، لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لاتلزم الكلمة، كما فى: ضارب زيدٍ، وضاربٌ زيداً.

وإنما لزم نحو ضاربك الإضافة، لأن فى آخره إمَّا تنوينًا أو نونًا، وهما مشعران بتمام الكلمة. والضمير المتصل فى حكم تتمة الأول، فلو لم يحذفا، ولم تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلاً منفصلاً فى حالة واحدة؛ فلما التزموا الإضافة فى: ضاربك، من غير نظر إلى تخفيف حُمِل: الضاربك عليه، فأضيف أيضًا بلا تخفيف، لأنهما من باب واحد، لا فرق بينهما إلا اللام.

---

(١) فى ط «عل» مكان: «على» تحريف واضح.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٣٠: «مفعول به» بزيادة كلمة: «به».

هذا زبدة كلام المصنف، وفيه نظر، وذلك لأن[١] للفراء أن يقول: إذا جاز لك حمل ذى اللام فى «الضاربك» فى وجوب الإضافة على المجرد منها لعلة فى المجرد دون ذى اللام، وهى اجتماع النقيضين لو لم يضف، لما ذكرت / أنهما من باب واحد؛ فهلاً جاز لى: حملُ ذى اللام فى: الضارب زيد، على المجرد منها، وهو: ضارب زيد فى صحة الإضافة لعلة حاصلة فى المجرد دون ذى اللام، وهى حصول التخفيف بناءً على أنهما من باب واحد. ٢٨٣

هذا، وينبغى أن يعرف حال إضافة اسم الفاعل والمفعول[٢] مجرَّدًا[٣] عن اللام، ومعها[٤]، وكذا حال الصفة المشبهة.

فاعلم أوَّلاً أن اسمى الفاعل والمفعول المضافين إلى ما هو من سببهما، فى حكم الصفة المشبهة ـ كما يجئ.

وأمَّا اسما الفاعل والمفعول المضافان إلى الأجنبى المنصوب بهما فنقول:

إمَّا أن يكون كل واحد منهما مجردًا عن اللام، أو معها، وكل واحد منهما إمَّا أن يلِيَه مفعول ظاهر أو مضمر.

فالظاهر إن وَلِى المجرَّد جازت إضافته إليه ولم تجب، نحو: ضارب زيد، وإن ولى المقرون باللام جازت الإضافة إذا[٥] كان المقرون بها مثنى أو مجموعًا بالواو والنون، لحصول التخفيف بحذف النونين، نحو: الضاربا زيد، والضاربو زيد.

وكذا يجوز إذا كان المفعول به معرَّفًا باللام [وإن كان الوصف المقرون بها خاليًا من نون المثنى والمجموع][٦] نحو: الضارب الرجل، والضاربات الرجل،

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٣٠: «أن للفراء» بسقوط لام الجرّ.

(٢) فى ب ٢/ ٢٣٠: «واسم المفعول» بزيادة: «واسم».

(٣) فى ب ٢/ ٢٣٠: «مجردين» من اللام.

(٤) فى ط: فقط: «معها» بدون الواو.

(٥) فى ب فقط: «إن كان» مكان «إذا كان».

(٦) ما بين معقوفين سقط من ظ.

والضوارب الرجل، لمشابهته للحسن الوجه، كما تقدم، أو مضافًا إلى المعرف[1] بها.. وهلمَّ جرًّا، نحو: الضارب وجهِ فرسِ غَلامِ أخى الرجل.

قال ابن مالك: أو مضافًا إلى ضمير المعرَّف بها، نحو: الرجل الضارب غلامه؛ وذلك لجَرْى ضمير المعرَّف باللام عنده مجرى المعرَّف باللام.

وكان على قياس قوله: أن[2] يجوز: الضاربه، على الإضافة إذا عاد الضمير على ذى اللام.

ومذهبه، أن: الضاربه ليس بمضاف، بَلَى، قد يُجعل ضمير المعرَّف باللام [فى التابع][3] مثل المعرَّف باللام، كقوله:

٣٢٤= * الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها [4]*

لأنه يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع ـ كما يجئ عن قريب ـ

(١) فى ب فقط: «المقرون» مكان «المعرّف».

(٢) فى ب فقط: «أنه يجوز» مكان: «أن يجوز».

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٣١.

(٤) هو الشاهد الرابع والتسعون بعد المائتين.

واستشهد به على أنه قد يجعل ضمير المعرّف باللام فى التابع مثل المعرف باللام، فإن قوله: «عبدها» بالجرّ معطوف على المائة، وهو مضاف إلى ماليس فيه «أل».

واغتفر هذا لكونه تابعًا، والتابع يجوز فيه مالا يجوز فى المتبوع.

وعجزه:

* عُوذًا تُزَجِّى خَلْفها أطفالهَا *

وفى ب ٢/ ٢٣١ أضاف العجز إلى الصدر خروجًا عن الأصل.

وفى الخزانة: «الهجان»: البيض يستوى فيه المذكر والمؤنث والجمع.

و«عوذًا» قال الاعلم: سميت عائذًا لأن ولدها يعوذ بها لصغره، وبنى على فاعل، لأنه على نيّة النّسب لاعلى ما يوجب التَّعْريف.

و«تزجىّ»: تسوق.

والشاهد لأعشى ميمون. ديوانه / ١٥٣.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٤، والمقتضب ٤/ ١٦٣، والمقرب ١/ ١٢٦، والهمع والدرر رقم ١٢٢٢، ١٦٥٠.

وإن وَلى المقترن بالـلام المجرّد عن التنوين، غير ما ذكرنا مـن المظهرات لم تجز إضافته إليه، خلافًا للفراء كما مرَّ.

وإن وَلى المجرَّد عن اللام أو المقرون بها مضمر فـحذفُ النون أو التنوين فيهما واجبٌ على الصحيح المشهور.

وحكى بعضم جوازَ: ضاربُنْك[١]، وضاربنى، فى الشعر، وأنشد:

* وليس حاملنَي إلا ابنُ حمَّال[٢] * =٣٢٥

وقيل: بل النون للوقاية [تشبيهًا بـيحملنى وإن كان شاذًا أيضًا. وقيل الرواية: يحملنى لا حاملنى، وأنشد أيضًا].

همُ الفـاعلون الخـــيرَ والآمــرونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحدَث الأمر مُعْظَما[٣] =٣٢٦

قال سيبويه: البيت مصنوع. وأنشد أيضًا:

---

(١) علق الشريف فى هامش ط على ذلك بقوله: «ضاربنك» فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر.

(٢) هو الشاهد الخامس والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشـهد به على أنه قـيل: النون فى حـاملنى هونـون التنوين، وقيـل: نون وقاية، وكلاهـما شاذ، وقيل: الرواية يحملنى لاحاملنى.

وصدر الشاهد:

* ألافتًى من بنى ذُبيان يحَملُنى *

وذكر البـغدادى أن الشاهـد من أبيات لم يـرها إلا فى كاَمـل المبّرد انظر الـكامل للـمبرد / ٤٦٧ أنشدها أبو محلِم السّعدى. وفى ب ٢/ ٢٣٢ أضاف الصدر إلى العجز، وليس فى الأصل.

من شواهد: الإنصاف ١/ ١٢٩.

وفى ط: أبن جمال» بالجيم، تحريف.

(٣) هو الشاهد السادس والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستـشهد به عـلى أنه قد جـمع فى قولـه: «الآمرونه» الـنون والضمـير ضرورة، وصوابـه: والآمروه بحذف نون الجمع للإضافة، فـإن حكم الضمير أن يعاقب النون والتنوين لأنه بمنـزلتهما فى الضعف والاتصّال فهو معاقب لهما، إذ كان المظهر مع قوته وانفصاله يعاقبُهما.

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٦، والهمع والدرر رقم ١٧٢٨

٣٢٧ = ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعًا وأيدي المُعْتَفِينَ رواهِقُه[1]

قال سيبويه: هذا لضرورة الشعر، وجعل الهاء كناية. وقال المبرد: الهاء فى: الآمرونه، ومحتضرونه، للسكت لم يحذفها إجراءً للوصل مجرى الوقف، وحرَّكها تشبيهًا لها بهاء الضمير لـمَّا ثبتت وصلاً.

ثم إن الضمير بعد المجرّد، فى موضع الجرّ بالإضافة، إلاَّ عند الأخفش وهشام، فإنه عندهما فى موضع النّصب، لكونه مفعولاً، وحذف التنوين والنون ليس عندهما للإضافة، بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على مامرّ.

وأمَّا الضمير بعد ذى اللام، فقال: سيبويه: إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعًا بالواو والنون، فهو منصوب لاغير، نحو: الضاربه، لاعتباره المضمر بالمظهر، فالضاربه عنده كالضارب زيدًا لايجوز فيه إلا النصب، ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون: أن يكون مجرورًا على الإضافة / ومنصوبًا كما فى قوله: ٢٨٤

(١) هو الشاهد السابع والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله، وهو أنه قد جمع النون والضمير فى قوله: «مختصرونه» ضرورة.

والكلام فيه كما تقدّم فى الذى قبله، فمن جعل الهاء ضميرًا جعلها ضمير الممدوح، ومن جعلها للسكت فإنه احتاج إلى تحريكها.

وذكر البغدادى أن هذا البيت مصنوع.

وحَضَر واحتضر فإن كان بمعنى شهد فهو متعدٍّ يقال: حضرت القاضى: أى شهدته.

و«محتضرون» عامل النصب فيه لوجود شرط عمل النصب، وهو جمع محتضِر. و«الارتفاق»: الاتكاء على المرفق أى لم يشتغَل عن قضاء حوائج الناس. ويحتمل أن المعنى لم يرتفق بماله، أى لم يبذ ل بالرفق بل جار عليه بالجود.

و«المعتفون»: الذين يأتون يطلبون المعروف والإحسان، يقال: عفوته: أى أتيته أطلب معروفه.

و«الرواهق»: جمع راهقة من: رَهِقه، من باب تعب: إذا غشيه وأتاه.. والهاء يجوز أن يكون ضميرًا وأن تكون للسكت.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٦، وانظر ابن يعيش ٢/ ١٢٥.

٣٢٨= * والحافظُو عوْرةَ العشيرةِ [١] *

وقال الرمَّاني والمبرد فى أحد قوليـه، وجار الله: إن الضمير بعد ذى اللام مفردًا كان؛ أو مثنى، أو مجموعًا مجرور بالإضافة.

هذا كله فيما أضيف إليه اسم الفاعل والمفعول.

وأمَّا فى تابع المـضاف إليه، فسيبويه يُـجيز فيه ما لا يجوز فى المـتبوع، فأجاز: الضارب الرجـل وزيد، وهذا الضارب الرجـلِ زيد، على أن يكون «زيـد» عطف بيان، وهو فى الحـقيقة البدل، على ما يـأتى فى بابه، فإن قدرت البدل قـائمًا مقام المبدل منه لم يجز ذلك، وإن لم تقدره كذلك جاز.

كما ذكرنا فى باب المنادى فى نحو: يا عالم زيدُ، ويا عالم زيدٌ وزيدًا.

[ولم يجـز أن يكون بدلاً، لأنـه يقع موقع المـبدل منه، فـأجاز فى التـابع الذى لايكون متبوعه فى حـكم الساقط مالا يجوز فى متبوعه قياسًا عـلى قولهم: يأيها الرجل ذو الجُمّة ويازيد والرجل][٢].

---

(١) هو الشاهد الثامن والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد بـه على أن الضمير بعـد الوصف ذى اللام المثنى والمجمـوع يحتمل عند سيـبويه أن يكون مجروراً على الإضافة. أو منصوبا كما ورد الظاهر منصوبا بعده.

وتمام الشاهد.

*... لا... يأتيهُمُ من ورائنا نَطَفُ *

وفى ب ٢/ ٢٣٣ ذكر البيت بتمامه، وليس فى الأصل كذلك.

و«العوْرة»: المكان الذى يخُاف منه العدوّ. و«النّطف»: الـعيب قال البغدادى: قال ابن السيد فى شرح أبيات الجمـل وأبيات «أدب الكاتب»: المعنـى نحن نحفظ عورة عشـيرتنا فلا يأتيهـم من روائنا شىء يعابون به من تضييع ثغرهم وقلة رعايته. والشاهد من قصيدة لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي.

وروى: «وكَفُ» مكان: «نطف» والمعنى فى كليهما: العيب.

من شواهـد: سيبويـه ١/ ٩٥، والمنصف ١/ ٦٧، والهـمع والدرر رقم ٩٢، والأشـمونى ٢/ ٢٤٧.

وانظر ملحقات ديوان قيس بن الخطيم / ٢٣٨.

وورد الشاهد فى الصاحبى / ٥٣. غير منسوب.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٣٤، وط، صوابه من النسخ المخطوطة.

وقال المبرد: لا يتبع مجرور ذى[١] اللام، إلاَّ ما يمكن وقوعه موقع متبوعه، فينشد:

٣٢٩ = * أنا أبن التَّاركِ البكريِّ بشراً [٢]*

بنصب «بشر» لا غير حملاً على محل البكرىّ، وقال: قد يعطف على مجرور ذى اللام، ما يكون فى قوة ما يمكن وقوعه موقعه، يعنى المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام، لأنه فى قوة المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقوله:

٣٣٠ = * الواهب المائةِ الهجانِ وعبدِها [٣]*

وتقديره: وعبد المائة.

قال: وأمَّا إذا عطف عليه نحو: زيداً وغلامَ زيد، فليس فيه إلا النصب حملاً على محل المجرور.

ومذهب سيبويه قوىّ، إذ قد يُحتمل فى التابع ما لا يُحتمل فى المتبوع، لأن القبح فيه ليس بظاهر، بل يظهر بالتقدير، ألاَ ترى إلى جواز قولهم: يا زيدُ والحارث، وغير ذلك.

---

(١) فى ب ٢/ ٢٣٤ «مجرور اللام» بسقوط: «ذى».

(٢) هو الشاهد التاسع والتسعون بعد المائتين فى الخزانة.

واستشهد به على أنه عند المبرّد لايتبع مجرور ذى اللام إلا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه، فـ «بشرًا» عنده منصوب لاغير للحمل على محلّ البكرىّ وعجزه.

* عليه الطَّيرُ تَرْقُبُه وقوعا *

وأضافت نسخة ب ٢/ ٢٢٤ العجز إلى الصدر وليس فى الأصل. ونسب البغدادى البيت إلى المرّار ابن سعيد الفقعسىّ.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩٣، والمقرّب ١/ ٢٤٨، وابن يعيش ٣/ ٧٢ ؛ وشرح شذور الذهب/ ٣٨٣، والعينى ٤/ ١٢١.

والهمع والدرر رقم ١٥٥٠، والأشباه والنظائر رقم ٢٨٧، والتصريح ٢/ ١٣٣ والأشمونى ٣/ ٨٧.

(٣) هو الشاهد رقم ٢٩٤ فى الخزانة وقد سبق ذكره رقم ٣٢٤.

وأمَّا الصّفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان، فإمَّا أن تكون مجرّدة من اللام أو مقرونة بها.

فإن ولِىَ المجرَّدة منها ظاهـر سببىّ مرفوع بها، جاز إضافتها إليـه بعد نصبه كما ذكرنا، وجاز تـركها؛ سواء كان ذلك الظـاهر محلّى بالـلام بدرجة أو درجات أو منكـرًا كذلك نحو قولـك: حسن الوجه، وحـسن وجه أبى الغلام، وحـسن وجهٍ، وحسن وجه أبى غلام وحسن وجهٍ، وحسن وجهِ أبى غلام.

أو مضافًا إلـى ضمير ذى اللامٍ كذلـك، إذا لم يكن ذو اللام صاحـب الصفة، نحو: حسن وجه الأخ جميل فعلِه.

وقد يضـاف إلى ظاهر مضاف إلـى ضمير صاحبـها، نحو: زيد حسـن وجهِه، وهو قبيح عند سيبويه إلا للضرورة، قال:

٣٣١ـ أقامتْ على رَبْعَيْهما جارتا صفًا كُمَيَتَا الأعالِى جَوْنتَا مُصْطلاهما[1] =

---

(١) هو الشاهد الموفى ثلاثمائة فى الخزانة.

واستـشهد به عـلى أن الصفـة المشبهـة قد تضاف إلـى ظاهر مضـاف إلى ظاهر مـضاف إلى ضمـير صاحبها.

والشاهد للشماخ، ديوانه/ ٣٠٧، من قصيدة يمدح بها يزيد بن مرِبع الأنصارى. مطلعها:

أمِـن دمْنتين عـرّج الرّكْب فيهمـا بحقل الرّخامى قدأنى لبلاهمُا

وفى الدرر الـلوامع ٥/ ٢٨٢ قال الأعلم: الـشاهد فى قوله: جـوْنتا مصطلاهـما فـ «جونتا» بمـنزلة حسنتا، ومصطلاهما بمـنزل وجوهما. والضمير الذى فى مصطلاهما يعـود على قوله: جارتا صفا، وهمآ الأثفيتان.

والصفا: الجبل، وهو الثالث إليها.

وقوله: «كميتا الأعالى» يعنى أن الأعالى من الأثفيتين لـم تسود لبعدهمّا عن مباشرة النار، فهى على لون الجبل. وجونتا مصطلاهما يعنى مُسْودّتى المُصْطلى، وهو موضع الوقود منهما.

وفى مطلع القصـيدة وصف دمنتى دارين خلنا من أهلـهما. والدّمنة: ما غير الحى من فنـائها بالرّماد. «وحقل الرّخامى»: موضع بـعينه. و«الجونة»: السوداء. وقال البغدادى فى الخزانـة: الحقل بفتح الحاء وسكون القاف: القراح الطّيب، وهى المزرعة التى ليـس عليها بناء ولا شجرِ. و«الرّخامى»: هو شجر مثل الضال وهو السّدر البرى. و«أنى» فعل ماض بمعنى حان.

هذا وفى رواية الدرر: «قد عفا طللاهما». =

وكذا ما هو فى حكم المضاف إلى ذلك الضمير، كقوله:

٣٣٢ = رَحِيبُ قِطابِ الجيْبِ منها رَفيقةٌ   بجسِّ النّدامـــيَ بضَّةُ المتجـرَّدِ[1]

إذا حذفت التنوين من «رحيب»؛ ومثل هذا جائز مطلقًا عند الكوفيين.

وقال المبرد: الضمير الذى فى «مصطلاهـما» للأعالى، لأن المعنى: كميتا الأعلَيَين فيكون مثل: حسن وجه الأخ جميل فعله.

وقد يجىء فى باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل: زيد حسن وجهه بالإضافةْ والرواية الصحيحة فى بيت طرفة: رحيبٌ بالتنوين.

وإن وَلِى المجّردة ضمير بارز هو فاعلها وجب إضافتها إليه نحو: زيد حسن الغلام كريمُه خلافًا للكسائى، على ما نقل عنه ابن مالك.

ولعلّة يجِّوز النصب فيه تشبيهًا بالمفعول كما فى: حسنٌ الوجْهَ، ويحذف التنوين والنونين[2] للمعاقبة، لا للإضافة كما ذكرنا من مذهب الأخفش وهشام فى اسم الفاعل المجرد.

= من شواهد: سيبويه ١/ ١٠٢، والخصائص ٢/ ٢٤٠، وأمالى المرتضى ٢/ ٣٠ وابن يعيش ٦/ ٨٦، والمقرب ١/ ١٤١ والهمع والدرر رقم ١٤٩٠، والعينى ٢/ ٥٨٧، والأشمونى ٣/ ١١.

(١) هو الشاهد الحادى بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن إضافة «رحيب» إلى «قطاب» فى حكم إضافة جونتا إلى مصطلاهما فى القبح.

وذلك أن الأصل وهو الإنشاد الصحيح: رحيبٌ قطابُ الجيب» بتنوين رحيبٌ و«قطاب» يرتفع برحيب، وضمير منها يعود إلى الأول.

و«قطاب الجيب» بكسر القاف: مجتمعه حيث قطب أى جُمع، وهو مخرج الرّأس من الثوب.

و«الرحيب»: الواسع.

وإنما وصف قطاب جبيتها بالسعة، لأنها كانت توسّعه ليبدو صدرها فينظر إليه ويتلذّذ به.

وقوله: «رفيقة»: من الرّفق وهو اللين والملاءمة. و«الجس»: اللمس. وقيل: جسّ الندامى: ما طلبوا من غنائها. وقبل: جس الندامى: هو أن يجسّوا بأيديهم فيلمسوها تلذّذًا.

والشاهد من معلقة طرفة المشهورة.

من شواهد اللسان: «قطب».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٣٦: «والنون» مكان: «النونين»، تحريف.

وإن وَلِى ذات اللام ظاهر سببىّ مرفوع بها، فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا لام بدرجة أو بدرجات، نحو: الحسن وجه أبى الغلام، إذ لا يجوز: الحسن وجهٍ، ولاً: الحسن وجهِه[1]، كما يجىء فى باب الصفة المشبهة.

وجوَّز ابن مالك أن يكون مضافًا إلى ضمير المعرَّف باللام، نحو: الحسن الأخ والجميل / وجه غلامه. ٢٨٥

وليس بوجه، إذا ليس فى الإضافة، إذًا تخفيف، وأيضًا يلزم تجويز: الحسن الغلام والجميله، ولا يجوز اتفاقًا، بَلَى، القياس جواز إضافة ذات اللام التى فيها نون المثنى والمجموع، إلى أىِّ ضمير كان، أو إلى المضاف إلى الضمير، لحصول التخفيف بحذف النون، كقولك: مررت بالرجلين الحَسَنَىْ غلامِهما والجميلَيْه وكذا بالرجال الحسنِى الغلام والجميلى وجهه.

ويجىء فى باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح إن شاء الله تعالى.

ولاتضاف الصفة إلى مرفوع بها غير سببى نحو قولك: مررت برجل طيِّب فى داره نومُك، لئلا تبقى الصفة بغير مرفوع بها فى الظاهر ـ كما ذكرنا فى اسمى الفاعل والمفعول.

قوله: «المائة الهجان»، أى: مائة الناقة. والهجان: البيض، يستوى فيه الواحد والجمع، كالفلك، على ما يجىء فى باب الجمع.

قوله: «وعبدها» أى العبد الذى يرعاها.

وتمام البيت:

* عوذًا تزجّي خلفها أطفالَها[2] *

العوذ جمع: عائذ وهى الحديثة النتاج، وزَجّى: أى ساق.

---

(١) فى ط: «الحسن وجه»، تحريف.

(٢) سبق ذكره الشاهد بتمامه رقم ٣٣٠.

عدم إضافة الموصوف إلى الصفة والعكس

(ص): «ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها. ونحو: مسجدُ الجامع، وجانب الغربيّ، وصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء متأوَّل.

ومثل: جَرد قطيفة، وأخلاق ثياب متأول.

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه فى العموم والخصوص كليث وأسد وحبْس ومَنْع لعدم الفائدة بخلاف: كُلّ الدراهم، وعَين الشىء، فإنه يختصّ.

وقولهم: سعيد كرز ونحوه متأوَّل».

(ش): اعلم أن الاسمين الجائز إطلاقهما على شىء واحد، على ضربين:

إمَّا أن يكون فى أحدهما زيادة فائدة، كالصفة والموصوف، والاسم والمسمَّى، والعام والخاص؛ أو لا يكون.

والأوَّل على ضربين:

إمَّا أن تجوز إضافة أحدهما إلى الآخر اتفاقًا، كالمسمَّى إلى الاسم، والعام إلى الخاص؛ أو تجوز على الخلاف، كالصفة والموصوف وعلى العكس.

والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر، إمَّا أن يحتاج ذلك إلى التأويل، أولا يحتاج، فالذى لا يحتاج إلى التأويل العامّ غير لَفْظِىّ: «الحَىّ»، و «الاسم»

إذا أضيف إلى الخاص نحو: كل الدراهم، وعين زيد، وطور سيناء ويوم الأحد، وكتاب المفصل، وبلد بغداد، ونحو ذلك.

وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص فى ذلك العامِّ من ذلك الخاص، ولا ينعكس الأمر، أى لا يضاف الخاص إلى العام المبهم، لتحصيل الإبهام، فلا يقال مثلاً: زيد نَفْسٍ[١]، لأن المعلوم المعيّن[٢] بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسى من غيره الإبهام.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٣٩: «زيد عين»، والصواب فى ط والمخطوطات.

(٢) فى ب فقط: «المتعين» بالتاء.

والذى يحتاج إلى التأويل: المسمَّى المضاف إلى الاسم، كالاسم المضاف إلى لقبه نحو: سعيد كُرْز[١] ونحو: ذو، وذات، مضافين إلى المقصود بالنسبة، نحو: ذا صباح، وذات يوم.

وكذا لفظ «الاسم» المضاف إلى المقصود بالنسبة، كاسم السلام، واسم الشّيِّب، ولفظ «الحىّ» مضافًا إلى المقصود بالنسبة، نحو: قالهنَّ حىّ رباح[٢].

أمَّا الاسم المضاف إلى اللقب فنقول: إذا اجتمع الاسم فى اللقب وجب تأخير اللقب، لأنه أَبين وأشهر من الاسم، كما يجىء فى باب العَلَم، ويجىء هناك أنه يجوز نصب اللقب المؤخر، ورفعه على القطع، سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو أحدهما مفردًا دون الآخر، وأنه إذا كانا مفردين أو أوَّلهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب، وهى الأكثر.

وظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثانى رفعًا أو نصبًا وجب إضافة الأول إليه.

وقد أجاز الزجاج والفراء، الإتباع أيضًا على أنه عطف بيان، وهو الظاهر/ ٢٨٦ نحو: جاءنى قيس قفّة[٣].

وإن كانا مضافين أو أولهما لم تجز الإضافة بل يجب: إمَّا القطع، لتضمن اللقب مدحًا أو ذماً أو الإتباع على أن الثانى عطف بيان، لأنه أشهر.

فإذا تقرر هذا قلنا: إن تأويل نحو: سعيد كرز أن يقال: المراد بالمضاف: الذات وبالمضاف إليه: اللفظ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ، ويراد به مدلوله، يطلق أيضًا مع القرينة، ويراد به ذلك اللفظ الدالّ، تقول مثلاً: جاءنى زيد، والمراد: المدلول

---

(١) الكرز خرج الراعى.

(٢)ذكر البغدادى فى الخزانة ٤/ ٣٢٢ تحقيق هارون قوله: «سمع الأخفش أعرابيًا ينشد شعراً، فقال له: لمن هذه الأبيات؟ فقال الأعرابى: قالهنّ حىّ رباح» بكسر الراء، وبالباء الموحدة».

(٣) فى القاموس: «قفف» وقفف: انضم بعضه إلى بعض حتى صار كالقفة. والقفة بالضمّ: القِربة تُتخذ من الخوص.

[ذاته][١] وتكلمت بزيد والمراد: اللفظ، فمعنى جاءنى سعيد كرز: أى ملقَّب هذا اللقب، ولا ينعكس التأويل، أى لا يقال: إن الأول دالّ والثانى مدلول[٢] حتى يكون معنى سعيد كرز: اسم هذا المسمَّى، لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصح نسبته إلى الألفاظ نحو: ضربت سعيد كرز، وقال سعيدُ كرز.

فإن قلت: فلِمَ لَمْ يُقدِّموا اللقب مضافًا إلى الاسم أو غير مضاف؟

قلت، قد تقدم أن المقصود ذكرهما معًا، ولو قدِّم اللقب لأغنى عن الاسم، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف تُمدَح به الذات أو تُذم، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم.

وأمَّا: «ذا[٣]»، و «ذات» وما تصرف منهما إذا أضيفت إلى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور، إذ معنى جئت ذا صباح، أى وقتًا صاحَب هذا الاسم، فـ «ذا»، من الأسماء الستة، وهو صفة موصوف محذوف.

وكذا: جئته ذات يوم، أى مدَّة[٤] صاحبة هذا الاسم.

واختصاص «ذا» بالبعض، و«ذات» بالبعض الآخر[٥] يحتاج. إلى سماع.

وأمَّا: ذا صَبوح وذا غبوق، فليس من هذا الباب، لأن الصَّبوح والغبوق ليسا زمانين، بلِ ما يشرب فيهما، فالمعنى: جئت زمانا صاحب هذا الشراب، فلم يضف المسمَّى إلى اسمه؛ وقوله:

=٣٣٣ إليكُمُ ذَوي آلِ النّبيّ تطلَّعت نوازعُ من قَلْبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ [٦]

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط وب٢/ ٢٤٠.

(٢) فى ط: «مدلولول» تحريف ظاهر.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٤٠: «ذو» مكان: «ذا»

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢٤٠: «مرة» مكان: «مدة» تحريف واضح.

(٥) كلمة: «الآخر» سقطت من ب ٢/ ٢٤٠.

(٦) هو الشاهد الثانى بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن إضافة: «ذوى» آل النبىّ من إضافة المسمى إلى الاسم، أى يا أصحاب هذا الاسم. =

أى أصحاب هذا الأسم. وجاءنى ذوا سيبويه، أى صاحبا هذا الاسم كما يجىء فى باب الجمع.

وأمَّا قولهم: آل حاميم، وآل مرامر(١) فى السُّور فليس من هذا الباب، إذ معناه: السور المنسوبة إلى هذا اللفظ، كما أن: آل موسى، بمعنى: الجماعة المنسوبة إلى موسى.

وأمَّا «حىّ» فى نحو قولهم: هذا حىّ زيد، فتأويله: شخصه الحىّ، فكأنك قلت: شخص زيد، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص، وإنما ذكروا لفظ حىّ(٢)، مبالغة وتأكيداً فمعنى هذا حىّ زيد: أى: المشار إليه عينه وذاته لا غيره.

وإنما ذكروا الذات بلفظ الحىّ توغلاً فى باب المبالغة، فإذا قلت: فَعَلَه حىّ زيد، فكأنك قلت: فعله هو بنفسه، وهو حىٌّ موجود، لا أنه نُسب إليه الفعل وهو معدوم، وهذا حىّ زيد: أى هو هو بعينه حيًا قائمًا لا رَيب فيه، ثم صار يستعمل فى التأكيد بمعنى ذاته وعينه، وإن كان المشار إليه ميتًا، قال:

= والشاهد للكميت بن زيد، من قصيدة مطلعها:

طربْتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لَعِباً منّى وذوا الشّيب يلعب

و«نوازع» فى الشاهد: جمع نازعة، من نزعت النفس إلى الشىء: اشتاقت إليه.

و«الظماء: العطاش، يقال: ظمىء ظمأ بالهمز كعطش عطشاً، والجمع ظماء

و«ألبب»: جمع لب، وهو العقل، وهو شاذ والقياس الُبٌّ بالإدغام.

من شواهد: الخصائص ٣/ ٢٧، والمحتسب ١/ ٣٤٧، وابن يعيش، واللسان: «لبب».

(١) علّق السيد الشريف على قوله: «آل مرامر» بقوله.

«مرامر»: اسم رجل، قيل: أوّل من وضع «خطّنا هذا رجال «من طيّئ منهم مرامر بن مرّة

وإنما قال: آل مرامر، لأنه كان قد سمّى كل واحد من أولاده بكلمة من «أبيجاد»، وهى ثمانية كذا فى الصحاح.

وعلى هذا فظاهر كلام الشرح مختل، وكأنه سقط من القلم شىء.

وفى بعض النسخ «آل الرّ» فلا اختلال.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٤١: «الحى» بزيادة: «آل»

=٣٣٤ أَلاَ قَبحَ الإلهُ بني زيادٍ وحَيَّ أَبِيهمُ قَبْحَ الحِمارِ[١]

وقال:

=٣٣٥ يا قُرَّ إن أباك حَيَّ خُويلدٍ قد كنتُ خائفَهُ علي الإحماقِ[٢]

وقد حكم بعض النحاة، بإلغاء لفظ «حيّ» وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور[٣].

كما حكموا بزيادة لفظ «الاسم» فى قوله:

---

(١) هو الشاهد الثالث بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن لفظ: «حيّ» من: حيّ زيد يستعمل فى التأكيد بمعنى: ذاته وعينه، وإن كان ميتاً، بعد أن كان بمعنى ضدّ الميِّت.

قال فى الخزانة: قوله: «وحيَّ أبيهم» معطوف على «بنى» أى وقبح الله أباهم زيادً

وقوله: «قبح الحمار» هو بفتح القاف مصدر تشبيهى، أى قبحهم الله قبحا «مثل قبح الحمار، وإنما ذكر الحمار لأنه مثل فى الذلة. والاستهانة به، ولأن صوته أنكر الأصوات.

والشاهد ليزيد بن مفرِّغَ الحِمْيَرى، ديوانه/ ١٤٣، وهو بيت مفردٌ فى الديوان.

من شواهد: أساس البلاغة: «حمق»، وسمط اللآئى ذيل اللآّلئ/ ٥٤، والخصائص ٣/ ٢٨، وشرح المفصل ٣/ ٥١ واللسان: «حيى»

(٢) هو الشاهد الرابع بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله.

وذكر البغدادىّ أن «قُرّ» بضم القاف مرخم «قرّة»

و«حيّ خويلد» بدل أوعطف بيان من أباك. وجملة «قد كنت خائفه» خبر إنَّ.

والإحماق مصدر أحمق الرجل: إذا ولد له ولد أحمق.

وأمّا حَمق بدون ألف فهو من الحُمْق بالضم وهو فساد فى العقل و«على» متعلقة بخائفة، يقال: خفته على كذَا أى خفقت منه. والمعنى: أنى كنت أرى من أبيك مخايل تدل على أنه يلد ولداً أحمق، وقد تحقق بولادته إياك.

وهذا البيت نسبه أبو زيد فى نوادره إلى جبّار بن سلمى بن مالك وهو جاهلى.

من شواهد نوادر أبى زيد/ ٤٥١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١/ ٤٥٣، والخصائص ٣/ ٢٨، وابن يعيش ٣/ ١٣.

(٣) كلمة: «المذكور» سقطت من ب٢/ ٢٤٢

إلي الحول ثم اسم السّلامُ عليكُما ومَن يَبكِ حَوْلاً كاملاً فقد اعتذَرْ[١] =٣٣٦

وفى قوله:

تَدَاعَيْنَ باسْمِ الشِّيب في متثلِّمٍ جوانبُه مِنْ بَصْرةٍ وسِلامِ[٢] =٣٣٧

وفى قوله:

لا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إلاّ ما تَخَوَّنَهُ داعٍ يناديه باسم الماء مبْغُومِ[٣] =٣٣٨

---

(١) هو الشاهد الخامس بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن لفظ «اسم» مُقْحَم عند بعض النحاة

وهذا الشاهد للبيد بن ربيعة، ديوانه/ ٢١٤ ٢٨٧

من شواهد: الخصائص ٣/ ٢٩، والمنصف ٣/ ١٣٥، وابن يعيش ٣/ ١٤، والمقرّب ١/ ٢١٣، والهمع والدرر رقم ١٢٢٤ والعينى ٣/ ٣٧٥، والأشمونى ٢/ ٢٤٣.

(٢)هو الشاهد السادس بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدّم قبله من أن «اسم» مقحمٌ.

قال البغدادى: والنون فى «تداعين» ضمير القُلص أى النُّون الشواب

و«المثلّم» بكسر اللامّ المشدّدة، وهو المتهدّم والمنكسر، أراد الحوض المتثلم.

وجملة: جوانبه «من بصرة» صفة المثلّم.

والبصرة: حجارة رخوة فيها بياض. والسلام» بكسر السّين جمع سَلِمة بفتحها وكسر اللام وهى الحجر الرقيق.

والشاعر أراد تداعين بصوت يشبه فى اللفظ اسم الشِّيب جمع أشيب.

وصف إبلاً واردات على حوض متهدّم، فشر بن الماء، فيقول: دعا بعض الإبل بعضاً إلى الشرب بصوت مشافرها عنّد شرب الماء من ذلك الحوضْ، أى إذا سمع كل منها صوت الماء تجرّع الماء من الاخر ازداد رغبة فى الشّرب، فكان ذلك كأنه دعاء إلى الشرب.

والشاهد لذى الرّمَة ديوانه/ ٦٨٩، من قصيدة مطلعها:

ألا حيِّيا بالزُّرْق دار مُقام لمىٍّ وان هاجتْ رِجيع سقامى.

من شواهد: ابن يعيش ٣/ ١٤، ٨٥، وإصلاح المنطق/ ٢٩، واللسان: «شيب»- «بصر».

(٣) هو الشاهد السابع بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «اسما» مقحم.

والبيت لذى الرمة، ديوانه/ ٦٥٤، من قصيدة مطلعها:

أعشْ ترسّمْت من خرقاء منزلة ماءُ الصّبابة من عينيك مسجومُ =

وبإلغاء لفظ «المقام» فى قول الشماخ:

٣٣٩= ذَعَرْتُ به القطا ونَفَيْتُ عنه مقام الذِّئب كالرَّجُل اللَّعين[1]

٢٨٧ والحق أن الاسم فى هذه المواضع المذكورة له معنى، فقوله اسم السّلام أى: لفظه الدال عليه وكلمته، يعنى: سلام عليكم، واسم الماء واسمِ الشِّيب، أى: صوت الماء، وصوت الشيب، إذ الاسم هو اللفظ والصوت، والمسمَّى هو مدلول اللفظ والصوت

والدليل على أن زيادة الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول: أنهم لا يقولون: جاءنى اسم زيد بزيادة «اسم»، بل لا يكون لفظ «اسم» المحكوم بزيادته إلا مع ما يتعلّق باللفظ، نحو: تَدَاعَينْ[2]، ويناديه[3].

= قال البغدادى فاعل: «ينعش» ضمير ساجى الطرف» فى بيت سابق وهو الغزال، والطّرف مفعوله. ونعش «كرفع معنى» ووزناً.

يقول: لا يرفع طرفه ولا جفن عينيه من شدّة نعاسه إلا أن تأتى إليه أمّه فيسمع حسّها أو صوتها فعند ذلك ينتعش ويقوم.

و«التخون»: التَّعَهّد و«بغام النّاقة» صوت لا تفصح به

و «مبغوم»: مردود إلى الصوّت. بُغِم فهو مبغوم

وفى ب ٢/ ٢٤٢: «مبعوم» بالعين المهملة تحريف.

من شواهد: الخصائص ٣/ ٢٩، وابن يعيش ٣/ ١٤، والأشمونى ٣/ ٢١٢.

(١) هو الشاهد الثامن بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن لفظ «مقام» مُقْحَم.

قال البغدادى: «ذعرت به القطا» الخ يريد أنه جاء إلى الماء متنكراً وذَعَرْت: خوَّفت، والباء بمعنى فى.

وخصّ الذئب والقطا لأن القطا أهدى الطير، والذئب أهدى السّباع.

واللعين: الرجل المنفىّ المُقْصى، فاللعين على هذا بمعنى الطريد

والشاهد للشماخ بن ضرار، ديوانه/ ٣٢١ من قصيدة يمدح بها عرابة بن أوس، مطلعها.

كلا يومَىْ طُوالةَ وصْلُ أرْوى ظنــون آن مَطّرحُ الظُّنون

من شواهد: ابن يعيش ٣/ ١٣، والمنصف ١/ ١٠٩ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٥.

(٢) من الشاهد رقم ٣٣٧. (٣) من الشاهد رقم ٣٣٨.

فاسم السلام، من باب: عين زيد لأن السلام: لفظ، وكذا اسم الماء، واسم الشيِّب: أى صوت الماء، وصوت الشيب، فإن الماء والشيب صوتان.

وأمَّا قوله: مقام الذئب فهو من باب الكنايات، تقول: مكانك منى بعيد، أى أنت منى بعيد، لأن مَن بَعُد مكانه فقد بَعُد هو، وإذا بعَّدت الذئب فقد بعَّدت مكانه الذى هو فيه.

والمختلف فى جواز إضافة أحدهما إلى الاخر: الموصوف وصفته، فالكوفيون جوَّزوا[1] إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس استشهاداً للأول بنحو: مسجد الجامع والجانب الغربى[2] وللثانى بنحو: جَرْد قطيفة وأخلاق ثياب، وقالوا: إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين، كما فى جَرْد قطيفة، أو بحذف اللام كمسجد الجامع، إذْ أصلهما: قطيفة جرد، والمسجد الجامع.

وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم إذ تلك[3] لا تخصص ولا تعرف، بخلاف هذه، فإن الأول ههنا هو الثانى حيث المعنى، لأنهما موصوف وصفة[4]، فتخصُّص الثانى، وتعرُّفُه يُخصِّصُ الأوَّل ويعرِّفه.

وأمَّا نحو: حسن[5] الوجه، فالحسن وإن كان هو الوجه معنىً إلاَّ أنك جعلته لغيره فى الظاهر بسب الضمير المستتر فيه الراجع إلى غيره، فبعَّدته فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد، فعلى هذا نقول: هذا مسجد الجامع الطيبُ، برفع الصفة.

والبصريون قالوا: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس، ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه، فى نحو: حسن الوجه، كما مرَّ، وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شىء واحد، فهو إضافة الشىء إلى نفسه.

---

(١) فى النسخ المخطوطة: «يجوّزون».

(٢) القصص/ ٤٤.

(٣) فى ط فقط: «ذاك» مكان: «تلك».

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢٤٤: «وصفته» مكان: و«صفه».

(٥) فى ب فقط ٢/ ٢٤٤- «الحسن» بـ «أل».

ولا يتمُّ لهم هذا مع الكوفيين، لأنهم يجوِّزون إضافة الشىء إلى نفسه، مع اختلاف اللفظين، كما يجىء من مذهب الفراء.

ولو لم يجوِّزوه أيضًا لجاز هذا، لأن فى أحدهما زيادة فائدة كما فى: نفس زيد.

وقال المصنف: لا يجوز ذلك، لأن توافق الصفة والموصوف فى الإعراب واجب.

وليس بشىء، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما، فأمَّا مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلِّم له، وهو موضع النزاع.

فعند البصريين، نحو: بقلة الحمقاء، كسيف شجاع، أى المضاف إليه فى الحقيقة هو موصوف هذا المجرور، لأنه[1] حذف وأقيم صفته مقامه، أى بقلة الحبَّة الحمقاء.

وإنما نسبوها إلى الحمق لأنها تنبت فى مجارى السيول، ومواطىء الأقدام.

ومسجد الوقت الجامع، وذلك الوقت يوم الجمعة، كأن هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلاة.

وجانب المكان الغربىّ، وصلاة السّاعة الأولى، أى أول ساعة بعد زوال الشمس.

ويجعلون نحو: جرد قطيفة بالتأويل، كخاتم فضة، لأن المعنى: شىء جرد، أى بال، ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين، إذ الجَرْد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها؛ كما كان «خاتم» محتملاً أن يكون من/ الفضة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى «مِن». ٥٨٨

ويجوز، عندى، أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٤٤ «إلا أنه» مكان: لأنّه.

سيناء، وذلك بـأن يجعل الجامع مسجدًا مـخصوصًا، والغربىّ جانبًـا مخصوصًا، والأولى صلاة مخصوصة، والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة؛ ثم يضاف المسـجد والجانب، والصلاة، والـبقلة؛ المحتمـلة إلى هذه المختصـة، لفائدة التـخصيص، فـتكون صلاة الأولـى، كصلاة الوتـيرة[١]، وبقلـة الحمقاء، كبـقلة الكزبرة، وجانب الغربى، كجانب اليمين.

وأمَّا الاسمـان اللذان ليس فـى أحدهما زيـادة فائدة، كشحـط النوى[٢]وليث أسد، فالـفراء يجيز إضـافة أحدهما إلـى الآخر للتخـفيف قال: إن العـرب تجيز إضافة الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان كقوله:

فَقُلْتُ انْجُوا عنها نَجَا الجِلْدِ إنه ... سيُرْضِيكُما منها سنامٌ وغارِبُهْ[٣] =٣٤٠

والإنصاف أن مثـله كثير لا يمـكن دفعه كما فى نـهج البلاغة: «لنـسخ الرّجاءَ منهم شفقاتُ وجَلهم»، وقول: «ورخاءُ الدّعة» و«سكائك الهواء[٤]»

ولو قلنا: إن بين الاسمين فى كل موضع فرقًا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة.

---

(١) هكذا فى ط والنسـخ المخطوطة، وعلق عليها الـسد الشريف فى هامش ط بقولـه: «كذا فى النسخ، ولعله: صلاة الوتر.

(٢) فى أساس البلاغة: «شحط» يقال: منزل شاحط، ولا أنساك على شحط الدار.

والنوى كما فى هامش ط: الوجه الذى ينويه المسافر من قرب أو بعد، وهى مؤنثة لا غير.

(٣) هو الشاهد التاسع بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهـد به على أن الفرّاء يحـيز إضافة الشىء إلى نـفسه إذا اختلف الـلفظان كما فى الـبيت فإن النّجاء والجلْد مترادفان، وقد تضايفا.

قال البغدادىَ: «ورأيت فى «حاشـية الصحّاح» لابن برّى نسبة هذا البيت لعبـدالرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنه.

ونقل العينى عن «العباب للصاغانى» أنه لأبى الغَمْـر الكلابى وقد نزل عنده ضيفان فنحر لهما ناقة، فقالا: إنها مهزولة، فقال معتذراً لهما:

* فقلت انجوا» الخ

وعلق البغـدادى على ذلك بقوله: وقد فتـشت العباب فلم أظفر بـشىء مما قاله، والله أعلم بـحقيقه الحال.

من شواهد الأشمونى ٢/ ٢٤٣.

(٤) علق السيد الشريف فى هامش ط بقوله: «السكاك والسّكاكة»: الهواء الذى يلاقى عنان السماء.

الاختلاف فى إضافة أفعل التفضيل

ومما اختلف فيه هل إضافته محضة أو، لا، على ما تقدم: أفعلُ التفضيل، فنقول: هو فى حال الإضافة على ضربين:

أحدهما: يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التى دلَّ عليها لفظ المضاف إليه.

وثانيهما: لا يراد به ذلك، وقد يجىء ذكر أحكامه فى بابه.

والمقصود ههنا أن إضافته بالمعنى الأول فيها الخلاف.

فعند ابن السرَّاج، وعبد القاهر، وأبى على، والجزولى، هى غير محضة، لكونها بمعنى «من»، والجار والمجرور فى محل، النصب، بأنه مفعول أفعل كما لو ظهر من فإن الجار فى قولك: أفضل من القوم[1] لابتداء الغاية، والجار والمجرور مفعول «أفضل»، فـ«أفضل»، فى: أفضل القوم صفة مضافة إلى معمولها الى هو المجرور بعده سواء انجرَّ بمن ظاهرة، أو مقدَّرة، فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله نحو: ضارب زيد.

ومعنى «مِن» الابتدائية فى نحو: أفضل من القوم، أنه ابتدأ زيد فى الارتقاء والزيادة فى الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له فى أصل الفضل إلاَّ أنه لنقصان درجته فى مشابته اسمَ الفاعل عن الصفات المشبهة ـ كما يجىء فى بابه ـ لا يرفع فاعلاً مظهراً إلا بشرائط تأتى فى بابه، ولا ينصب مفعولاً صريحًا ولا شبهَ مفعول، فلا يقال: أحسن الوجهَ، بل يرفع مضمراً، ويعمل نصبًا فى محل الجار والمجرور، لضعفه، وينصب التمييز الذى تنصبه الجوامد، أيضًا، كما فى: عشرون درهمًا، نحو: أحسن وجهًا، ودليل تنكيره قول الشاعر:

---

(١) كلمة: «القوم» سقطت من ط.

مَلِكٌ أَضْلَعُ البريّة لا يُو جَدُ فيها لما لَدَيْه كفاء[١] =٣٤١

وقوله

ولم أرَ قَوْما مِثلَنا خيْرَ قومِهم أقلَّ به منّا علي قومهم فَخْرا[٢] =٣٤٢

ومذهب سيبويه أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقًا، وذلك أنه فى حال الإضافة على ضربين:

أحدهما: أن يكون بعض المضاف إليه، كأىّ، فيدخل فيه دخولَ «أىّ» فيما أضيف إليه [والمعنى فيه أن صاحبه مفضّل فى المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كلّ واحد واحد مما بقى بعده من أجزاء المضاف إليه][٣] فإن «زيدًا» في قولك: زيدًا» فى قولك: زيد أظرف الناس مفضل فى الظرافة على كل واحد مِمَّن بقي بعد زيد من أفراد الناس، فالمعنى: بعضهم الزائد فى الظرافة على كل واحد مِمَّن بقى منهم بعده، ولا يلزم منه[٤] تفضيل الشىء على نفسه، لأنك لم

(١) هو الشاهد العاشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن إضافة أفعل التفضيل عند أبى بكر بن السّراج ومن تبعه لفظية لاتفيد تعريفاً بدليل هذا البيت، فإن «أضلع البريّة» وقع نعتًا لـ«ملك» وهو نكرة، فلو كانت تفيد التعريف لما صح وقوعه نعتاً لنكرة.

والشاهد من معلقة للحارث بن حلزة المشهورة.

و«أضلع البرّية» فى الشاهد: أى أشدّ البريّة إضلاعاً لما يحمل من أمر ونهى وعطاء وغير ذلك.

و«الكفاء» بالكسر: المثل والنظير، يقال: فلان كفاءٌ لفلان أى كفء له ونظير.

(٢) هو الشاهد الحادى عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

استشهد به لما تقدّم قبله، فإنه وصف النكرة، وهى «قوماً» بخير، وهو بمعنى التفضيل، ولو كانت الإضافة معنوية للتعريف لما وقع صفة للنكرة.

وصاحب الشاهد زيادة بن زيد الحارثى كما فى الخزانة، وهو شاعر أمويّ قتله أبن عمه هُدْبة بن خشرم، وبعد الشاهد بيتان هما:

وما تَزْدهينا الكبرياءُ عليهمُ إذا كلمونا أن نكلِّمهم نزرا

ونحن بنو ماء السماء فلا نرى لأنفسنا من دون مملكة قصرا

(٣) ما بين معقوفين سقط من ب٢/ ٢٤٨.

(٤) فى ب ٢/ ٢٤٨: «ولا يلزمه تفضيل» بسقوط «مِن»

تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه، بل على ما بقى من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضَّل منه، فالإضافة فى هذا المعنى بتقدير اللام، كما فى قولك: بعض القوم وثلثهم وجزؤهم [١] وأحدهم.

ولو كان بتقدير «مِن» الابتدائية، لجاز: زيد أفضل عمرو كما يجوز: زيد أفضل من عمرو. ولو كان بتقدير «مِن» المبيِّنة كما فى: خاتم فضة، لوقع اسم المضاف إليه مطّردًا على المضاف كما ذكرنا فى صدر هذا الباب، ولا يقع كما فى نحو: هذا أفضل القوم؛ فإذا كانت إضافته بهذا المعنى كإضافة بعض القوم، فهو بتقدير اللام مثله، فتكون محضة بدليل قوله تعالى: «فتبارك الله أحسن الخالقين»[٢].

وقوله: «أضلعُ البرية»[٣] خبر مبتدأ محذوف، أى هو أضلع البرية، وخَير قومهم»[٤] نصب على المدح.

وثانيهما: أن يكون «أفعل» مفضلاً على جميع أفراد نوعه مطلقًا، ثم تضيفه إلى شىء للتخصيص، سواء كان ذلك الشىء مشتملاً على أمثال ذلك المفضل[٥]، نحو: زيد أفضل أخوته، أو لم يكن نحو: زيد أفضل بغداد، أى أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد، فالإضافة لأجل التخصيص كما فى: غلام زيد، ومُصارع مصر، لا لتفضيله على أجزاء المضاف إليه، فهذه الإضافة محضة اتفاقًا بمعنى اللام.

ثم نقول: أفعل[٦] بالمعنى الأوَّل، إمَّا أن تضيفه إلى المعرفة، أو إلى النكرة، فإن أضفته إلى المعرفة لم يجز أن تكون مفردة نحو: أفضل الرجل وأفضل زيد، إذ لا يمكن كونه بعض المضاف إليه، بَلَى، إذا كان ذلك الواحد من أسماء الأجناس

---

(١) كلمة: «وجزؤهم» سقطت من ب٢/ ٢٤٨.

(٢) المؤمنون/ ١٤.

(٣) فى ب ٢/ ٢٤٨ «ملك أضلع البرية» بزيادة «ملك».

(٤) فى الشاهد رقم / ٣٤٢.

(٥) «ذلك» سقطت من ط وب٢/ ٢٤٩.

(٦) فى ط: «أفضل مكان: «أفعل»

التى يقع لفظ مفردها على القليل والكثير، نحو: البَرنى[1] أطيب التمر جاز.

والرجل، ليس جنسًا بهذا المعنى فتقول: زيد أفضل الرّجلين، أى أحدهما المفضل على الآخر، وأفضل الرجال، أى أحدهم المفضل على كل واحد من الباقين.

وأماَّ إذا أضفته إلى نكرة، فيجوز إضافته إلى الواحد والمثنى والمجموع نحو: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال، فيتطابق صاحب أفعل، والمضاف إليه إفرادًا وتثنية وجمعًا.

ويجوز إفراد المضاف إليه وإن كان صاحب أفعل مثنى أو مجموعًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[2]

وحكم «أىّ» فى الإضافة حكم أفعل، يعنى أنك إذا أضفت «أياً» إلى المعرفة، فلا بدَّ أن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعًا [وإذا أضفته إلى نكرة جاز كون المضاف إليه مفردًا أو مثنى أو مجموعًا[3]] والعلّة فى ذلك: أن «أيّا» استفهامًا كان أو شرطًا أو موصولاً موضوع ليكون جزءًا من جملة معيَّنة بعده مجتمعة منه ومن أمثاله، وكذا أفعل المضاف بالمعنى الأول.

فقولنا: جزءًا من جملة يخرج نحو: الفرسُ أَفره البغال، ويوسف أحسن إخوته، فإنه لا يجوز مثله بالمعنى الأول، إذ ليس جزءًا من جملة بعده.

وقولنا: معيَّنة ليخرج نحو: زيد أفضل رجلين وأفضل رجال فإنه لا يجوز، إذ لا فائدة فى كونه أفضل من جملة[4] غير معينة من عُرض الرجال

---

(١) البرْنىّ أفضل التمر» فى ب٢/ ٢٤٩

والبرْنىّ كما من القاموس: «برن»: تَمْرٌ «معرّب» أصله برنيك أى الحمل الجيدّ»

(٢) البقرة/ ٤١.

(٣) ما بين معقوفين سقط من المخطوطات.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٣٥٠ «أفضل من بين جملة» بزيادة: «بين»

وكذا يخرج نحو: أيّ رجلين زيد؟ وأيّ رجال هو؟ فإنه لا يجوز، إذ وضع «أيّ» للتعيين، وكيف يتعيَّن واحد من جملة غير معينة؟(١)

وقولنا مجتمعة منه ومن أمثاله يخرج(٢) نحو: وجه زيد أحسنه، ونحو قولك: أيُّ زيد أحسن؟ أوَجهه أم يَدُه أم رِجْله، فإنه لا يجوز؛ لأن زيدًا لم يجتمع من الوجه وأمثاله.

وكذا لا يجوز: أيّ بغداد أطيب، أي: أيّ دورها(٣)، إلاَّ أنَ يُقدَّر المضاف، أيْ: أَحسن أعضائه، و: أيّ أعضاء زيد، و: أيّ دور بغداد؛ فأيّ: موضوع لتعيين بعضٍ من كل معيَّن.

وأفعل، بالمعنى الأول: لتفضيل بعض من كل معَّين بعدَه، على سائر أبعاضه.

٢٩٠ فإذا تقرَّر هذا، قلنا، لم يجز زيد أفضل الرجل، وأي الرجل هذا/ لأن الرجل ليس كُلاًّ يشمل زيدًا وغيره بخلاف قولك: البرنى أطيب التمر، وقولك: أي التمر هذا؟ لكون التمر جنسًا يقع على الكثير.

وجاز: أفضل الرجلين وأيّ الرجلين [لكون المضاف فيهما بعضها من الجملة المعيّنة بعده وهى المثنى وكذا أفضل الرجال](٤) وأى الرجال، سواء أردت بهذا الجمع معهودين معيَّنين، أو جنس الرجال، إذ هو على كلا التقديرين جملة معيَّنة.

وإنما جاز: أي رجل هو؟ وأي رجلين هما؟ وأيّ رجال هم؟ مع أن المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جملة معيَّنة كما شرطنا؛ لأن المراد بكل واحد من هذا المجرورات: الجنس مستغرقًا مجتمعًا من المسئول(٥) ومن أمثاله، فتكون، فى

(١) فى ط فقط: «منعينة».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٥٠: «ليخرج» بزيادة اللام

(٣) فى ب ٢/ ٢٥٠: «أى دورها أطيب» بزيادة: «أطيب».

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب ٢/ ٢٥١.

(٥) فى ب فقط ٢/ ٢٥١: المسئول عنه» بزيادة «عنه»

الحقيقة، منقسمة إلى المسئول[١] وأمثاله، كما شرطنا.

فمعنى أيّ رجل: أيّ قسم من أقسام الرجال إذا قسّموا رجلاً رجلاً، وأيّ رجلين، أيْ: أيّ قسم من أقسام هذا الجنس إذا قسّم رجلين رجلين، وأيُّ رجال، أيْ: أيُّ قسم من أقسام هذا الجنس إذا صنفوا رجالاً رجالاً.

وكذا فى أفعل نحو: زيد أفضل رجل، أى: أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم منه رجلاً، والزيدان أفضل رجلين، أيْ أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم رجلين، والزيدون أفضل رجال، أيْ أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم[٢] رجالاً.

فأفعل سواء أضفته إلى المعرفة أو إلى النكرة: لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من أجزاء ما بعده، إفرادًا أو تثنية أو جمعًا، فلهذا لم يجز: الزيدان أفضل الرجلين، لأن «الرجلين» ليس لهما أجزاء مثل الزيدين تثنية، بل هو جزء واحد مثل الزيدين، وجاز[٣]: زيد أفضل الرجال والزيدان أو الزيدون أفضل الرجال، لأن «الرجال» يصح تجزئتها رجلاً رجلاً كزيد، ورجلين رجلين، كالزيدين، ورجالاً رجالاً، كالزيدين.

ولا تظُنَنَّ أن صاحب أفعل التفضيل مفضل على مجموع أقسام المضاف إليه، فتقول فى زيد أفضل الرجال: إنه أفضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعًا، فإنه غلط، بل معناه أنه أفضل من كل رجل رجل، هو [قسم][٤] من أقسام الرجال، كما كان فى النكرة سواء.

وكذا «أيّ» لتعيين قسم من أقسام المضاف إليه، معرفة كان أو نكرة، فلا يجوز: أيّ الرجلين هذان؟ إذ ليس للرجلين أقسام، كل واحد منها مثنى حتى يُعيَّن أحد تلك الأقسام.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٥١: «المسئول عنه» بزيادة «عنه».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٥١: قسم منه» بزيادة «منه».

(٣) فى ط فقط: «وجاء»، تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقط بن ظ.

ويجوز: أى الرجال هذا؟ وأى الرجال هذان، أو هؤلاء؟ لأن الرجال، كما قلنا، يصح تجزئتها أفرادًا، ومثنيات وجموعًا[١].

فإن قيل: فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس بأحد أجزائه[٢] فى النكرة، حتى قلت: أفضل رجل وأفضل رجلين وأفضل رجال، ولم يجز ذلك فى المعرفة؟

قلت: لأن المنكَّر لا يختص فى أصل الوضع بواحد بعينه، فصح أن يُعَبَّر به عن كل واحد واحد على البدل إلى أن يفنى[٣] الجنس تحقيقًا، بخلاف المعرفة، فإنها لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه، فلا تطلق مع ذلك التعيين على غيره.

و «أىّ» و «أفعل»، لا يضافان إلاَّ إلى جملة ذات أجزاء، كما قلنا؛ ولا يضافان إلى ما يكون تجزُّؤه بالعطف، نحو: أىّ زيد وعمرو، ولا: زيد أفضل زيد وعمرو.

فإن تكرر المجرور بالعطف فيهما، فلأجل تكرر المسئول عنه فى «أىّ» والمفضل فى «أفعل»، نحو: زيد وهند أفضل رجل وامرأة؛ وأىّ رجل وامرأة هذا وهذه؟.

وأمَّا قولهم: أيىِّ وأيُّك فالمراد به: أيُّنا، لكنهم قصدوا التنصيص على أن المراد: المتكلم والمخاطب، إذ كان لايدل عليه الضمير فى «أينا»، فصرَّحوا بالضميرين، فوجب إعادة «أىّ» [رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه إذ لا يعطف على الضمير المجرور على شىء إلا بإعادة الجار فتكرير أى][٤] للمحافظة على اللفظ لا المعنى، كما فى قولك: بينى وبينك؛ مع أن مثل هذا ، لا يكون إلا فى ضرورة الشعر، قال:

٣٤٣ = فأيِّي ما وأيُّك كان شرّاً فقِيدَ إلى المُقامة لا يراها[٥].

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٥٢ «أو مثنيات أو جموعاً» بـ «أو» بالواو.

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٥٢: «أفراده» مكان: «أجزائه» صوابه من ط والمخطوطات.

(٣) فى ب ٢/ ٢٥٢: «يغنى» بالغين مكان: «يفنى» بالفاء، تحريف.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ب/ ٢/ ٢٥٢ صوابه من ط والمخطوطات.

(٥) هو الشاهد الثانى عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

= واستشهد، على أن هذا ضرورة، والقياس والمستعمل: فأيّنا كان شراً من صاحبه، و«ما» زائدة للتوكيد.

وجاء مثله فى الضرورة:

أظْلَمِي وأَظْلَمُهْ[١].

و: «أيّ» معرب، مع أن فيه إمَّا معنى الشرط أو الاستفهام أو هوموصول؛ للزومه الإضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للإعراب.

ولا يحذف المضاف إلاَّ مع قيام قرينة تدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[٢]، أى: أىَّ اسم.

وتجريدها من التاء مضافة إلي مؤنث أفصح من إلحاق التاء، كما يجىء فى الموصول، قال الله تعالى: ﴿بِأَيّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[٣].

قوله: «ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه فى العموم»، أى لا يقال: كل الجميع، ولا جميع الكل، فإنهما متماثلان فى العموم.

قوله: «كليث وأسد، وحَبْس ومنع»، مثالان للخصوص، إلاَّ أن الأول عيَن، والثانى معنىً.

= ٣٤٤ = و «قيد» مجهول: قاد و«المقامة» بضم الميم وفتحها: المجلس أى قيد إلى مواضع إقامة الناس وجمعهم أى قيد أعمى لا يرى المقامة.

والبيت من جملة أبيات للعباس بن مرادس قالها لخفاف بن ندبة فى أمر شجر بينهما. انظر ديوانه/ ١٦٣.

وأولها

ألا من مُبْلغٌ عنى خُفافاً ألوكاً بيتُ أهْلِك منتهاها

والألوك: الرسالة

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٩٩، وأمالى القالى ٣/ ٦٠، ومجاز القرآن ٢/ ٨١, ١٠٢، واللسان: «قوم».

(١) هو الشاهد الثالث عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه ضرورة، والقياس" «أظلمنا».

والرجز بتمامه:

يارّبِ موسى أظلمى وأظلمُهْ فاصْبُبْ عليه مَلَكاً لا يرحمُهْ

من شواهد: الهمع والدرر رقم ٣٤٥، والتصريح ١/ ٢٩٩.

(٢) الإسراء/ ١١٠. (٣) لقمان/ ٣٤.

قوله: «عين الشيء» يريد بالشيء شيئًا معيّنًا كزيد وعمرو كما تقول: عين زيد، وإلا فالشيء أعم من العين.

الإخلال ببعض أحكام الإضافة

وقد أخلَّ المصنف ببعض أحكام الإضافة، فلا بأس أن نذكرها.

أحدها: حذف المضاف إذا أُمِن اللبس. وجاء أيضًا فى الشعر مع اللبس قال:

٣٤٥= فهــلْ لكُمْ فيهــا إلــيَّ فإننّي بصيرٌ بما أعيا النِّطاسِيَّ حِذْيما[1]

أى ابن حذيم، فإذا حذف، فالأوْلى والاشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف فى الإعراب، كقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2].

وقد يترك، عنـد سيبويه على إعرابه إن كان المـضاف معطوفًا على مثـله مضافًا إلى شيء كما يـقال فى المثل: «ما كل سوداء تمرة ولا بيـضاء شحمة»[3] أى: ولا كل بيضاء.

---

(١) هو الشاهد الرابع عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن فيه حذف مضاف أى ابن حِذْيم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، لأنه علِم أنه العالم بالطب والمشهور به لاحذيم

قال الزمخشرى: هو رجل كان من أطباء العرب

وذكر البغدادىّ أن هـذا البيت من أبيات لأوس بن حجـر قالها لبنى الحارث بن سـدوس بن شيبان، وهم أهل قرية باليمامة حيث اقتسموا معزاه.

ومطلع أبياته:

فإنْ يَأتكُمْ منىّ هجاء فإنما حَباكُمْ به منىّ جميلُ بن أَرْقما

ثم بعد أربعة أبيات:

فهل لكم فيها إلى فأننى.... البيت.

من شواهد: الخصائص ٢/ ٤٥٣، وابن يعيش ٣/ ٢٥. وشرح شواهد الشافية ٤/ ١١٦.

(٢) يوسف/ ٨٢.

(٣) انظر قصة هذا المثل فى «مجمع الأمثال» ٢/ ٢٨١، وهو مثل يضرب فى موضع التهمة.

قال: ولو لم يـقدَّر هنا مضاف معطـوف على المضاف الأول لكان عطـفًا على عاملين مختلفين، ولا يجوز عنده. وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدِّر مضافًا.

وتقول: ما مثل عبدِ الله يقول ذلك ولا أخـيه، وما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك أى: ولا مثل أخيَه، ولا مثل أبيك.

قالوا: يجب إضمار المضاف ههنا، فيكون ممَّا حذف المضاف فيه وأُبقى المضاف إليه على إعرابه. وذلك لأن «أخيه» لو كان معطوفًا على «عبدالله» لكان المعنى: ما رجل هو مثلهما يقول ذلك، وليس هـو المراد، بل المعنى: ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك.

وأيضًا، لو كان معـطوفًا عليه[١] لكان قد فُصِل بين المعـطوف والمعطوف عليه المجرور بأجنبى، وذلك لا يجوز، كما يجيىء فى باب العطف.

ولو كان «أبيـك» فى المسألة الثـانية عطفًا عـلى أخيك» لم يقـل: يقولان، بل: يقول.

وأيضًا، لو لم يقدَّر المضاف فى المسألتين لكان الداخل عليه «لا» المزيدة لتأكيد النفـى معطوفًا علـى غير مـا نسب إليـه الحكـم المنفـى، ولا يجـوز، لأنك تقول: ما جاءنى زيد ولا عمرو.

ولا يجوز نحـو ما جاءنى غلام زيد ولا عمروٍ، بـجرِّ عمرو، إذ[٢] المجىء ليس منفيًا عن زيد، بل عن غلامه.

وأجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بأن «مثـل» ههنا كناية وليس بمقصود، فكأنه معدوم، يقال: مثلك لا يفعل هذا أى: أنت لا ينبغى أن تفعل[٣]، وذكر المثل كنايـة، ولو كان مقـصودًا لم يكـن المخاطب مرادًا [عـند ذلك][٤]، وعنـد ذلك

---

(١) «عليه» سقطت من ظ.

(٢) فى ب ٢/ ٢٥٥: «إذْ أن المجئ» بزيادة «أنّ»

(٣) فى ط فقط أنت ينبغى ان لا تفعل»

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٢٥٥.

يفسد المعنى لأنه لا يمتنع حينئذ أن يكون المعنى: مثلك لا يفعله وأنت تفعله، كما تقول: أخو زيد لا يفعل هذا ولكنْ زيدٌ يفعله، لما كان الأخ مقصوداً، فكأنهم قالوا: ما عبدالله ولا أخوه، وما أخوك ولا أبوك، فلا تجيء الفسادات/ المذكورة. ٢٩٢

قال بعضهم: إن في هذا الجواب نظراً، وذلك لأنه، وإن كان المثل مُقحماً من حيث المعنى، والمقصود هو المضاف إليه، لكن المعاملة لفظًا مع هذا المضاف، الاترى أنك لا تقول: مثلى لا أقول، ومثلك لا تقول بالتاء، ومثلكما لا تقولان، ومثلكم لا تقولون.

أقول: أداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كأسماء الأجناس، فإنه يصح إطلاقها على المثنى والمجموع، وكذلك استعمال المجرَّد من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثير.

فعلى هذا لا منعٍ من اكتساء المضاف معنى التأنيث، والتثنية والجمع من المضاف إليه، إن حسُن الاستغناء في الكلام الذى هو فيه عن المضاف، بالمضاف إليه؛ أمَّا التأنيث فكما مرَّ من قوله.

=٣٤٦ *..... الليالي أسرعت *[١]

وأمَّا التثنية فكقولك: ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك[٢].

وأما الجمع فكقوله:

=٣٤٧ *وما حبّ الديار شَغَفن قلبي*[٣]

وأمَّا أداء ألفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم يجيء إلاَّ مع حرف الخطاب نحو: يازيدُ، فمن ثمةً لم يجز: ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى: ما مثل أخيك وأبيك يقولان.

(١) سبق ذكره رقم ٣١٦، وفى ب ٢/ ٢٥٦: طول: بدل: مرٌّ، وزيادة «فى نقضى».

(٢) كلمة «ذاك» سقطت من ب ٢/ ٢٥٦.

(٣) هو لقيس مجنون بنى عامر، وتقدم الكلام عليه فى الشاهد التسعين بعد المائيين انظر رقم ٣١٧.

* ولكن حبُّ من سكن الديارا»

وفى التأنيث، كقوله عليه الصلاة والسلام: «ما رأيت مثل الجنة نام طالبها».

وقد يقوم المضاف إليه مقام المضاف فى التذكير، قال:

٣٤٨= يَسْقُون من وَرَد البَرِيصَ عليهمُ بَرَدي يُصفَّق بالرّحيق السّلسلِ[١]

أى: ماءَ بردى، وهى نهر، فقال: يصفق بالتذكير، ويقوم مقامه فى التأنيث أيضاً نحو: قطعتُ السارقَ فاندملت، أى قطعت يده، وفى العقل، كقوله تعالى: «وكم مِن قرية أهلكناها فجاءَها بأسنا بياتاً أو هم قائلون»[٢] فقال: هم.

وقال الخليل[٣]: يقوم مقامه فى التنكير إن كان معرفة أضيف إليها «مثل»، كما ذكرنا فى المفعول المطلق فى قوله: فإذا له صوتٌ صوتُ حمار برفع «صوت» الثانى، أى: مثلُ صوت حمار، فأجاز أن تقول: هذا رجل أخو زيد أى مثل أخى زيد.

واستضعفه سيبويه، وقال: لو جاز هذا لجاز: هذا قصيرٌ الطويل، أى مثل الطويل ، وهو قبيح جداً.

[فيجوز أن يكون تنكيره بتقدير «مثل»، ولتأويل آخر كما ذكرنا فى لا التبرئة][٤]

وأمَّا[٣] قولهم: قَضيَّة ولا أبا حَسَنٍ لها فلجَعْل العَلَم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نَحو: «لكل فرعونٍ موسَى» كما ذكرنا فى: «لا» التبرئة.

---

(١) هو الشاهد الخامس عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أنه قد يقوم المضاف إليه مقام المضاف فى التذكير، لأنه أراد ماء بردى، ولو لم يقم مقامه فى التذكير لوجب ان يقال: تصفق بالتاء للتأنيث، لأن بردى من صيغ المؤنث و«البريص»: موضع بأرض دمشق.
والشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت مدح بها آل جفنة ملوك الشام ديوانه/ ١٨٣
من شواهد: ابن يعيش ٣/ ٢٥، ٦/ ١٣٣، والأشباء والنظائر رقم ٥١١، والهمع والدرر رقم ١٢٥٢.

(٢) الأعراف / ٤.

(٣) فى ط: «الخيل» مكان: «الخليل» تحريف ظاهر.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط وب ٢/ ٢٥٧ صوابه من النسخ المخطوطه.

وقد يحذف مضاف بعد مضاف، وهلمَّ جرًا لقيام المضاف إليه الأخير مقامه.

=٣٤٩ *وقَدْ جعَلَتْني من حَزِيمة اِصبعا*(١)

أي: ذا مقدار مسافةِ اصبع.

وثانيهـا: حذف المضاف إليه، فإن كـان المضاف ظرفاً فيـه معنى النسبـة كقبل، وبعد فى الزمان وأمام وخلف فى المكان، أو مشـبهًا به فى الإبهام، كغير، وحسب، ولـم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخـر إلى مثل ذلك المحذوف، فالبناء على الضم، وتسمى الظروف غايات، ومنهـا: قط، وعَوض، ومنذ، وحيث، كما يجىء فى الظروف المبنيّة جميع أحكامها(٢).

وإن كان عطف عـلى ذلك المضاف مضـاف آخر إلى مثل ذلك المـنوىّ، سواء كان المضاف الأول من الظروف المذكورة، كقبلَ وبعدَ زيد، أو من غيرها كقوله:

=٣٥٠ يا من رأي عارِضاً أُسرُّ به بين ذِراعَيْ وجبّهةِ الأسدِ(٣)

---

(١) هو الشاهد السادس عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن فيه حذف ثلاث كلمات متضايفات أى ذا مقدار مسافة اصبع.

الأولى تقدير مضافين أى ذا مسافة أصبع، فإن المسافة معناها البعد.

والمقدار لا حاجة إليه، كذا قدّر جماعة منهم أبو على وابن هشام وهذا عجز، وصدره:

* فأدرك إبقاء العَرادة ظَلْعُها *

والشاهد من جملة أبيات للكلحبة العَرينى، ذُكرت فىَ المفضليات من ٢٠-٢٣، وأولها:

فإن تنجُ منها يا حَزِيمَ بنَ طارق فقد تَركَتْ ما خلف ظَهْرك بلقْعًا.

والعرادة: اسم فرس الكلحبة، و «الإبقاء»: ما تبقيه الفرس من العْدو، وظلعها: فاعل أدرك.

يقول: تبعـت حزيمة فى هربه، فلـما قربت منه أصاب فرسى عـرَجٌ فتخلفت عنه، ولـولا عرجها لما أسره غيرى، وجملة: «وقد جعلتنى» الخ حالية.

من شواهد: نوادر أبي زيد/ ٤٣٦ وابن يعيش ٣/ ٣١، والعينى ٣/ ٤٤٢ والاشمونى ٢/ ٢٧٢.

(٢) بعد قوله: «أحكامـها» زيادة فى ظ وهى: «عوض للمضاف الذى خذف مـنه ما أضيف من الظروف المذكورة، كان أو من غيـرها نحو قبل وبعد، وقد عطـف عليه اسم مضاف إلى مثل مـا أضيف إليه المنوىّ، فيبدل من المضاف إليه تنوين.

(٣) وهو الشاهد السادس والثلاثون بعد المائة وقد سبق ذكره رقم ١٤٣ والشاهد للفرزدق.

وقوله:

إلا عُـــلالَـــة أو بُـــدا هة سابحٍ نَهدِ الجُزارةْ(١) =٣٥١

لم يُبدل مِن المضاف إليه تنوين، ولم يُبن المضاف، لأن المضاف إليه كالباقى بما يفسِّره الثانى، هذا على قول المبّرد.

ومذهب سيبويه: أن الأوَّل مضاف إلى المجرور الظاهر، والثانى مضاف فى الحقيقة إلى ضميره، والتقدير: إلا علالة سابح أو بُداهته، ثم حذف الضمير وجُعل المضاف الثانى بين المضاف الأول/ والمضاف إليه، ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف، على ما ذكرنا فى باب النداء فى: ٢٩٣

ياتيم تيمَ عديٍّ لا أبا لكم(٢) =٣٥٢

ومذهب سيبويه فى: زيد وعمرٌو قائم أن خبرَ المبتدأ الأول محذوف، وهو مغاير لمذهبه هنا.

ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى السَّعة، وأمَّا نحو: يا تيم تيم عدى فربّما يغتفر فيه، لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه، فكأنه لا فصل.

وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة، ولم يعطف عليه ما ذكرنا، وجَب إبدال التنوين من المضاف إليه، وذلك فى: كل، وبعض، وإذ، وأوان، كقوله تعالى: ﴿وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَال﴾(٣)، و: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾(٤).

وإذا قطع كل وبعض، عن الإضافة، فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما، وبعضهم جوّزه.

---

(١) استشهد به على أن الأصل: إلاعلالة سابحٍ أو بُداهة سابح كالذاى قبله.
والشاهد للأعشى، وهو الشاهد الثالث والعشرون وقد تقدم ذكره رقم ٢٤.
(٢) تقدم ذكره رقم ٢٨٨
(٣) الفرقان/ ٣٩.
(٤) الزخرف/ ٣٢.

وقد ينصب «كل» على الحال، نحو: أخذ المال كُلاّ، وذلك لكونه فى صورة المنكر، وإن كان معرفة حقيقة، لكونه بتقدير «كله».

وقد حكى الخليل فى المؤنث: كلّتهنّ، وليس بمشهور.

وثالثها: الفصل بين المضافين:

اعلمْ أن الفصل بينهما فى الشعر بالظرف والجار غير عزيز كقوله:

=٣٥٣ لما رأتْ ساتيدَ ما استَعْبَرتْ لِله درُّ ـ اليومَ ـ مَنْ لامها(١)

وقوله:

=٣٥٤ كان أصْواتَ منْ إيغالِهِنَّ بنا أواخرِ المَيْس إنقاضُ الفراريج(٢)

وبغيرهما عزيز جداً، نحو قوله:

=٣٥٥ تمُرُّ علي ما تستمرُّ وقد شَفَتْ غلائلَ عَبْدِ القيس منها صدورِها(٣)

(١) هو الشاهد السابع عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه قد فصل فى ضرورة الشعر بين المتضايفين بالظرف، والأصل: لله درّ من لامها اليوم.

والشاهد منسوب إلى عمرو بن قميئة، ديوانه/ ١٨٢

وهو البيت الثانى من ثلاثة أبيات، وقبله.

قد سألتنى بنت عمرو عن الـ أرض التى تُنْكِر أعلامَها

وبعده:

تذكرت أرضاً بها أهلُها أخوالها فيها وأعمامَها

وفى هامش الديوان نصب الأخوال والأعمام، لأن الكلام قد تمّ بقوله: «تذكرت أرضاً بها أهلها»: ثم حمل ما بعدها على معنى التذكر مكانه قال: تذكرت أخوالها وأعمامها. وما فى هامش الديوان منقول عن الخزانة.

و«سايتدما» فى الشاهد: أصله مهمل فى الاستعمال فى كلام العرب فإما أن يكون مرنجلاً عربيّا، وإما أن يكون أعجميّا وهو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبداً، وهناك أقوال أخرى ذكرها البغدادى فى الخزانة.

من شواهد: الإنصاف ٢/ ٤٣٢، وابن يعيش ٣/ ١٩، ٢٠، ٧٧، ٨/ ٦٦.

(٢) تقدم ذكره فى الشاهد التاسع والستين بعد المائتين وهو لذى الرمّة انظر رقم ٢٩١.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة

واستشهد به على أن الفصل بين المتضايفين بغير الظرف نادر كما هنا والأصل: «وقد شفت غلائل=

وحكى ابن الأعرابى: هو غلام ـ إن شاء الله ـ ابنِ أَخيك؛

وقد يفصل فى السَّعة بينهما قليلاً بالقسم نحو: هذا غلام والله زيدٍ، وذلك لكثرة دَوره فى الكلام.

وقد جاء فى السعة الفصل بالمفعول إن كان المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعلاً له، كقراءة ابن عامر: «..قَتْلُ أَوْلادَهمْ شرُكَائهم[1]»، وهو مثل قوله:

فـزجَـجْتهُا بمـزجَّـةٍ زجَّ القَلوصَ أبى مزادهْ[2] =٣٥٦

وقوله:

تَنْفِى يداها الحَصىَ فى كل هاجرةٍ نفى الدراهيمَ تنقادِ الصياريف[3] =٣٥٧

= صدورها عبدُ القيس منها ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالفاعل وبالجار والمجرور.
وهذا البيت مصنوع وقائله مجهول.
من شواهد الإنصاف ٢/ ٤٢٨.

(١) الانعام/ ١٣٧ ببناء: «زُيّن» للمفعول، ورفع «قتلُ»، ونصب «أولادهم» وجرّ «شركائهم». انظر قراءة رقم ٢٣٥٢ فى معجم القراءات القرآنية.

(٢) هو الشاهد التاسع عشر بعد الثلاثمائة فى الخزانة
واستشهد به على أنه فصل بين المضاف وهو زج وبين المضاف إليه وهو أبى مزادة بالمفعول، وهو القلوص
من شواهد: مجالس ثعلب/ ١٥٢، والخصائص ٢/ ٤٠٦، والإنصاف ٢/ ٤٢٧، وابن يعيش ٣/ ١٩، ٢٢، والأشمونى ٢/ ٢٧٦. وفى ب ٢/ ٢٦٤ «أبى مراده» بالراء، تحريف.

(٣) هو الشاهد العشرون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن فيه الفصل بالمفعول أيضاً بين المتضايفين.
فإن أصله: نفى تنقاد الصياريف الدراهيم- ففصل بالمفعول وهو الدراهيم بين المتضايفين.
والشاهد للفرزدق وليس فى ديوانه نشر دار صادر بيروت.
من شواهد: سيبويه ١/ ١٠، والمقتضب ٢/ ٢٥٨، والمحتسب ١/ ٢٥٨، والخصائص ٢/ ٣١٥، وابن الشجرى ١/ ١٤٢، ٢٢١، ٢/ ٩٣، وابن يعيش ١٠/ ١٠٦، والعينى ٣/ ٥٢١ والأشياه والنظائر رقم ١٠٧، والتصريح، ٣٧٠، والأشمونى ٢/ ٢٨٩.
وفى العينى: كل مارددته فقد نفيته، ونفيت الدراهم: أبرزتها للانتقاد.
والهاجرة: وقت شدّة الحرّ فى وقت الظهيرة.
والدراهيم: جمع درهام لاجمع درهم. فإن جمع درهم: دراهم ومن جعل الدراهيم جمع درهم كان شاذاً على غير قياس.
=

عند مَن رَوَى: بنصب الدراهيم، وجرّ تنقاد.

وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره فى السَّعة، ولا شك أن الفصل بينهما فى الضرورة بالظرف ثابت، مع قلَّته وقبحه، والفصل بغير الظرف فى الشّعر، أقبح منه بالظرف. وكذا الفصل بالظرف فى غير الشعر أقبح منه فى الشعر.

وهو عند يونس قياس كما مرَّ فى باب «لا» التبرئة، والفصل بغير الظرف فى غير الشعر أقبح من الكل مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما، فقراءة ابن عامر ليست بذاك، ولا نسلِّم تواتر القراءات السبع، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين.

[إضافة الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم]

(ص): وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المكلم كُسر آخره، والياء مفتوحة أو ساكنة فإن كان آخره ألفًا ثبتت. وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وإن كان ياء أدغمت.

وإن كان واواً قلبت ياء وأدغمت، وفتحت الياء للساكنين.

(ش): قوله: «الاسم الصحيح»، الصحيح فى اصطلاح النحاة: ما حرف إعرابه صحيح كعمرو، ودعد، وزيد.

ويعنى بالملحق به: ما آخره ياء أو واو، قبلها ساكن كـ «ظبْى» ودلْو ومدعّو وكرسىّ وأبىّ.

ومعنى إلحاقه بالصحيح: إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح، وإنما احتملها، لأن حرف العلة يخف النطق به، وإن كان متحركاً إذا سكن ما قبله، كما يخف النطق به، إذا سكن هونفسه.

= والصياريف: جمع صيْرف، ولكن لما أشبعت كسرت الراء.

قولـه: «كسر آخره» إنما ألزم ما قبـل ياء المتكـلم الكسـر دون الضم والفـتح، ليناسبه[١]، ولهذا جوَّز هذيـل قلب ألف المقصور ياءً، وإن كـان الألف أخفَّ من الياء، فقالوا:/ قفيّ، ولهذا قالوا في الأفصح: «فيَّ» بقلب الواو باء ـ كما يجيء. ٢٩٤

قوله: «والياء مفتوحة أوساكنة» يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به، وأمَّا الياء[٢] اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين ـ كما يجيء.

وقد تقدم في باب المنادى: الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح.

ويجوز حذف الياء قليلاً في غير المنادى أيضاً[٣] كما تقدم هناك.

قوله: «فإن كـان آخره ألفاً» يعني إن لـم يكن الاسم[٤] صحيحاً ولا مـلحقاً به فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً، أو واواً، أو ياءً؛ والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلمايَ ـ أو، لا، كفتايَ وحُبلايَ، ومعْزايَ.

وهذيل تجيز قلب الألف الـتي ليست للتثنية ياء، كأنهـم لَمَّا رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء، للـتناسب في الصحيح والملحق بـه، ورأوا أن حروف المدِّ من جنس الحركة[٥] على ما ذكرنـا في أول الكتاب، ومن ثم نابت عـن الحركة في الإعراب جعلـوا الألف قبل الياء كـالفتحة قـبله[٦]، فغيَّـروها إلى الياء لـتكون كالـكسرة قبله[٧]

وأمَّا ألف التثنية فلم يغيِّروها لئلا يـلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف، وأمَّا في المقصور، فالرفع والـنصب والجر، ملتبس بعضها ببعـض، لكن لا بسبب قلب

(١) في ب فقط ٢/ ٢٦٢: «ليناسبها».

(٢) سقطت كلمة: «الياء من ب ٢/ ٢٦٣.

(٣) «أيضاً» سقطت من ب ٢/ ٢٦٣.

(٤) كلمة: «الاسم» سقطت من ب ٢/ ٢٦٣.

(٥) في ظ: «الحركات» مكان: «الحركة».

(٦) في ب فقط ٢/ ٢٦٣ «قبلها».

(٧) في ب فقط ٢/ ٢٦٣ «قبلها».

الألف ياء، بل لو أبقيت الألف أيضاً لكان الالتباس حاصلاً.

فإن قيل: فكان الواجب على هذا ألاَّ يقلب واو الجمع في: جاءني «مسلموي»، لئلا يلتبس الرفع بغيره.

قلت: بينهما فرق، وذلك أن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة.

وإنما جوَّز هذيل قلبها لأمر استحساني، لا موجب عندهم أيضًا، فالأولى تركه إذا أدَّى إلى اللبس، بخلاف قلب الواو في «مسلموي» فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما، ولا يُترك هذا الأمر المطرد اللازم لا لتباس يَعرِض في بعض المواضع، ألاَ ترى أنك تقول، مختار، ومضطَر، في الفاعل والمفعول معاً.

وقد جاء في الشعر قلب الألف ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير قال:

٣٥٨ = يا ابن الزّبَيْر طالمَا عَصَيْكا وطالمَا عنّيْتَنا إليكا

لنضرِبَنْ بسيفنا قَفَيْكا(١)

قوله: «وإن كان ياءً»، أي إن كان آخر الاسم ياءً، وذلك في المنقوص، نحو: قاضيَّ، وفي المثنى والمجموع نصبًا وجراً، نحو: مسلمَيّ ومسلِميَّ.

قوله: «وإن كان واواً» وذلك في المجموع بالواو والنون رفعًا.

وإنما قلبت الواو ياءاً، لأن قياس لغتهم كما يجيء في التصريف إذا اجتمعت الواو والياء وسكنت أولاهما قلبُ الواو ياءً، وإدغام أولاهما في الثانية.

---

(١) هو الشاهد الحادي والعشرون بعد الثلاثمائة في الخزانة:
واستشهد به على أنه جاء في الشعر قلب الألف ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير في قوله: «قفيكا» والأصل: قفاكا، فأبدلت الألف ياء، وإنما كان سبيل هذا الشعر، لأنه ليس مع ياء المتكلم فإنها تقلب معه ياء نثراً ونظماً عند هذيل.
من شواهد نوادر أبي زيد ٣٤٧/ وأمالي الزجاجي/ ٢٣٦، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٤٢٥، والعيني ٤/ ٥٩١، والأشموني ١/ ٢٦٧، ٤/ ٢٨٣، والمخصص ١٧/ ١٤٤.

وإنما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتقاربين فى الصفة، أى اللين، فخفف بالإدغام فقلب أثقلهما أى الواو، إلى الأخف، أى الياء وسهَّل أمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول.

وتقلب الواو ياء، سواء كانت [1] أوّلاً، كطىّ، أو ثانياً كسيِّد، وأصلهما: طوْى وسَيْود؛ فإذا حصل الإدغام، فإن كان قبل الياء الأولى فتحة بقيت على حالها لخفتها، نحو: مصطفىّ وأعلَىَّ، فى: مصطَفَوْن وأعلَوْن.

وإن كان قبلها ضمة، فإن لم تؤدِّ إلى لَبس وَزْنٍ بوزن وجب قلبها كسرة لأجل الياء، كما فى: مسلمىَّ.

وسهَّل ذلك قربها من الأخير الذى هو محل التغيير، فلهذا لم تقلب فى : سُيَّل ومُيَّل

وأيضاً فإنهم لما شرعوا فى التخفيف فى «مسلمىَّ» بالإدغام تمّموه بقلب الضمة كسرة بخلاف «مُيَّل».

وإنْ أدَّى إلى اللبس، فأنت مخيَّر فى قلبها كسرة وإبقائها، نحو : لُىّ، فى جمع أَلْوى، إذ يشتبه فُعل بفِعل.

قوله :«وفتحت اليـاء للساكنين» يعنى إذا كان قبل يـاء الضمير ألف ، أو ياء، أو واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون/ كـما جاز فى الصحيح والملحق به، وذلك لاجتماع الساكنين. ٢٩٥

وقد جاء الياء ساكناً مع الألف فى قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَاىْ وَمَمَاتِى﴾[2] وذلك، إمَّا لأن الألف أكثرمدّاً من أخويه، فهو يقام مقام الحركة من جهة صحّة الاعتماد عليه، وإمَّا لإجراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا فهو عندالنحاة ضعيف.

---

(١) سقطت من ط كلمة: «كانت».

(٢) الأنعام/ ١٦٢، وهى أيضًا هى قراءة ورش، وقالون، وأبو جعفر.

انظرغيث النفع / ٢٢٠، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٤٥٩، والفخر ٤/ ١٧٤، والنشر ٢/ ٢٦٧.

وجاء فى لغة بنى يَربوع فـيها: الكسر مع الياء قبلها،وذلك لتشـبيه الياء بالهاء بعد الياء، كما فى : فِيه ولَدَيه.

ومنه قراءة حمزة: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيِّ﴾[1] وهو عند النحاة ضعيف قال:

٣٥٩= قال لها: هل لكِ ياتا فيِّ[2].

(١) ابراهيم/ ٢٢، وهى أيضًا قراءة الأعمش، ويحيى بن وثاب، وحمران بن أعين، وسليمان بن مهران. انظر: المجمع للطبرسى ٦/ ٣٠٩، والطبرى ١٣/ ٣٢، والحجّة لابن خالويه / ٢٠٣.

(٢) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن كسرياء المتكلم من نحو: «فىِّ» لغة بنى بربوع لكنه عند النحاة ضعيف.

والشاهد نسبـه البغدادى إلى الأغلب العجلى الـراجز، وليس قائله مجهولاً كمـا ادّعى الزمخشرى، وذكر البغدادىّ أنه رأى هذا الشاهد فى أول ديوان الأغلب العجلّى.

أوّل أرجوزته.

أقبل فى ثوب مَعا فـرىٍّ بين اختلاط الليـل والعشىٍّ

ماض إذا ماهَمّ بالمُـضىٍّ قال لها..................

قالت له ما أنت بالمرضىٍّ

و«معافر»: حىّ من همدان.

[إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلّم]

(ص): «وأمَّا الأسمـاء الستة، فـأبى وأخى. وأجاز المـبرد: أبيَّ وأخيَّ. وتـقول: حَمِى وهَنِى».

(ش) هذا حكـم الأسماء السـتة عند إضـافتها إلـى ياء المتكـلم وهى باعـتبار الإضافة، على ضربين: ضرب لايقطع عن الإضافة، ولايضاف إلى مضمر، وهو: «ذو» وحدَه، فلا كـلام فيه فى هـذا الباب، إذ نحـن نتكلـم على المضـاف إلى ياء المتكلم وهى ضمير.

وضرْب يقطع ويضاف إلى مضمر وهو الخمسة الباقية وهى على ضربين:

ضرب إعرابه عين الكلمة، ولامها محذوف، وهو: فوك.

وضرب إعرابه لام الكلمة وهو الأربعة الباقية، وهى على ضربين:

ضرب إعرابه لام الكلـمة وهو الأربعة الباقية، أعنـى: أبوك، وأخوك، وهنوك، وحَمُوك.

أمَّا «فوك» فحالاته ثـلاث: قطع الإضافة، وإضافته إلى ياء المتـلكم، وإضافته إلى غيرها.

أمَّا فى حال القطع، فيجب إبدال الواو ميمًا، لامتناع حذفه وإبقائه.

أمَّا الحذف، فلبـقاء الاسم المتمكن على حـرف واحد ولا يجوز؛ لأن الإعراب إنما يدور على آخر الكلمة، فلا يدور على كلمة آخرها أولها.

وأمَّا الإبقاء، فلأدائه منـونًا إلى اجتماع الساكنين، فيؤول أمـره إلى البقاء على حرف، وذلك لأن أصله «فَوْه» بفتح الفاء وسكون العين.

أما فتح الفاء فلأن «فَمٌ» بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر.

وأما سكون العين، فلأنه لا دليل على الحركة، والأصل السكون، فحذفت لامه

نسيًا منسيًا، فلو لم تقلب الواو ميمًا لدار الإعراب على العين كما فى: يد، ودَم، فوجب قلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيلتقى ساكنان: الألف والتنوين، فتحذف الألف.

فلمَّا امتنع حذفها وإبقاؤها، قلبت إلى حرف صحيح قريب منها فى المخرج وهو الميم، لكونهما شفويَّتين؛ وأمَّا قوله:

٣٦٠ = خالط من سلمي خياشيمَ وفا[١]

فقيل: حذف المضاف إليه ضرورة، وأصله: وفاها.

قال أبو على، يجوز أن يكون على لغة مَن لم يبدل من التنوين ألفًا فى النصب كما فى الرفع والجر كما قال:

٣٦١ = كفي بالنَّأي من أسماءَ كافِي[٢]

وقال:

(١) تقدم ذكره. انظر الشاهد الثالث والأربعين بعد المائتين فى الخزانة.
وهو الشاهد رقم:٢٦١

(٢) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن الوقف على المنصوب بالسكون لغة، فإن «كافيا» مفعول مطلق، وهو مصدر مؤكد لقوله: «كفى».
وكان القياس أن يقول: «كافيا» بالنصب، لكنه حذف تنوينه ووقف عليه بالسكون، والمنصوب حقه أن يبدل تنوينه ألفًا.
وهذا صدر، وعجزه:
* وليسَ لنأيها إذْ طال شافى *
والشاهد مطلع قصيدة لبشر بن أبى خازم مدح بها أوس بن حَارثة بن لأم لما خلى سبيله من الأسر والقتل.
والمعنى: لايصيبنى بعد هذا شىء أشدّ منه، أى هو سُقم ومرض.
من شواهد: المقتضب ٤/ ٢٢، والخصائص ٢/ ٢٦٨، والمنصف ٢/ ١١٥، وابن الشجرى ١/ ١٨٣ - ٢٨٣ - ٢٩٦ - ٢٩٨، والشافية ٤/ ٧٠. وشرح سقط الزند / ١٢٥، والأشباه والنظائر رقم ٧٧١، وابن يعيش ٦/ ٥١.

٣٦٢= * وآخُذُ من كُلِّ حيٍّ عُصُمْ[1] *

وهذه لغة حكاها الأخفش، فالألف عين الكلمة، فلا يبقى المعرب على حرف.

وأمَّا إضافته إلى ياء المتلكم فهو فيها على لغتين: أشهرهما «فيَّ» في الأحوال الثلاث. وقياس أصله: فَوِى، كغَذِى، ثم: فايَ لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها، إلاَّ أنه لـمَّا جَرَت العادة فيما أعربَ بالحركات إذا أضيف إلى الياء أن يقتصر من جملة الحركات الثلاث على الكسر للتناسب،وكانت العين ههنا كالحركة الإعرابية، الواو كالضمة، والياء كالكسرة، والألف كالفتحة ألزمت الياء في الأحوال الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة، وإن لم تكن الكسرة إعرابية تشبيهًا للكسرة التى ليست بإعراب ولابناء، عند المصنف.

أو للكسرة[2] البنائية عند النحاة، بالكسرة الإعرابية لعروضها؛ وذلك كما شبهت الضمة البنائية في: يازيدُ، بالإعرابية، فجىء بدلها بالواو والألف في: يا زيدان ويازيدون؛ وكما شبهت الفتحة البنائية في: لا رجلَ بالإعرابية فجىء بدلها بالياء، فقيل لارجلين / ولا مسلمين. ٢٩٦

كل ذلك للعروض؛ فلما صارت الياء التى هى عَين في: «فيَّ»، مشبهة

---

(١) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد الثلاثمائة في الخزانة.
واستشهد به على أنه وقف على المنصوب المنون بالسكون. ولم يبدل تنوينه ألفًا كالذى قبله.
وكان القياس أن يقول: عُصُمًا لأنه مفعول آخذ، وهو جمع عصام ككتب جمع كتاب.
والشاهد للاعشى ميمون من قصيدة مدح بها قيس بن معد يكرب، مطلعها:
اتهجر غانيةً أم تُلِمّ   أم الحبْلُ واهٍ بها مُنْجذم
انظر ديوانه / ٣١٣ وصدره.
* إلى المرءقيْسٍ أطيل السُّرى *
وفي هامش الديوان: العصم: المواثيق والعهود.
والمعنى: في سبيل قيس أطلت السّرى، وفي سبيله لقيت العناء في رحلتي، وكنت حين أمر بالأحياء والقبائل آخذ. منها العهود والمواثيق.
من شواهد: الخصائص ٢/ ٩٧،.وابن يعيش ٩/ ٧٠، وشرح شواهد الشافية / ١٩١.
(٢) في ب ٢/ ٢٦٩: «أو الكسرة» يحذف لام الجر.

بالإعرابية وما قبل الياء الإعرابية فـي الأسماء الستة مكسور فكسرت[١] الفاء في «فيَّ».

وقد يقال: فَمي وفَمهُ، وفَمُ زيد، في جميع حالات الإضافة، قال:

٣٦٣ = كالحُوت لا يُرْويه شيءٌ يَلْقَمُهْ   يُصبِح ظمآنَ وفي البحر فَمُهْ[٢]

والأوَّل أصح وأفصـح، لأن علة الحاجة إلـى إبدال الواو ميـمًا عند القـطع عن الإضافة، هي خوف سقوط العين للسـاكنين، ولا ساكنين في حال الإضافة، إذ لا تنوين في المضاف، فالأوْلى ترك إبدالها ميمًا.

وقد جمع الشاعرُ بين الميم والواو، قال:

٣٦٤ = هُما نفثَا فِي فيَّ من فَمَوَيْهما   علي النابح العاوِي أشدَّ رِجام[٣]

وهو جمع بين البدل والمبدل منه.

---

(١) في ب ٢/ ٢٢٩: «كسرت» بدون الفاء.

(٢) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد بـه على أنه قد يقال في غير الأفـصح: فمي، وفمهُ، وفم زيد في جميـع حالات الإضافة، وهذا ظاهر فإثبات الميم عند الإضافة فصيح، ويدلّ له الحديث: «لخَلُوفُ فم الصّائم».

وهذا الرجز لرؤبة بن العجاج، ديوانه/ ١٥٠ - ١٥٩، وهو من قصيدة طويله وقبله:

بل بلد ملء الفجاج قَتَمُهْ   لايشترى كتّانة وجَهْرَمُهْ

والجَهْرَم بزنة جعفر: البساط.

من شواهد الحيوان ٣/ ٣٦٥، والعيني ١/ ١٣٩، والهمع والدرر رقم ١١٤٠، والمخصّص ١/ ١٣٦، والأشموني ١/ ٧٣.

(٣) هو الشاهد السادس والعشرون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به على أنه جمع بين البدل والمبدل منه، وهما الميم والواو.

والشاهد للفرزدق ديوانه ٢/ ٢١٢، وقبله:

ألـم تَرني عاهــدْتُ ربّي وإنني   لَبَيْــن رتـاج قـائـم ومَقــام

على حلِفة لا أشتم الدّهر مُسْلمًا   ولاخارجاً من فــيّ زورُ كـلام

من شـواهد: سيـبويه ٢/ ٨٣، والهـمع والدرر رقـم/ ١٠٦، والأشباه والـنظائر رقـم ٤٧، وتفسير القرطبي ٤/ ٥٤.

وتكلَّف بعضهم معتذراً بأن قال: الميم بدل من الهاء التى هى اللام[(١)]، قدِّمت على العين.

وأمَّا إضافته إلى غير المتكلم، فالأعرف فيها: إعرابها بالحروف، كما ذكرنا وجاء: فمُ زيد، كما مرَّ.

وأمَّا الأربعة الباقية، فلها، أيضًا، ثلاثة أحوال.

إحداها: القطع عن الإضافة والأعرف فيها حذف لاماتها، وقد ثبتت فى بعضها ـ كما يجئ فى ذكر لغاتها.

وثانيتها: الإضافة إلى غير ياء المتكلم، فالأعرف، إذًا فى: أبوك، وأخوك: جعل لاميْهما إعرابًا؛ وفى: حمٍ وهن: حذف اللام ـ كما يجىء فى لغاتها.

وثالثتها: الإضافة إلى ياء المتكلم.

قال الجمهور: يجب حذف اللامات، إذ ردّها فى حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم إنما كان لغرض جعلها إعرابًا، والإعراب لا يظهر فى المضاف إلى ياء المتكلم، فلا معنى لردِّها معها.

وأجاز المبرِّد، قياسًا على الإضافة إلى غير ياء المتكلم ردَّ اللام فى أربعتها كما نقل عنه ابن يعيش، وابن مالك، وفى: أب وأخ، فقط، كما نقل عنه جار الله والمصنف.

ولـمَّا ردَّها ألزم الياء، لما قلنا فى «فيَّ» على الأصحّ، وشبهته قول الشاعر:

* وأَبِيَّ مالَكَ ذو المجاز بِدارِ [(٢)]*

=٣٦٥

---

(١) «اللام» سقطت من ط.

(٢) هو الشاهد السابع والعشرون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «أبيّ» عند المبرد مفرد، ردّ لامه فى الإضافة إلى الياء كما ردّت فى الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله: أبوِى، قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملاً بالقاعدة حيث اجتمعا، وكان أولهما ساكنًا، وأبدلت الضمة كسرة لئلا تعود الواو. =

وأجيب بأنـه يحتمل أن يكون جمـعًا لأب مضافًا إلى اليـاء، إذ يقال فى، أب: أبون، قال:

٣٦٦ = فلمـــا تبَيَّنَّ أصـــــــواتَنَا بكــينَ وفَدَّيْنَنا بالأبينا[1]

كما يقل فى أخ: أخون، قال:

٣٦٧ = * وكنتُ له كشرِّ بني الأخينا [2]*

والمذهب لا يثبت بالمحتملات؛

= وهذا عجز وصدره.

* قدرٌ حلّك ذا المجَاز وقد أرى *

وذو المجاز: سوق كانت فى الجاهلية للعرب.

و«أبى» فى الشاهد: الواو للقسم، وجملة القسم معترضة بين أرى ومعموله، وجواب القسم محذوف يدل عليه مفعُول «أرى».

وبعد الشاهد:

إلا كداركُمُ بذى بقَر الحمى هيهات ذو بقَر من المُزدار

و«ذوبقر»: قرية فى ديار بنِى أسد. و«المزدار» اسم فاعل من ازدادر، افتعل من الزيارة.

من شواهد: مجالسِ ثعلب ٢/ ٥٤٤، وابن الشجرى ٢/ ٣٧ ومعجم الأدباء ١٣/ ٢٠٠

والشاهد لمؤرّج السُّلمىّ.

(١) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الأب يٍجمع على: «الأبين» على حدّ جمع المذكر السالم كما فى هذا البيت.

والشاهد لزياد بن واصل السُّلمّى من أبيات أوّلها.

عَزَتّنا نساء بنى عامــــر فَسُمْنا الرجال هوانًا مبينا

وقوله: عزتنا: من عزوته إلى أبيه. إذا نسبته إليه.

من شواهـد: سيبويه ٢/ ١٠١، وابـن الشجرى ٢/ ٣٧، وابن يعـيش ٣/ ٣٧ واللسان: «أبـو» وفيه: تعرفن مكان: «تبين» وانظر الأشباه والنظائر رقم ٣٩٩، والمقتضب ٢/ ١٧٤ والمحتسب ١١/ ١١٢.

(٢) هو الشاهد الـتاسع والعشرون بعد الـثلاثمائة فى الخزانة، واسـتشهد به على أن «أخا» يـجمع على «أخين» وهذا عجز، صدره.

* وكان لنا فزارةُ عمَّ سَوْء *

وهذا البيت أورده ابو زيد فى نوادره مفردًا ونسبه إلى عقيل بَن عُلّقَة المرِّى.

من شـواهد: نوادر أبى زيـد/ ٣٥٧، ٥٠٧، والبيـان والتبيـن ١/ ١٨٦ واللسـان: «أخا» والمقتـضب ٢/ ١٧٢ والمحتسب ١/ ١١٢.

[اللغات فى الأسماء الستة من حيث الاستعمال]

(ص): «وإذا[١] قطعت قيل: أخ وأب وحم وهن وفم، وفتح الفاء أفصح منهما.

وجاء: «حم» مثل «يد» و«خبء» و«دلو»، و«عصًا» مطلقًا و«ذو لايضاف إلى مضمر ولايقطع».

(ش): أعلم أن فى: أب وأخ أربع لغات وفى: أخ خامسة.

فاللغات المشتركة: أن يكونا محذوفى اللام مطلقًا، أى مضافَيْن ومَقْطوعين، فيكونان كيد فتثنيتهما: أبانِ وأخان، والجمع: أبون، وأخون كما مرَّ.

والثانية: أَن يكونا مقصورَين مطلقًا كعصىً.

والثالثة: أن يكونا مشدَّدى العين مطلقًا مع حذف اللام.

والرابعة: وهى أشهرها: حذف اللام، والإعراب على العين، مقطوعين، وإعرابهما بالحروف مضافين.

واللغة المختصة بأخ: أخْو، كدلو مطلقًا.

وفى «حَمٍ» ست لغات، ابتدئ منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب.

أولاها: إعرابه بالحروف فى الإضافة إلى غير الياء، ونقصه حالَ القطع عنها وإعرابه على العين.

وثانيتها: أن يكون كدلو مطلقًا، أىْ فى الإضافة والقطع.

والثالثة: أن يكون كعصىً مطلقًا.

والرابعة: أن يكون كيد مطلقًا.

والخامسة: أن يكون كخَبْء مطلقًا.

والسادسة أن يكون كرشاء مطلقًا.

---

(١) ط: «وإذْ» مكان: «وإذا»، تحريف.

وأمَّا «هَن»، ففيه ثلاث لغات: أشهرها: النقص مطلقًا، كيد، وبعدها: الإعراب بالحروف فى حال الإضافة إلى غير الياء، والنقص فى غيرها.

٢٩٧ ولـمّا يكن هى المشهورة/ زعم صدر الأفاضل أنه ليس من الأسماء الستّة.

ولم يذكرها أيضًا الزجاجى فيها.

وثالثها تشديد نونه مطلقًا.

وأمَّا إسكان النون في الإضافة نحو قوله:

=٣٦٨ رُحْتِ وفى رجليكِ ما فيهما   وقد بدَا هنْك مِن المئْزرِ[١]

فللضرورة، وليس بلغة رابعة.

وفي «فم» لـغات؛ أشهرها وأفـصحها: إعرابه بـالحروف في الإضافة إلـي غير الياء؛ وفـتح الفاء مـع خفة الميم حـال القطع، وإبـدال الواو ياءً عن الإضـافة إلي الياء[٢].

والثانية والثالثـة والرابعة: فمٌ مثلث الفاء، محذوف الام نسيًـا مطلقًا مع إبدال الواو ميمًا؛ وتثليث الفاء، بناء علي أن الـواو التي أبدلت منها الميم تقلب في حال الإضافة ألفًا وياء وواوًا[٣] فتكون الفاء في الحالات الثلاث إذًا مثلثة لا للإعراب، فيجوز تثليثها في الإفراد لغير الإعراب أيضًا[٤].

---

(١) هو الشاهد الثلاثون بعد الثلاثمائة في الخزانة.

واستشهد به علي أن تسكين: «هن» في الإضافة للضرورة، وليس بلغة.

والشاهد لأقيشر الأسدي.

.من شـواهد سيبـويه ٢/ ٢٩٧، وهمـع الهـوامع والـدرر رقم ٢٩، والأشباه والنـظائـر رقم ٢٣، والخصـائص ١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، وابـن الشـجري ٢/ ٣٧ والعـمدة ٢/ ٢١١، وابـن يعـيش ١/ ٤٨، والعيني ٤/ ٥١٦.

(٢) في ب ٢/ ٢٧٣: «ياء المتكلم» بزيادة: «المتكلم».

(٣) «وواوًا» سقطت من ط، وب ٢/ ٢٧٣.

(٤) «أيضًا» سقطت من ب ٢/ ٢٧٣.

والخامسة والسادسة والسابعة: «فَمَا» مثلـث الفاء مقصوراً مطلقًا، وكأنه جمع بين البـدل والمبدل منه أو الميـم بدل من اللام قُدّمت علـى العين كما مـرّ، فيكون قوله: فمويهما مثنى «فَمَا».

والثامنة والتاسعة: فمّ مشدد الميم مطلقاً، ومضموم الفاء ومفتوحها[1]، قال:

* حتى إذا ما خرجت من فُمِّه *[2] =٣٦٩

قال ابن جنّـى: هو للضرورة، وليـس بلغة، وكأنّ الميـمين بدلان [3] من العين واللام، والجمع أفمام.

العاشرة: اتباع الفاء[4] للمـيم فى حركـات الإعراب، نحو: هـذا فمُ، ورأيت فَمًا، ونظرت إلى فمٍ، وكأنه نظر فيها إلى حالة الإضافة بلا ميم أعنى: فوك، وفاك، وفيك.

---

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٧٤: «أو مفتوحها» «بوضع» «أو» مكان الواو.

(٢) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد الثلاثمائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن تشديد الميم مع ضم الفاء وفتحها ضرورة وليس بلغة عند ابن جنىّ. وبعده:

حتى يعود المُلْكُ فى أُسْطُمِّه

واسطمّ الشىء: وسطه ومعظمه.

وفى الصحاح: «سطم» يـقال: فلان فى اسطمّة قومه: أى فى وسطهم وأشرافـهم، وأُسْطمّة الحسب: وسطه ومجتمعه والأطسمّة مثله على القلب، والجمع الأساطم.

وتميم تقول: «أساُتم تعاقَبُ بين الطاء والتاء فيه

انظر الدرر ١/ ١١٠.

ونقد البغدادى هذاالشاهد بقوله:

ورواية الشارح للبيت غير جيدّة، والصواب:

* ياليتها قد خَرجَتْ من فُمّه *

والبيت من أرجوزة للعجاج كما ذكر البغدادى، وليست فى ديوانه طبع مكتبة الشرق بسوريا.

من شواهـد : الخصائص ٣/ ٢١١، والمحتسـب ١/ ٧٩، وابن الشجرى ٢/ ٣٥، وابن يـعيش / ٣٣ ١٠، وهمع الهوامع والدرر رقم ٤٩، واللسان، «طسم» و«فوه»: والأشباه والنظائر رقم ٨٤.

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٧٤: «مبدلان» بالميم.

(٤) فى ب فقط ٢/ ٢٧٤: «إتباع الفاء الميم فى الحركات».

وقد يتبع فاء «مَرْء» أيضًا حرف إعرابه فيقال: مُرْءًا ومَرءًا، ومِرىءٍ؛ وعين «امرِىء» و«ابنم» تابعان لحرف الإعراب اتفاقًا.

وفى «دَم» ثلاث لغات: القصر كعصى، والتضعيف، كـمدّ، وحذف اللام مع تخفيف العين، وهو المشهور كيد.

قوله: «وذو لايضاف إلى مضمر ولايقطع»، إنما لم يقطع، لأنه ليس مقصودًا لذاته، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة، وذلك أنهم أرادوا مثلاً أن يصفوا شخصًا بالذّهب فلم يتأتَّ لهم أن يقولوا جاءنى[1] رجل ذهبٌ، فجاءوا بذو، وأضافوه إليه، فقالوا: ذو ذهب.

ولما كان جنس المضمرات والأعلام ممَّا لايقع صفة - كما يجيىء - لم يتُوصَّل بذو إلى الوصف بهما[2]، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه.

وأمَّا أسماء الأجناس التى هى نحو: الضرب والقتل فإنها وإن لم تكن مما يوصف به إلاَّ أنها من جنس ما يقع صفة، أى: اسم الجنس كضارب وقاتل.

وأيضًا لو حذف المضاف الموصوف به، والمضاف إليه ضمير أو علَم لم يجز قيامهما مقامه؛ لامتناع الوصف بهما.

وأمَّا قوله: صلِّ[3] على محمد وذويه فشاذ كما أن قطعه عن الإضافة وإدخال اللام عليه فى قوله:

٣٧٠ = فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أُريد به الذَّوينا[4]

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٧٤: «حاء» مكان «جاءنى».

(٢) فى ب فقط ٢/ ٢٧٤ «بها».

(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٧٥: صلّى الله على محمد، بزيادة لفظ «الجلالة».

(٤) هو الشاهد السادس عشر، وقد تقدم ذكره رقم ١٧.

واستشهد به على أن قوله: «الذوين» فيه شذوذان: أحدهما: قطعه عن الإضافة. وثانيهما: إدخال اللام عليه. والشاهد منسوب للكميت بن زيد، من قصيدة هجابها أهل اليمن.

شاذَّان، وذلك لإجرائه مجرى صاحب.

وأمَّا قولهم: ذو زيد، وذوى آل النبىّ، فإنما جاز، لتأويل العَلَم بالجنس[١]، أى: صاحب هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم.

[أصل الأسماء الستة: فعَل إلا فوك]

قالوا: وأصل هذه[٢] الأسماء الستة كلها: فَعَل، بفتح الفاء والعين، إلا: فُوك، كما ذكرنا، فكان قياسها أن تكون فى الإفراد مقصورة، لكن لما كثرت الإضافة فيها، وصار إعرابها معها بالحروف، كما مرَّ فى أول الكتاب، ولم تكن فيها مقصورة، حملوها فى ترك القصر، مفردات على حال الإضافة.

أمَّا كون أب، وأخ، وحَم، مفتوحة العين، فلجمعها على أفعال، كآباء، وآخاء، وأحماء، لأن قياس فَعَل صحيح العين: أفعال، كجبل وأجبال.

وأمَّا «ذو» فلا دليل فى «أذواء» على فتح عينه، لأن قياس فعْل ساكن العين معتلها: أفعال، أيضًا/ كحوض وأحواض وبيت وأبيات. ٢٩٨

ودليل تحرّك عينه مؤنثة أعنى: ذات، وأصلها ذواة، كنواة، لقولهم فى مثناها: ذواتا، فحذفت العين فى «ذات» لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين، لقلت فى المؤنث، ذيَّة، كطيّة.

وقال الخليل: وزن «ذو» فعْل»؛ بالسكون؛ واللام محذوفة من جميع متصرَّفات «ذو» إلاّ فى: ذات وذواتا[٣].

وقال الفراء: الأخ ساكن العين فى الأصل؛ ولعلَّه قال ذلك لقلَّة «آخاء».

وأمَّا «هَن» فإنه[٤] فلم يسمع فيه: أهناء، حتى يستدل به على تحريك عينه،

(١) فى ب فقط ٢/ ٢٧٥: «بالاسم» مكان الجنس صوابه من ط والمخطوطات.
(٢) كلمة: «هذه» سقطت من ٢/ ٢٧٥.
(٣) فى ب فقط ٢/ ٢٧٦: «ذوات».
(٤) «فإنه» سقطت من ب ٢/ ٧٦.

ومؤنثة وهو «هَنَة» بالتحريك لايدل على تحرك عينه، لأنه يمكن أن يكون ساكنها. لكن لما حذفت اللام فتحت العين، لأن ما قبل تاء التأنيث لابدَّ من فتحه.

وكذا لادليل في: هَنَوات، لأنه يمكن أن يكون كتَمَرات.

وأمَّا «فوه»(١) فأصله «فَوْه» بسكون الواو كما ذكـرنا، إذ لادليل على حركتها، وأفواه، لايدل عليها، كما لايدل أذواء.

ولام «فوك» هاءٌ، لقولهم أفواه، وفُوَيـه. ولام «ذو» ياء، لأن عينه واو، بدليل : ذواتا، وذوات وأذواء.

وباب طويت أكثر من باب القوَّة، والحمل على الأكثر أولَى، إذا اشتبه الأمر.

ولام أب وأخ وحم وهن: واو، لقـولهم: أبوان وأخوان وحَمَـوان وهنوان(٢)، وإخوة، وأخوات.

وأمَّا هنيهة في: هنيَّة فلأن لامَـه ذات وجهين، وكذا لام «حم» قد تكون همزة، كما تبيَّن.



انتهى - بحمد الله - الجزء الثاني ويليه - إن شاء الله - الجزء الثالث وأوله : باب التوابع

---

(١) في ط، وب: «فوك» مكان: «فوه».

(٢) في ب فقط ٢/ ٢٧٦: «هنوات» بالتاء.

فهرس شواهد الجزء الثانى بحسب الأبواب

باب الحال

باب كان وأخواتها

أنتهى شواهد الجزء الثانى

بحمد الله.

فهرس موضوعات الجزء الثانى

الصفحة

انتهى الفهرس والحمد الله

رقم الإيداع ٢٠٠٠/١٤٧٢٠

الشركة الدولية للطباعة

المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

☎ : ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤١ - ٠١١/٣٣٨٢٤٢